جامعة الحاج لخضر – باتنة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

في تحليل السياسة الخارجية:
النماذج النظرية بين ضرورات التعدد ومساعي التكامل

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:
إناس شيباني

إشراف:
الأستاذ الدكتور: عبد الناصر جندلي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
عبد الناصر جندلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
عادل زقاغ	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	ممتحنا
محمد شاعة	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
عبد القادر دندن	أستاذ محاضر أ	جامعة عنابة	ممتحنا
رابح زغوني	أستاذ محاضر أ	جامعة قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية 2019/2018

شكر وعرفان

بعد حمد الله عز وجل والثناء عليه، اتوجه بالشكر الجزيل مع اسمى ايات العرفان والتقدير الى استاذي الفاضل البروفيسور **عبد الناصر جندلي** الذي شرفني بموافقته على تاطير هذا العمل، ولم يتوان في تقديم مختلف النصائح والتوجيهات مع حرصه على الوقوف على كل صغيرة وكبيرة في سبيل ان يرى هذا العمل النور، كما اتقدم بخالص شكري الى كافة اساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول: تشخيص ظاهرة السياسة الخارجية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

- **المطلب الأول:** تعريف السياسة الخارجية
- **المطلب الثاني:** سمات السياسة الخارجية
- **المطلب الثالث:** العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية للفواعل الدولية

- **المطلب الأول:** فواعل السياسة الخارجية: بين المنظورين التقليدي والحديث
- **المطلب الثاني:** متغيرات السياسة الخارجية

المبحث الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية

- **المطلب الأول:** اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية
- **المطلب الثاني:** مراحل عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الخارجي

الفصل الثاني: المقاربات العقلانية في دراسة السياسة الخارجية

المبحث الأول: المقاربة الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية

- **المطلب الأول:** هيكلية النظام الدولي كمحدد للسلوك الخارجي للدول
- **المطلب الثاني:** الوضع النسبي للقوة

المبحث الثاني: المقاربة الليبرالية الجديدة للسياسة الخارجية

- **المطلب الأول:** التركيبة الداخلية وهوية الفواعل المجتمعية

- **المطلب الثاني:** تأثير المصالح المجتمعية على التوجهات السياسية الخارجية
- **المطلب الثالث:** مقاربة البديل الماركسي

الفصل الثالث: التحليل البنائي للسياسة الخارجية

المبحث الأول: التفسير الاجتماعي للواقع الدولي

- **المطلب الأول:** الفوضى والمعاني الاجتماعية
- **المطلب الثاني:** الهوية وعلاقة الوكيل _البنية

المبحث الثاني: المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول

- **المطلب الأول:** سياسة توافق المعايير
- **المطلب الثاني:** الدور والتنشئة الاجتماعية

الفصل الرابع: نماذج التحليل عبر المستوياتي للسياسة الخارجية

المبحث الأول: وحدات التحليل وثلاثية فردي / وطني / نظمي

- **المطلب الأول:** وحدة التحليل النظمي
- **المطلب الثاني:** وحدة التحليل الوطني
- **المطلب الثالث:** وحدة التحليل الفردي

المبحث الأول: نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية

- **المطلب الأول:** اسهامات التحليل المقارن للسياسة الخارجية
- **المطلب الثاني:** نموذج سنايدر للتفاعل المشترك
- **المطلب الثالث:** جيمس روزنو ونظرية الربط

الخاتمة

مقدمة

تعنى العلاقات الدولية كمجال أكاديمي بدراسة التفاعلات السياسية بين الدول والاطراف الأخرى على الساحة الدولية، على غرار المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات الفاعلة بما يكفي لتكون بمثابة "لاعبين عالميين". وتشمل التفاعلات السياسية التي يثيرها علماء العلاقات الدولية كلا من التعاون السلمي والصراع العنيف. وقد تكون محكومة ومنظمة، أو انها قد تتحدى أي محاولة لاكتشاف انماط التزام خاصة بها. ومن حيث الجوهر، فإنها تنطوي على خلق التوافق، أو حماية وتوزيع القيم التوافقية أو المتنازع عليها والتي تشمل مختلف القضايا مثل الأمن والرفاه الاقتصادي والاستقرار الإيكولوجي وحقوق الإنسان. لكن العلاقات الدولية لا تتعلق فقط بالسياسة الدولية، ولكن أيضا تتمحور حول السياسة الخارجية. وفي حين أن "السياسة الدولية" تشير إلى التفاعل المعقد، أو الأقل تنظيما، أو المتنازع عليه على نحو متباين من عدة فواعل دولية، فإن "السياسة الخارجية" تقوم على فاعل معين، عادة ما يكون دولة – ونادرا ما يكون اتحادا للدول– في سعيها إلى حماية مصالحها وتعزيز قيمها إزاء الفواعل الأخرى خارج حدودها. ومن الواضح أن السياسة الخارجية ليست نشاطا منفصلا عن السياسة الدولية، بمعنى أن السياسة الدولية تتكون من مجموع السياسات الخارجية للفواعل، وإذا ما قررت هذه الفواعل بطريقة أو بأخرى عدم الانخراط في السياسة الخارجية، فلن تكون هناك سياسات دولية أخرى. ومع ذلك، فإن السياسة الخارجية تتميز عن السياسة الدولية من حيث أنها تنطوي على منظور خاص اومرتبط بوحدة محددة أي أننا نتحدث مثلا عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي...إلخ. بعبارة اخرى فان السياسة الخارجية هي حول العمل السياسي العابر للحدود (أي بمن يتعلق الأمر، وكيف يرتبط ذلك بعمل الآخرين، وما إلى ذلك) بدلا من التفاعل.

وقد توصل باحثو العلاقات الدولية إلى مجموعة من النظريات حول السياسة الدولية، وفي حين يركز بعض هذه النظريات على نوع معين من الظواهر مثل الحرب أو التجارة الدولية، يعتبر البعض الآخر أكثر طموحا، حيث يدعي تسليط الضوء على السياسة الدولية برمتها، وتحديد العوامل التي تدفع السلوك السياسي الدولي في مجالات متنوعة من القضايا – حتى وإن لم يتمكنوا من فعل ذلك ولم يستطيعوا تقديم تفسيرات لكل التفاصيل–.

وضمن مراحل متعاقبة، ظهرت العديد من هذه "النظريات الكبرى" او"مدارس الفكر" او"النماذج" المتنافسة لحيازة القبول في المجتمع العلمي، ليرتسم في الخطاب الحالي للعلاقات الدولية، النظريات العامة الأكثر تقدما ووضوحا للسياسة الدولية، والتي تشمل النيوواقعية، الليبرالية، والبنائية. وكما سنرى من خلال هذه الدراسة، فكل من هذه

المقاربات تقدم مفاهيمها الأساسية، افتراضاتها وفرضياتها الخاصة من أجل فهم عدد لا يحصى من التفاعلات التي تشكل السياسة العالمية المعاصرة.

وكما اسلفنا، فإن السياسة الخارجية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة الدولية، وإن كانت مختلفة عنها. ومع ذلك، فقد أصر علماء العلاقات الدولية في بعض الأحيان على أن نظريات السياسة الدولية ونظريات السياسة الخارجية ليست متمايزة فحسب، بل لا صلة بينها، بحيث أن نظريات السياسة الدولية تنتج القليل من الأدلة –إن وجدت– عن أسباب سلوك السياسة الخارجية. وأبرز مؤيدي هذا الرأي هو **كينيث والتز**، الرائد الاول في مدرسة الفكر النيوواقعي. فبالنسبة لوالتز، تتمثل المهمة المركزية لنظرية السياسة الدولية في وضع مفهوم النظام الدولي، الذي لا يمكن ببساطة أن يساوي "الوحدات" (في حالته، الدول) التي تتفاعل ضمن هذا النظام. ووفقا له، يتم إنجاز المهمة من خلال تعريف "هيكل" هذا النظام بطريقة تجعل من الواضح أن لديه أكثر مما يمكن أن يقدم من خلال وصف الإجراءات والنوايا، وغيرها من سمات الوحدات الدولية التي يتألف منها النظام. وعلى سبيل المثال، فإن الفوضى، والتي تعني عدم وجود محكم فعال للنزاعات في النظام الدولي، هي سمة هيكلية أساسا لا يمكن تخفيضها او اختزالها في خصائص الاطراف الفاعلة التي تكافح المخاطر والشكوك التي تأتي مع هذه الميزة، وبسبب هذا التركيز "النظمي" المتأصل، فإن نظريات السياسة الدولية، حسب والتز، لا تملك سوى القليل لتقدمه لطلاب السياسة الخارجية المعنية بقرارات "الوحدات" الفردية (أي الدول).

ينفي والتز اية علاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فهو يعتبر ان نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدولة كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي. وحسب والتز –كما سنرى لاحقا– الرؤى الواقعية الكلاسيكية القوية في اعمال السياسة الدولية ضعفت بسبب الفشل في التمييز بوضوح بين الحجج المتعلقة بالطبيعة الانسانية، السمات الداخلية والنظام الشامل للدول. كما يؤكد ان النظرية تفسر لماذا الدول في مواقع متشابهة تتصرف بشكل مشابه بغض النظر عن اختلافاتها الداخلية، فتفسير سلوك الدول يوجد في المستوى الدولي وليس الوطني، لهذا تدعى النظرية –حسبه– بنظرية السياسة الدولية، وبالمقابل نظرية السياسة الخارجية يمكنها تفسير لماذا الدول في مواقع متشابهة في النظام تتصرف بطرق مختلفة. غير ان هذه الطروحات الصلبة لم تلق قبولا من كل الواقعيين فهناك من حاول في المقابل تقديم مواقف اكثر اعتدالا من خلال اعادة النظر في مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي وإعطاء الاهمية للمحددات الداخلية

الى جانب المحددات النسقية. فعلى الرغم من أن "المتغيرات التابعة" أو التفسيرات – المرتبطة بأنواع الوقائع التي يحاول اخذها في الحسبان – مختلفة، فإن هذا لا يعني أن الأفكار، بما في ذلك المفاهيم والافتراضات والحجج السببية، التي تسترشد بمنظور معين في السياسة الدولية لا تساعد بالضرورة في تفسير خيارات وممارسات الدول، وتقديم رؤى قيمة محتملة في سياساتها الخارجية.

من جانب اخر فحقل السياسة الخارجية لا يقتصر على ما يمكن ان تزودنا به النظريات الكبرى للعلاقات الدولية فحسب، حيث تبرز العديد من المقاربات والنماذج الفرعية المشتتة، المعتمدة على متغيرات سيكولوجية–نفسية تنتمي الى لائحة متغيرات اعم واشمل، او تلك المستندة الى نماذج صنع القرار او اسهامات التحليل المقارن للسياسة الخارجية عموما. فقد ساعد تأثير السلوكيين على تنظيم النظريات المختلفة للعلاقات الدولية من زاويتين اساسيتين، تتعلق الاولى بمنظور السياسة الخارجية بينما تشير الثانية الى منظور تحليل النظام الدولي. وفي كل من هذه المنظورات وضعت نظريات مختلفة. ويشمل منظور السياسة الخارجية النظريات المتعلقة بسلوك فرادى الدول أو فئات الدول مثل الديمقراطيات أو الديكتاتوريات الشمولية، بينما منظور تحليل النظام الدولي يشمل نظريات التفاعلات بين الدول، وكيف أن عدد الدول وقدرات كل منها يؤثر على علاقاتها مع بعضها البعض. ويشمل منظور السياسة الخارجية أيضا دراسات عن السمات أو الهياكل أو العمليات داخل مجتمع وطني أو نظام سياسي، الذي يؤثر على كيفية مشاركة هذا المجتمع أو النظام السياسي في العلاقات الدولية. وتحلل إحدى هذه الدراسات، المعروفة باسم مقاربة صنع القرار، المعلومات التي يستخدمها صانعو القرار، وتصوراتهم ودوافعهم، والتأثير على سلوكهم في الرأي العام، والأوضاع التنظيمية التي يعملون فيها، والخلفيات الفكرية والثقافية والاجتماعية، كما تقدم الدراسات التي تحلل العلاقات بين الثروة أو السلطة أو المستوى التكنولوجي للدولة ومكانتها ودورها الدولي توضيحات أخرى لمنظور السياسة الخارجية. وفي هذا السياق تبرز اهمية التحليل المقارن، فمن خلال مقارنة المصادر المحلية للسلوك الخارجي في بلدان مختلفة، باستخدام المعايير القياسية لاختيار وتحليل البيانات، تسعى هذه المقاربة إلى وضع حسابات عامة لأداء السياسة الخارجية، بما في ذلك النظريات التي تستكشف العلاقة بين نوع الربط الداخلي والخارجي الذي تعرضه الدولة، ونظامها السياسي والاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية.

اهمية الموضوع : تبرز اهمية هذا الموضوع على مستويين اساسيين:

على المستوى العلمي، تكمن اهمية الموضوع في السعي الى ترتيب وتصنيف ابرز المحاولات النظرية وفق تصميم مستند الى معايير محددة، فالخلاف كما هو واضح لا يتعلق بعنصر محدد، وإنما بعناصر مختلفة كمستوى التحليل ودافع سلوك الفاعل او ما يعبر عنه بالجانب الانطولوجي، بل وبهوية الفواعل في حد ذاتها، ناهيك عن الخلفية الاساسية لكل محاولة والتي تتراوح بين نظريات العلاقات الدولية او علم النفس او السياسة المقارنة وصنع القرار. وبالنسبة لهذه الدراسة، سوف يتم الفصل بين نمطين اساسين للتحليل – وفق المعيار الانطولوجي – يتعلق الاول بالمقاربات العقلانية – الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة – المرتكزة على نموذج فاعل مرتبط بمنطق الانسان الاقتصادي، ومن ثم التطرق الى التحليل البنائي ونموذج الانسان الاجتماعي. ولان التصنيف الاول سيبرز الفروقات العميقة بين النيوواقعية والنيوليبرالية – رغم المنطق الانطولوجي الموحد بينها– والتي يعكسها تحديد هوية الفاعل الاساسي ومستوى التحليل، بالتالي سيتم الانطلاق، بناءا على مقاربة مستويات التحليل، لابراز تباين النماذج المختلفة، من مركزة على ضم المتغيرات المتعلقة بصناع القرار النفسية وخبراتهم ومعتقداتهم...الخ، الى مستويات اعلى مرتبطة بالوضعية الداخلية للوحدة ومحيطها الخارجي بهيكله وخصائصه المتميزة، والمساعي الرامية الى الربط بينها لجسر الهوة بين التاثيرات البيئية المختلفة سواء كان ذلك بشكل ثنائي او مشترك بين المستويات الثلاث.

اما على المستوى العملي، وبناءا على ما سبق، يطمح هذا البحث الى تكوين مرجعية للمهتمين بالشأن النظري للسياسة الخارجية على المستوى العربي، نظرا لندرة الكتابات المتخصصة في مكاتبنا العربية ومحدودية النتائج المتوصل اليها في البحث –عربيا– على الشبكة العنكبوتية في الوقت الذي تشهد فيه الكتابات الاجنبية المتخصصة ثراءا ملهما، ومن ثم الاستعانة بهذه المرجعية وتوظيفها في دراسة السياسات الخارجية للفواعل الدولية على اختلافها.

اسباب اختيار الموضوع : يرجع اختيار هذا الموضوع لاسباب ذاتية واخرى موضوعية:

الاسباب الذاتية: تستند الى تجربة شخصية سابقة للطالبة في ميدان البحث النظري للسياسة الخارجية لغرض الاستفادة منه في دراسة حالة محددة، اين تم الاصطدام بشح ملفت للنظر في الكتابات العربية، وهو ما شكل اولى صعوبات البحث، ومن ثم نسعى من خلال هذه الدراسة لتجاوز مثل هذا العائق لان ذلك لا يعكس باي

حال من الاحوال ما يشهده الحقل من انتاجات متعاقبة ملهمة في الكتابات الغربية، هذا من جهة. ومن جهة ثانية ابراز اهمية توظيف النماذج والمقاربات النظرية، ليس بدافع التعقيد – وهي الرؤية المسيطرة على اغلب الطلبة والمهتمين بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية بشكل عام – وانما كنوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا اضفاء معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا باستعارة تعبير ستيفن وولت.

الاسباب الموضوعية: تكمن في السعي لدراسة ابرز المقاربات والنماذج النظرية المختلفة في هذا المجال، ليس بغرض اجراء مسح لما تم انتاجه فحسب، وانما ترتيبه وتصنيفه وفق مقاييس موضوعية، ويتأتى ذلك من خلال اعتماد منهجية محددة لتقديم ابرز الاجتهادات النظرية المرتكزة على مرجعيات مختلفة لتوضيح ان لكل محاولة خلفية نظرية_فكرية محددة، سواء تعلق الامر بإسهامات نظرية العلاقات الدولية او ما يقدمه التحليل المقارن ونظرية صنع القرار ..الخ. ومن ثم تصنيفها انطولوجيا وفقا لدوافع سلوك الفواعل، وعلى هذا الاساس نجد المقاربات العقلانية وكذلك البنائية. من جانب اخر، ففحص هذه المقاربات يوضح انها لا تعتمد مستويات موحدة للتحليل، فتركيز الواقعية الجديدة على ما تقدمه ضغوطات وخصائص النظام الدولي من اسهامات في تفسير سلوكيات الوحدات خارجيا، يقابله تأكيد النيوليبرالية على اهمية التركيبة الداخلية للوحدة الدولية في تحديد سياستها الخارجية. بينما البنائية تتجاوز ذلك، من خلال محاولتها اقحام متغيرات من المستويين الداخلي والدولي كضرورة لاستيعاب السلوك الخارجي. اضافة الى ذلك يتم تحديد ابرز محاولات جسر الهوة بين تاثيرات المستويات المختلفة. واستعراض هذه العناصر يعكس التصورات المفتاحية للدراسة المتعلقة بأسباب التعدد في المجال النظري للسياسة الخارجية ومحاولات تجاوزها لتقديم رؤية اكثر تكاملية.

اشكالية الدراسة :

يتمثل العامل المحدد لدراسة السياسة الخارجية في تركيزها على كل من المجالات الدولية والداخلية، وما يترتب عليه من حاجة للتنقل بين مستويات التحليل الفردية الوطنية والنظمية. والسياسة الخارجية، تبعا لذلك، تدرس من وجهات نظر مختلفة، قد تستدعي تحليل مختلف الفواعل مثل الدولة، الكيانات غير التابعة للدولة وكيانات الدول الفرعية؛ وكذلك ضمن مستويات مختلفة، بما في ذلك المستوى الفردي ومستوى الدولة والنظمي. والأوساط المختلفة وما تشمله من متغيرات داخلية وخارجية وغيرها، بما في ذلك الخطاب والاستراتيجيات والسياسات

والإجراءات. وفي ضوء هذه المعطيات وسعيا لتحقيق اهداف دراسة الموضوع، فان الاشكالية التي يسعى هذا البحث لمعالجتها تكمن في:

هل يمكن لتقريب الاستبصارات المستقاة من المقاربات والنماذج النظرية، على اختلافها، ان تساهم في بلورة اطار نظري متكامل لاستيعاب وتفسير سلوكيات السياسة الخارجية؟

وضمن هذا السياق يمكن استعراض تساؤلات فرعية على النحو الاتي:

- ما هي الابعاد الاساسية للسياسة الخارجية؟
- كيف يمكن لاختلاف تصور الفواعل الدولية وهويتها ان ينعكس على مستوى التحليل النظري للسياسة الخارجية؟
- هل يمكن ترتيب العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية حسب اهميتها هرميا؟
- ما المقصود بنماذج الفواعل الاساسية؟
- كيف يمكن تصنيف المقاربات النظرية للسياسة الخارجية استنادا على نماذج الفواعل؟
- هل تعتمد المقاربات العقلانية للسياسة الخارجية مستوى تحليل واحد؟
- على أي اساس تتصرف الوحدة السياسية خارجيا من وجهة نظر بنائية؟
- كيف تبني نماذج صنع القرار تفسيراتها لسلوك الوحدات السياسية خارجيا؟

الفرضيات: لمعالجة الاشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- عمق التباينات المتعلقة بالخلفية النظرية، المنهجية وجانب البناء الانطولوجي، يعيق المحاولات النظرية لتقديم نظرية شاملة للسياسة الخارجية.
- تمكن النماذج الديناميكية للسياسة الخارجية، المستندة على الربط الثنائي او المشترك بين المستويات التحليلية، من جسر الهوة بين التاثيرات الفردية الوطنية والنظمية.

المقاربة المنهجية : نظرا لتعقيد الموضوع وتشابك محاوره الاساسية، وبناءا على خلفية الهدف المركزي للدراسة التي لا تتاتى إلا من خلال فحص مضامين الاطر المختلفة وترتيبها، فانه من غير الممكن الاعتماد على منهج

واحد ومحدد لتغطية الموضوع، ولذلك فالضرورة المنهجية تستدعي الاعتماد على اكثر من منهج للوصول الى النتائج المرجوة، والتي من شانها خدمة اهداف البحث. وفي هذا السياق فقد تم الاعتماد على مقاربة منهجية تضم المنهج الوصفي، لعرض فحوى المقاربات والنماذج المختلفة للسياسة الخارجية من مصادرها الاصلية وأجنداتها البحثية، وإبراز اهم مفاهيمها وافتراضاتها وقواعدها التفسيرية المختلفة. كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن، الذي يضفي دقة اكبر من خلال مقابلة العناصر الاساسية للمحاور النظرية المختلفة، ومن ثم توضيح مواضع الاختلاف الاساسية التي من شانها ان تنعكس على الصورة النهائية للبحث النظري في حقل السياسة الخارجية.

تبرير الخطة :

لمعالجة الاشكالية المطروحة واختبارا لصحة الفرضيات، يتم اعتماد خطة تتكون من اربعة فصول.

الفصل الاول: يتضمن تشخيصا لظاهرة السياسة الخارجية، من خلال ابراز الاختلافات الاساسية بين المهتمين، انطلاقا من تحديد المقصود بالسياسة الخارجية وتباين التعاريف المتعلقة بها سواء على مستوى الكتاب الغربيين او العرب. ومن ثم تحديد سماتها الاساسية بغرض التمييز بينها وبين المفاهيم ذات الصلة وعلى راسها العلاقات الدولية. ليتم الانتقال بعدها لتحديد العلاقة بينها وبين السياسة الداخلية، وتحديد طبيعة وحداتها. اضافة الى توضيح العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية المختلفة سواء تعلق الامر بالمحيط الدولي– الخارجي للوحدة الدولية بخصائصه المتعددة, او محيطها الداخلي بابعاده المادية والمجتمعية وما تتضمنه من علاقات وتداخلات, او البيئة النفسية _ السيكولوجية لصناع القرار، مع التركيز كذلك على مفهوم عملية صنع القرار واجهزتها الاساسية اضافة الى المراحل التي تمر بها.

الفصل الثاني: يشتمل على المقاربات العقلانية للسياسة الخارجية ممثلة في الواقعية الجديدة، بتركيزها على مستوى التحليل النظمي، الذي يؤكد على اهمية بنية النظام الدولي في تحديد سلوكيات الدول خارجيا، بالإضافة الى الوضع النسبي للقوة. ومن ثم التطرق الى المقاربة النيوليبرالية التي تبرز قيمة هوية الفواعل المجتمعية في التحليل، وانعكاس المصالح المجتمعية على سياسة الدولة الخارجية من خلال مقاربة الشبكات السياسية.

الفصل الثالث: يضم مقاربة التحليل البنائي للسياسة الخارجية، والتي تتمايز انطولوجيا عن المقاربات العقلانية بتبنيها نموذج فاعل مرتبط بمنطق الانسان الاجتماعي، عوضا عن منطق الانسان الاقتصادي. ويوضح هذا

الفصل التفسير الاجتماعي للواقع الدولي، كيفية بناء هويات ومصالح الفواعل اجتماعيا، التنشئة الاجتماعية ودور المعايير في تحديد السلوك الخارجي للدول.

الفصل الرابع: ينطلق من مقاربة مستويات التحليل –الفردية / الوطنية / النظمية– على اساس ان النظريات السابقة لا تختلف فقط في ادراكها للفواعل الاساسية ودوافع تحركاتها خارجيا، بل انها تدرس السياسة الخارجية من مستويات مختلفة، ومن ثم يتم اللجوء الى ابراز اهم النماذج الساعية للربط بين هذه المستويات سواء بشكل ثنائي او مشترك.

الادبيات والدراسات السابقة :

في اطار السعي للكشف عن اسباب تعدد المقاربات والنماذج النظرية في ميدان السياسة الخارجية، والاختلافات الاساسية بينها، ومن ثم محاولة ترتيبها وتصنيفها والكشف عن المساعي التكاملية بينها، تم الاستعانة بدراسات سابقة لباحثين في هذا المجال من بينهم:

1–فولكر ريتبرغر: الذي انطلق في دراسته **"مقاربات السياسة الخارجية المشتقة من نظريات العلاقات الدولية" Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories"** ، من الاضافات التي يمكن ان تقدمها المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية لدراسة السياسة الخارجية رغم اعتراض ابرز روادها. كما يوضح الخلاف الحاد بين المقاربات العقلانية للسياسة الخارجية، على هوية الفواعل وهل هي مرتبطة بالدول كفواعل وحدوية في المقام الاول، ام كمؤسسات تستخدمها الفواعل المجتمعية المحلية لتعزيز مصالحها في الداخل والخارج. كما يطرح دعوة البنائية للاستفادة من صورة الفواعل "كلاعبي الأدوار" المعياريين بدلا من "المعظمين للمنافع". وكيف انها –البنائية– تحتل مكانا وسطا بين المقاربات النظمية والمقاربات الفرعية. كما يستعرض **ريتبرغر** قدرة هذه المقاربات على تحديد المتغيرات التابعة لها بطريقة دقيقة ومتميزة، والمتغيرات التفسيرية الرئيسية لحساب هامش التباين بينها. ومن خلال افتراضات الضغوطات الامنية الخارجية وتفضيلات الاطراف المجتمعية الفاعلة والاتساق مع المعايير، تقدم المقاربات النظرية للباحث في السياسة الخارجية قائمة ثرية –إلى حد معقول– للاختيار من بينها عندما يرغب في تناول موضوعه من زاوية نظرية، مع البقاء على اتصال مع التطورات النظرية الأوسع في دراسة العلاقات الدولية.

2-اندرس وايفل: في مقالته **"الواقعية في تحليل السياسة الخارجية" Realism in Foreign Policy Analysis** ، يوضح كيفية تفسير الواقعية للسياسة الخارجية من خلال سياسة القوة، وكيف انها لا تتفق على معنى دقيق للقوة وعلى كيفية ومدى امكانية ممارسة التاثير السياسي. لكنها ترى أن للسلطة مركبا ماديا قويا وأن تأثير السياسة الداخلية على السياسة الخارجية من المحتمل أن يتغير مع التحديات الأمنية الناجمة عن البيئة الخارجية. ومن المرجح أن يؤثر الحجم النسبي للموارد المادية للدولة على قدرتها على وضع جداول الأعمال، والتأثير على قرارات ونتائج محددة في الشؤون الدولية وطبيعة البيئة الاستراتيجية. والأهم من ذلك، ما إذا كان أمن وبقاء الدولة تحت تهديد فوري من المرجح أن يؤثر على الوزن النسبي للتأثيرات المحلية على السياسة الخارجية. وباختصار، تتمتع القوى العظمى بمساحة عمل خارجية أكبر في سياساتها الخارجية من الدول الضعيفة، وتتمتع الدول الآمنة بفضاء خارجي أكبر في سياساتها الخارجية من الدول غير الآمنة. ويتسم التحليل الواقعي للسياسة الخارجية –حسبه– بالانخراط في ممارسة السياسة الخارجية فضلا عن الالتزام القوي بالتطور النظري. وبدلا من النظر إلى الطموح المزدوج لأهمية ملاءمة الحياة الواقعية والتطور النظري باعتباره تحديا محتملا للمنظور الواقعي، يميل الواقعيون إلى النظر إلى هذه الازدواجية على أنها ضرورية وجيدة، وان وجودها سبب هام، ليس فقط للواقعية، بل لدراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بشكل عام. ويخلص وايفل للقول ان التحليل الواقعي للسياسة الخارجية يتسم –في الوقت نفسه– بمعضلات تحليلية دائمة وتقدم مفاهيمي ونظري هام على مدى العقود مضت، أسفر عن عدد كبير ومتزايد من الدراسات التجريبية للسياسة الخارجية تنطلق من وجهة نظر واقعية. ويركز هذا الأدب الغني على مجموعة واسعة من المواضيع والحالات من جميع أنحاء العالم.

3-هينينغ بويكل: في دراسته **"المعايير والسياسة الخارجية: النظرية للبنائية للسياسة الخارجية" Norms and Foreign Policy: Contructvist Foreign Policy Theory"** يعتبر ان البنائية تطورت خلال العقد الماضي، باعتبارها المنافس الرئيسي للنظريات العقلانية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وباعتبارها نظرية اجتماعية، تدحض البنائية الافتراض الأساسي للنظريات العقلانية أن الاطراف الفاعلة تسعى لتحديد تفضيلاتها خارجيا وفقا لمنطق اقتصادي. بدلا من ذلك، تفترض البنائية في تفسيرها لسلوك السياسة الخارجية اهمية المعايير، أي القيم، والتوقعات المشتركة حول السلوك المناسب هي المتغير المستقل للنظرية البنائية في السياسة الخارجية. وتحدد المعايير، التي تشكل هويات الفواعل وتفضيلاتها، الأهداف الجماعية وتشخص أو

تدين/تنفي السلوك. وتعتمد النظرية البنائية للسياسة الخارجية على تقليدين بحثيين، البنائية عبر الوطنية، وتفترض تأثير المعايير التي يتشاطرها المجتمع الدولي أو مجموعات فرعية من ذلك المجتمع التي تجسدها منظمات دولية أو الاقليمية محددة الوظائف/التخصص. القانون الدولي، قرارات المنظمات الدولية، والأعمال الختامية للمؤتمرات الدولية هي مؤشرات للمعايير الدولية. ومن ناحية أخرى، تؤكد البنائية الاجتماعية أهمية المعايير التي يتم تقاسمها ضمن المجتمع المحلي. ومؤشرات المعايير المجتمعية هي النظام الدستوري والقانوني، والبرامج الحزبية، والمنابر الانتخابية، والمناقشات البرلمانية، وبيانات الرأي العام.

4-فاليري هندسون: في دراستها **"تحليل السياسة الخارجية- نظرية الفاعل النوعي وخلفية العلاقات الدولية"، Foreign Policy Analysis: Actors Specific Theory and the Ground of International Relations** تعتبر ان نظرية الفاعل النوعي للسياسة الخارجية توفر الأسس النظرية الدقيقة والتي يمكن أن ترتكز عليها نظرية الفاعل العام للعلاقات الدولية كمشروع علم اجتماع، ويوفر تحليل السياسة الخارجية -حسبها - مساهمات كبيرة للعلاقات الدولية، ليست فقط ذات طبيعة نظرية، لكن مساهمات موضوعية ومنهجية كذلك، لأنه يأخذ كفرضية أن خلفية العلاقات الدولية هي صناع القرار البشري، في تصرفهم بشكل منفرد أو في مجموعات، ويقع تحليل السياسة الخارجية عند تقاطع جميع العلوم الاجتماعية من حيث صلتها بالشؤون الدولية.

5-بيتر تريبوويتز: في دراسته **"البنية والخيار في تحليل السياسة الخارجية" "Structure and Choice in Foreign Policy Analysis"** ، ينطلق من التساؤل حول الكيفية التي تختار بها الدول سياستها الخارجية. ويعتبر ان معظم المقاربات في تحليل السياسة الخارجية تعتمد منطق التفكير البنيوي للإجابة على هذا السؤال، ففي الوقت الذي تؤكد فيه النظرية الواقعية على وضعية الوحدة/الدولة ضمن التوزيع الدولي للقوة. تركز المقاربة الثانية على اهمية العوامل المحلية، كما تشدد على المؤسسات السياسية في داخل الدولة، ويعتبر تريبوويتز ان كلا التقليدين يعمدان الى التركيز على القيود المفروضة على سلوك الدولة، ويرى ان جوهر تحليل السياسة الخارجية يكمن في البحث عن طرق لاضفاء الطابع المؤسسي على السياسة والاختيار ضمن منطق بنيوي، وقد اقترحت ثلاث حلول رئيسية في هذا الاطار: النظريات التي تركز على كيفية تاثير الضغوط الدولية على الائتلافات المحلية المتنافسة، نظريات الخيارات العقلانية التي تحلل المباريات الثنائية والبنائية، ويقترح تريبوويتز في هذه الورقة نموذجا بديلا ينظر إلى السياسيين كمنظمين سياسيين يسعون إلى تعزيز السلطة المحلية

في المجالات الوطنية التي تتأثر بالقيود الدولية. وقد تم تطوير هذه المقاربة وتوضيحها في مناقشة خيار السياسة الخارجية في الولايات المتحدة.

الفصل الاول:

تشخيص ظاهرة السياسة الخارجية

يتفق معظم المهتمين بميدان البحث في العلوم الاجتماعية على اعتبار ان الخطوة الاساسية لدراسة أي ظاهرة من ظواهر هذا الميدان, تكمن بالدرجة الاولى في القيام بتشخيص دقيق وتعريف شامل لها, وذلك بالرغم من تعقيد وصعوبة هذه المهمة بشكل كبير, بالنظر الى الطبيعة التحولية لهذه الظواهر وبالنظر كذلك الى تأثرها بالعديد من العوامل المنهجية والفكرية. وتحقيقا لغرض التشخيص، يعتمد هذا الفصل على ابراز التباينات المختلفة على عدة مستويات، سواء تعلق الامر بالتعاريف المقدمة للسياسة الخارجية، والتي تتراوح بين اعتبارها كتخطيط او النظر اليها كتنفيذ، واستعراض هذه التعاريف كضرورة منهجية، يمكن في جانب اخر، من تحديد الابعاد والسمات الاساسية للسياسة الخارجية، وهي السمات التي تميزها عن المفاهيم الاخرى ذات الصلة كالعلاقات الدولية وما تحتويه من تفاعلات. اضافة الى تحديد العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية والتي تعتبر محل خلاف، بين من يرى ان السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية, وبين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين. ويشتمل هذا الفصل كذلك على تحديد لطبيعة وحدات السياسة الخارجية من زاويتين اساسيتين، تقليدية وحديثة، وكذلك تحديد اهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، مع ابراز مفهوم عملية صنع القرار باجهزتها ومراحلها المختلفة.

المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية _ بين التخطيط والنشاط

ان من بين الحقائق الاكاديمية التي لازالت العلوم الاجتماعية تتسم بها, حقيقة غياب النظرية العامة الخاصة بكل منها, وهو ما ادى الى ترتيب مجموعة نتائج مترابطة, لعل من ابرزها تعدد التعاريف الاكاديمية وتباينها للظاهرة موضوع الدراسة، واختلاف او تضارب مناهج دراستها. وقد دفعت هذه النتائج الى مشكلة اكاديمية مركبة تتمثل كقاعدة في غياب معنى واضح ومحدد لهذه الظاهرة الاجتماعية او تلك, هذا فضلا عن عدم الاتفاق على كيفية دراستها, والمشكلة ذاتها تنسحب ايضا على ظاهرة السياسة الخارجية.

المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية

في مقدمة كتابه "السياسة الخارجية"، يعتبر **مارسيل ميرل** انه **للوهلة الاولى ليس ثمة ابسط من تحديد السياسة الخارجية, فالمصطلح يعبر عن تمييز يتعلق على ما يبدو بالوضوح الذي يرتسم على كل خرائط العالم السياسية, أي ما يفصل الداخلي عن الخارجي. فالسياسة الخارجية اذا هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح فيما وراء الحدود**[1]. فعادة ما يذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية –خاصة القانونيين منهم– الى تقسيم سلوكيات وتصرفات الدول تامة السيادة الى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل اقليمها, وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية, وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج اقليم الدولة، وهو ما يطلق عليه اصطلاح السياسة الخارجية.[2]

لكن هذا التحديد لمجال السياسة الخارجية لا يقدم معاني واضحة لهذا المفهوم, ولا تحديدا دقيقا لطبيعته وخصائصه, هذا فضلا عن ان تمييزها عن السياسة الداخلية لا يعني باي حال من الاحوال الاقرار بالفصل بينهما. من جهة اخرى, من الضروري التأكيد على ان السعي الرامي الى تعريف هذه الظاهرة وتثبيت اطار موضوعها يجابه بمشاكل عدة, سيما تلك التي تبدو وكأنها تعكس الاتفاق الضمني بين الدارسين لها على عدم الاتفاق على مضمونها، وذلك لسبب اساسي مفاده انها تعكس توجهات مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا

[1] مارسيل ميرل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، سلسلة افاق دولية، 1989، ص 03
[2] حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة، 2012 ، ص 14

وأكاديميا عن بعض, ومن هنا تعددت التعاريف الخاصة بها وتنوعت, وقد حاول البعض تصنيف هذه التعاريف ثنائيا او ثلاثيا.

ففي الستينات رأى **مودلسكي** ان هذه التعاريف توزعت على اتجاهين, الاول ينظر الى السياسة الخارجية كتخطيط, اما الاتجاه الثاني فقد فهم السياسة الخارجية كفعل عقلاني ومتماسك أي السياسة الخارجية كتنفيذ. اما في السبعينات فقد صنف **شيتك** تعاريف السياسة الخارجية ثلاثيا[1] الى تلك التي تفهمها بانها مجموعة المبادئ والقيم العامة او الخطط السياسية الخارجية او الافعال السياسية الخارجية.

وفي هذا السياق سيكون من الضروري استعراض مجموعة من التعاريف لتوضيح ما سبق.

- ✓ **ويليام والاس** يفترض ان السياسة الخارجية هي مجموعة ثابتة من السلوكيات او المواقف اتجاه المحيط الخارجي, وهي برنامج ضمني او علني حول علاقات الدولة مع العالم الخارجي.
- ✓ **هولستي** يصف السياسة الخارجية بأنها نمط السلوك الذي تعتمده الدولة استجابة للمحيط الدولي الذي تتواجد فيه.

والملاحظ في هذا السياق هو تركيز كل من والاس وهولستي في تعريفيهما للسياسة الخارجية على طابعها الخارجي المرتبط بالمحيط او البيئة الدولية, وتركيزهما على رصد سلوكيات الدول دون الاشارة الى اهدافها واستراتيجياتها الحقيقية, وهو ما تم التاكيد عليه من طرف جونسون في تعريفه الموالي.

- ✓ **لويد جونسون** يجادل بان السياسة الخارجية هي نمط المواقف والسلوكيات التي تعتمدها الدولة في تفاعلها مع المجتمع الدولي, وبالنسبة اليه يمكن فهمها فقط من خلال الدوافع والاهداف التي تسعى اليها الدولة, فكل دولة تحاول وضع الاولويات ورسم السياسات التي يتم من خلالها تحقيق الاهداف المرجوة.
- ✓ **جوزيف فرانكل** يؤكد ان السياسة الخارجية لا تبنى من خلال التجريدات, بل هي نتاج تصورات عملية/اجرائية للمصلحة الوطنية الناشئة من بعض القضايا الانية للسياسة الداخلية.[2]

[1] مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص ص 23-24

[2] Sadia Mushtaq, Ishtiaq Ahmad Choudhry, ″Conceptualizqtion of Foreign Policy : An analytical Analysis″, Berkeley Journal of Social Science, Vol03,2013, p03

- ✓ **بروس راسيت** يؤكد ان السياسة الخارجية هي مخرجات الدولة في السياسة العالمية, فهي مجموع القرارات او البرنامج الذي يلعب دور دليل للتصرف, كما يعتبر ان السياسة الخارجية تشكل رابطا بين النشاطات داخل الدولة والمحيط العالمي خارجها.

ركز راسيت في تعريفه على ربط السياسة الخارجية بالدولة مهملا بذلك بقية الفواعل الاخرى من غير الدول, التي تمتلك القدرة على صياغة سياسة خارجية وفقا لمصالحها وافضلياتها, وبذلك يشترك مع كل من مودلسكي, جروس, بادلفورد ولينكون ورودي في تاكيدهم على النظرة التقليدية لوحدات السياسة الخارجية, المعتمدة على مفهومي القوة والسيادة الموضحة في التعريفات الاتية.

- ✓ **جورج مودلسكي** يرى ان السياسة الخارجية هي نظام نشاطات طورتها المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى، وتكييف النشاطات الخاصة بها مع المحيط الدولي. فهي سلوك الدولة الرامي لحد من الاجراءات او السلوكيات المناوئة وتعظيم النشاطات التعاونية.

وبالنسبة اليه السياسة الخارجية يمكن استيعابها من خلال الجوانب التالية:[1]

- العلاقة بين المدخلات والمخرجات في عملية صنع القرار.
- عملية صنع السياسة.
- غايات واهداف السياسة الخارجية.
- دور القوة في صنع السياسة.

- ✓ **فيليكس جروس** ويرى انه حتى في حال قررت الدولة عدم اقامة أي علاقة مع بعض الدول فهذا في حد ذاته يعتبر سياسة خارجية, فمحورها هو في الوقت ذاته سلبي وايجابي. هو سلبي عندما تسعى لتعزيز مصالحها من خلال عدم تغيير السلوك, ويصبح ايجابي اذا تطلب الامر التغيير في سلوك الدول الاخرى لضبط او تكييف مصالحها الوطنية, وبذلك فجروس اتبع النظرة الاكثر ليبرالية/تحررية لمصطلح السياسة الخارجية.

[1] Ibid, p04

- ✓ **بادلفورد ولينكون** يعتبران ان السياسة الخارجية هي عنصر مفتاحي في العملية التي تقوم من خلالها الدولة بترجمة اهدافها المرسومة بإتباع جملة ملموسة من التصرفات لتحقيق هذه الاهداف ونيل المصالح الخاصة.[1] وقد قام كل من **بادلفورد ولينكون** بشرح وتفسير وظائف السياسة الخارجية, حيث تتمثل وظيفتها الاولى في تحقيق الغاية المرسومة, بينما تشمل الثانية تعظيم المصالح الوطنية.

والملاحظ بالنسبة لتعريف بادلفورد ولينكون, اضافة الى تاكيدهما على ربط وحدات السياسة الخارجية بالرؤية التقليدية المرتكزة على الدولة, هو تاكيده على سعي الدول من خلال سلوكاتها الخارجية لتحقيق المصلحة الوطنية دون ادراج العناصر الذاتية والنفسية في صياغتها, وهوما اشار اليه رودي كذلك في تعريفه الاتي.

- ✓ **رودي** يؤكد ان السياسة الخارجية تتضمن صياغة وتنفيذ جملة من المبادئ التي تجسد نمط سلوك الدولة في تعاملها مع دول اخرى بغرض حماية او تعزيز مصاحها الحيوية, ولا يقتصر الامر على المبادئ العامة فقط وانما يشتمل ايضا على الوسائل الاساسية لتحقيقها, ومن ثم فهذه المبادئ هي تلك المصالح الواسعة التي تناضل الدولة لتحقيقها في العلاقات الدولية.
- ✓ **جيمس روزنو** يرى ان السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات او تلتزم باتخاذها, اما بالمحافظة على الجوانب المرغوبة قي البيئة الدولية او لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها. فهو يعتبر ان السياسة الخارجية هي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل اقرار او تغيير موقف معين في النسق الدولي, بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.

ويعتبر هذا التعريف بحسب بعض الكتاب من اكثر التعريفات المقدمة للسياسة الخارجية شمولا، ويشترك روزنو مع كل من روسو فيرنس وسنايدر ومورغان في تاكيدهم على الطابع الرسمي الواحدي للسياسة الخارجية في تعريفاتهم الموضحة ادناه.

- ✓ **فيرنس وريتشارد سنايدر** يعرفان السياسة الخارجية بانها منهج للعمل اومجموعة من القواعد او كلاهما, تم اختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة حدثت فعلا او تحدث حاليا او يتوقع حدوثها في المستقبل. وهذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل واساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع

[1] "Foreign Policy: A Conceptual Understanding", p02 ,10/11/2016

المشكلات, ويؤكد هذا التعريف على صانع القرار، ويولي له اهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية لاي دولة. اذ يرى سنايدر في هذا المجال ان الدولة تحدد بصانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها, وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال اشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.

- ✓ **تشارلز هيرمان** يرى ان السياسة الخارجية مرادفة للسلوكيات الخارجية التي يقوم بها صانعو القرار الرسميين, اذ يعرفها بانها تتالف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلونهم التي يقصدون بها التاثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.[1]
- ✓ **باتريك مورغان** يعرف السياسة الخارجية بانها التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية او ممثلوهم بهدف التاثير في سلوك الفاعلين الدوليين الاخرين.
- ✓ **نورمان هيل** يعتبر ان السياسة الخارجية هي نشاط الدولة تجاه الدول الاخرى، سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا او اقتصاديا او عسكريا, على اساس الفلسفة او الايديولوجية التي يتمسك القادة بها.
- ✓ **سيبوري** يعرف السياسة الخارجية بأنها "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان".

ويستخدم مصطلح السياسة الخارجية حسب **فريق الابحاث لمعهد بروكينغر** للإشارة للمسار السياسي المركب والديناميكي الذي تتبعه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى, وتشتمل السياسة الخارجية للدولة ايضا على تعهداتها والتزاماتها, الاشكال الحالية لمصالحها الوطنية وأهدافها ومبادئ حق التصرف التي تعلنها.[2] اما السياسة الخارجية حسب **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** فهي تشير للنشاط الذي يترتب عنه تصرفات, ردود افعال وتفاعلات الوحدة الدولية[3]. هي نشاط حدي بالمعنى الذي يتواجد فيه صناع السياسة على الحدود بين عالمين, السياسات الداخلية للدولة وبيئتها الخارجية, ومهمتها هي التوسط بين هذين العالمين.

---

[1] احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, عمان, دار زهران للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2011 , ص200

[2] "Foreign Policy: A Conceptual Understanding",Op;cit, p03

[3] Jan Martin Rolenc, "Means, Goals, and Sources of Foreign Policy: The Case of Sweden", Paper draft for the ISA 2013 Convention , USA, San Francisco, 3-6 April 2013, p04

وكما ان الراي خارج العالم العربي لا يلتقي حول معنى السياسة الخارجية كذلك هو الحال داخله, وفي ضوء مضامين اراء مجموعة من الباحثين العرب في الموضوع, يمكن القول انها تتوزع بدورها على محورين عامين, الاول يدرك السياسة الخارجية اما بدلالة الخطة او بمعنى يقترب منها, فمثلا يرى **فاضل زكي** انها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها, اما **محمد طه بدوي** فيؤكد انها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي. اما المحور الثاني فيفهم اصحابه السياسة الخارجية سلوكيا, بمعنى الفعل وما شابه ذلك, فمثلا يدركها **علي الدين هلال** بدلالة مجموعة الانشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما ازاء الدول الاخرى بقصد تحقيق اهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة. والسياسة الخارجية عند **محمد السيد سليم** هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة, من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الدولي.[1] ويعرف **زايد عبيد الله مصباح** السياسة الخارجية بالقول, ان السلوك السياسي الخارجي لاي دولة / وحدة دولية هو عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية, فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث او المقاصد المرتبطة به, وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود. اما **عبد المجيد العبدلي** فيعرفها بكونها فن تسيير الدولة الخارجي في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين, سواء كانوا اشخاصا دوليين, دول ومنظمات دولية او جماعات ضغط دولية اخرى, وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية.[2]

تواجه هذه التعريفات على اختلافها –كما راينا سابقا– عدة انتقادات, خاصة ما يتعلق بتركيزها على رصد سلوكيات الدول واهمالها لبقية الابعاد الاخرى كالأهداف والاستراتيجيات المعلنة, واهمالها لبقية الوحدات من غير الدول وقدرتها على صياغة سياسة خارجية وفقا لمصالحا وافضلياتها, واعتبارها ان السياسة الخارجية تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية دون ادراج العناصر الذاتية والنفسية في صياغتها.

ان الغموض والتناقض والقصور الذي يميز جل تعاريف السياسة الخارجية يدفع أي مهتم بهذا الميدان الى محاولة اعتماد تعريف يستجيب لأغراضه المنهجية والعلمية, بغية اضافة لبنة جديدة لحقل السياسة الخارجي.[3] وفي هذا السياق يمكن اعتبار السياسة الخارجية "تلك الافعال والمواقف العلنية والضمنية التي تصف وتضع

[1] مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق الذكر، ص ص 26-27
[2] احمد نوري النعيمي, المرجع السايق الذكر, ص 23
[3] حسين بوقارة, المرجع السابق الذكر, ص 19

مجموعة من الاهداف والأولويات والاجراءات التي توجه سلوك الدولة في علاقاتها ببعضها البعض, او في علاقاتها بالفواعل الدولية الاخرى انطلاقا من النسق الفكري والعقائدي الذي تؤمن به".

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية

تتكون السياسة الخارجية من ثلاث عناصر أساسية, يتمثل الاول في الطرف الدولي الذي يصدر عنه النشاط او السلوك في السياسة الخارجية, ويدور العنصر الثاني حول القضية او الموقف الذي يتطلب فعلا او رد فعل من الاطراف الدولية, اما الثالث فيتجسد في تلك القرارات وردود الافعال التي تقوم بها الوحدات الدولية الاخرى بغية تحقيق اهداف مرتبطة بالقضية او الموقف الدولي, وتفاعل هذه العناصر يساعد على تحديد مميزاتها وخصائصها[1] المتمثلة في:

الطابع الرسمي الواحدي: فالسياسة الخارجية تنصرف الى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة ازاء الوحدات الدولية الأخرى, وهذا البعد هو الذي يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية.[2]

وتشير العلاقات الدولية الى علاقات التفاعل السياسي التي تنطوي في ان واحد على نمط من الصراع والتعاون بين دولتين او اكثر, والتي تترك مجموعة تأثيرات سياسية في سلوك الاطراف المتفاعلة والنظام السياسي الدولي, ومن مقارنة هذا التعريف مع ذلك الذي يخص السياسة الخارجية، يبدو تباين معناها عن الاخر واضحا. فالسياسة الخارجية بالمعنى المذكور فيما تقدم، تعد بمثابة الأداة الاساسية التي تتم من خلالها عملية اتصال الوحدة الدولية وتفاعلها مع بيئتها الاقليمية والعالمية قصد التأثير في حركة الاخيرة لصالحها.[3] كما لا يمكن اعتبار ان العلاقات الدولية هي المجموع الكلي للسياسات الخارجية, ذلك ان نمط التفاعل النهائي يكتسب خصائص ذاتية فريدة قد لا توجد في أي من السياسات الخارجية المتفاعلة. فالعلاقات الدولية اشمل واعم من السياسة الخارجية واشمل واعم من السياسة الدولية, فهذه الاخيرة تشمل ذلك التفاعل بين مجموعة من السياسات الخارجية للدول, اما السياسة الخارجية فهي مجال تطبيق العلاقات الدولية, فبدون السياسة الخارجية لا يمكن

[1] المرجع نفسه, ص ص 29-30
[2] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998، ص 13
[3] مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق الذكر، ص 51

الحديث عن علاقة بين الدولة (ا) والدولة (ب).[1] وتتضمن العلاقات الدولية عموما, تحليل السياسة الخارجية او العمليات السياسية بين المجتمعات المختلفة. وترتبط دراستها بتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في اطار اقليم ما، ويقصد بذلك العلاقات بين الدول مع الاخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الافراد الذين يؤلفون هذه الشعوب .

ويوضح الشكل الموالي العلاقة بين السياسة الخارجية، السياسة الدولية والعلاقات الدولية:

الشكل رقم 01: العلاقة بين السياسة الخارجية، السياسة الدولية والعلاقات الدولية

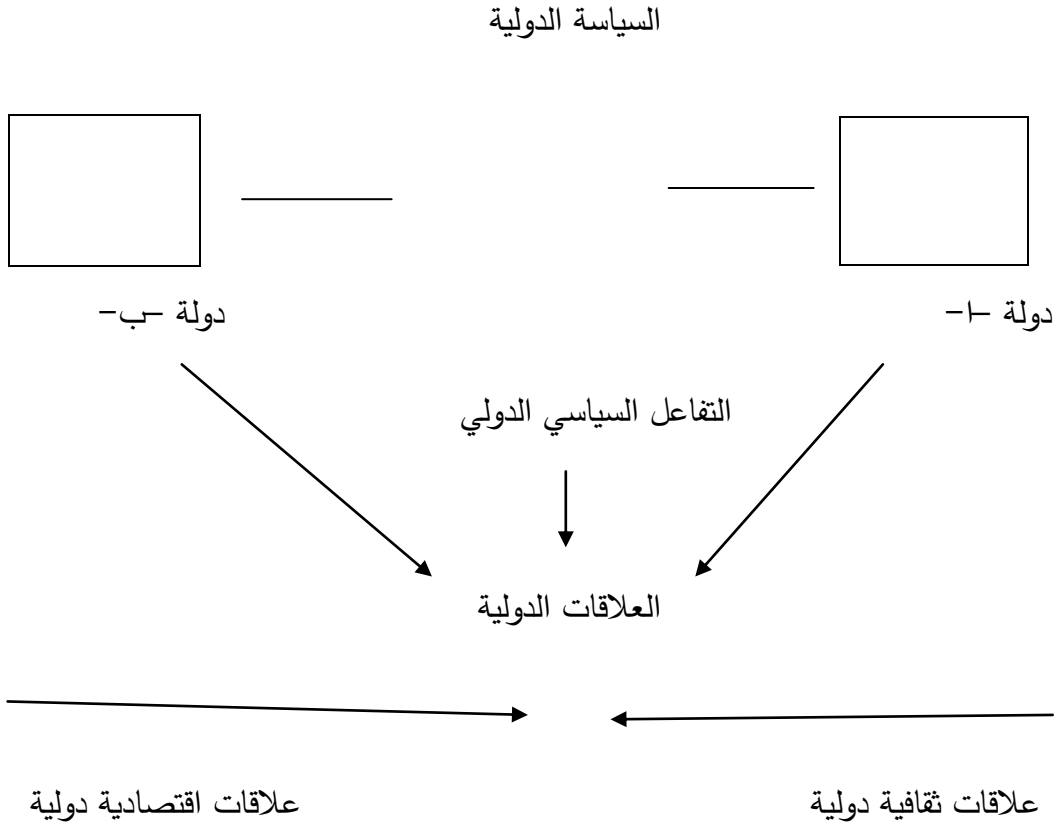

المصدر: احمد نوري النعيمي, السياسة الخارجية, عمان, دار زهران للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2011 , ص34

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007 ، ص31

من جانب اخر، فالسياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية اوالاشخاص المخولون باتخاذ القرارات الملزمة, وتجدر الاشارة الى ان الاراء تتباين حول دور صانع القرار او القائد السياسي في السياسة الخارجية, وتبعا لمضامينها تتوزع على محورين:[1]

الاول, مفاده ان لصانع القرار دورا محددا وذلك لأسباب ابرزها السمة الهيكلية لعملية صنع السياسة الخارجية, فبسببها تشارك العديد من المؤسسات في صنعها وبالاتجاه الذي يحول دون ان يكون لصانع القرار دورا مؤثرا فيها. اما المحور الثاني, فيؤكد العكس, اذ يرى ان لصانع القرار دورا يفوق دور المؤسسات التي تسهم في عملية صنع السياسة الخارجية, هذا على الاقل لأنه في النهاية هو المتحدث الرسمي باسم دولته.

وبحسب **مارسيل ميرل** فان اعداد السياسة الخارجية هو عملية معقدة جدا تضع عدة ممثلين بوجه بعضهم البعض, ويظهر في الصف الاول – بالطبع – الممثلون المعنيون رسميا بتمثيل بلادهم وإدخالها في علاقات مع دول اخرى او في المحافل الدولية, ولأسباب تعود, في الوقت نفسه, للتقليد التاريخي وللملاءمة العملية, فانه يعهد بهذه الوظائف عادة – باستثناء الحالات الخاصة – لأعضاء السلطة التنفيذية, إلا ان القرارات المتخذة على هذا المستوى ليست سوى خلاصة سياق طويل يشترك فيه عدة ممثلين اخرين.[2] فالسياسة الخارجية الى حد ما هي انعكاس لمقدرات وغرائز هؤلاء الذين يصنعونها.

الطابع الاختياري: يعني ان المواقف والحالات الدولية المرتبطة بالسياسة الخارجية عادة ما تكون متعددة الاوجه والاثار, وهو ما يترك للدول مجالا معتبرا من حرية التصرف والمناورة, فكل موقف دولي يعزز على الاقل بديلين تتفرع عنهما جملة من البدائل. ويلخص **محمد السيد سليم** عنصر الاختيار في السياسة الخارجية في ثلاث محاور اساسية:[3]

- ان الصياغة الحقيقية للسياسة الخارجية قد تمت من خلال هؤلاء الذين يدعون انهم رسموا تلك السياسة, وليس من اخرين خارج النظام السياسي.

[1] مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق الذكر، ص34
[2] مارسيل ميرل، المرجع السابق الذكر، ص 47
[3] محمد السيد سليم، المرجع السابق الذكر، ص 21

- انه في رسم وصياغة تلك السياسة, كانت هناك مجموعة من السياسات البديلة الممكن لصانع القرار ان يختار بينها.
- ان صانع السياسة الخارجية يستطيع تغيير مجرى السياسة المتبعة اذا نشأت في تقديره ظروف جديدة تتطلب هذا التغيير.

الطابع الهدفي للسياسة الخارجية: اذا كانت السياسة الخارجية ترسم في اطار اجهزة داخلية, فإنها تحول الى سلوكيات وقرارات ملموسة في اطار البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها الاقليمية والدولية, وبالتالي فالمحيط الخارجي هو الميدان والمختبر الذي تختبر فيه هذه السلوكيات والقرارات, وتحقق فيه الاهداف العلنية او الضمنية للسياسات الخارجية للدول.[1] فالسياسة الخارجية لا تختلف عن غيرها من السياسات, هذا لأنها تتطلع لتحقيق اهداف محددة تتأثر طبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين ونوعيتها, وتحقيق اهداف السياسة الخارجية انما يراد به ترتيب تلك الظروف المواتية لتحقيق غايات السياسة العليا للدولة.[2] فالسياسة الخارجية اذا هي حركة واعية تطمح لإنجاز مجموعة من الاهداف تختلف فيما بينها من حيث اهميتها وبعدها الزمني والتأثيري داخل نطاق بيئتها الداخلية, والواقع ان تصور السياسة الخارجية كعملية هدفية يحقق عدة مزايا رئيسية في تحليل السياسة الخارجية:

- ✓ انه يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية وبين مجموع التفاعلات التي تحدث بين الوحدة الدولية وبيئتها الخارجية.
- ✓ ان تحديد اهداف السياسة الخارجية يسمح لدارسي السياسة الخارجية بتصور السياسات الممكن اتباعها.
- ✓ ان تحديد اهداف السياسة الخارجية للوحدة الدولية يسمح بتقويم اداء تلك الوحدة.

ويشكل مفهوم "الهدف" بالأساس صورة للشؤون والحالات المستقبلية التي تطمح الحكومات من خلال صناع قراراتها لتحقيقها, وذلك عبر تحكيم نفوذها وتأثيرها خارجيا, عن طريق تحمل او تغيير سلوكيات الدول الاخرى, ويمكن تفسير مجمل اهداف السياسة الخارجية بكلمة واحدة والتي تكون دون ادنى شك المصلحة الوطنية. لكن هذه الكلمة غامضة جدا ولا تقود لأي فهم واضح, وفي هذا السياق اعتبر **بول سيبوري** ان المصلحة الوطنية

[1] حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص ص 30-31
[2] محمد السيد سليم, المرجع السابق الذكر, ص ص 24-25

يمكن ان تشير باختصار الى الاهداف المثالية التي تسعى الدولة لتحقيقها عبر سياستها الخارجية, ومن الممكن ببساطة ان تكون ترجمة لصناع السياسة ومعناها يختلف باختلاف الافراد والجماعات.

وفي هذا السياق , يمكن القول ان عبارة "المصلحة الوطنية هي المحدد الاساسي للسياسة الخارجية", هي احدى العبارات الكلاسيكية الذائعة الصيت في كتب العلاقات الدولية عموما, كما ان اول الدروس التي يتلقاها طلبة العلوم السياسية عموما ودارسو العلاقات الدولية بوجه خاص, تتلخص في تحديد المصالح الوطنية كوسيلة لتوقع اتجاهات السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية في النظام الدولي. ومبدئيا السياسة الخارجية يتم وضعها دائما على اساس المصالح الوطنية, لكن عمليا يمكن لهذه السياسة ان تنصرف بعيدا عن هذه الاهداف وفقا لضغوط البيئة الدولية وانماط القوة السائدة.

ويمكن تصنيف اهداف السياسة الخارجية الى ثلاث فئات اساسية:[1]

- القيم الاساسية والمصالح.
- الاهداف متوسطة المدى.
- الاهداف الشاملة/العالمية بعيدة المدى.

القيم الاساسية والمصالح:

تحدد هذه الفئة السياسة الخارجية للدولة, وهي تمثل تلك الضروريات والمعتقدات التي يعتمد عليها وجود الدولة, ويمكن وصفها بانها ذلك النوع من الاهداف التي من اجلها معظم الناس على استعداد للقيام بالعديد من التضحيات, وهذه الضرورات والمعتقدات هي كالتالي: المصلحة الوطنية, التطور الاقتصادي. وعن مفهوم المصالح يعتبر **جيفري فريدن** ان هذه الاخيرة مركزية في دراسة السياسة الخارجية, ولفهم العلاقات بين الدول ينبغي الأخذ في الحسبان تلك المصالح[2], كذلك يتطلب تحليل صنع السياسة الخارجية الوطنية ايلاء الاهتمام لمصالح الجماعات والبيروقراطيات والمساهمين الاخرين في التفاعل الوطني.

[1] "Foreign Policy, A Conceptual Understanding", Op ;cit , p16
[2] Jeffry Frieden, "Actors and Preferences in International Relations", in **Strategic Choice and International Relations**, ed: David Lake and Robert Powell, Princeton University Press,1999, p40

وهذه الاهداف تسمى الأهداف الأساسية أيضا، لأنه يجب تحقيقها بأي ثمن, والدولة لا تستطيع تحمل أي تهاون في هذا الصدد. ومن بين الأهداف الأساسية، تتمتع السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي بأولوية قصوى لكل دولة قومية, فبدون أي وحدة مادية، تتوقف الدولة عن البقاء. وعلى الدولة أن تحشد نفسها لتحقيق هذه الأهداف بشكل مباشر وبسرعة وبقوة وفعالية؛ ومن أجل الحفاظ على السلامة الجغرافية للبلد، يجب أن يكون للدولة أسلحة وذخائر. وفي حين أنه في حالة الأسلحة التقليدية، عليها أن تقوم بالردع "المحدود" لردع العدو عن مهاجمتها, فانه في حالة الأسلحة النووية، وبفضل طبيعتها المدمرة، فقط "الحد الأدنى من الردع" يعتبر كافيا, فالرسالة هي "إذا قمت بإجراء معين، فان تكلفة هذا الإجراء سوف تفوق مكاسبه", ومع ذلك، فإن بعض الاستراتيجيين يؤيدون استراتيجية "الردع المحدود" حتى في حالة الأسلحة النووية أيضا, انهم يعتقدون بضرورة تراكم المزيد والمزيد من الأسلحة, ويجادل الذين يدافعون عن هذا النوع من الاستراتيجية بأنه من الاكثر أمانا أن تضمن بقاءك ضد الخطر من خلال تطوير أسلحة أكثر تطورا.[1] وتؤدي هذه الاستراتيجية في نهاية المطاف إلى سباق تسلح غير محدود، وتعتقد استراتيجية الحد الأدنى من الردع بقدرة انتقامية كافية لإزالة الخطر الأقصى. فيجب أن يكون هناك ما يكفي من الموارد لإلحاق أضرار غير مقبولة على المعتدي في حالة وقوع هجوم, ويؤكد داعمو هذه الاستراتيجية أنه من خلال رسم هذه الاستراتيجية يتم تقليل التكاليف غير الضرورية لبناء الأسلحة إلى أدنى حد ممكن.

وباختصار, الاستقلال السياسي يعني أن الدولة قادرة على القيام بدورها المرموق على الساحة الدولية من خلال ارادتها وحدها فقط، فإذا كانت الدولة قادرة على القيام بذلك فإنها مستقلة سياسيا, وتسعى الدول إلى صون الأهداف الأساسية بأي ثمن, وليس لديها وقت لتأخير أو تأجيل تحقيق هذه الأهداف.

الاهداف المتوسطة المدى:

ان الالتزام الدولي للعديد من الحكومات/الانظمة المعاصرة ينبغي ان يكون تعقب هذا النوع من الافعال التي تملك الاثر الاكبر على حاجيات الرفاه الاقتصادي الداخلي والتوقعات, فقد يكون من الصعب اكتساب الدعم الشعبي لأنواع اخرى من الاهداف كالمجد, التوسع الاقليمي او القوة كهدف في حد ذاتها. وتتضمن الاهداف

[1] Amer Rizwan, "An Introduction To Foreign Poliy: Definition, Nature & Determinants", 02/08/2009 http://amerrizwan.blogspot.com/2009/08/introduction-to-foreign-policy.html

متوسطة المدى التعاون الدولي, هيبة وحماية المصالح الوطنية, كما تشتمل على مصالح الجماعات الضاغطة, التعاون غير السياسي, تعزيز او ترقية الهيبة الوطنية, التوسع الاقليمي. وتتألف هذه الفئة بالذات من الرفاه الاقتصادي للسكان، ورفع مستوى حياتهم، وتعزيز مكانة الأمة، والتوسع على الصعيدين الإقليمي والأيديولوجي. وتسعى الدولة الى تحقيق هذه الأهداف في غضون فترة زمنية محددة، مما يعني أنه بعد انقضاء الأجل، فإن الأهداف، حتى لو تحققت، ستفقد قيمتها الحقيقية. وعليها أن تتعامل مع مصادر متعددة في السعي لتحقيق هذه الأهداف.

فالسياسة الخارجية تهدف إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي، حيث أن الأمة المزدهرة اقتصاديا هي التي بامكانها ان تلعب دورا أكثر حزما في السياسة الدولية. وعادة ما تكون رغبة كل دولة هي إقامة وتعزيز وتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى, فلا يمكن ضمان وضع الدولة ومكانتها إلا إذا كانت الدولة مستقرة اقتصاديا ومزدهرة, وفي هذه الحالة، يتعين على الدولة تنويع تجارتها واقتصادها من أجل جعلهما اكثر مرونة، بما يكفي لمواجهة تحديات المنافسة العالمية, ويتعين عليها تصدير سلعها وموادها الخام إلى أكثر من وجهة واحدة، أي ان الدول؛ يجب عليها أن تعزز قاعدة صادراتها في أكثر من سلعة واحدة، بحيث لا تستطيع أي دولة أو شركة متعددة الجنسيات أو مجموعة أن تستغل ضعفها في هذا الصدد.[1] والتوسع سواء كان إقليميا أو أيديولوجيا يقع ضمن نطاق الهدف المتوسط المدى. التوسع من خلال الاستيلاء على الأراضي هو نوع مباشر من التوسع الذي لم يعد رائجا اليوم, وما يثير اهتماما أكبر هو التوسع الأيديولوجي، أي الذي يتحقق من خلال نشر الأفكار والأيديولوجيات والنظم والثقافات والقيم, وقد أطلق الغرب هذا النوع من التوسع على حساب البلدان الأفريقية – الآسيوية ودول العالم الثالث حيث احتلت الرأسمالية واقتصاد السوق واللغة الإنجليزية والنموذج الديمقراطي والأسلوب الغربي مكانا في النظام الدولي.

الاهداف الشاملة طويلة المدى:

هي الاهداف التي ترمي الى اعادة هيكلة النظام الدولي, فالبرامج والخطط التي تنشئها ايديولوجية ما لتشكيل النظام الدولي بما يتوافق مع ميولاتها ورغباتها هو الهدف البعيد للسياسة الخارجية, وفي الوقت الذي تشكل فيه الاهداف الاولية والمتوسطة المدى، السياسات الحالية التي ينبغي اتباعها, حيث تصبغ السياسة الخارجية بها

[1] Ibid

دائما, تشكل الاهداف الطويلة المدى المطمح الذي تسعى الدول لتحقيقه في المستقبل البعيد.[1] وهذا النوع من الاهداف ليس لديه قيود زمنية، حيث أن المهلة عادة ما تستخدم في السعي لتحقيق الأهداف الأساسية والمتوسطة المدى. مثلا بعد الثورة الشيوعية، أكد القادة الشيوعيين الروس لينين وستالين مجددا أنهم سيسعون إلى توسيع الايديولوجية الشيوعية في كل زاوية من العالم، لأن النظام الرأسمالي –حسبهم– كان معيبا واستغلاليا في طبيعته. وهذا كان الهدف طويل المدى للشيوعية الروسية، لأنها بذلك لم تحدد أي مدى زمني لتحقيق هذه الأهداف. لذلك، فالهدف طويل المدى لا يستغرق وقتا طويلا فحسب، ولكن كذلك غير محدد وغامض، لذلك فهي لا يمكن اخضاعها للتنبؤ أيضا. وبالمثل، فإن نشر الاقتصاد الرأسمالي والديمقراطية هو أحد الأهداف الطويلة المدى للسياسة الأمريكية. فبعد نهاية الحرب الباردة كان يعتقد أنه لا يوجد منافس جدي للديمقراطية الغربية.[2] وفي هذا السياق، يمكن الاشارة الى "نهاية التاريخ والرجل الأخير"، كتاب نشر عام 1992 **لفرانسيس فوكياما** وهو توسيع لمقال بعنوان "نهاية التاريخ"، والذي نشر في مجلة **"**شؤون خارجية**"**. ويقترح فوكوياما في الكتاب، أطروحة مثيرة للجدل بأن نهاية الحرب الباردة تشير إلى نهاية تطور التاريخ البشري: "فما نشهده ليس مجرد نهاية الحرب الباردة، أو مرور مرحلة معينة من تاريخ ما بعد الحرب، ولكن نهاية التاريخ على هذا النحو؛ هذه هي نقطة النهاية للتطور الايديولوجي للبشرية وتعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية كشكل نهائي للحكم البشري".

ان المصالح الوطنية للدولة هي العمود الفقري للسياسة الخارجية, وهي دائما ثابتة كالدفاع والامن, لكن المنهاجيات والاستراتيجيات لتحقيقها متغيرة وديناميكية بحيث ترتكز الى بيئة متحولة, ويتم تشكيلها بدقة وعناية عبر مسار تجميع المصالح, وفقط الدولة بإمكانها اظهار التماسك في تطلعاتها المستقبلية واهدافها الوطنية.

فالهدف الاساسي للسياسة الخارجية لأي دولة هو حماية او تامين مصالحها الوطنية, ولفهم العلاقة بينهما بشكل اكثر دقة, سيكون من المهم الأخذ في الاعتبار الفئات الواردة في الجدول التالي, والذي وضعه **باركاش شنادرا**.

[1] Jeffry Frieden, Op;cit, pp 17-19
[2] Amer Rizwan, Op ;cit

الجدول -01- اهداف السياسة الخارجية

	صنف الهدف	التفسير
01	القيم الاساسية والمصالح	الحماية الذاتية–الدفاع–الوحدة الاثنية اللغوية والدينية–حماية المعتقدات والقيم...الخ
02	الاهداف متوسطة المدى	الاقتصاد–التجارة–المساعدة الخارجية–القدرة العسكرية...الخ
03	الاهداف الشاملة بعيدة المدى	البرامج–الاحلام–الرؤى والتصاميم الكبرى المتعلقة بالمنظمات الاديولوجية والسياسية في النظام الدولي

Source: Sadia Mushtaq,Ishtiaq Ahmad Choudhry, ″Conceptualizqtion of Foreign Policy : An analytical Analysis″ , Berkeley Journal of Social Science, Vol 03, 2013, p15

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بين من يرى ان السياسة الخارجية لدولة معينة كيفما كانت طبيعتها هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية, وبين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين الى درجة اعتبار ان السياسة الخارجية تبدأ اين تنتهي السياسة الداخلية.

فالسياسة الخارجية وان كانت تصاغ في اطار الوحدة الدولية إلا انها تسعى الى تحقيق اهداف ازاء وحدات خارجية, وهذا ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية, فتلك السياسة ترمي الى تحقيق اهداف داخل المجتمع الذي صيغت في إطاره, بعبارة أخرى, فان موضوع السياسة الخارجية يقبع خارج نطاق سيطرة الوحدة الدولية بينما يقبع موضوع السياسة الداخلية في اطار سيطرة تلك الوحدة. بيد ان هذا التحديد لموضوع السياسة الخارجية يثير اشكالا هاما يتعلق بتحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية وتمييزها عن السمات الداخلية, والواقع ان الفصل بين السياستين الخارجية والداخلية هو فصل تحليلي في الاساس يهدف الى وضع الحدود

المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية, لكنه لا يعني ان السياسة الخارجية منفصلة عن السياسة الداخلية.[1] فالسياسة الخارجية قد تكون لها انعكاسات في داخل حدود الدولة كما ان السياسة الداخلية تنتج اثارا بالنسبة لسلوك الدولة الخارجي, ومن ثم فان السياستان تتسمان بالترابط. ويعني الترابط ان الظواهر والأحداث التي تحدث في احد المجالين تحدث ردود افعال متوالية في المجال الاخر, اي ان الحدث لا يبدأ او ينتهي في مجاله الدولي او القومي ولكنه ينتقل الى المجال الاخر ثم ينعكس الى المجال الذي بدا منه, وهذا الترابط يتخذ اشكالا متعددة.

ان كل الاضطرابات التي تؤثر على قيادة الشؤون الخارجية تنبع بالطبع من الخلط المتنامي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية, بالتأكيد فان البديهة الكلاسيكية ذات الايحاء الهوبسي التي بحسبها, يكون ثمة فرق في الطبيعة بين شؤون الخارج وشؤون الداخل, كانت قد اهتزت جديا مند بداية القرن التاسع عشر. ويتفق معظم المراقبين اليوم على الاعتراف بان التمييز بين الداخل والخارج قد انتهى منذ زمن بعيد, ويعتبر **ستانلي هوفمان** انه بسبب تنوع العوامل (خطر التدمير النووي, التداخل الاقتصادي, ضغط القضايا الداخلية في البلاد التي تسود فيها التعبئة الاجتماعية) فان ثمة انماط وقواعد جديدة للسلوك تؤدي غالبا الى تشابك للسياسة الخارجية والسياسة الداخلية.[2] فمسالة العلاقة بين الداخلي والخارجي كانت منذ طرحها موضوع التفسيرات الاكثر تباينا والأكثر اختلافا, وزوال الحاجز الذي كان يفترض ان يفصل بينهما بصورة حادة, يمكن ان يحمل تفسيرات عدة. فحسب التفسير الاول, ليست السياسة الخارجية سوى الانعكاس على الساحة الدولية للارتكاسات التي تسيطر على المسرح السياسي الداخلي, وبالعكس فان مجموع الضغوط الخاصة بالسياسة الخارجية هي التي تحيط بالحقل السياسي الداخلي, حسب التفسير الثاني, اما التفسير الثالث فانه يستبعد كل شرح واحدي او ضمني لصالح مقاربة ديناميكية تبرز قيمة بين وجهين مختلفين لنفس النشاط.

وينظر بعض المنظرين الى مسالة العلاقة بين السياسة الخارجية والبيئة الداخلية من زاوية تأثير الاولى على الثانية, فاذا كانت قضايا السياسة الخارجية بموارد المجتمع وأوضاعه العامة فإنها تكون اكثر انغماسا وارتباطا بشؤون المجتمع الداخلي, ومن ثم فان جل فئات المجتمع تبدي اهتمامها وارتباطها بهذه القضايا, وهذه الحقيقة تسهم في اخراج وظيفة صنع القرار في السياسة الخارجية من دائرة البيروقراطيات التي دأبت على احتكار هذه

[1] محمد السيد سليم, المرجع السابق الذكر, ص ص 26-27
[2] مارسيل ميرل, المرجع السابق الذكر, ص ص 153-155

الوظيفة في مواقف خارجية مغايرة, ففي حالات السياسة الخارجية التي لا ترتبط بصفة مباشرة بحياة المجتمع الداخلي, يجد صناع القرار الخارجي حرية واسعة فيما يتعلق بادراك وفهم التصرف في الشؤون الدولية.[1] ومن جانب اخر, فالدولة تكون قوية ومؤثرة في السياسة الخارجية بمقدار قوتها في الداخل اي بمحصلة عناصر القوة الشاملة الاقتصادية والعسكرية والديمغرافية والإستراتيجية, فكلما تزايدت عناصر هذه القوة في الداخل اصبحت الدولة اكثر استقلالية وأكثر قدرة على التأثير في محيطها الاقليمي. وعلى المستوى الدولي, وبنفس المنطق, فان السياسة الخارجية تكون ناجحة بقدر تأثيرها في الداخل, اي بمقدار ما تطرحه من اثار ايجابية يشعر بها المواطن ويشعر بتحسن مستواه المعيشي, وهو ما يتحقق من خلال قدرة السياسة الخارجية الناجحة على تحقيق تقارب مع الاطراف الدولية المختلفة, وما يترتب على ذلك من دفع عملية التنمية واجتذاب الاستثمارات وإقامة المشاريع الحيوية في مختلف المجالات.

عند دراسة الكيفية التي توضع بها السياسة الخارجية لدولة ما, فان ذلك يبدأ بدراسة البعد الداخلي للدولة المعنية قبل بحث البعدين الاقليمي والدولي, واذا ارادت الدولة ان تؤدي دورا اقليميا فلا بد ان تنطلق من الداخل اولا وقبل كل شيء, وهذا يعني ان الخروج الى الفضاء العالمي يتطلب من صناع القرار والمعنيين برسم السياسة الخارجية ان يأخذوا بعين الاعتبار, اولا, اعداد القاعدة المحلية او الارضية الداخلية التي يستندون عليها.[2] منطقيا وجود سياسة خارجية يفترض التمييز بين الداخل(الفاعل وسياقه الداخلي) والخارج (المحيط الذي يواجهه الفاعل) وبعض اشكال العلاقات السياسية بين الاثنين, ولتحديد المركبات الثلاث لهذا الوصف الاساسي والعام للسياسة الخارجية –تحليليا– يمكن الاعتماد على مقاربة المسار– الموجه المعتمدة – في كثير من الاحيان – في التحليل التقليدي للسياسة الخارجية :

اولا: كل شيء يتخذ مكانا على الصعيد المحلي/الداخلي تتم مناقشته تحت مصطلح صنع القرار في السياسة الخارجية بغرض تفسير السلوك السياسي الخارجي, وقد ركز التحليل التقليدي للسياسة الخارجية كثيرا على هذا البعد من خلال تحليل عملية صنع القرار في حد ذاتها, والسياق الاجتماعي السياسي والنفسي الذي ضمنه يرسم

[1] حسين بوقارة, المرجع السابق الذكر, ص ص 22-23
[2] هيفاء احمد محمد, سداد مولود سبع, "المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية," دراسات دولية , جامعة بغداد, مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية, العدد44 , ص40

صناع القرار السياسات الخارجية. جوهريا صناعة القرار في السياسة الخارجية تستدعي الاجابة على الاسئلة التالية: من الفواعل(الوحدات) ؟ على اي اساس (القدرات) ؟ ادوات السياسة الخارجية؟ من اجل ماذا المصالح (الغايات) ؟ وبأي اسلوب (الاجراءات) تصنع قرارات السياسة الخارجية؟

ثانيا: وجهة نظر محللي السياسة الخارجية المركزة على المحيط الخارجي تعتمد بشكل واسع على مستوى التحليل المختار, البعض يقاربها من خلال ادراك/منظور الفاعل مركزين –تقليديا– على الدول بل ايضا على الفواعل الاخرى من غير الدول, بينما يتبنى اخرون المقاربة المرتكزة على البنية (من الاعلى الى الاسفل).

ثالثا: لدمج البعد السياسي لمقاربة المسار الخاصة بالسياسة الخارجية يميز المحللون بين صنع القرار في السياسة الخارجية وتنفيذ/انجاز السياسة الخارجية[1], وفي الوقت الذي يصور فيه التوجه الاول مراحل عملية السياسة الخارجية التي ضمنها يتم تحضير واتخاذ القرار, يصف الاتجاه الثاني الية تنفيذ مخرجات صنع القرار السياسي الخارجي عندما يواجه الفاعلون محيطهم الخارجي ويواجههم هذا المحيط.

في هذا الموضع يتقدم الى الواجهة الجوهر السياسي العميق للعلاقة بين الفاعل ومحيطه, اذا كانت كل السياسات هي اختبار للنفوذ, فالسياسة الخارجية كتفاعل بين الفواعل وبيئتها يمكن النظر اليها كاختبار للتأثير في العلاقات الدولية, ويحاول الفاعل في السياسة الخارجية ممارسة تأثير على محيطه من خلال توظيف الادوات التي تعتبر مناسبة لتحقيق اهدافه المحددة سلفا. ويميز الشكل الموالي بين الميدان الداخلي الذي تصنع في اطاره السياسة الخارجية والميدان الخارجي. ويقع تنفيذ السياسة الخارجية –في التفاعل التصاعدي بين الفاعل في السياسة الخارجية ومحيطه– عند تقاطع الاثنين. علاوة على ذلك في المنظور التنازلي –من الاعلى الى الأسفل– فانه يمكن توقع تأثير ظروف المجال الخارجي الى مدى معين على النشاطات ضمن المستوى الداخلي.

[1] Stephan Keukeleire, Simon Schunz,″ Foreign policy, globalization and global governance - The European Union's structural foreign policy″, Paper prepared for the ECPR Standing Group on the European Union Fourth Pan-European Conference on EU Politics, Riga, 25-27 September 2008, p03

الشكل 02 : نظرة تخطيطية للوحدة الاساسية للتحليل في التحليل التقليدي للسياسة الخارجية

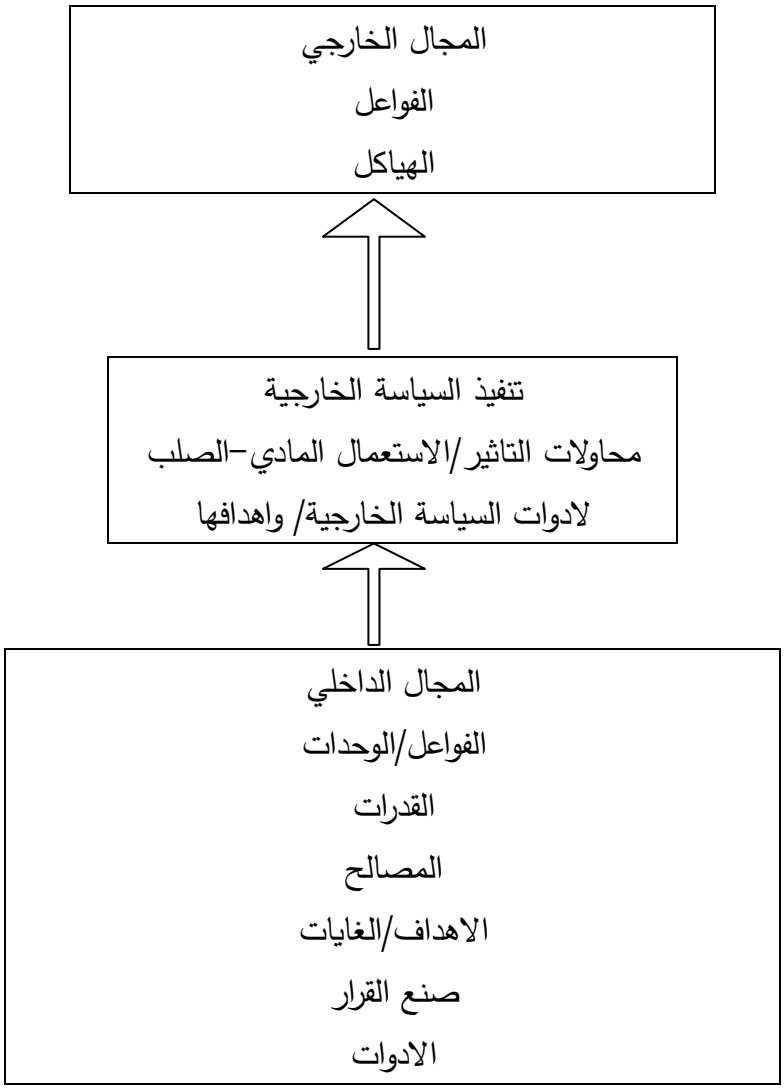

Source : Stephan Keukeleire, Simon Schunz,″ Foreign policy, globalization and global governance - The European Union's structural foreign policy″, Paper prepared for the ECPR Standing Group on the European Union Fourth Pan-European Conference on EU Politics, Riga, 25-27 September 2008 ,p06

ان السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية كل منهما يكون بعدا من ابعاد الحركة السياسية, بحيث ان اختلاط الواحد منها بالاخر هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الارادة الحاكمة, وقد فرضت تطورات معينة هذا الارتباط,

حتى ان جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم بانه من العبث تصور امكانية الفصل بين الناحيتين, الا اذا اردنا تشويه معنى الدولة العصرية.

وقد اشار الى هذه الحقيقة **كارل فريديريك** في كتابه عن السياسة الخارجية الذي تم اصداره عام 1938 , عندما قال **ان السياسة الخارجية تتاثر بالسياسة الداخلية ولاسيما في النظم الديمقراطية, والى ان كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة ابعادا خارجية. واكثر من هذا, يقول هانريدر انهما اصبحتا متشابهتين الى حد بعيد وهو ما يطلق عليه تعبير تدخيل السياسة الخارجية.**[1] وعلى الرغم من العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية, الا ان هناك معيارا للتمييز بين السياسيتن يمكن ايجازه فيما يلي:[2]

- ✓ حدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها, ولكن الدولة في المجال الداخلي بصورة عامة لها السيطرة على مستوى الافراد والجماعة, في حين تتصدى هذه الحكومة في السياسة الخارجية الارادات المتنازعة للدول الاخرى, التي تثبت غالبا انها غير مرنة وتتميز بصعوبة التوفيق بينهما.
- ✓ الاهداف الرئيسية للسياستين مختلفة لان محور السياسة الخارجية يدور حول البقاء والدفاع والحماية. ان مجموعة من عناصرها لها علاقة مع عناصر السياسة الداخلية, مثل التجارة الخارجية والانفاق الدفاعي التي لها ثقل واحد على الرخاء ومستوى المعيشة, ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار من زاوية مختلفة جدا.
- ✓ في السياسة الداخلية من الممكن القاء بعض الشك على التحقق الفعلي للرخاء العام الرفاه المشترك.
- ✓ الاهتمامات المركزية للسياسة الخارجية تدور حول مسالة احتكار الدفاع والدبلوماسية, والحكومة تقوم بوظيفة التنمية اكثر من السياسة الداخلية, وفي قضايا الشؤون الخارجية تهمل الافراد والعشائر بصورة عامة اذ لا تمنح لهم قوة في هذا المجال.
- ✓ يتطلب العمل الداخلي بناء وادامة القوة التي قد تبذل خارجيا.
- ✓ يتطلب النشر الخارجي للقوة ضمان الشؤون الداخلية للدولة, الى درجة ان لا تكون الاخيرة – السياسة الداخلية – خاصة, او تقرر اعمالها السياسية من قبل الدول الاخرى.

[1] احمد نوري النعيمي, المرجع السابق الذكر, ص 48
[2] المرجع نفسه, ص ص 43-50

المبحث الثاني: متغيرات السياسة الخارجية للفواعل ألدولية

قبل تحديد وضبط العوامل الرئيسية المؤثرة على السياسات الخارجية للفواعل الدولية, من الضروري بداية تحديد طبيعة هذه الفواعل, على اعتبار ان الاراء لا تتفق حولها, فمنهم من يركز على مركزية الدول واحتكارها لصياغة برامج خارجية هادفة تعكس توجهات سياستها الخارجية – في رؤية مطابقة للتصور الدولاتي– في العلاقات الدولية, وهو ما يرفضه اصحاب الرؤية الحديثة المرتكزة على مقاربة المجتمعات العالمية, والتي تأخذ بعين الاعتبار كيانات اخرى من غير الدول وهو ما سيتم توضيح تفاصيله في العنصر الاتي:

المطلب الاول: وحدات السياسية الخارجية: بين المنظورين التقليدي والحديث

خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية, تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا اساسيا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الامن, الى ظاهرة متعددة الابعاد ترتبط ارتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات, ومع تعدد القضايا العالمية وتزايد الوحدات العاملة في المحيط العالمي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية كما زادت اهميتها بالنسبة للرفاهة العامة للمجتمعات.[1] وتركيزا على طبيعة وحدات السياسة الخارجية, ينبغي التأكيد على ان التحليل التقليدي للسياسة الخارجية درج على اعتبار ان الدولة هي الفاعل الرئيسي ان لم يكن الوحيد في السياسة الخارجية, فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة هي الوحدة الرئيسية القادرة على العمل الخارجي المؤثر, ومن ثم اشار التحليل التقليدي الى ان دراسة السياسة الخارجية تقتصر على الدول اي على دراسة السياسة الخارجية للدول, بحكم ان الدولة هي الكيان الوحيد القادر على صياغة السياسة الخارجية. كما ان الكيانات الاخرى كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ليست إلا ادوات بيد الدول, بالإضافة الى ذلك, فان التحليل التقليدي انطلق من مفهوم السيادة القومية على اقليم معين, فالدول هي الكيانات الوحيدة التي يمكن ان تتمتع بالسيادة وبالتالي هي الكيانات الوحيدة القادرة على التأثير على مجريات السلوك الدولي.

اذا، يمكن تعريف الفاعل في السياسة الخارجية على انه الكيان الذي يمتلك القدرة على التأثير في العلاقات الدولية, وعادة ما يتم تصنيفها الى فئتين رئيسيتين: الدول والفواعل من غير الدول, وكما هو واضح من تسميتها,

[1] لويد جنسن, تفسير السياسة الخارجية, ترجمة: محمد بن احمد مفتي و محمد السيد سليم, منشورات جامعة الملك سعود, 1989 , ص ط

تتضمن الفئة الاولى الدول، بينما تشتمل الثانية على فواعل متعددة كالفواعل فوق الوطنية كالمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية, الوكلاء الاقتصاديين وسائل الاعلام, وسبب هذا التصنيف هو ان الدول غالبا ما يتم اعتبارها الفاعل الرئيسي في السياسة الخارجية ومن ثم فان قائمة الفواعل قد تم توسيعها.

والتعريف المستخدم للدولة على نحو واسع في ميدان السياسة الخارجية مستوحى من المادة الاولى لاتفاقية مونتيفيديو عام 1930 حول حقوق وواجبات الدول, وتنص هذه المادة على ان الدولة باعتبارها شخص من اشخاص القانون الدولي ينبغي ان تمتلك المؤهلات التالية: سكان دائمين, اقليم محدد, سلطة/حكومة والقدرة على الدخول في علاقات مع دول اخرى.[1]ويضيف البعض عنصرا رابعا وهو الاعتراف الدولي, لكن هذا الاخير محل خلاف كبير فيما بينهم, يدور حول ما اذا كان الاعتراف لازما لتوجد الدولة ام للإقرار بوجودها ام الامرين معا.

ويعتبر الشعب هو العنصر الاساسي في تكوين الدولة من الناحية النظرية والقانونية, فمن الشعب يتم تشكيل الهيئة المؤسسية للدولة، او الشعب هو الذي يمنح مؤسسات الدولة الصلاحيات للعمل وهو الذي يختار من يمثله في تلك المؤسسات التشريعية التنفيذية والقضائية, والتي تستمد من هذه الصفة, صفة تمثيلها للشعب, صلاحية اصدار التشريعات والأحكام وتنفيذها, وبالتالي فان الشعب هو الذي يحدد حجم الدولة وهو الذي يختار نظامها السياسي. ان الشعب هو الذي ينشئ الدولة ثم يمنحها توكيلا للعمل نيابة عنه, فتتصرف مؤسساتها داخليا وخارجيا باسمه وعليه تعود نتائج التصرف سلبا وايجابا. ولا يشترط حد أدنى لهذا الشعب كشرط لقيام الدولة، فهناك دول تضم مئات الملايين من السكان ودول أخرى لا يتجاوز تعدادها عن المليون فليس شرط لقيام الدولة وجود عدد معين من السكان, ولكن يجب ان يكون هناك عدد كاف من الاشخاص من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطارها الذي يتجاوز إطار العائلة أو القبيلة.

ويقسم السكان في أي دولة إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهم :

- ✓ المواطنون: وهم الأفراد أو الجماعات داخل الدولة الذين يمتلكون جميع الحقوق والواجبات ويمنحون ولاءهم التام للدولة.

[1] "Actors of foreign policy",05/08/2016
https://is.mendelu.cz/eknihovna/opory/zobraz_cast.pl?cast=63156

- ✓ المقيمون: وهم الاشخاص الذين يقيمون في الدولة لسبب من الاسباب دون أن تكون لهم جميع حقوق المواطنين وخاصة التصويت.
- ✓ الاجانب: وهم رعايا الدول الاخرى، وتكون إقامتهم لفترة محددة تتجدد دوريا ان تطلب الامر ذلك، فان أقاموا لغايات العمل فعليهم الحصول على إذن خاص.

اما الاقليم، فهو ركن اساسي من اركان الدولة وهو يعد شرطا لاستقلال السلطة السياسية. ذلك ان الاقليم هو المجال او النطاق الذي تباشر فيه الدولة سلطتها، ولا يمكن لسلطتين مستقلتين تتمتع كل منهما بالسيادة ان تجتمعا معا على اقليم واحد، لان وجودها معا سيؤدي الى ان تقضي احداهما على استقلال الاخرى. على ان الاقليم لا يقف عند حد اليابسة اي الارض، بل يمتد كذلك الى البحر الاقليمي والى طبقات الجو التي تعلو اليابسة والبحر الاقليمي.

وينبغي ان نفرق في هذا السياق بين السلطة والسيادة. فالسيادة اشمل من السلطة كما يقول **عصمت سيف,** اذ ان السلطة هي ممارسة السيادة او ان حق السيادة هو مصدر حق السلطة، وهما في علاقة قريبة من علاقة حق الملكية بحق الانتفاع اذ يتضمن الاول الاخير وهو مصدره.[1] وتشير فكرة السيادة الى وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع افراد وإقليم وهيئة منظمة حاكمة, وهي تمثل ما للدولة من سلطات تواجه بها الافراد داخل اقليمها وتواجه به الدول الاخرى في الخارج. ومن مقتضيات هذا السلطان ان يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها هو ارادتها وحدها.[2]

وفي تحديد محتويات مصطلح السيادة بين **ايسمان** انها السلطان الذي لا يقر بسلطان على من سلطانها, ولا بسلطان مماىز لسلطانها, وهي ذات وجهين داخلي وخارجي. السيادة الداخلية من الجهة التي تشتمل على حقها بالحكم على جميع المواطنين الذين تتألف منهم الامة وحتى جميع الذين يقيمون في اقليمها, والسيادة الخارجية من جهة ثانية, والتي تتلخص بحقها في تمثيل الامة والزامها في علاقاتها بسائر الامم.

---

[1] حبيب عيسى, "الدولة القومية: شرعية الاساس مشروعية التاسيس," الانصار , دمشق, الانصار للنشر والترجمة والتوزيع , ص ص 27-52

[2] ياسين العيسى, "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد26 العدد 01 ،2010 ،ص64

فمصطلح السيادة يشير الى وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها. فبعد أن عرفها **بودان** "بأنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع للقوانين"، نجد أن عددا كبيرا من الفقهاء اتفقوا على أوصافها، باعتبارها واحدة، لا تتجزأ ولا تقبل التصرف وغير خاضعة للتقادم المكتسب أو للتقادم المسقط. ويمكن الاعتماد على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق "كورفو" سنة 1949، في أن "السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وان احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية[1]. فداخليا تتمتع السيادة بمضمون ايجابي من خلال سموها بالنسبة لأفراد المجتمع، ويتضمن ذلك الحرية التامة في اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لأدوات القمع. أما خارجيا، فإن مضمون السيادة يصبح سلبيا، وذلك بعدم قبول أية سلطة أعلى منها، فالسيادة الخارجية تعني أن الدولة لا تقر سلطة فوقها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها هي نفسها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها. فالسيادة هي المعبر عن أعلى درجات السلطان في الدولة، وهي تأخذ المضمون الايجابي داخليا والمضمون السلبي في العلاقات الدولية.

وتترتب على فكرة السيادة العديد من الآثار أهمها:

- ✓ تتمتع الدول بكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها، سواء على الصعيد الدولي، كإبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي أصابتها أو تصيب رعاياها أو إصلاح هذه الأضرار. وعلى المستوى الداخلي، فللدولة حق التصرف في مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية، كما يمكنها اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص المتواجدين على إقليمها بغض النظر صفتهم كمواطنين أو أجانب.

[1] حبيب عيسى, "الدولة القومية: شرعية الاساس مشروعية التاسيس," الانصار , دمشق, الانصار للنشر والترجمة والتوزيع , ص ص 27-52

- ✓ المساواة بين الدول: تترتب على السيادة كذلك أن الدول متساوية قانونا، إذ ليس هناك تدرج في السيادات، معنى ذلك أن الحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها الدول متساوية من الناحية القانونية، حتى ولو كان هناك اختلاف بينها من ناحية الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو الموارد الاقتصادية .

غير أن مبدأ المساواة في السيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة ليس مطلقا، فهناك العديد من الحقوق تتمتع بها الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى، منها استخدام حق النقض(الفيتو) وحق تعديل الميثاق. إلا أن هناك على صعيد آخر اتجاه في القانون الدولي يرمي إلى محاولة معالجة عدم المساواة الفعلية، عن طريق وضع قواعد قانونية تقلل من الفروق الصارخة حاليا بعدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى. لعل من أصعب المهمات التي اعترضت الفقه في القانون الدولي وضع تعريف دقيق لما يعبر عنه بالتدخل على المستوى الدولي، فهناك من عرفه بأنه " تدخل دكتاتوري من طرف دولة في شؤون دولة أخرى قصد المحافظة على الوضعية الحالية أو تغييرها بهدف المساس بسلامة التراب الوطني والاستقلال السياسي لهذه الدولة[1] ".

ويحظر القانون الدولي تدخل أية دولة الشؤون الداخلية لدولة أخرى، إذ ان كل دولة حرة في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، دونما تدخل من جهة أخرى، غير أن سيادة الدولة مقيدة بأحكام القانون الدولي وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب وجرائم إبادة الجنس البشري. فالدولة ليست مطلقة التصرف في ميدان العلاقات الدولية، إذ هي تخضع للقانون الدولي الذي هو مفروض على الدول بناءا على اعتبارات تعلو على إرادتها والذي يورد قيودا.

مقابل النظرة الدولاتية التقليدية لوحدات السياسة الخارجية، اتجه التحليل الحديث – منظور المجتمع العالمي – الى التخلي عن التعريف القانوني، وتعريف وحدات السياسة الخارجية طبقا للصفة السلوكية المسماة الاستقلال، ويقصد بالاستقلال في هذا المجال، القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التاثير في مجرى

[1] المرجع نفسه, ص ص 26-27

العلاقات الدولية، وبشكل لا يمكن التنبؤ به تماما بمجرد معرفة خصائص الوحدات الاخرى وذلك في اطار تنظيمي معين، ويضمن هذا المعيار في الواقع ثلاث ابعاد :[1]

- ✓ ان السياسة الخارجية للوحدة تنبع بشكل رئيسي من الخصائص الذاتية ومن الارادة الذاتية لصانعي سياساتها.
- ✓ ان السياسة الخارجية للوحدة تؤثر بطريقة مباشرة في سياسات الوحدات الاخرى، وبالتالي فان لها وزن يعتد به في تحليل السياسات الخارجية للكيانات الاخرى.
- ✓ ان هذا البرنامج لا يصوغه وينفذه فرد بذاته، ولكنه يتم في اطاره تنظيم معين يقوم بمهمة تعبئة الموارد وتطبيق البرنامج، ومن ثم فإننا نستبعد من التعريف الافراد الذين يتصرفون في المجال الدولي بصفتهم الفردية.

فالتصور التقليدي الذي يتألف فيه النظام الدولي من مجموعة من الدول ذات السيادة لم يعد ليصمد امام اقتحام المجتمعات اللعبة العالمية.[2] فتغير الانتماءات وتجزئة السياسات الخارجية انما يعمل على تفكيك الاطر القومية وتقسيمها بفعل عمليات تفتت وانحلال لا نهاية لها.

ان تحليل دور الفواعل وليس تحديد وضعهم القانوني هو الذي يمكننا في الواقع من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم على المسرح الدولي، فاضفاء صفة الفاعل في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية مرتبط بمدى تاثير ومساهمة هذا الفاعل في التفاعلات الدولية، وليس مرتبطا اطلاقا بوضعه القانوني. والملاحظ هنا ان قواعد القانون الدولي تضفي على الحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية عموما.

وقد اشار **جون بورتون** في كتابه "المجتمع الدولي" الى بدايات ظهور مجتمع عالمي امام تراجع ادوار الدول، هذا المجتمع حسبه شبيه بشبكة العنكبوت، كل فرد فيه يملك علاقات متعددة مع مؤسسات متنوعة، هذه العلاقات جوهرها اشباع الحاجات خصوصا الامن والرخاء. و يعتقد **بورتن** ان الشكل السياسي الذي تمثله الدولة لم يعد قادرا على اشباعها، لذلك يتوجه الافراد نحو فواعل اخرين. كما يشير روزنو في كتابه "اضطرابات

---

[1] محمد السيد سليم, المرجع السابق الذكر, ص ص 124-125

[2] مصطفى بخوش, "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة", مجلة المفكر, جامعة بسكرة ,كلية الحقوق والعلوم السياسية , ص 86

السياسة العالمية" الى بداية زوال عالم الدول الذي نشا مع اتفاقية وستفاليا، والمحكوم بثلاث مبادئ اساسية هي:[1]

- ✓ مبدأ السيادة: واضافة الى ما ذكر سلفا بخصوص السيادة، يمكن القول ان هذا المفهوم ارتبط بالدولة كاحد الخصائص والمتطلبات القانونية لوجودها، وهي الدعامة او الركيزة الاولى لنظام الدولة، والتي ترتبط بالتصميم على رفضها أي تدخل خارجي في أي من شؤونها الداخلية، وهي كذلك، سلطة وضع القوانين من خلال توفير القدرة الكافية للدولة على اصدار القرارات وضمان تنفيذها داخليا، من خلال الاحتكار الشرعي لادوات القمع والضبط في المجتمع، كالشرطة والجيش وقوات الامن والاستقلال، عن كل سلطة خارجية والقدرة كذلك على رفض الامتثال لاي سلطة خارجية في المجتمع الدولي. ويمكن تلخيص الاسس التي تستند عليها سيادة الدولة فيما يلي:
  - وجود السلطة العليا التي ترتكز عليها السلطات الاخرى لان المركزية في السلطات هي عماد الدولة.
  - وجود السلطة لا تعلوها سلطة اخرى او تسمو عليها وهي تباشر سلطاتها على المواطنين بدون قيود تحدها.
  - وجود السلطة صاحبة السيادة داخل الدولة التي لا تخضع للقوانين التي تصدرها هي لتنظيم شؤون الافراد داخل الدولة وذلك لانها سلطة مطلقة تسمو فوق القوانين الملزمة لهؤلاء الافراد.
  - هذه السلطة تخضع للقانون الطبيعي وقانون الامم وذلك لانه لا توجد أي سلطة تستطيع ان تتقاسم السيطرة والسيادة مع غيرها.
- ✓ مبدأ المساواة بين الدول: وهذه القاعدة تعتبر من القواعد الاساسية والهامة في القانون الدولي، فالعلاقات الدولية تقوم على اساس من المساواة بين الدول يكفلها القانون الدولي العام والواثيق والمعاهدات الدولية، وهي تعني تمتع جميع الدول بحقوق وواجبات متساوية أي ان تكون هذه الدول متساوية في المقدرة القانونية او الوزن القانوني، من اجل ان تمارس حقوقها وان تنفذ واجباتها على الوجه الامثل.

[1] المرجع نفسه، ص 89

- ✓ مبدأ عدم التدخل: وتعتبر من القواعد التقليدية الراسخة في القانون الدولي والمرتبطة ارتباطا مباشرا بقاعدة سيادة الدولة، وهي وسيلة من وسائل تقوية العلاقات الايجابية التعاونية بين الدول، هدفها الاساسي احترام سيادة الدول والتاكيد على خصوصيتها وشكل نظامها السياسي وطريقة ادارتها للحكم في شؤونها الداخلية، فهي تعني عدم جواز تعرض دولة ما للشؤون الداخلية او الخارجية لدولة اخرى لارغامها على تنفيذ او الامتناع عن تنفيذ امر معين بدون مبرر قانوني لذلك، كما تعتبر هذه القاعدة شرطا اساسيا ليحقيق السلام الدولي وضمانا يقدم الحماية للدول الصغيرة الضعيفة ضدسياسات الهيمنة التي تمارسها الدول القوية.[1]

واعتمد روزنو في تحليله على ظاهرتين اساسيتين:

- ✓ تضاعف و تزايد عدد الفواعل من خارج اطار السيادة.
- ✓ انتشار وتشتت الهويات التي لم تعد قادرة على الاستمرار في الولاء تجاه الدول، وهو ما نتج عنه حالة تفكك يقابلها بداية تبلور هوية عالمية للنوع الانساني.

وهناك الكثير من التغيرات الكبيرة التي ترتبط مع سياقات السياسات العالمية, فعند المقارنة بين النظام الدولي الوستفالي والذي تمتد جذوره الى معاهدة وستفاليا 1648 خلال فترة توازن القوى الكلاسيكية والسياسات العابرة للقومية للنظام العالمي الحالي, تظهر ان النظام الوستفالي الاصلي نظام دولي اولي في الوقت الحاضر، لان الفترة الحالية مختلفة بشكل كامل وصارخ، فقد قلت اهمية الحدود ونمت الفواعل غير الحكومية الان، وبالتالي فان الافتراضات التقليدية التي يستند اليها النظام الوستفالي وبخاصة الافتراض الذي يرى ان السياسات الدولية هي سياسات بين الدول فهو افتراض مضلل لان وجه السياسات العالمية قد تغير.[2] وقد تعرض الاتجاه الذي يركز على الدولة كوحدة اساسية للتحليل، ترجع الى سياستها كل الاحداث والتطورات على الساحة الدولية، للعديد من الانتقادات كان مرجعها ما يلي:[3]

---

[1] محمود علي, حنان خمش, "العلاقات الدولية والايديولوجيا _مقاربة ماركسية," مجلة الفكر, عمان, العدد 10 , ص ص72-74

[2] خالد حامد شنيكات, غالب عبد عربيات, "التنبؤ في العلاقات الدولية: دراسة في الادبيات النظرية", دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ,جامعة الاردن, المجلد 39 ,العدد03 2012 ص604

[3] عصام عبد الشافي, "دراسة العلاقات الدولية: النطاق والمجال", المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية, فيفري 2016 , ص ص 2-3

- ✓ ما تتعرض له هذه الدول من حيث العدد والنوعية من تغيرات على مر التاريخ، كالتغير الذي طرأ على خريطة العالم منذ الحرب العالمية الاولى، ووصل الى اقصاه مع بداية ستينات القرن العشرين حيث وصلت موجة الحدد القومي الى قمتها، وظهر عدد كبير من الدول الحديثة على الساحة الدولية، ثم التغير الذي حدث منذ بداية تسعينات القرن العشرين نفسه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والنظم الشيوعية في شرق اوروبا، وصولا الى موجة التحولات في الخريطة العالمية بعد احداث سبتمبر 2001 ، ونالت من مكانة الدولة ودورها بل ومن قيمة وجودها.
- ✓ الطبيعة المعاصرة للمجتمع الدولي التي يتزايد فيها الارتباط والتداخل بين السياسات الداخلية والسياسة الخارجية، على نحو جعل من تحليل هذه العلاقات الارتباطية واحدة من أبرز اهتمامات دراسة العلاقات الدولية، وهذا الوضع يفسح المجال للاهتمام بوحدات أخرى يمكن اعتبارها من الفاعلين الدوليين.
- ✓ أن تطور المجتمع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية أبرز دورا متميزا للفاعلين من غير الدول، مثل المنظمات العالمية (مثل الأمم المتحدة)، والمنظمات الإقليمية (مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والجماعة الأوربية الاقتصادية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، أو الاتحاد الأفريقي فيما بعد، وجامعة الدول العربية)، وجميعها تعكس محاولات لإقامة تجمعات تتعدى حدود الدولة القومية التي أصبحت تواجه تحديات هائلة، وتمارس هذه المنظمات العالمية والإقليمية دورا هاما فى العلاقات الدولية المعاصرة لا يمكن إنكاره أو إهماله، جنبا إلى جنب مع قوى دولية أخرى مثل الشركات المتعددة الجنسيات.
- ✓ ان التفاعلات عبر القومية، بين الفواعل الدولية المختلفة (الدول، المنظمات، الشركات، الحركات، الأفراد) لم تعد تضع اعتبارا للحدود القومية بين الدول بل تتخطاها، وهذه العلاقات تنطلق من الاعتراف بأن فكرة الحدود بين الدول لم تعد تلائم الحقائق الجديدة فى العلاقات الدولية المعاصرة، وأهمها تزايد أشكال "الاعتماد المتبادل" بين أعضاء النظام الدولي.

المنظمات الحكومية الدولية

هي الكيانات التي تم انشاؤها بموجب اتفاقات سياسة رسمية بين اعضائها. وجودها معترف به قانونيا في الدول الاعضاء فيها، ولا يتم التعامل معها كوحدات مؤسسة مقيمة بالنسبة للدول التي تقع فيها، ويمكن تصنيفها الى عدة فئات:[1]

- ✓ منظمات عالمية: وتكون مفتوحة للدول على نطاق عالمي عندما تستوفي معايير القبول، ويمكن ان تكون متخصصة، او على العكس من ذلك، تغطي نطاقا واسعا من القضايا، والمثال الابرز عن النوع الثاني هو منظمة الامم المتحدة، بينما الامثلة عن المنظمات العالمية المتخصصة تتضمن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، منظمة الجمارك الدولية...الخ
- ✓ منظمات اقليمية: وهذا النوع من المنظمات عضويته مفتوحة للاعضاء الذين يتواجدون في اقليم محدد من العالم – أي ان عضويتها محددة– وتضم كامثلة كلا من الاتحاد الاوروبي، الاتحاد الافريقي، منظمة الدول الامريكية، رابطة دول جنوب شرق اسيا.
- ✓ منظمات اثنو – ثقافية: عضويتها مفتوحة للدول التي تتقاسم خلفية ثقافية – لغوية – عرقية – دينية او تاريخية مشتركة، وتضم كلا من منظمة المؤتمر الاسلامي، جامعة الدول العربية، المنظمة الدولية للفرنكوفونية...الخ
- ✓ منظمات اقتصادية: تتشكل من مجموعة دول ذات سيادة، ويكون هدفها الاساسي والاولي تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية. وتضم كلا من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- ✓ منظمات الامن الجماعي: هدفها الاولي هو منع او التصدي لمختلف التهديدات العسكرية والهجمات ضد الدول الاعضاء، وتقوم على مبدا اساسي هو الدعم المشترك/ المتبادل في حالات العدوان العسكري، ومن امثلة هذا النوع من المنظمات: منظمة حلف الشمال الاطلسي، منظمة الامن والتعاون الاوربي.

المنظمات الدولية غير الحكومية

[1] "Actors of Foreign Policy" ,Op :cit

تتميز بكونها غير خاضعة لحكومة معينة كما انها لا تتمتع بشخصية قانونية دولية، وتخضع للقانون الداخلي للدولة التي تتخذها مقرا رئيسيا لها، وينظمها مواطنون على اساس دولي ما، وهي منظمات مستقلة عن كل حكومة وقطاع الاعمال.[1] وتتركز مهامها على تعزيز المصلحة العامة وخدمة الصالح العام بدلا من تحقيق الربح او خدمة مصالح مجموعة ضيقة من الافراد، وتمكنها استقلاليتها من رصد الاداء الحكومي ومناصرة اجراء التحسينات عليه وتستطيع المنظمات غير الحكومية، التي تحظى باحترام كل من الحكومة والقطاع العام، ان تساعد في التوسط في النزاعات او في ايجاد حلول حول المخاوف المشتركة.

وقد اثبتت المنظمات غير الحكومية في كثير من الاحيان انها تشكل قوة اجتماعية وضميرية ذات اثر، على الرغم من انها لا تمثل ولا تسعى لامتلاك أي نوع من السلطة السياسية. فبعضها يحمل على عاتقه رسالة نشر مبادئ حقوق الانسان والدفاع عن الضحايا والمظلومين، وبعضها يعمل في مجال التنمية والتخفيف من حدة الفقر، ومنها ما ينحاز للعمل الخيري وبين هذا وذلك ثمة منظمات معينة بتقديم الخدمات والعون الانساني. من ناحية اخرى، فان المنظمات غير الحكومية تمثل ظاهرة كونية، بمعنى انها موجودة في كل مكان ولا تقتصر على مكان دون اخر، ومع ذلك فثمة علاقة بين درجة استبداد السلطة وانتشار المنظمات غير الحكومية كيفيا وكميا، فالدولة المستبدة تحظر وجود المنظمات غير الحكومية او تسمح بتلك الموالية لها، اما السلطات الديمقراطية فانها تؤسس شرعيتها الديمقراطية على عوامل متعددة من اهمها، وجود مثل هذه المنظمات بوصفها تعبيرا على ارادة المواطنين.[2] وتخضع المنظمات غير الحكومية لتصنيفات متعددة وترتبط هذه التصنيفات بمجموعة من المحددات، وهي مجال العمل، اليات العمل، النطاق الجغرافي لعمل المنظمات ثم الوضع القانوني للمنظمات. والتصنيفات المرتكزة على هذه المحددات ليست مسالة شكلية، بل لها اهميتها على صعيد بناء هوية واضحة للمنظمة وبالتالي على صعيد الممارسة العملية.

غالبا ما يتم تحديد المنظمات غير الحكومية على أنها جمعيات دولية مشكلة من الأشخاص أو المجموعات بشكل حر ودون إيعاز من الحكومات، ومن هذا المنطلق تعرف اتفاقية معهد القانون الدولي التي يعود تاريخ إنجازها إلى سنة 1950 الجمعيات على النحو التالي : "الجمعيات الدولية هي بمثابة تجمعات الأشخاص،

[1] هيلاري بايدنر, دليل المنظمات غير الحكومية ,وزارة الخارجية الامريكية, مكتب برامج الاعلام الخارجي, الطبعة الثانية, 2012 ,ص3
[2] يسري مصطفى، المنظمات غير الحكومية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 2008 ، ص ص 13-16

المشكلة بشكل حر وبمبادرة خاصة ومستقلة، وتمارس نشاطا دوليا يرمي إلى تحقيق المصلحة العامة دون السعي إلى الربح وبمعزل عن كل اشغال ذات طبيعة وطنية".[1]

إلا أن اختلاف التعريف من تشريع إلى آخر أدى باتحاد الجمعيات الدولية إلى وضع ثلاثة مقاييس لتحديد الجمعية/ المنظمة غير الحكومية وتم التأكيد على ما يلي:

- الطبيعة الدولية
- مصدر التأسيس: حيث يركز الاتحاد على مبدا الاستقلالية، ما يفترض ان يكون بمبادرة خاصة من اشخاص غير حكوميين.
- الطبيعة التطوعية للأنشطة

الشركات متعددة الجنسيات

تعددت تعريفات الفقهاء للشركات المتعددة الجنسيات واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها–شركات متعددة الجنسيات، شركات عبر الوطنية، الشركات عبر القومية، الشركات العالمية، المشروع المتعدد الجنسيات، المؤسسة المتعددة الجنسيات ...الخ– ، وقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في تقريرها الخاص المتعلق بنشاط هذه الشركات ان يتم استخدام كلمة Transnational بدلا من كلمة Multinational واستخدام كلمة Corporation بدلا من كلمة Entreprise .

وقد لجا بعض الفقهاء إلى تقييد تعريف هذه الشركات بحدود كمية، بحيث يلزم أن يكون للشركة الأصلية التي تقوم بالاستثمار في الخارج، حد أدنى من الضخامة، ويرى **رايمون فرنون** ان الشركة متعددة الجنسيات هي شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة، وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدو كما لو أن له مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية، ويبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة.

[1] نور الدين علوش، "المنظمات غير الحكومية ورهان حقوق الانسان: نموذج المنظمة المغربية لحقوق الانسان"، مجلة الفقه والقانون، ص ص 11-12

وقد أقرت الامم المتحدة تسمية لهذه الشركات عام 1974، تحمل اسم "الشركات عابرة القوميات"، أنشأت بهذا الاسم يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، ثم أنشأت عام 1992 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدراسة نشاط هذه الشركات، بحيث تم تعريف الشركات المتعددة الجنسيات بأنها: كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر، شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.[1] وتتمثل خصائص الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:[2]

- ✓ تتميز بكبر حجمها: إذ تبلغ قيمة المبيعات السنوية لكل منها مئات الملايين من الدولارات، فأكبر أربع شركات دولية النشاط تتعدى مبيعات كل منها بليون دولار سنويا .
- ✓ تتميز بالانتشار الجغرافي في عدد كبير من البلدان، فمثلا شركة سيميز تنتشر في 52 دولة، وشركة شال الهولندية في 43 دولة، وشركة ITT الأمريكية في 40 دولة، وشركة فورد تنتشر في 30 دولة .
- ✓ كما أنها تتميز بالاحتكار، فالأسواق التي تتعامل فيها يحكمها عدد قليل من المنتجين .
- ✓ تمتاز باستخدام التكنولوجيا المتطورة والمهارات الخاصة والمنتجات وكثافة الدعاية والإعلان، وهذه كلها من صفات أسواق احتكار القلة .
- ✓ تتميز بالتنويع الشديد في المنتجات والأنشطة، وهذا يعطيها ميزة الخروج من دائرة التخصص بما يتضمنه من مخاطر الارتباط بسوق سلعية معينة، كذلك فإن تعدد الأنشطة يحقق بالإضافة إلى توزيع المخاطرة سيطرة اقتصادية واسعة النطاق.

لقد اختلف الباحثون الاقتصاديون كثيرا في تحديد المعنى الحقيقي لمصطلح الشركات متعددة الجنسيات، وحتى المنظمات العالمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، مجموعة النقابات ومديرو الشركات، كل هؤلاء لم يتفقوا على معنى موحد لهذا المصطلح. إلا أن بعض الدراسات حاولت أن توازن بين مختلف وجهات النظر وبين

[1] احمد عبد العزيز واخرون، "الشركات متعددة الجنسيات واثرها على الدول النامية"، مجلة الادارة والاقتصاد،جامعة كربلاء, كلية الادارة والاقتصاد, العدد 85 ، 2010 ، ص ص 116-119

[2] شريفة جعدي واخرون، "أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال 2012/2006"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، جامعة ورقلة, كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,العدد الاول، ديسمبر 2014 ، ص ص 16-17

الآراء المتعددة، وذلك من خلال وضع بعض المحددات التي تميز كل معنى عن المعنى الآخر، والتي يمكن حصرها في أربعة محددات:[1]

- ✓ ضخامة النشاط وسعته.
- ✓ تحقيق وجود فروع تابعة في عدة دول اجنبية.
- ✓ مركز قرار موحد.
- ✓ البعد الاستراتيجي العالمي.

لقد تزايد عدد الفواعل غير الدولاتية على نطاق عالمي، وتاثيرها اصبح ملحوظا بشكل اكبر على مستويات متعددة، وفي الواقع يمكن القول ان ابرز حدثين تاريخيين في الخمسين سنة الاخيرة –انهيار الشيوعية واحداث 11 سبتمبر 2001 – تاثرت بشكل كبير بتصرفات الفواعل من غير الدول. ومع هذا، فالتاثير البارز لهذه المجموعات على النظام الدولي نادرا ما يناقش. هذه الرؤية النقدية لنظرية العلاقات الدولية ليست جديدة، فهناك عدد متزايد من الادبيات تطرح بخصوص دور الفواعل من غير الدول وقدرتها على التصرف بشكل يؤثر على سلوكات الدول.

فتقليديا، ركزت نظرية العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية فقط على تفاعل الدولة مقابل دولة، والسياسات التي تصنع في مواجهة الدول الاخرى، و يبين الشكل 02 ذلك:[2]

[1] بوبكر بعداش، "مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات - حالة قطاع البترول"، اطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2010/2009 ، ص 69

[2] David R.Anderson, Foreign Policy Decision – Making and Violent Non-State Actors, Dissersation Submitted to the Faculty of the Craduate School of the University of Maryland, p09

الشكل –03– التحليل التقليدي لتفاعل الوحدات الدولية

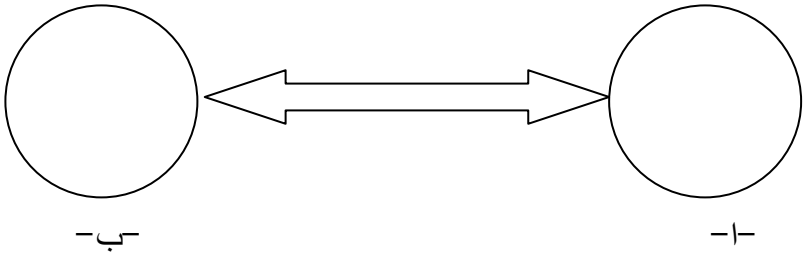

Source : David R.Anderson, Foreign Policy Decision – Making and Violent Non-State Actors, Dissersation Submitted to the Faculty of the Craduate School of the University of Maryland, p09

مع ان تفاعلات السياسة الخارجية حاليا تظهر مشابهة اكثر لما تم تخطيطه في **الشكل 03** . عندما يقوم –ج– "فاعل غير دولاتي" بالعمل ضمن نطاق الدولة –ب– ، هناك تستمر الدول في التفاعل مع بعضها البعض لكنها ايضا تتفاعل مع مجموعات غير دولاتية في الوقت الذي تتفاعل فيه هذه المجموعات مع دول خارجية. اضافة الى الحكومات التي تمثل سلطات معترف بها ضمن الاقليم الذي تتواجد في نطاقه، وتخلف المستويات المتعددة للتفاعل صورة اكثر تعقيدا للنظام العالمي.[1]

[1] Ibid, p10

الشكل –03– نموذج المنظور الحديث لتفاعل الوحات الدولية

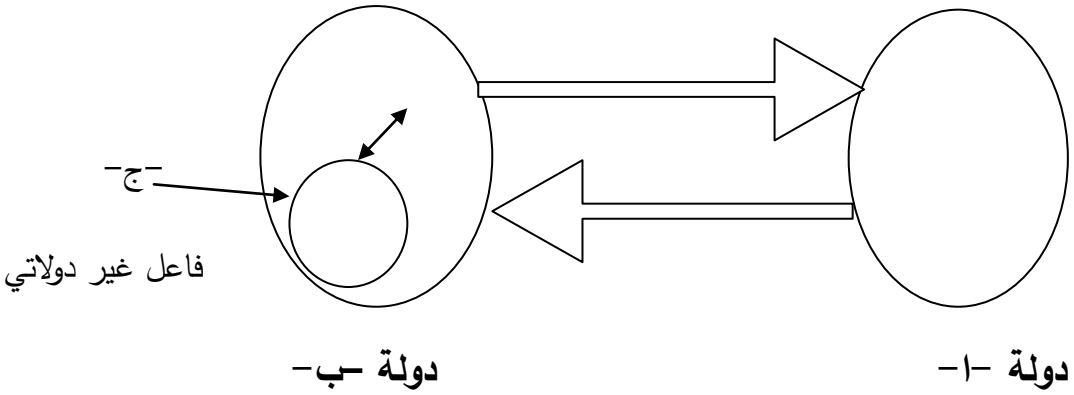

Source : David R.Anderson, Foreign Policy Decision – Making and Violent Non-State Actors, Dissersation Submitted to the Faculty of the Craduate School of the University of Maryland, p11

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية

يرى البروفسور **توند أدينيران** أن السياسة الخارجية هي السياسة العامة التي تتبعها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى. ووفقا له، فإن السياسة الخارجية في حد ذاتها تتكون من ثلاثة عناصر اساسية، يتمثل العنصر الأول في التوجه العام لدولة معينة تجاه دولة أخرى، اما العنصر الثاني الذي يحددها فهو الهدف الذي تسعى الدولة لتحقيقه في علاقتها مع الدول الأخرى، في حين يشير العنصر الثالث الى وسيلة تحقيق هذا الهدف المحدد. كما تشير السياسة كمصطلح إلى التخطيط الذي يقترح بدوره إجراء "خطوة بخطوة" نحو هدف معروف ومعرّف.

وبالنسبة إلى البروفيسور **جورج أوبيوزور**، فإن السياسة الخارجية تتعامل مع كيف ولماذا تحدد الدولة القومية أهدافًا معينة، وتأمر بالية صنع سياستها الحكومية الخاصة بها، باستخدام مواردها البشرية والطبيعية للتنافس مع الدول الأخرى على الساحة الدولية. وبعبارة أخرى، يمكن النظر إلى السياسة الخارجية للدولة على أنها مجمل أعمالها أو قراراتها أو مبادراتها أو تفاعلاتها مع الوحدات الدولية الاخرى على الساحة الدولية. وهذا يمكن ان يوجه او يرتكز على الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو التفاهم المشترك أو التعاون.

وفي وصف السياسة الخارجية، يمكن تحديد ثلاثة مكونات مميزة، تتمثل في الإجراءات التي تتخذها الدولة بشكل منفرد، وثانياً، المصالح المحلية أو الوطنية التي تؤثر على إجراءات الدولة الفردية، وثالثاً، التأثير الخارجي أو البيئة الخارجية للدولة التي تتخذ هذه الإجراءات. ومن هذا المنظور، تظل السياسة الخارجية لدولة ما قضية ديناميكية في النظام الدولي التنافسي والفوضوي.[1] وهكذا، فإن صنع وصياغة السياسة الخارجية يشكلان صراعاً متعدد الأوجه للحرب بين خبراء مختلفين، ومجموعات مصالح، ورأي عام، وتبعا لذلك فإن السياسة الخارجية لدولة ما تتأثر بالعديد من المحددات/العوامل التي يتم تصنيفها على نطاق واسع ضمن فئات داخلية واخرى خارجية.

وعموما نقصد بهذه المحددات او المتغيرات تلك المسببات او الحوافز او الدوافع المؤثرة في ادراك صناع القرار، او الدافعة بهم الى تبني انماط سلوكية محددة لاغراض التعامل مع مضامينها وعلى نحو يتماشى معها. ولقد اضحى متعارفا عليه، ان هذه المسببات صارت في عالم اليوم تنبع في ان واحد من المحيط الداخلي الذي تصنع السياسة الخارجية ضمن اطاره، او من محيطها الخارجي الدي تنفذ بداخله. وعلى الرغم من ان نير التركيز على متغيرات ظاهرة السياسة الخارجية اختلف باختلاف الدارسين للموضوع او بعض جزئياته الا ان هناك شبه اجماع اكاديمي في الوقت الراهن على مسالتين اساسيتين هما:

- ✓ **اولا:** شمولية هذه المتغيرات وبموجبها لم تعد السياسة الخارجية محصلة تاثير متغير واحد او بضعة متغيرات، وانما هي الناتج لتفاعل العديد منها في ان واحد.
- ✓ **ثانيا:** ان هذه المتغيرات تتميز بسمة التاثير الدينامي، بمعنى ان تاثيرها مختلف من حيث الزمان او المكان.

وانطلاقا من سمات التعددية والدينامية التي تتميز بها متغيرات السياسة الخارجية يصبح من الصعب تبعا لذلك ترتيب اهميتها وتحديد اولوية تاثيرها هرميا. ومع ذلك يستدعي مطلب الرشاد والواقعية اخذ تاثير الحقائق الثابية

[1] Kiibi Muriith, "Determinants of Foreign Policy", 22/08/2017

https://www.academia.edu/10070833/Determinants_of_Foreign_Policy

بعين الاعتبار عند اتخاد القرارات السياسية الخارجية، مع عدم اغفال ضرورة التفكير المسبق بالمتغيرات المحتملة. وكما ان الراي يكاد يتفق على شمولية تاثير متغيرات السياسة الخارجية وديناميتها، فذلك هو الحال بالنسبة الى مستويات تحليلها والمتمثلة في النظام السياسي الدولي، الدولة وصانع القرار.[1] فلا يمكن انكار ان الدول تمتلك مصالحها الخاصة التي تحتم عليها تبني اشكال مختلفة من السياسة الخارجية، هذه المصالح الخاصة او المحددة تتاثر بالعوامل التي تساعد على تشكيل وقولبة السياسة الخارجية. ويمكن تصنيفها ثلاثيا – مع التفصيل فيها– الى: [2]

العوامل الداخلية: والتي تشتمل على الفئات الفرعية التالية:

1. الحجم والسكان:

في المقام الأول، يؤثر حجم أراضي الدولة فضلاً عن سكانها تأثيراً كبيراً على سياستها الخارجية. وبشكل عام، لا يتوقع قادة وشعوب البلدان ذات الأراضي والشعوب الصغيرة أن يحمل بلدهم ثقلًا كبيرًا في الشؤون الدولية. من ناحية أخرى، قادة وشعوب الدول الكبرى على استعداد لتحمل مسؤوليات خاصة مثل الولايات المتحدة. ورغم ذلك، فإن البلدان الغنية بالنفط في الشرق الأوسط، وإن كانت صغيرة الحجم، تلعب دوراً هاماً في السياسة الدولية، في الوقت الذي لم تتمكن فيه دول كبيرة مثل كندا وأستراليا من اتباع سياسة خارجية فعالة. وهذا يعني أن الحجم ليس عاملاً مطلقًا ولكنه يتأثر بالموارد الأخرى التي قد تمتلكها الدولة.

2. الجغرافيا:

جغرافيا بلد ما، وتشمل خصوبته، المناخ، الموقع فيما يتعلق بكتلهم الأرض والطرق المائية وما إلى ذلك، تؤثر أيضا على السياسة الخارجية للبلاد. وهو عامل رئيسي في تحديد الاكتفاء الذاتي للبلد، حيث ان البلدان غير الساحلية عمومًا والدول في المناطق المدارية والدول التي تحدها دولة عظمى هي أقل اكتفاءً ذاتيًا مقارنةً بالبلدان التي تستطيع الوصول إلى موانئ المياه الدافئة، أو تقع في المناطق المعتدلة وبعيدة عن القوى العظمى. وفي هذا الصدد يمكن المقارنة على سبيل المثال، بين كينيا وأوغندا في منطقة شرق إفريقيا.

[1] مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق الذكر، ص ص 141-142

[2] "Foreign Policy : A Conceptual Understanding", Op ;cit , p05

وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية العوامل الجغرافية على جميع النواحي تقريباً، فإن هذه الاهمية قد انخفضت بشكل كبير بسبب التطورات التكنولوجية والعلمية. وعلى سبيل المثال، بسبب التحسن في وسائل النقل والاتصال، تقلص العالم وتضاءلت المسافات إلى حد كبير، ومع إدراك وجود أجسام مائية كبيرة كحواجز طبيعية للهجوم العسكري، لكن لا يزال الموقع الجغرافي لبلد ما له تأثير عميق على تحديد سياسته الخارجية.[1]

كما يحدد المحيط والجوار مركز قوة الدولة لأن الدول الصغيرة تاريخيا، إذا جاورتها دول كبرى سترغمها على الاحتماء بها أو تصبح عرضة للاستعمار والتبعية، مثل ما قسمت " بولونيا" عدة مرات لأنها مجاورة للنمسا وروسيا وبروسيا، أيضا اتساع الموقع وكبره له دور في قوة الدولة، كما أن المنافذ البحرية تلعب دور في الجانب العسكري والاقتصادي.

3. الثقافة والتاريخ:

تؤثر الخلفية التاريخية والتقاليد الثقافية لبلد ما بعمق على سياسته الخارجية. وبشكل عام، يمكن للناس الذين يملكون ثقافة موحدة وخبرة تاريخية مشتركة متابعة سياسة خارجية فعالة، بسبب دعم جميع قطاعات المجتمع التي تشترك في نفس القيم والذكريات. ومن ناحية أخرى، لا يمكن لبلد مجزأ ثقافيا وتاريخيا أن يتبع سياسة خارجية فعالة بنفس القدر. ووفقا لروزو "**إن تأثير العوامل الثقافية لا يقتصر على تأثير الوحدة المجتمعية على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، فعلى نفس القدر من الأهمية، فان العمليات التي من خلالها مضامين القواعد والممارسات المشتركة في المجتمع، والتي تتميز عن درجة الوحدة التي تدعمهم، تشكل الخطط التي يتم القيام بها والأنشطة التي تتم فيما يتعلق بالعالم الخارجي.**[2]

4. التطور الاقتصادي:

تؤثر مرحلة التنمية الاقتصادية التي بلغها البلد على سياسته الخارجية. بشكل عام، فإن البلدان المتقدمة صناعيا تتمتع بعمق أكبر في العلاقات مع الدول الأخرى، لأن عليها أن تستورد أنواعًا مختلفة من المواد الخام والسلع من الدول الأخرى. وهي أيضا على اطلاع على أحدث العلوم والمعارف التقنية.

[1] Kiibi Muriithi, Op ;Cit
[2] Ibid

وكذلك من المتوقع أن يكون لدى بلد صناعي ناتج قومي إجمالي أعلى ويمكنه تخصيص قدر أكبر من الأموال للغرض الخارجي، وبرنامج المعونة الاقتصادية، والمشاريع العسكرية، والالتزامات الدبلوماسية المكثفة. كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية. من ناحية أخرى، لا تستطيع البلدان المتخلفة صناعيا أن تشترك بنشاط في الشؤون الخارجية.[1] إن عدم وجود العلماء والمهندسين وغيرهم من المتخصصين في البلاد يمنعهم من الاستفادة من الاختراق التكنولوجي في الخارج. ففي السنوات الأخيرة ، تمكنت الولايات المتحدة من اتباع سياسة خارجية أكثر صرامة في تأمين أهدافها الوطنية، وذلك في الأساس راجع الى ارتفاع درجة التنمية الاقتصادية فيها، كما جعلت من الاستخدام الليبرالي للمساعدات الخارجية أداة لتعزيز أهداف سياستها الخارجية.

وتمتلك الدول المتقدمة اقتصادياً قدرة عسكرية أكبر من الدول الأقل نمواً، ويمكنها ممارسة تأثير أكبر على العلاقات الدولية. فلقد قوض تراجع القوة الاقتصادية الروسية إلى حد كبير دورها السياسي في الساحة الدولية. وتقاس التنمية الاقتصادية بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة، كمعدل إنتاج الفرد ومعدل دخل الفرد السنوي، إنتاج السلع الإنتاجية، إنتاج السلع الاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني ومعدل النمو للاقتصاد الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤشرات لها دور في رسم السياسة الخارجية، فإن كانت هذه المؤشرات ايجابية ستكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الأعلى، وإن كانت سلبية ستكون السياسة الخارجية ربما تابعة لنظام معين أي غير مستقلة[2].

فمستوى التنمية الاقتصادية الذي حققه بلد ما يؤثر تأثيرا عميقا على سياسته الخارجية. أحد أهداف المجموعة المتوسطة المدى للسياسة الخارجية للدولة – كما اشرنا سايقا – هو توسيع وتنويع وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويتطلب النشاط الاقتصادي المتزايد أن يكون للفائض من السلع والمواد الخام والخدمات في البلد أسواق خارج البلد، وأن تكفل الدولة شراء المنتجات والمواد الخام والخدمات المطلوبة بأسعار اقتصادية.

5. التكنولوجيا:

إن التقدم في التكنولوجيا، والذي يؤثر على القدرات العسكرية والاقتصادية لدولة ما، يمارس أيضا تأثيرا عميقا على السياسة الخارجية. وقد لوحظ أن البلدان التي تمتلك التكنولوجيا المتقدمة قادرة على توفير المعرفة التقنية

[1] Idem
[2] Rizwan, Amer, Op;Cit

للبلدان الأقل نمواً والنامية، وبالتالي ممارسة التأثير الضروري على سياساتها الخارجية. لقد لاحظ **روزي** بحق أن **"التغيرات التكنولوجية يمكن أن تغير من القدرات العسكرية والاقتصادية للمجتمع وبالتالي مركزه ودوره في النظام الدولي"**.[1] إن الدور المهيمن الذي تمكنت دول مثل فرنسا والصين وألمانيا واليابان من لعبه في السنوات الأخيرة، يعود بشكل كبير إلى التطورات التكنولوجية الممتازة في هذه الدول. فتاثير العامل التكنولوجي مرتبط بمدى التقدم العلمي والتكنولوجي ومدى مواكبة الدولة للتطور في شتى العلوم والميادين الاقتصادية والعسكرية والإعلامية وغيرها، ونتيجة لذلك فإن كل هذه العوامل لها أثر في رسم السياسة الخارجية لأي وحدة سياسة، لأنها مرتبطة بالسياسة الداخلية لها وبكل مقومات القوة الوطنية.

6. القدرة الوطنية:

كما تمارس القدرة الوطنية لدولة تأثير عميق على السياسة الخارجية للدولة. تعتمد القدرة الوطنية للدولة على تأهبها العسكري، وتقدمها التكنولوجي وتطورها الاقتصادي. من المعروف أن الولايات المتحدة التي واصلت سياسة العزلة حتى بداية القرن الحالي، انخرطت بشكل كبير في الساحة الدولية في القرن الحالي، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة الهائلة في قدرتها الوطنية بسبب التطور الاقتصادي السريع، وبالمثل، خضعت السياسة الخارجية لبريطانيا لعملية تحول كبيرة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض في قدرتها الوطنية.

ان الموارد الطبيعية هي مصدر أساسي في قوة الدولة لأن التي تحتوي على موارد هي أفضل من تلك التي تفتقدها، كما أن امتلاك هذه المصادر لا يعني بالضرورة امتلاك القوة، خاصة إذا لم تستغل عقلانيا، ولم يتم توظيفها في السلسلة الاقتصادية، بل انه من الممكن ان تعود عليها بالسلب، حيث تجلب لها الضعف والاستعمار عوض التأثير والقوة والنفوذ.

وتؤثر الموارد الطبيعية لبلد ما تأثيرا عميقا في تصميم سياسته الخارجية. وتشمل الموارد الطبيعية بخلاف المعادن والغاز وموارد المياه أيضا الحبوب الغذائية. وخلال هذا القرن، كان الغذاء يميل إلى أن يكون عاملا هاما في تحديد السياسة الخارجية لبلد ما، ويقال إنه خلال الحرب العالمية الثانية، كانت السياسة الخارجية والعسكرية

[1] Ibid

لألمانيا، إلى حد كبير، تحددها احتياطياتها الغذائية المحدودة، وقد لجأت إلى عمل ضخم من اجل ان تكسب انتصارا سريعا في ضوء خطر المجاعة التي يواجهه الجيش الألماني. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حددت الدبلوماسية النفطية في الشرق الأوسط بشكل كبير السياسة الخارجية، ليس فقط لدول المنطقة، بل أيضا للعالم بأسره. حيث ان موقف القوى العظمى خلال الحرب الباردة، نحو منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، كان إلى حد كبير تمليه رغبتها في السيطرة على النفط.

وكلما كانت عدد القوات المسلحة، النفقات الحربية، أنظمة الأسلحة، الكفاءة الحربية المركّبات الصناعية العسكرية متطورة اكثر، كلما أدت إلى صناعة سياسة خارجية مؤثرة والعكس صحيح.

فالقوة العسكرية للدولة تحدد فعالية سياستها الخارجية، وتتمتع الدولة التي تمتلك قوة عسكرية كافية بمبادرة أكبر وقدرة مساومة على الساحة الدولية، ويمكن الاستشهاد بحالة إسرائيل كمثال على ذلك. وهي تواصل وجودها الهش على الرغم من المعارضة المشتركة بين دول المنطقة.

7. المزاج والرأي العام:

الرأي العام هو محدد آخر مهم للسياسة الخارجية للبلد. وعلى الرغم من أن الرأي العام عادة ما يتبع عملية صنع السياسة الخارجية بدلاً من توجيهها، إلا أنه يستطيع ممارسة قدر كبير من التأثير على تحديد السياسة الخارجية إذا تمت إعادة التنظيم الأساسية في هيكل القوة العظمى السائد وأصبحت الدولة أكثر انخراطًا أو أكثر عزلة عن الشؤون العالمية، وتجدر الإشارة إلى أنه في النظام الاستبدادي، لا يؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية، ولكن في نظام ديمقراطي قائم على المساءلة السياسية يجب إعطاء وزن كبير لمشاعر الراي العام المتغير.

8. التنظيم السياسي:

ان التنظيم السياسي الموجود في بلد ما يؤثر بشكل كبير على السياسة الخارجية. عموما في ظل النظام الاستبدادي يمكن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية السريعة، لأن سلطة اتخاذ القرار تقع على عاتق فرد معين بمساعدة زمرة.[1] ولكن بما أن القادة في ظل هذا النظام معزولين عن البيئات التشغيلية، ويقدم صانعو السياسة التابعون المعلومات التي يراها الرؤساء، هناك كل احتمال لوجود تعارض بين الجوانب النفسية والتنفيذية للسياسة

[1] Kiibi Muriithi, Op ;Cit

الخارجية. علاوة على ذلك، في ظل هذا النظام يمكن قمع المعارضة غير المرغوب فيها من خلال الرقابة وإصدار اللوائح.

من ناحية أخرى، في بلد يملك بنية ديمقراطية، يمكن للمواطنين التعبير بحرية عن رأيهم في السياسة الداخلية والخارجية التي تترك أثرها الطبيعي على السياسة الخارجية للبلاد. في ظل النظام الديمقراطي، هناك تباين ضئيل للغاية بين ما يريد المسؤولون تصديقه حول حالة السياسة العالمية والموقف الفعلي، لأن صانعي السياسة يوفرون معلومات حاسمة ومستقلة. ضمن النظام الديمقراطي نفسه، يؤثر الاختلاف في البنية السياسية على السياسة الخارجية. على سبيل المثال، في ظل نظام حكم برلماني قائم على التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، فإن العلاقات الودية بين الجناحين لها تأثير على السياسة الخارجية للبلاد. من ناحية أخرى في ظل النظام الرئاسي القائم على مبدأ الفصل بين السلطات، من المرجح أن تكون العلاقة بين الجناحين أكثر توترًا، مما يؤثر على غموض السياسة الخارجية أو استمراريتها.

ان هذه العوامل متعلّقة بدوائر صنع القرار، هل هي ديمقراطية شعبية – دينية – ديكتاتورية – فردية ؟ ومتعلقة كذلك بالجهاز البيروقراطي الإداري ومستوى أفراده ومنظومته القيمية والعلمية، بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية في هذا المجال، مدى تدخلها في صنع السياسة الخارجية وبالتالي في صنع القرار في دولة معينة، كما أن للأحزاب السياسية والرأي العام و جماعات المصالح أدوار في صنع السياسة الخارجية عن طريق ممارستهم الضغط على النظام السياسي.[1] وتضطلع الحكومة والقيادة بدور هام في تحديد دور الدولة الذي تضطلع به في الميدان الدولي. والواقع أن الحكومة والقيادة هي التي تحول القوة المحتملة للدولة إلى قوة فعلية، وتعتمد نوعية الحكومة على عدد من العوامل مثل الدعم الذي يقدمه لها السكان وتنظيم الحكومة ونوعية الأشخاص الذين يخدمون الحكومة، ورغبة الحكومة في أخذ تطلعات الشعب العامة بعين الاعتبار...الخ.

9. دور الصحافة:

تلعب الصحافة أيضاً دوراً حيوياً في عملية صياغة السياسة الخارجية. وتساهم الصحافة في هذه العملية من خلال توفير معلومات واقعية على أساسها يتم اتخاذ القرار، من خلال نشر مقالات متخصصة حول التطورات

[1] ناصيف يوسف حتى ،النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985 ، ص 193

الدولية الحالية، التي تمكن الناس من فهم أهمية التطورات في بلادهم فيما يتعلق بالتطورات الماضية وتحليلها، سياسة الحكومة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية. تلعب الصحافة أيضًا دورًا مهمًا في نشر السياسة الخارجية للبلاد. لكن دور الصحافة يعتمد على النظام السياسي السائد في البلاد، ومعدل معرفة القراءة والكتابة وكذلك موقف الحكومة.

العوامل الخارجية: وتتكون من صنفين رئيسيين:

- مرن: ويضم المحيط الدولي– المنظمات الدولية – الراي العام العالمي
- صلب: يشتمل على ردود افعال الدول، فالدول ينبغي عليها الانتباه والاخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الاخرى اثناء صياغتها لسياستها، ولا ينبغي عليها ابدا محاولة السعي لتحقيق تلك المصالح التي تتعارض كليا مع المصالح الاساسية لدول اخرى.

فالعوامل الخارجية ترتبط بالمحيط الخارجي للدولة أو للفواعل الدولية، وتتمثل في شكل النظام الدولي والسياسة الدولية والأحداث الجارية في النظام الدولي، كما يشمل كذلك توزيع القوة فيه، وعلى هذا فإن الدولة تسعى إما لفرض سياستها الخارجية وفلسفتها أو تتكيف مع الظروف الدولية أو تكون تابعة لسياسة القوى الكبرى في النظام الدولي.

بعبارة اخرى، تشير العوامل الخارجية الى تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى وتشمل:

1– النسق الدولي: و ينطوي على عدة عوامل مرتبطة[1] بعدد الوحدات الدولية وماهيتها، وبنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف.

2– المسافة الدولية: ويقصد بها التشابه والتعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث والوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدات في علاقات، ويشمل عامل المسافة الدولية: المسافة الخارجية والمقدرات النسبية وتوازن القوى وتشابه القوى. .

3– التفاعلات الدولية: إذ تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى وتشتمل

[1] اشواق عباس، "السياسة الخارجية"، الحوار المتمدن، العدد 1291، 2005/08/19
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455

سباق التسلح والتبعية الاقتصادية وسياسة الاستقطاب. .

4- الموقف الدولي: و يقصد به الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه .

تشكل القرارات التي تعمل على أساسها الدول، بشكل عام، الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها مسيرة الحياة في الداخل، أو في علاقات تلك الدول مع العالم الخارجي، لذلك فإن خطورة وأهمية صناعة ذلك القرار يكون كبيرا لما قد يتسبب به من فوضى في حال لم يؤسس على قواعد علمية وعملية قوية، وهناك لا بد من التأكيد على ضرورة الاعتناء بالقرار قبل إصداره، لذلك يبرز الاهتمام بصناعة القرار من قبل معظم دول العالم لأهميتة البالغة. لذلك يؤثر التغير في شكل وطبيعة النظام الدولي العام في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للدولة، بوصفها وحدة من الوحدات المكونة لهذا النظام، فالدول في ظل نظام تعدد الأقطاب، تتوافر لها حرية اكبر في الحركة، واتخاذ القرارات كما يصبح للدول الصغرى قدرة اكبر على المناورة الخارجية، عن طريق التلويح بالانضمام إلى حلف معين، أو الانسحاب من الحلف المنظمة إليه.[1]

لقد أصبحت بنية النظام الدولي تأخذ دورا مهما في التأثير في القرار ومدى تنفيذه، وظهرت هذه الأهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات جديدة، منها ما يلي:

- ✓ وجود المنظمات الدولية وأهمها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.
- ✓ العلاقات القانونية بين الدول وفق القانوني الدولي، فكثيرا السياسية طابعا دوليا من خلال تأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الايجابية والسلبية بين الدول.
- ✓ قيام تكتلات اقتصادية وعسكرية تؤثر في صنع القرار داخل الدول الأعضاء في هذه التكتلات لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف ذلك التكتل ومناهجه وأفكاره.

[1] هاني الحديثي، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، بغداد، دار الرشيد، 1985 ، ص140

- ✓ وفي ظل نظام القطبية الثنائية الجامد، فرضت قيود على حركة التداول الخارجية للأعضاء في أي من الحلفين، أما في ظل نظام القطبية الثنائية الهشة، فان الدول غير الأعضاء في الحلف، تتمتع بقدر اكبر من الحرية والحركة، لأنها لا تكون ملزمة بالخيارات التي يفرضها نظام القطبية الثنائية القائم.

وبصفة عامة، تشمل متغيرات المحيط الخارجي ما يلي:

- القانون الدولي:

إن وجود القانون الدولي والمعايير الدولية يعمل إلى حد كبير على الحد من حرية المناورة للدول داخل النظام. ومن المهم أن نلاحظ أن القانون الدولي لا ينبع من إصدار هيئة ذات سلطة لجعل القوانين شائعة كماهو الحال في البرلمان، وبالتالي لا يمكن تنفيذها من خلال القضاء في الدولة، محليا. ولأنه يتم تشكيلها من خلال الاتفاقات والمعاهدات، فإنها لا تفضل كل المصالح التي قد تمتلكها الدولة، بل إنها تحدّ منها بطريقة أو بأخرى. مع ذلك، تقع على عاتق كل دولة مسؤولية التقيد بالمعايير والقوانين التي لا تترتب عليها عواقب.

- المنظمات الدولية:

غالبا ما يتأثر خيار السياسة الخارجية للدول بعضويتها في المنظمات الدولية، لأنها تسلم جزئيا سيادتها لهذه المنظمات، مثل الأمم المتحدة. ومن الواضح أن سياسات الدول الأعضاء تتأثر بطبيعة المؤسسة الخاصة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو سلمية وأمنية، وذلك لأن عملياتهم ستسترشد بدستور المنظمة.

- هيكل القوة:

إن العلاقات التي تقيمها الدول فيما بينها تدعمها المصالح والقوى الوطنية الخاصة بها. في الواقع، مثل هذه العلاقات تنطوي على الصراع من أجل السلطة فيما بينها. والتأثير الصافي هو أن العلاقات الدولية تشكل هيكلاً قوياً تلعب فيه الدول الأكثر قوة، القوى العظمى والقوى الكبرى، دوراً أكثر قوة وحيوية من الدول الأقل قوة نسبياً. فلقد أدى الفراغ في السلطة الناجم عن القوة الضعيفة للدول الأوروبية القوية سابقاً، بسبب انخراطها في حربين عالميتين، الولايات المتحدة إلى الخروج من عزلتها والاضطلاع بدور عالمي جديد في العلاقات الدولية. كما ان ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي كقوتين عظميين، مع الحرب الباردة بينهما، جعل من

الضروري للدول المستقلة حديثًا مثل الهند، تبني سياسة للابتعاد عن الحرب الباردة ومحاولة التعاون الودي عمليا مع كل القوى العظمى.

- رد فعل الدول الأخرى:

بالمثل، فإن نظام الدول يتحول بسرعة إلى مجتمع من الدول الوطنية، حيث تراعي كل دولة على حدة حقوق الدول الأخرى، كونها منطقية تجاه الدول الأخرى، ولا يمكن لأي دولة أن تتبنى سياسة أحادية، فعليها أن تأخذ في الحسبان، وأن تستوعب، إن أمكن، مصالح أصحاب المصلحة الآخرين كذلك.[1] على سبيل المثال، يتعين على الهند والولايات المتحدة تقييم المصالح الباكستانية في أفغانستان، كما أنهم يدركون حقيقة أنه لا توجد خطة لأفغانستان يمكن أن تنجح ما لم يتم الاستيلاء على باكستان في هذا الصدد.

- الراي العام العالمي:

فالدولة مع صياغة سياستها الخارجية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الرأي العام العالمي، والرأي العام العالمي يكون أكثر فعالية عندما يتم دعمه من قبل الرأي العام الداخلي للدولة المعينة. والسلطة لا تتعلق بالأجهزة العسكرية أو الأسلحة النووية والذخيرة فقط؛ فالمكون المهم بنفس القدر هو مكانة الدولة المعروفة باسم "القوة الناعمة". ومن المعروف أن الإدارة الأمريكية كانت تهدف إلى إحداث تغييرات في سياستها في فيتنام، ترجع بشكل كبير إلى الرأي العام العالمي المعادي.

فالقوة الحقيقية وراء أهداف نزع السلاح، والحد من التسلح ونزع السلاح النووي، ومكافحة الاستعمار، وسياسات مكافحة الفصل العنصري لمختلف الدول، هي الرأي العام العالمي.

- التحالفات والمعاهدات _ثنائية ومتعدة الاطراف_:

[1] Ajit Kumar, ″Determinants of Foreign Policy″, 12/11/2017

http://iasmaker.com/contents/display/determinants-of-foreign-policy/

كان لنظام التحالفات المكثف الذي ظهر في فترة ما بعد 1945 تأثير كبير على السياسات الخارجية لجميع الدول. خلال الفترة الممتدة ما بين 1945–1990 ، قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بتحديد التحالفات واستخدامها كوسيلة لتعزيز مواقف كل منهما.

لقد كانت سياساتهم الخارجية، فضلاً عن السياسات الخارجية لحلفائهم، تخضع دومًا لهدف تأمين شركاء جدد في تحالفاتهم الخاصة والحفاظ على شراكات التحالف وتوطيدها. وحتى الآن، بعد زوال حلف وارسو، تواصل الولايات المتحدة اعتبار الناتو الدعامة الأساسية لسياستها الخارجية في أوروبا.

إن دعم الناتو للقرار الأمريكي بإعلان الحرب ضد أفغانستان في أفغانستان قد أعطى قوة للسياسة الخارجية الأمريكية. ومع ذلك، فإن العديد من الدول الأخرى، دول عدم الانحياز، ما زالت تنظر إلى التحالفات كمصدر للتوتر وانعدام الثقة، ولا تزال سياساتها الخارجية محكومة بمبدأ مكافحة الحلف.[1] وفي الآونة الأخيرة، أصبح هناك عامل آخر مؤثر في صنع السياسة الخارجية. فقد ولّد تحقيق الاعتماد المتبادل عددًا كبيرًا من المنظمات، الترتيبات، الاتفاقيات والكتل التجارية الإقليمية. وكان الاتحاد الأوربي والاسيان وسارك نافتا وأبيك ودول أخرى بمثابة لاعبين رئيسيين فى العلاقات الاقتصادية الدولية.

عوامل صنع السياسة:

حيث يلعب رجال الدولة، بمن فيهم كل صانعي السياسة، دورا حاسما في صياغة السياسة الخارجية، فلما كانت الصيغة النهائية للسياسة الخارجية هي الصنع اليدوي لهذه النخب، فان تاثير تصوراتها وشخصياتها ما هو الا امر جد طبيعي. فصناع السياسة يحددون الوضعية، ليس فقط من ناحية الظروف في الخارج، وانما ايضا من ناحية ما هو مناسب وملائم بيروقراطيا. يلتقطون المعلومات من مختلف الوكالات الحكومية والبدائل التي ياخذونها بعين الاعتبار، وهي في اغلب الاحيان بدائل تمت مناقشتها وصياغتها من طرف الموظفين الادنى في الاقسام الحكومية المختلفة.

وقد اشار **هنري كيسنجر** الى ان هناك ثلاث انماط اساسية لصناعة السياسة الخارجية اليوم:[2]

[1] Ibid
[2] Sadia Mushtaq, Ishtiaq Ahmad Choudhry , Op ;cit, pp 09-12

- ✓ الكاريزما الثورية
- ✓ الاديولوجية/العقائدية
- ✓ البراغماتية/البيروقراطية

ويمكن تصنيف عوامل صنع السياسة ضمن الفئات الفرعية الاتية:

- ✓ رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية
- ✓ المشرعين / السلطة التشريعية
- ✓ المكتب الخارجي/ وزارة الخارجية والدوائر الاخرى
- ✓ الاديولوجيات.

تتفاوت اراء المحللين حول تقييم دور المتغيرات الشخصية كالاستعدادات النفسية والانساق العقائدية الفردية في عملية صنع السياسة الخارجية. **فشابير وبونهام** يريان ان معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي اساس تحليل نتائج القرار، وربما تفسر هذه النتائج اكثر من اي عامل اخر بمفرده. اما **كلمان** فانه يقول "من وجهة نظري الخاصة فان الخصائص الشخصية ذات اهمية محدودة نسبيا في التاثير على نتائج قرار السياسة الخارجية"، والواقع ان صفات ومعتقدات صانعي القرار الرئيسيين تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية، لان الدولة ليست الا كيان قانونيا مجردا تقوم جماعة معينة باتخاد القرارات باسمه.[1] وهناك مجموعة من المواقف التي تجعل من دور صانع القرار بمثابة الدور الرئيسي في صنع تلك السياسة، ويمكن اجمال اهمها فيما يلي:

- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد اثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.
- كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.
- كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد اثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

[1] لويد جنسن، المرجع السابق الذكر، ص 15

- كلما كانت مواقف صنع القرار غير روتينية، ازداد اثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.
- كلما اتسمت المواقف بالغموض وعدم التوقع ووجود معلومات متناقضة، ازداد اثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.
- كلما اصبحت المعلومات شديدة الوفرة او شديدة الندرة، ازداد اثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.
- كلما كان الموقف يتطلب تحقيقا طويل الامد، ازداد اثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية.
- كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، قل دور العوامل الشخصية قي صنع السياسة الخارجية.

يتمحور مفهوم النخبة حول الشخص الاساسي المسؤول على صنع السياسة، فهو يضع الاطار الشامل للسياسات، ينتقي اهداف ومصالح الدولة، يقيم الموارد، يحلل المحيط، يطور الخيارات، يضع بدائل تترجم الراي العام، يتخذ القرارات بعد المشاورات التي تضم السلطة التشريعية وبعدها تحول المدخلات الى مخرجات. هذا الاطار يساعده في تحليل المسائل العسكرية، السياسية والاقتصادية. في هذه العملية تدفق المعلومات عبر وسائل الاعلام المحلية والدولية هو بالفعل امر يتعذر اجتنابه، هنا يصبح دور صانع السياسة ذو اهمية بالغة كما تم التعبير عنه من طرف الاستاد **جالبريث** "السياسة الخارجية الى حد ما هي انعكاس للمواهب/المقدرات الرئيسية لهؤلاء الذين يضعونها". بكل الطرق، صانع القرار هو عرضة للمحيط الداخلي الذي يضم محددات اساسية كالمؤسسات السياسية، التاثيرات التنظيمية وضغط الطبيعة البيروقراطية السياسية وشخصية ومعتقدات صناع القرار انفسهم. وقد اعطى **جوزيف فرانكل** كذلك اهمية مستحقة لدور راس السلطة –رؤساء الحكومات – في اي ديموقراطية توصف تحديدا بالنيابية، والذي يتلقى المساعدة من طرف مجلس وزرائه وتحديدا وزير الخارجية. ولا يمكن الغاء الراي العام عند رسم الاستراتيجيات للاستجابة الخارجية، فالدائرة المدنية وبقية الدوائر الفرعية تشترك في صنع السياسة الخارجية وتستخدم قواها الرسمية، ويفترض **فرانكل** ايضا دور التشريع في صنع

القرار، تحديدا المعارضة التي تؤثر على تنفيذ السياسة الخارجية، رغم ان قوة اعضاء السلطة التشريعية اقل في الشؤون الخارجية.[1]

دور القائد في صنع السياسة الخارجية، تم شرحه من طرف **وليام نستر** في مصفوفة مستويات التحليل الموضحة في –الجدول 02 – اين يحدد موقع القائد في كل من المستويين الوطني والدولي.

الجدول–02– مصفوفة مستويات التحليل

	نظم مترابطة تؤثر على صنع القرار
01	النظام النفسي للقائد
02	نظام صنع القرار
03	النظام السياسي
04	النظام الوطني
05	النظام الدولي

Source : Sadia Mushtaq,Ishtiaq Ahmad Choudhry, "Conceptualizqtion of Foreign Policy : An analytical Analysis" , Berkeley Journal of Social Science, Vol 03, 2013, p21

اذا، هي مجموعة من الصفات التي تتعلق بشخصية القائد السياسية والتي تؤثر في أسلوب صياغته لقرارات السياسة الخارجية وتعامله معها، ويكتسب القائد السياسي هذه الخصائص عبر مراحل حياته المختلفة. ومن هذه الخصائص التسلط، القدرة على الابتكار، روح المغامرة، السعي نحو الشهرة، تحقيق الذات، والقدرة على مواجهة الحالة الغامضة وغيرها من الخصائص، وتلعب هذه الخصائص دورا واضحا في عملية اتخاذ القرارات ويظهر ذلك في طريقة تعامل القائد السياسي مع مرؤوسيه وردود افعاله على تصرفات الأطراف الأخرى، وتأثيرها عليه وتسرعه في اتخاذ القرارات ومدى مرونته وتقبله للحلول الوسط. كما أن دور المتغيرات

[1] Sadia Mushtaq, Ishtiaq Ahmad Choudhry , Op ;cit, pp13-14

الشخصية كالاستعدادات السيكولوجية والانساق العقائدية – الفردية في عملية صنع السياسة الخارجية ذات أهمية محدودة نسبيا في التاثير على قرارات السياسة الخارجية، على اعتبار أن قرارات السياسية الخارجية تتحدد داخل منظمات ومؤسسات بيروقراطية معقدة تضع قيوداً شديدة على صانع القرار، ناهيك عن القيود الايديولوجية وقيود البيئة الدولية.

وهكذا، فمن أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، هي المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية، لأن غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعو القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم، لان العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية، ونعني بالسمات الشخصية مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي.

وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها، ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة، والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول، نموذج الشخصية التسلطية لـ"**ادرونو**"، ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لـ "**روكيتس**"، نموذج تحقيق الذات لـ"**ماسلو**.

حدد **ادورنو** وزملائه سمات الشخصية التسلطية في اليمينين المتطرفين وأضاف كل من **كريستي** و**جاحود** أن هذه السمات تتواجد كذالك في اليساريين المتطرفين والمؤيدين للشيوعية. ومن أهم سمات ذوي الشخصية التسلطية، النزوع إلى السيطرة على المرؤوسين، والإذعان لمن هم أعلى منهم مقاما، والحساسية لعلاقات القوة والحاجة إلى تصور العالم في إطار منظم، والاستعمال المفرط لنماذج النمطية في تصوير الأحداث والأشخاص والتمسك بالقيم التقليدية، وينزع التسلطيون كذالك إلى التعصب الوطني والعنصرية. كما تنزع إلى الدخول في حرب وتأييد العدوان، ومن أبرز الأمثلة على الشخصية التسلطية "هتلر" و"موسليني" قبل الحرب العالمية الثانية، وكذالك مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" الذي عرف بالعنصرية ضد القومية العربية، وكذالك الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش حيث اتسمت سياسته بالحروب.

أما الشخصية المنغلقة عقليا فقد ميزها **روكيتش** بأنها تتميز بقدر كبير من القلق، و تولي إهتماما أكبر بمصدر المعلومات الجديدة بدلا من مضمونها، وعدم القدرة على إستيعاب المعلومات التي تتعارض مع نسقها العقدي، وتنعكس هذه الصفات بالسلب على إنتقاء الخيار الأمثل من بين عدة بدائل. ويزداد احتمال تصور أصحاب

الشخصية المنغلقة عقليا للمؤامرات. وهذا يميز معظم قادة العالم الثالث وبالأخص قادة الدول العربية، حيث أنهم في حاله أزمة داخلية يسارعون إلى تحميل المسؤولية لأطراف خارجية تتآمر عليهم من اجل زعزعة استقرار بلدانهم، وهذا ما يشكل انعكاسا سلبيا للسياسة الخارجية للدول المتهمة ما يجعلها تقوم برد فعل غير مناسب وقد يؤدي إلى حالة أزمة بينهم.

أما نمط تحقيق الذات الذي أتى به **ماسلو** هو من سمات الشخصية التي تؤثر ايجابيا على السياسة الخارجية، ويجب أن تتوفر بعض الشروط في شخصية صانع القرار لتحقيق هذا النمط. وتشمل هذه الشروط توافر الحاجات الفيزيولوجية، والأمن الداخلي والطمأنينة والعاطفة والانتماء، واحترام الذات ويؤدي إشباع هذه الحاجات إلى خلق شعور بالثقة لدى الفرد،[1] ومن أبرز الامثلة على هذه، شخصية رئيس الجمهورية التركي السابق"عبد الله غول"، ورئيس وزرائه انذاك "رجب طيب اردوغان" وذلك من خلال ثقتهما بنفسيهما واحترامهما لذاتهما، ما أكسبهما قبول شعبي عالي على المستويين الداخلي والدولي، وجعلهما ينتهجان سياسة خارجية فاعلة.

واختصارا لكل ما سبق، يمكن الاستشهاد بعمل لكينيث والتز، طومبسون روي ماكريديس، ووليام والاس الذين قدموا قراءة مفصلة تاخذ بعين الاعتبار العديد من العوامل، وقد تم من خلال هذه القراءة انتقاء عدد منها للدلالة –الدائمة او الاقل ديمومة– والتي تحدد دور الدولة ضمن مجموعة من الدول.

ويوضح التفصيل ادناه – الجدول 03– بعض العوامل المؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية.[2]

[1] عربي محمد لادمي، "السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات"، المركز الديمقراطي العربي، 27 ديسمبر 2016 http://democraticac.de/?p=41719

[2] Sadia Mushtaq, Ishtiaq Ahmad Choudhry, Op ;cit, pp16-17

الجدول -03 – العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية

العناصر المادية الدائمة	العناصر المادية الاقل ديمومة	العناصر الانسانية الكمية والكيفية
الجغرافيا – الموقع الجيو-سياسي والجيو-استراتيجي للدولة-	الصناعة	القوة السكانية السكان/كميا
الموارد الوطنية/ ✓ معادن ✓ انتاج الغذاء ✓ الطاقة والقوة	المؤسسة العسكرية	نوعيا/ ✓ القادة وصناع القرار ✓ دور الايديولوجيا ✓ دور المعلومات ✓ سلوك وصور القادة ✓ الراي العام ✓ هيكل القوة في المستوى الدولي ✓ سيايات الدولة تجاه الدول الاخرى
	التغير في المؤسسة الصناعية والعسكرية	

Source : Sadia Mushtaq,Ishtiaq Ahmad Choudhry, "Conceptualizqtion of Foreign Policy : An analytical Analysis" , Berkeley Journal of Social Science, Vol 03, 2013, p23

المبحث الثالث: صنع القرار السياسي الخارجي_الاجهزة والمراحل

يقصد بصنع السياسة الخارجية عموما تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد. والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصناع القرارات، لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية.

المطلب الاول : اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية

ما يزال مفهوم القرار السياسي يعاني من عدم وجود تعريف محدد له ومتفق عليه من قبل المتخصصين والباحثين في علم السياسة بشكل عام وتحليل النظم بشكل خاص، فعلى الرغم من اتفاق غالبية الباحثين على ان عملية صنع القرار هي طريقة يتم من خلالها الانتقال بين عناصره ومراحله، الا انهم يختلفون في وصف خطوات صنعه وتحليله واساليب اتخاذه. وتعود اسباب هذا الاختلاف الى تعدد المداخل التي يمكن اعتمادها لمقاربة هذه الظاهرة وتحليلها، والى عدم الاتفاق على العناصر الاساسية الموضوعية التي يمكن ان يتالف منها القرار، والى تعدد العوامل المؤثرة في صنعه، واخيرا الى تعدد المدارس التي تناولت ظاهرة القرار السياسي.[1] والحقيقة ان غالبية التعريفات المقدمة للقرار السياسي، اما انها تؤكد فقط عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، او انها تاخذ في الحسبان كيفية الاختيار واساليبه والاسس التي يرتكز عليها والخطوات التي تؤدي اليه، باعتباره يمثل المرحلة الاخيرة في عملية صنع القرار،او انها تركز بالدرجة الاولى على دور الفاعل القيادي واهميته في اتخاذ القرار السياسي وهكذا يمكن التمييز بين ثلاث فئات من التعاريف:

- ✓ الفئة الاولى: ترى ان جوهر القرار السياسي هو الاختيار الواعي بين مجموعة من بدائل التصرف المتاحة، فالقرار هو اختيار احد البدائل المتاحة في اطار السياسات العامة بما يعظم المنافع، وتعظيم المنافع هو اختيار البديل، الذي تعطي نتائجه المحتملة، وزنا تفضيليا انطلاقا من دالة واحدة للمنفعة. او هو عملية موضوعية لاختيار احد بدائل التصرف المطروحة، او احد الحلول البديلة والمتاحة، او انسب وسيلة متاحة في موقف معين لتحقيق هدف او اهداف محددة.

[1] احمد ناصوري، "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21 ،العدد1، 2005، ص273

- ✓ الفئة الثانية: تنطلق من الدور المهم الذي يضطلع به العامل القيادي في عملية صنع القرار السياسي، وتزاوج بين نموذجي النخبة والسيطرة من جهة، ومدخل الادراك من جهة اخرى لفهم طبيعة القرار السياسي وماهيته. فالقرار اما انه يعبر عن قيم النخبة الحاكمة وتفضيلاتها، او يركز على وجود علاقة ترابطية بيننظام المعتقدات وعملية الادراك وعملية صنع القرار. وفي جميع الاحوال يتجلى دور القيادة السياسية من ثلاث عناصر هي القائد، الفاعلية والجماعة السياسية.
- ✓ الفئة الثالثة: تؤكد على عنصري التنافس والتوفيق بين الاراء والمواقف والمصالح المختلفة.[1] فالقرار السياسي هومجموعة من الاجراءات المعقدة تنطوي على التداول والمساومة والتفاوض، للوصول الى حلول توفيقية توفر الحد الادنى المطلوب من التوافق بين اتجاهات ودوافع ومصالح متعارضة، وهو محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بين الفاعلين السياسيين في اطار الاديولوجيا والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال الابنية والمؤسسات القائمة.

تعتبر عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة، ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي مقتصرا على القرارات الداخلية في الدولة، بل امتد إلى القرارات التي تتخذها الدولة في النطاق الخارجي. ولذلك أضحى التمييز بين ما يسمى قراراً داخلياً وما يسمى بالقرار الخارجي، أمراً هاماً. كما أن دراسة عملية صنع القرار السياسي، تعد مدخلاً مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الثالث بصفة خاصة. فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديموقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟ وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات؟ وقد خلصت الدراسات إلى نتيجة هامة تتركز في أنه كلما اتسعت دائرة المشاركين في صنع القرار السياسي من حيث عدد الأفراد، ومن حيث أدوار المؤسسات الدستورية الفعلية، كلما كشف ذلك عن تطور حقيقي في أداء النظام السياسي نحو الديموقراطية، وبالتالي فإن احتمالات النجاح تصبح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية. فالقرارات كما يعرفها **ديفيد إيستون**، هي "بمثابة مخرجات النظام السياسي أياً كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي

[1] المرجع نفسه، ص 274

للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية أو خارجية".[1] كما تعرف عملية صنع القرار بأنها عملية الاختيار الواعي بين بدائل متاحة وعديدة لا يخلوا أي منها من عنصر الشك، ومن ثم فإن أساس عملية صنع القرار هي الاختيار بين البدائل المتاحة.

وتشير عملية صنع القرار بصفة عامة، الى الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها. ان اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج، ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة.

وفي ضوء هذا التعريف، يتضح أن لعملية صنع القرار بمفهومها العام، عدة عناصر وأبعاد أساسية يمكن أن نوردها فيما يلي[2] :

- ان عملية صنع القرار هي عملية جماعية متكاملة، وأن الانتهاء منها إلى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة .
- ان المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات، ثم تحليلها، ومناقشتها وتقييمها وربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز اتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه .

[1] جمال علي زهران، "الاطار النظري لصنع القرار السياسي-رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر"، ص 01
http://www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamal%20zahran.pdf
[2] المرجع نفسه، ص03

- ان الاستقرار على بديل معين، لا يمكن أن يتم عشوائياً ولكن يأتي ذلك بعد فترة من التقدير الكامل أو بعد محاولة من التنبؤ الدقيق بمختلف الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار أو ذاك من القرارات المطروحة للاختيار.
- صعوبة المهمة التي يحاول صانعوا القرار القيام بها في حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي، ويضاف إلى تلك الصعوبة تعذر تحديد درجة معينة من الأهمية النسبية لكل متغير أو لكل هدف من الأهداف التي يسعون إلى بلوغها وذلك نظراً لتعدد أنواع الأهداف بين الأهداف الاستراتيجية، وأخرى تكتيكية، وثالثة انتقالية وسيطة.
- صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار، وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها على سبيل المثال:

1. وجود عدد كبير من الأطراف في المواقف التي تتناولها هذه القرارات مما يجعل من التعرف على ردود الأفعال وأنماط السلوك المختلفة أمراً صعباً .
2. تنوع أطراف المواقف الداخلية والخارجية من حيث طبيعتها وقواها النسبية، واحتياجاتها وأهدافها، فضلاً عن تباين النوايا والدوافع...الخ، مما يجعل من الصعب التنبؤ في مثل هذه الأحوال التي يحدث فيها التفاعل بين أطراف الموقف بصورة معقدة .
3. ارتفاع معدل التغيير في عناصر الموقف، مما يجعل من التنبؤ في مواقف غير مستقرة بطبيعتها عملية غير ممكنة أو غير دقيقة .
4. تعقد الطريقة التي تؤثر بها الأطراف المختلفة في عناصر الموقف، والطريقة التي تؤثر بها عناصر الموقف في أطرافه، وذلك في مواقف معينة، بمعنى أن التأثير المتبادل لا يعكس نمطاً طبيعياً ومألوفاً وبسيطاً .
5. عدم توافر الحقائق والمعلومات التي تكفي لأغراض هذه التنبؤات والتوقعات، في بعض الأحيان، مما يرفع من احتمالات التخمين الخاطئ، ويؤثر بالسلب على إمكانية التنفيذ اللاحق للقرار .
6. تأثير الضغوط العاطفية التي قد يتعرض لها جهاز صنع القرار السياسي وخاصة في مواقف الأزمات، أو في مواقف التهديد الخارجي، مما قد يقف حائلاً دون نظر بعض البدائل، كما أنها قد تؤثر في تقييمه لها بطريقة أو بأخرى، وقد تجعله يندفع في اتجاه واحد بغض النظر عن العواقب والتداعيات.

وبشكل عام فان عملية صنع القرار إنما هي ظاهرة معقدة ومركبة يمكن تفكيكها إلى مستويات مختلفة ومن زوايا نظر متعددة، إلى مجموعة من الوظائف الفرعية الشبكية أهمها وظيفة اتخاذ القرار بمعناها الضيق. بهذا المعنى فان عملية صنع القرار تعرف بشكلها الأضيق، أي بدلالة العملية التي هي عبارة عن اختيار بين مجموعة من بدائل مطروحة لحل مشكلة ما أو أزمة أو تسيير عمل معين. فعلى الرغم من أن عملية إتخاذ القرار تستدعي حضور مراحل مكملة لها، إلا أن معناها الدقيق يتركز حول إختيار البديل الأنسب.[1] إن عملية صنع القرار بمعناها الأوسع تتعدى هذا المعنى الأولي البسيط، حيث تتمثل بثلاث مراحل رئيسة، الأولى تعرف بالمرحلة الفكرية وهي مرحلة ما قبل القرار أي مرحلة إعداد القرار، والمرحلة الثانية وهي المرحلة التنظيمية أي مرحلة اتخاذ القرار أو ما تعرف باختيار البديل الأنسب، أما المرحلة الثالثة فهي المرحلة السياسية اللاحقة للقرار أي مرحلة متابعة وتقويم القرار. إن ظاهرة صنع القرار ليست عملية فكرية محضة تتمثل في ملاحظة الوضع وإدراكه والقدرة على التخمين أو الحدس فقط، بل هي أيضا مسألة اجتماعية وعمل بآليات معينة.

الملاحظ إن صناعة القرار تعد جانبا من الثقافة الإنسانية التي هي نتاج تفاعل الفرد والبيئة. وتشارك في عملية صنع القرار أطراف داخلية تعد جزءا من نظام صنع القرار وأخرى خارجية مؤثرة بالقرار بشكل أو بآخر. ففي إطار النظام السياسي، تؤثر دوائر عدة في عملية صنع القرار السياسي منها الدوائر الرسمية التي تشكل بنية النظام القانونية ومنها الدوائر غير الرسمية كالأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط المختلفة وحتى القوى الخارجية الإقليمية والدولية، حيث يستشيرها النظام السياسي من خلال هيئات استشارية تقوم بعملية الرصد والبحث والاستشراف وتساعد في بلورة وبناء القرار المراد اتخاذه. وعادة ما تتخذ القرارات في ظل ظروف مختلفة تجعل من مهمة النظر إليها بشكل خطي وموحد مسألة صعبة. فهنالك قرارات تتخذ تحت ظروف عدم التأكد التام أو الجزئي، وأخرى تخضع لظروف المخاطرة وغيرها تتم في اطار التوجس التام أو الجزئي. وقد تتخذ القرارات بشكل فردي أو جماعي مما يضفي عليها سمة الفردية أو الجماعية وسمة المشاركة أو الانفرادية تبعا لنوعيتها. غير ان هذا التباين في القرارات لم يحل دون منهجة المفهوم حيث تبدو المنهجية للمتتبع واضحة وتنطوي على مقدار معقول ومقبول من التنظيم ومصداقية في

[1] بسمة خليل الاوقاتي، سعد السعيدي، "دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي –دراسة نظرية"، دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد5، ص118

التفسير. فجميع التعاريف لاتخاذ القرار مثلا، تؤكد على عملية المفاضلة بشكل واع ومدرك بين مجموعة بدائل متاحة واختيار الأنسب منها لتحقيق الهدف.[1]

ويمكن تقسيم القرار السياسي الى نوعين :

1. القرار السياسي المتعلق بالوضع المحلي : وهو ماتتخذه الحكومات في داخل حدودها الدولية بما تتمتع به من حقوق، كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون بما يحقق مصلحة المواطن والوطن، دون ان يشاركها احد في عملية صنع القرار ودون ان يكون صدور القرار نتيجة ضغط داخلي او خارجي من جهات غير الحكومة. .
2. القرارات الخارجية: المتعلقة بالسياسة الدولية وعلاقة الدولة بالدول الاقليمية ودول العالم, وهو الأخطر بكل تأكيد لما يترتب عليه من ارتباط بالعالم الخارجي، وما قد تنعكس سلبياته على العملية السياسية في الداخل. فيقصد به تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد ويبنى انطلاقا من جهات تبدأ من رئيس الحكومة، ووزير الخارجية، والأجهزة الحكومية الأخرى، والسلطة التشريعية، ووسائل الإعلام والرأي العام في ذلك.[2]

وتختلف عملية صناعة القرار السياسي الخارجي من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. ويمكن القول أن عملية القرار هي اختيار بديل معين من مجموعة من البدائل المطروحة في سبيل تحقيق غايات معينة، عن طريق أصحاب السلطة في مؤسسات المجتمع. لذلك يعد اتخاذ القرار السياسي من أهم العمليات التي تميز العملية السياسية، اذ ينظر بعض الدارسين إلى السياسة بوصفها سلسلة من القرارات المتوالية والمتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة، لذلك اعتبر **لاسويل** أن تكوين عملية صنع القرار السياسي يعد بمثابة الإطار النظري الموحد الذي يستوعب أجزاء العملية السياسية كافة سواء أكانت محلية أم دولية.

غير أنه يجب الاعتراف أن عملية اتخاذ القرار، على أي مستوى، تبدأ بوجود مشكلة أو حافز يجعل متخذي القرار، بالتركيز على أهداف السياسة الخارجية، يفكرون باتخاذ قرار لحل هذه المشكلة، لأنهم يرون أن هذه المشكلة تشكل خطرا لأمن للدولة، غير أنه يمكن تحديد الأهداف السياسية الخارجية للدولة بشكل عام، من

---

[1] المرجع نفسه، ص 119

[2] زياد عبد الوهاب النعيمي، "الية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية"، الحوار المتمدن، العدد 2516 ، 2009 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158450

خلال حصرها إجمالا في الامن القومي، دعم الكيان الإقليمي، السعي لزيادة القوة القومية، ثم الأهداف الاقتصادية والأيدلوجية.[1] فعندما يشعر صانع القرار ان هناك عائقا يعترض طريقه إلى الهدف فإن الأمر يدفعه إلى اتخاذ قرار لتجاوزه، وليس من الضروري وجود مشكلة كشرط لاتخاذ القرار فقد يحدث ظرف ايجابي، يرى صانع القرار في السياسة الخارجية ضرورة استغلاله، فيتخذ مجموعة من القرارات تمكنه من سرعة تحقيق الهدف.

أول خطوة لصنع القرار تبدأ بـ "مشروع القرار" حيث تتقدم الحكومة ممثلة برئيسها بالمشروع إلى السلطة التشريعية، بعد اقتراح من رئيس الوزراء او احد الوزراء بهذا المشروع او اي جهة رسمية اخرى غير الحكومة، وعادة ما يكون لرئيس الجمهورية دوراً بارزاً في صناعة القرار السياسي في الدولة ذات النظام الرئاسي حيث يجمع الرئيس بين رئاسة الحكومة والجمهورية.

اما في الدول ذات النظام البرلماني والتي لها رئيس جمهورية او ملك ، فبالإضافة إلى رئيس الحكومة، يكون لرئيس الجمهورية او الملك دوراً مراسيمياً فقط يتمثل باستقبال السفراء وتمثيل الدولة في المناسبات القومية والدولية. أما صنع القرارات االسياسة فيترك لرئيس الحكومة مع وزرائه. إن أهمية دور رئيس الحكومة في صنع القرار السياسي تستمد عادة من السلطات الواسعة التي يمنحها له دستور الدولة، ومن طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية. .

وبالقدر الذي ترتبط به عملية صنع القرار السياسي بالأمن القومي للدولة، فانها ترتبط ايضاً بالعملية السياسية الديمقراطية، الإطار الاساس في عملية صنع القرار واتخاذه تعود الى سلطة الدولة التي حدد لها المشرع اختصاصا فعليا وفق مواده لاتخاذ القرار، وتفعيل اليات تنفيذه بشكل قانوني ويمكن القول ان من يتخذ القرار يتحمل المسؤولية ومن يطبق القرار يتحمل المسؤولية ايضا.[2] فالدولة التي نطلق عليها دولة القانون، ونقصد بها الدولة التي تتقلص فيها الاخطاء وتنحصر فيها الفجوة بين الواقع العملي والنص القانوني بصورة كبيرة هي دولة تسعى الى تطبيق القانون بالقانون، ودولة القانون لها سياقاتها في عملية صنع القرار، وكذا الأمر بالنسبة للدولة التي تتقلص فيها مساحات العمل بالقانون، أو التي يضعف فيها الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ان يكون لاحدى هذه السلطات الدور الابرز في كيفية صناعة القرار. فمثلا قد تسيطر السلطة

[1] احمد عارف الكفارنة، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد42 ، ص17

[2] زياد عبد الوهاب النعيمي، المرجع السابق الذكر

التنفيذية على عملية صنع القرار حارمة السلطة التشريعة من هذا الحق، او ان يكون للسلطة التشريعة دور غير فاعل في صنع القرار. او من خلال حرمان الهيئات السياسة الاخرى الفعالة في صنع القرار من احقيتها القانونية في ذلك. وكلما مرت عملية صنع القرار بقنوات يتوازن فيها التشريعي والتنفيذي كمحصلة للتكافؤ في التخصص، وعدم التداخل في الاختصاص، كلما عكست حالة من الأستقرار والتعاطي في موضوع الديمقراطية في ظل توافق القوى تحت سقف يفترض أنه يمثل أو يعبر عن مدى تمثيل الشعب والاخذ بمعطيات جديدة ، وليس بمفهوم المكونات العرقية أوالأثنية، التي يتشكل منها المجتمع. وهنا فان حيز الديمقراطية يتسع أو يتقلص تبعاً لاتساع أو تقلص نفوذ السلطة التنفيذية للدولة في متوازية معروفة .

وتشارك في صنع القرار في النظام السياسي عدة دوائر منها الدوائر الرسمية التي تشكل بنية النظام القانونية ودوائر غير رسمية مثل، الأحزاب المعارضة، المجتمع المدني وكذلك القوى الدولية، هذه الدوائر يستشيرها النظام السياسي من خلال هيئات استشارية تقوم بعملية الرصد والبحث والاستشراف تساعد في بلورة وبناء القرار المراد صنعه واتخاذه.[1] فتختلف أجهزة اتخاذ القرارات عموما من دولة لأخرى، ودستور الدولة هو الذي يحدد من هو الجهاز المسؤول، عن اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية. وقد يخول الدستور جهاز معينا سلطة صنع القرارات في السياسة الخارجية إلا انه لا يمارس هذه السلطة في الواقع، بل يمارسها جهاز أخر غيره، مثال ذلك ما حدث في الاتحاد السوفياتي سابقا، حيث خول الدستور لمجلس رئاسة السوفياتي الأعلى، ومجلس الوزراء سلطة صنع السياسة الخارجية، ولكن في الواقع نجد أن المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، هو الذي يمارس هذه السلطة.

كما توجد هناك أجهزة فرعية عدة داخل الدولة تشارك في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع والأحزاب وجامعات الضغط، وتنظيمات السلطة التشريعية. اذ يأتي القرار كمحصلة تفاعل لهذه النظم الفرعية. وتتوقف مشاركة هذه النظم أو أي منها على طبيعة النظام السياسي، من ناحية وطبيعة الموقف الناشئ من ناحية أخرى .ويمكن أن تتركز عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في صانع القرار الرئيسي رئيس الدولة، كما هو الحال في معظم الدولة النامية، مع الاستعانة ببعض المستشارين من حوله. ويزداد دور القائد السياسي في الحالات التي يفضل فيها الإشراف على السياسة الخارجية، دون الاعتماد

[1] المرجع نفسه

على جهة معينة في ذلك. وعموما فإن عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، تتم داخل وحدة محددة تتكون من مجموعة صغيرة من الأفراد.

وهناك خمسة أشكال لهذه المجموعة، هي كالآتي:[1]

1. مجموعة القائد المسيطر: وفي هذه المجموعة يأخذ القائد الدور القيادي في عملية صنع القرار، ويبقى دور الأعضاء الآخرين، التأكيد الايجابي لدور القائد. اذ لا يقيم وزنا لموافقتهم أو رفضهم.
2. مجموعة القائد–المستقلين: وهنا يكون الأعضاء مستقلين نسبيا لانتمائهم لمراكز مستقلة في السلطة. رؤساء أحزاب سياسية، أو مجموعات برلمانية، أو ذوي نفوذ واضح في الجيش وغيره. ولهم وجهة نظر خاصة، ويمكن للقائد أن ينحيهم، إلا أن هذا يؤدي إلى بعض المخاطر السياسية، بالنسبة له، ولهذا يبقى دوره كالقاضي الذي يستمع لجميع وجهات النظر، ثم يقرر في النهاية.
3. مجموعة القائد والمفوضين: تختلف هذه المجوعة عن السابقة في ان الأعضاء هنا مفوضين من الجهات التي ينتمون إليها ويتحدثون باسمها، ولا يستطيعون تغيير وجهة نظرهم، بلا استشارة تلك الهيئات. المساومات الأعضاء إقناع القائد بوجهة نظر معينة عن طريق تكوين ائتلاف مع أعضاء آخرين، أو المبالغة في وجهة نظر العضو. وفي هذه المجموعة تتميز عملية اتخاذ القرار بالبطء الشديد، كما وان أي سياسة جديدة تتبناها المجموعة، تكون ذات طابع عام وغامض يأخذ في اعتباره اختلافات وجهات النظر
4. المجموعة المستقلة: تتميز هذه المجموعة عما سبقتها بان السلطة فيها موزعة بشكل متكافئ نسبيا، ودور القائد لا يتعدى دور رئاسة الجلسات، وتوضيح وجهات النظر ومسؤولية اتخاذ القرارات تكون مسؤولية الجميع، وترمي إلى حماية وتناسق المجموعة.
5. مجموعة المفوضين: تشبه سابقتها، إلا أن الأعضاء هنا مفوضين ويمثلون هيئات أخرى، وعملية اتخاذ القرار هنا تكون قوامها نوع من المساومات، وتتسم بالبطء والتدرج نظرا للرجوع المتكرر للهيئات الأصلية، وكثيرا ما يتضمن السلوك الناشئ الحلول الوسط، وتفادي السياسات المتطرفة وأحيانا العجز عن الوصول إلى قرار ايجابي، واحالة المشكلة إلى جهة أخرى.

[1] احمد عارف الكفارنة، المرجع السابق الذكر، ص ص20-21

من ناحية اخرى، يمكن القول ان قرارات السياسة الخارجية يمكن ان تخصص ضمن ثلاث مستويات الافراد – المجموعات والائتلافات. ويؤثر حجم وتكوين وحدة القرار على صنع القرار السياسي الخارجي لان القرارات المتخذة من طرف فرد واحد من غير المتوقع ان تتبع نفس ديناميكيات القرارات المتخذة من طرف مجموعات او ائتلافات.[1]

- ✓ القرارات الفردية: قرارات المستوى الفردي تكون عندما يملك القادة حجم او كمية جامحة من القوة داخل الدولة. هؤلاء القادة في غالب الاحيان ليسوا بحاجة للبحث عن الاجماع، وبناءا على ذلك فالقيود المؤسساتية ليست عاملا رائدا لصناع القرار هؤلاء.
- ✓ قرارات الجماعات: العديد من قرارات السياسة الخارجية تصنع من طرف المجموعات وليس الافراد المهيمنين، وتتكون المجموعة عادة من الاعضاء اصحاب الولاء الموجه داخل المجموعة في الوقت الذي لا تملك الفواعل المعنية مشاورة اخرين خارجه. والقرارات المتوصل اليها تظهر من خلال المناقشات داخل المجموعة وتتخذ على قاعدة الاجماع او الاغلبية.
- ✓ قرارات الائتلاف: يكون الولاء هنا موجه خارج المجموعة نحو الدائرة الانتخابية او الحزب الذي ينتمي اليه الاعضاء –الائتلاف– وبالتالي ففي سياق السياسات الدولية هذا يعني ان فاعل واحد لا يمكن تقرير سياسة الحكومة، فديناميكية الائتلاف تتاثر بحجمه.

المطلب الثاني: مراحل صنع القرار السياسي الخارجي

يقصد بقرارات السياسة الخارجية عموما، القرارات المتعلقة بالتعامل مع العالم الخارجي بما يتضمنه من فواعل كالدول والمنظمات الدولية والاقليمية: الحكومية منها وغير الحكومية ...الخ، وخطورة هذه القرارات تنبع من أنها تتأثر بكل ما يدور بالخارج من عمليات ومساومات وضغوط وفوضى، دون أن يكون لها القدرة على التحكم في البيئة الخارجية كما تتحكم في البيئة الداخلية، في ذات الوقت فإن الحكومات بحاجة إلى قرارات للتعامل مع العالم الخارجي، من أجل تحقيق مصالحها، وتقع على عاتق صانع القرار السياسي الخارجي أن يكون ملمًّا بالفرص والتحديات الخارجية، ومدركا لامكانيات دولته، وقدرتها على المساومة والضغط من

[1] Dennis Hansen and Others, Foreign Policy Analysis :The Danish Decision to Intervene in Libya, Roskilde University, Department of Society and Globalization,pp15-17

أجل تحقيق مصالحها وما يقتضيه ذلك من إدراك كامل لمصادر القوة والضعف لدى الدولة، لان القرار السياسي الخارجي ينبغي أن يتضمن كل هذه الجوانب[1].

وتنقسم القرارات في السياسة الخارجية الى ثلاث انواع :

القرارات العامة: وهي مجموعة من التفضيلات والخطط والموجهات العامة للسياسة الخارجية للبلد المعني، وما ينبغي أن تكون عليه، وبالتالي، فهي خطوط عريضة لموجهات السياسة الخارجية. تتخذ السياسة العامة –غالبًا – بواسطة القيادة العليا في الدولة، مع ملاحظة أن القرارات العامة ليست جامدة، وإنما تتم مراجعتها وتعديلها حسب الظروف والمستجدات.

تكون السياسة العامة مرنة إلى حد كبير لتمكن الموظفين الحكوميين المسؤولين عن إدارة الشؤون الخارجية من اتخاذ القرارات المناسبة دون الحاجة إلى إجراء تعديلات على السياسة العامة، لان هذه السياسة تعد حاكمة وضابطة للقرارات الادارية الي يتخذها صناع السياسة الخارجية، ويجب عليهم أن يعملوا في إطارها وفي حدودها، ويتوخى أن تكون هذه السياسة منسجمة بين أجزائها ومتسقة.

القرارات الادارية: وتتخذها الاجهزة الحكومية المسؤولة عن إدارة الشؤون الخارجية كوزارة الخارجية والمؤسسات ذات الصلة كأجهزة المخابرات، والمؤسسة العسكرية وغيرها، أي تصنع بواسطة مسؤولين في مستوى أدنى من المستوى الذي يصنع السياسة العامة، ويجب ان تكون متسقة مع السياسة العامة؛ لان السياسة العامة تتنزل على أرض الواقع من خلال هذه القرارات الادارية.

قرارات الازمة: وتعرف الازمة في السياسة الخارجية على أنها حالة تشعر فيها دولة واحدة على الاقل ان موقفا ما مثل نقطة تحول في علاقتها بدولة أخرى أو أكثر، مع الاحساس بالحاجة الى قرار من نوع خاص في فترة زمنية قصيرة، وهو ما يقتضي تدخل كبار المسؤولين لمعاجلة الموقف، كما قد يقتضي نقلة في السياسة الخارجية للبلد المعني، وربما يقتضي الامر تعديلا سريعا على السياسة العامة أو اتخاذ قرارات تتسق

[1] بهاء الدين مكاوي، "القرار السياسي: ماهيته صناعته اتخاذه تحدياته"، سلسلة كتابات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017 ، ص21

مع السياسة الخارجية العامة الموضوعة، وذلك للتصدي لازمة مثلت العودة إلى مسار السياسة العامة من جديد بعد معاجلة الازمة[1].

تمتاز مراحل عملية صنع القرار بانطوائها على اختلافات نسبية بين المختصين في نظرية القرار، لاسيما فيما يتعلق بالترتيب والتسمية و درجة الأهمية. فقد صار من المتفق عليه، أن ليس هناك إتفاق معين أو حتمية لهذا الترتيب في هذه الممارسة العملية أو تلك. وهذا الإختلاف يشكل بدوره إشكالية جانبية تواجه البحث في إطار الكيفية التي يتم عبرها ترتيب هذه المراحل. فهناك من يقسم هذه المراحل إلى سبعة تبدأ بمرحلة تعريف الموقف وتنتهي بمرحلة إعادة النظر بالقرار، مرورا بمرحلة تحديد الهدف، البحث عن البدائل، اختيار البديل الأنسب، تنفيذ القرار، تقييم القرار. ومنهم من يقسمها الى أربعة مراحل هي التعرف على المشكلة وتحديدها، تعريف المشكلة، بحث البدائل المتاحة، تحليل مزايا وعيوب كل بديل. وهناك تقسيم آخر لمراحل اتخاذ القرار اعتمد من قبل عدد كبير من الباحثين، تسمى بالمراحل العلمية لاتخاذ القرار والتي يرى فيها **دسكارتز** مثلا انها تحتوي ضمنا جميع المراحل التي أوردها الباحثون وهي تحديد المشكلة، عملية المراقبة، الافتراضات الأساسية أي البدائل، التجريب والتطبيق، التصميم والتنفيذ، الافتراضات مقبولة أو مرفوضة وإنطلاقا من جملة أسباب، منها أن أغلب الباحثين لم يتفقوا على وضع مراحل موحدة والتماهي الواضح بين بعضها البعض، وبروز البعض منها الى الدرجة التي تعد في بعض المواقف مراحل أساسية من مراحل عملية صنع القرار.[2] وإن نسبة أهمية أي مرحلة من مراحل العملية يتوقف على موضوع القرار ذاته وعلى العوامل والمتغيرات الداخلية البيئة المحيطة به، أي عدم وجود نسب ٍثابتة لأهمية كل مرحلة. فضلا عن أن ما تعرف بالمراحل الأساسية لعملية صنع القرار قد لا تفوق في أهميتها المراحل التي أغفلت من قبل بعض الباحثين بما يدفع بإتجاه إعادة النظر في عدد من المراحل أو أغلبها. كما أن الأهمية التي قد نوليها لأية مرحلة من المراحل على حساب الأخرى تختلف بإختلاف مواضيع القرارات ذاتها وبيئتها.

يمكن الاعتقاد بان تحويل التصور الى فعل حقيقي في البيئة الدولية يمر بمسار يحتوي على مجموعة من البدائل، التي يمكن تصنيفها اجرائيا الى ثلاث فئات اساسية: تحتوي الاولى على مجموعة من المراحل

[1] المرجع نفسه، ص ص 21-22
[2] بسمة خليل الاوقاتي، سعد السعيدي، المرجع السابق الذكر، ص ص120-121

التحضيرية مثل الادراك – تعريف الموقف – جمع المعلومات ..الخ، اما الثانية فتنحصر في الحسم في الموقف او اتخاذ القرار. واخيرا تدور الثالثة حول المراحل اللاحقة على اتخاذ القرار كالتنفيذ ، الشرح والتبرير ثم المراجعة.[1]

المراحل التحضيرية:

بالنظر الى الطبيعة غير المستقرة لمواضيع ومواقف السياسة الخارجية، وبالنظر كذلك الى التعقيد والغموض الذي يكتنف البيئة الخارجية التي تحول في اطارها قرارات السياسة الخارجية الى افعال، تصبح مسالة الاعداد والتحضير جد حاسمة بالنسبة لمسار اتخاذ القرار وتشتمل هذه المرحلة، على الادراك، المبادرة، تعريف الموقف او الحالة، جمع المعلومات وتحديد الاهداف.

الاختيار/اتخاذ القرار:

يرتبط اتخاذ القرار المناسب اساسا بوجود اليات وضوابط عقلانية يمكن الاستناد اليها عند القيام بعملية التقييم والموازنة والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل المتوفرة لدى صناع القرار. حيث ان الاستقرار على بديل معين هو بمثابة النتيجة او الخلاصة لسلسلة من المساومات والمناقشات حول كل ما يمثله مضمون هذا البديل وما يرمز اليه من قيم واهداف، وما يمكن ان يترتب عنه من انعكاسات ونتائج.

المراحل اللاحقة على اتخاذ القرار:

تمثل هذه المراحل ما يمكن اعتباره بالمحطة الاخيرة لمسار اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وهي التي تحدد الابعاد والغايات الحقيقية لجل القرارات وتحتوي هذه المحطة على ثلاث مراحل التنفيذ، المراجعة، الشرح والتبرير، متداخلة ومتصلة ببعضها البعض، ويعتبر **فرانكل** هذه المراحل بمثابة المحاكمة الحقيقية او المختبر الذي تختبر فيه مختلف قرارات السياسة الخارجية.

بالاضافة إلى التحديات التقليدية المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي مثل: القدرة على توفر المعلومات الصحيحة والكاملة حول الموضوع، والسرعة في تحليلها وتفسيرها بطريقة علمية سليمة وهو ما يقتضي توفر كادر من صناع القرار القادرين على الفهم والاستيعاب للواقع الدولي، بما يمكنهم من وضع البدائل الواقعية

[1] حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص38

والمناسبة، وقدرة السلطات الحاكمة على اتخاذ وتنفيذ القرارات ومتابعتها وإجراء عمليات التقييم المستمرة، والاستفادة من التغذية الراجعة وغيرها من الامور التي تحتاج الى حشد مستمر للموارد من اجل تحقيق الاهداف، بالاضافة إلى ذلك فقد برزت في السنوات الاخيرة تحديات جديدة في هذا المجال.[1] هذه التحديات نجمت عن تطورات متسارعة في مجال الاتصال والتكنولوجيا الرقمية، وقد أفضت هذه التطورات إلى تحديات جسيمة أمام صانع القرار في مجال السياسة الخارجية، وهو ما اقتضى مناقشتها في الدوائر العلمية والاكاديمية.

من جانب اخر، انتقد عدد من الكتاب الطرق الديمقراطية في السياسة الخارجية على اساس انها اقل فاعلية من الطرق التسلطية . فعلى سبيل المثال اوضح **توكفيل** ان الادارة الفعالة للشؤون الخارجية تتطلب السرية التخطيط والمثابرة وهذه القيم لا تتوافر الا في الانظمة التسلطية كذلك انتقد **والتر ليبرمان** العملية الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية، بدعوى ان الجماهير ليس لديها الدراية الكافية بشؤون السياسة الخارجية وتسعى دائما لاتباع الطريق السهل للتخلص من الاوضاع التي تتطلب تفكيرا او تصرفا حاسما، وانتقد **ريمون ارون**[2] ايضا الديمقراطية في صنع القرار لانها تؤدي الى الشلل وما يصاحبه من عدم القدرة على التصدي للمشكلات المسلطة.

[1] المرجع نفسه، ص ص38- 61

[2] لويد جنسن، المرجع السابق الذكر، ص 125

الفصل الثاني:

المقاربات العقلانية في دراسة السياسة الخارجية

اتسمت دراسات السياسة الخارجية بشكل عام باتجاهين: الأول، وهو الأسبق تاريخيا اتجاه غير نظري من حيث أنه يعنى بالتوجه السياسي ويرى في كل سياسة خارجية حدث فريد ومتميز يخضع لديناميته وقوانينه الخاصة والناتجة عن طبيعة وضعه. ويعتمد هذا الاتجاه على دراسة التاريخ الدبلوماسي لسلوكية دولة معينة خلال حقبة من الزمن، كما يركز على تقديم قراءة تاريخية ونقدية للتفاعل الدبلوماسي بين سياستين خارجيتين خلال فترة زمنية معينة. وفضلا عن ذلك، يجري في هذا الاتجاه التحليل الوصفي الشامل لسياسة دولة معينة اتجاه قضية ما. أما الاتجاه الثاني، فهو اتجاه نظري، يهدف إلى اكتشاف أنماط عامة تساهم في عملية بناء نظرية شاملة في السياسة الخارجية لاستشراف وتفسير السلوكية الخارجية للدول على مختلف فئاتها. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على أهمية النظريات، فهي فضلا عن كونها نموذجا شكليا واسع النطاق يضم في حناياه الفرضيات والافتراضات على حد تعبير كل من جون بايلس وستيف سميث ، تعتبر نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا تحديد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة. فهناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي حيث تمارس السياسة، ونحن بحاجة للنظريات، كما يقول ستيفن وولت في مقدمة مقالته المعنونة " العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة "، حتى نضفي معنى على الكم الهائل من المعلومات التي تغمرنا يوميا. وحتى صانعي السياسة الخارجية الذين يتعالون على النظريات، يتوجب عليهم في واقع الأمر أن يعتمدوا على أفكار خاصة بهم حول الكيفية التي تسير بها الشؤون الدولية في حال أرادوا اتخاذ قرار إزاء وضع معين. فالكل يستعمل النظريات بإدراك أو دون إدراك. ونظرا لتعدد الأطر والنماذج النظرية التي تعنى بدراسة السياسة الخارجية، سنحاول –انطلاقا من هذا الفصل– التطرق لعدد من المقاربات منطلقين من فكرة مفادها أن أصل التعدد أو التفرع هو اختلاف المتغيرات التي يعتمد عليها كل باحث أو مهتم في تفسيره لسلوكيات الدول الخارجية، إضافة إلى تباين المستويات التي من خلالها يتم انتقاء هذه المتغيرات.

وسيتم التركيز في هذا الفصل تحديدا على كل من المقاربة الواقعية الجديدة، بتحليلاتها النظمية المتمحورة حول بنية وضغوطات النظام الدولي، وطبيعة وحداته العقلانية الساعية لتحقيق اهدافها الامنية ومصالحها الجوهرية، بالاضافة الى تحليل افتراضاتها المركزية المرتبطة اساسا بمتغير القوة ومركباته وعلاقاته المختلفة. كما سيتم التطرق الى المقاربة الليبرالية الجديدة، المنطلقة من رفض الافتراض الوحدوي للدول باعتبارها مكونة من فواعل داخلية متعددة، من شان تفضيلاتها ومصالحها الاساسية ان تنعكس على الصيغة النهائية للتوجه السياسي

الخارجي، وكيفية تحليل ذلك من خلال اعتماد مقاربة الشبكات السياسية بالاضافة الى التاثيرات المختلفة للفواعل غير الدولاتية .

المبحث الاول: المقاربة الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية

إن الاختلاف الجوهري بين المقاربات العقلانية ممثلة في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من جهة، والمقاربة البنائية –التي سيتم التطرق اليها في الفصل الموالي– من جهة اخرى هو أنطولوجي في الأساس، وهو متصل بنماذج الفواعل الأساسية Models–Actor ، ويشير نموذج الفاعل لوصف نوعي لطريقة تصرف الفواعل وأنواع الاعتبارات التي تأخذها في الحسبان في قراراتها وتحركاتها الأساسية. وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن هذا النموذج هو بناء مفهوماتي يدل على عملية بناء النظرية أكثر من كونه صورة للواقع الذي يمكن اكتشافه من خلال نظرة مبسطة للحقائق، ومن ثم فتبريره الامبريقي يمكن فقط أن يكون غير مباشر، بحيث يعتمد على النجاح التفسيري والتنبؤي للنظريات التي يساهم في بنائها.[1] وفي الوقت الذي تتبنى فيه الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة نموذج منطق الإنسان الاقتصادي ما يجعلها تثبت عضويتها في قسم النظريات العقلانية، تبني البنائية تفسيرها للسياسة الدولية والسياسة الخارجية على مفهوم منطق الإنسان الاجتماعي.

المطلب الاول: هيكلية النظام الدولي كمحدد لسلوك الدول

ينظر إلى الواقعية عادة على أنها المنظور المهيمن على دراسة السياسة الخارجية، والمؤكد أنها الأقدم، ومنذ كتب **ثوسيديدس** عن صراع دولة المدينة اليونانية على القوة والأمن، اعتبر الكثير من المحللين أن المسلمات الأساسية للواقعية هي الدليل الأفضل لتفسير سلوكيات الدول[2]. وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع قوة ومن أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد،[3] وهي بذلك تصور عالم العلاقات الدولية كمنطقة خطرة حيث النزاع والتهديد بالعنف حاضر باستمرار وغالبا ما يتحول إلى حروب مدمرة تضع كل ما يهم الإنسان في خطر.

[1] Volker Rittberger," Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper, N°46, p07.
[2] Peter Trubowitz, "Structure and Choice in Foreign Policy Analysis", Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas, Nº 79, 2001 , p01
[3] Volker Rittberger, Op;cit, p03

علما أن الواقعية ليست نظرية واحدة، بل عدة نظريات، والتمييز الأبسط في هذا الميدان يأخذ شكلا من أشكال التوزيع إلى فترات: الواقعية التاريخية حتى القرن العشرين، الواقعية الكلاسيكية من 1939 إلى 1979، والواقعية الجديدة منذ 1979، ولكن رغم التفرعات العديدة للواقعية إلا أن الواقعيين جميعا يؤمنون بالعناصر الثلاث التالية: مذهب الدولاتية، البقاء والعون الذاتي. وقد نشأت الواقعية الجديدة في السبعينات من القرن العشرين متزامنة بذلك مع وصول **جيمي كارتر** إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وعودة المبادئ الأخلاقية في الوقت الذي أثبتت فيه سياسة القوة عدم فاعليتها في حرب الفيتنام. لكن استغلال الاتحاد السوفياتي سابقا مرحلة الانفراج الدولي لمباشرة مسار توسع خارجي، أثبت بسرعة أن الرد المنتظر من الإدارة الأمريكية كان غير عملي. الثورة الخمينية في إيران وأزمة الرهائن التي تركت أثرها على الحملة الانتخابية لعام 1979 كلها مؤشرات عكست تراجع متزايد للقيم التي روجت لها الإدارة الديمقراطية، فجاء فوز رونالد ريغان ليؤكد هذا التغير في الرأي العام الأمريكي ويعزز العودة إلى سياسة القوة[1]. والتي تمثل المتغير الأساسي للواقعية، لكن هذه المرة تحت مسمى الواقعية الجديدة. وهكذا فالإطار التاريخي للواقعية الجديدة كان عالم المواجهة تحت تأثير صراع الحرب الباردة بين القوتين العظيمتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، بعد فشل سياسة الانفراج الدولي بينهما، وهو إطار تهيمن عليه إيديولوجية المعارضة والقوة العسكرية. وكما يعتبر **روبرت كوكس** أن الواقعية الجديدة هي ظاهرة أمريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة، العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير.[2]

أما على المستوى النظري، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 1970، تعرضت الواقعية إلى هجمات وانتقادات من جبهتين: الهجوم الأول، من طرف السلوكيين الذين اعتبروا أن النصوص الأساسية للواقعية انطباعية وغير علمية، وهذا في إطار ما يعرف بالمحاورة الكبرى في الحقل بين المقاربات العلمية والكلاسيكية. والهجوم الثاني، كان من قبل العبر – قوميين وهو أكثر أهمية. وقد هاجم هؤلاء الواقعيين من جانبيين: الأول مرتبط بالتغير المزعوم في طبيعة السياسة الدولية نظرا لبروز فواعل جديدة. أما الثاني فشمل المنهج، وكان جزءا من حركة عامة في العلوم السياسية نحو تجزئة الدولة والتحليل على أساس مفاهيم النظم السياسية وجماعات

[1] Jean-Jacques Roche, Théorie des Relations Internationales, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004, p40.
[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص163

المصالح.[1] وهذه الحركة لم تبرز فقط في الكتابات الخاصة بالعلاقات عبر الوطنية، ولكن أيضا في تحليل السياسة الخارجية التي استعملت نماذج السياسات البيروقراطية وتحليل عملية صنع القرار.

اذا، فسياسة الانفراج التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الصين والاتحاد السوفييتي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، أدت إلى بروز الأفكار النظرية للواقعية البنيوية، التي اعتمدت على نظرية النظم بمفاهيمها المتعددة القائمة على فكرة التفاعل بين العناصر –الوحدات، البنى النظام – مما دفع بالكثيرين لتسميتها بالواقعية البنيوية ومنهم روبرت كيوهان. وعندما جاء **كينيث والتز**– جدد الواقعية منهجيا وأخرجها من مغالطاتها الفكرية لمفهوم القوة بإدخاله منهج التركيب الفوضوي للنظام الدولي المعتمد على "ميكانزم" التفاعل بين أطرافه، كما ادخل البعد الاقتصادي كمتغير للقوة، وحاول تثبيت مواقفها أمام تفسيرات السلوكيين والليبراليين للتعايش السلمي والسلام الديمقراطي، وهو ما أدخلها سريعا للمرحلة الثالثة من التطور مما جعلها أكثر تكيفا مع المتغيرات الدولية . وفي تناوله المنهجي للجوانب المعرفية، وان اختلف **والتز** عن غيره من الواقعيين الجدد في منهجه الاستنباطي للوقائع، إلا انه وافقهم على اعتبار الواقعية الجديدة توجه نظري لا تاريخي للمعرفة السياسية، وهو بذلك ينفي عنها صفة التطورية الجدلية ويكرس فيها الصبغة التفاعلية التركيبية بين الفاعلين باختلاف مستوياتهم، وقد أضاف **باري بوزان** تأكيدا بأن الواقعية دفعت نفسها نحو الواقعية الهيكلية التجديدية، والتي هي تحديث لها في منهجها ومستويات تحليلها لا عملية هدم والغاء. كما رأى أيضا بأن القواعد الواقعية عادة الهيكلية هي التي تحدد تفاعل الدولة في النظام، وهو ما يحدد موقعها الأساسي في العلاقات الدولية مخالفا الى حد ما **والتز**، ولكنه بقي يؤكد أن الدولة ليست وحيدة وهي تعيش في ظل فوضى دولية . وهذا الأمر يكرس اهتمامهم بالواقع السياسي البنيوي . ولئن أكد الواقعيون المعاصرون، بأن هذه الفكرة تحديدا تمثل أحد جوانب التطور في الواقعية البنيوية، إلا أنهم وجدوا فكرة السلام الديمقراطي، والتي بدا أن الواقعيين الجدد يتناولونها كالليبراليين الجدد، تمثل أحد إشكاليات التفاهم معهم وأحد إشكاليات النظريات التفسيرية، فالليبراليون يسمونها مؤسسية في حين أن الواقعيين يسمونها تركيبية، وبشكل عام فان كل الدراسات حول التسمية لا توجد فرقا منهجيا بينهما وان بدت غير ذلك . ووفق هذا الاتجاه انطوت دراسة العلاقات الدولية عند الواقعيين الجدد في مرحلتها الثالثة على تجاوز الأطروحات البنيوية متناولة مجموعة من المواضيع الهامة في النظام الدولي المعاصر، التي اختلفوا بها عن الواقعيين التقليديين أو

[1] Mike Bowker and Robin Brown, From Cold War to Collapse Theory and World Politics in the 1980s, Cambridge University Press,1993, p03

البنيويين، فقد رأت **هودسون** بأن المسألة الأمنية لم تعد تتعلق بالدول وحدها، التي كانت تعظم قوتها في مواجهة أقرانها من دول، كما أن التركيب البنيوي للمسائل الأمنية في النظام الدولي لم يعد يتعلق بالدول وحدها. مشيرة إلى ما فعلته الولايات المتحدة تجاه تجنيد الجماعات المناهضة للقاعدة في أفغانستان والعراق، لذلك أكد التجديديون على أن القوة وسيلة لا غاية وهي تطغى على المعايير الأخلاقية، كما أنها تتبلور من طبيعة التفاعلات الدولية، حيث الهدف هو السعي للحصول على الأمن لا القوة بحد ذاتها كما رأى التقليديون، كذلك الإقرار بالبيئة الإقليمية المتغيرة والبيئة الدولية كحلقتين فوق مستوى تحليل الدولة باعتبارها وحدات جديدة للتحليل.[1] وبناءا على ذلك اعتبر الواقعيون الجدد أن مركزية الصراع بين الدول هو حالة طبيعية بوجود الفوضى الدولية نتيجة لغياب السلطة المركزية فيه، بعكس التقليديين الذي رأوا أن سبب الصراع هو السعي نحو تعظيم القوة لأجل القوة، أما غياب الحروب أو النزاعات أو توازن القوى بين الدول في فترات تاريخية معينة فلا يفسره إلى سعي الدول خلاله لتعظيم قوتها وانشغالها به تحسبا للفوضى.

ان تاريخ الواقعية هو أيضا تاريخ تحليل ونقد، وتوجيه للسياسة الخارجية. وقد اعتبر التفكير الواقعي للسياسة الخارجية منذ 2500 سنة "موقفا فلسفيا" حول كيف أن النضال من أجل السلطة بين الجماعات المتنافسة هو "شرط أساسي للوجود الإنساني". وادركته بهذه الطريقة، مجموعة متنوعة للغاية من المفكرين في السياسة الخارجية الواقعية، وتشمل المؤرخين وصناع القرار والمفكرين السياسيين. ومن أبرز أعضاء هذه المجموعة ثوسيديدس وتوماس هوبز ونيكولا ماكيافيلي وبنديكت دي سبينوزا وجان جاك روسو وأوتو فون بسمارك وماكس ويبر وتيودور روزفلت وإيدوارت هاليت كار وراينهولد نيبور وونستون تشرشل وجورج كينان وهانس مورغنثاو، هنري كيسنجر، ريمون أرون، ستانلي هوفمان، زبيغنيو بريزنسكي، كينيث والتز، روبرت جيلبين، صمويل هنتنغتون، جون ميرشيمير، وستيفن م. والت.[2] وعلى الرغم من أنه من المستحيل أن ينصف هؤلاء العلماء والممارسين والمفكرين الفاعلين، فمن الممكن ان يستقى من التقليد الغني للواقعية عدد من المواضيع والتحديات المتكررة.

---

[1] انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة, السليمانية, مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, 2007 ، ص ص105-106

[2] Anders Wivel, Realism in Foreign Policy Analysis, Oxford University Press, 2016, p05

إن نقطة البداية التقليدية في الفكر الواقعي هي قصة حية (ولكن لم تنته) للحرب البيلوبونية من قبل المؤرخ اليوناني والاستراتيجي العسكري **ثوسيديدس**، قائلة إن "نمو قوة أثينا، والتنبيه الذي ألهمه هذا في لاسديمون، جعل الحرب لا مفر منها". وفي عمل **ثوسيديدس** يمكن العثور على بعض الخصائص الدائمة للتحليل الواقعي للسياسة الخارجية: كالاهتمام بسياسة القوة وكيفية تأثيرها على القرارات المتعلقة بالحرب والسلام، وهو أسلوب الكتابة الذي يحاول فك التطور الوقائعي للأحداث، والتركيز على صناع القرار في السياسة الخارجية.

الامير لنيكولا ميكيافيلي هو كذلك علامة واقعية لتحليل السياسة الخارجية– لما قبل القرن العشرين. وقد تم تسويق الكتاب القصير على نطاق واسع، وعلى مر القرون الماضية أصبحت الميكافيلية مرادفة للحكم الماكر ولكن الأخلاقي. نشر الكتاب لأول مرة في عام 1532، واستنادا إلى خبرة ميكيافيلي كموظف حكومي كبير خلال عهد جمهورية فلورنسا، مثل الكتاب تحديا مباشرا للمثالية السائدة والمثالية الكاثوليكية الدينية القائمة في ذلك الوقت. وبرر ماكيافيلي استخدام وسائل غير أخلاقية لتحقيق أهداف الأمير (مثل المجد والبقاء على قيد الحياة)، وحاجج بأنها من الكفاءة السياسية، بما في ذلك الاعتراف بأن في السياسة الدولية لا يمكنك الاعتماد على أي شخص ولكن على نفسك فقط، هو أمر حاسم لنجاح الدولة.

وإذا كانت الواقعية البسماركية رد فعل ضد الثورات الليبرالية في منتصف القرن التاسع عشر، فالتفكير الواقعي في القرن العشرين حول السياسة الخارجية يمكن أن يفهم على أنه رد فعل ضد رد الفعل. الواقعيين مثل ادوارد هاليت كار وهانز مورغنثاو، واصلوا في مواجهة التحدي المتمثل في فهم العالم "كما هو" مع الاعتراف بالقيود المفروضة على تصرفات السياسة الخارجية.[1] ومع ذلك، في سياق الحربين العالميتين اللتين تلتهما الحرب الباردة، كانوا مهتمين بتجنب فخ خيبة الأمل والتراخي. كما أشار كار، الى ان "كل حل لمشكلة التغيير السياسي، الوطني منه والدولي، يجب ان يستند إلى توفيق بين الأخلاق والسلطة.

اما "السياسة بين الأمم" لمورغنثاو فعلى الرغم من غموضها وضعفها، أصبحت كتابا معياريا وأثرت على التفكير في السياسة الدولية لجيل أو نحو ذلك. وفي الوقت نفسه، كانت هناك محاولة لوضع مقاربة أكثر منهجية في التنظير بشأن الشؤون الدولية. في الخمسينيات والستينيات، تدفق اسهام كبير من العلماء من مختلف المجالات إلى حقل العلاقات الدولية، وحاولوا استبدال "أدب الحكمة" للكلاسيكيين بمفاهيم وادوات علمية. وهذا بدوره أثار

[1] Ibid, pp06-07

هجوما مضادا من قبل مورغنثاو والباحثين المرتبطين بما يسمى المدرسة الإنجليزية، وخاصة هيدلي بول، الذي دافع عن المقاربة التقليدية. ونتيجة لذلك، تم تقسيم حقل العلاقات الدولية إلى فرعين رئيسيين: التقليدية أو غير الوضعية والعلمية أو الوضعية (نيو–وضعية). وفي مرحلة لاحقة، تم إضافة المرحلة الثالثة: ما بعد الوضعية.

ويثير التقليديون أسئلة معيارية ويتفاعلون مع التاريخ والفلسفة والقانون. ويؤكد العلميون أو الوضعيون على شكل وصفي وتفسيري من التحقيق، بدلا من الشكل المعياري، وقد أقاموا وجودا قويا في الميدان. بالفعل بحلول منتصف الستينات، تم تدريب غالبية الطلاب الأمريكيين في العلاقات الدولية على البحوث الكمية، نظرية اللعبة، وغيرها من التقنيات البحثية الجديدة للعلوم الاجتماعية. هذا، جنبا إلى جنب مع البيئة الدولية المتغيرة، وهو ما كان له تأثير كبير على الحقل.

وكان الافتراض الواقعي هو أن الدولة هي الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية، وأن العلاقات بين الدول هي جوهر العلاقات الدولية الفعلية. ومع ذلك، ومع انحسار الحرب الباردة خلال السبعينيات، يمكن للمرء أن يشهد الأهمية المتزايدة للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الشركات المتعددة الجنسيات. أدى هذا التطور إلى إحياء التفكير المثالي، الذي أصبح يعرف باسم النيوليبرالية أو التعددية.[1] ومع قبول بعض الافتراضات الأساسية للواقعية، اقترح كل من روبرت كيوهين وجوزيف ناي، مفهوم الترابط المعقد لوصف هذه الصورة الأكثر تطورا للسياسة العالمية. وهم يجادلون بأنه يمكن إحراز تقدم في العلاقات الدولية، وأن المستقبل لا يحتاج إلى أن يكون مثل الماضي.

اما على مستوى التفكير الواقعي فقد جاءت الاستجابة الواقعية بشكل بارز من كينيث والتز، الذي أعاد صياغة الواقعية في العلاقات الدولية بطريقة جديدة ومميزة. في كتابه نظرية السياسة الدولية، الذي نشر لأول مرة في عام 1979، أجاب على التحدي الليبرالي وحاول علاج عيوب الواقعية الكلاسيكية لهانس مورغنثاو مع نهجه الأكثر العلمية، والذي أصبح يعرف بالواقعية البنيوية. في حين ان تاصيل مورغنثاو لنظريته في الصراع من اجل القوة، كان له علاقة بالطبيعة البشرية، بذل والتز جهدا لتجنب أي مناقشة فلسفية للطبيعة البشرية، وبدلا من ذلك عمد لبناء نظرية للسياسة الدولية مماثلة للاقتصاد الجزئي. ويقول إن الدول في النظام الدولي تشبه الشركات في الاقتصاد المحلي ولها نفس الاهتمام الأساسي: البقاء على قيد الحياة. "على الصعيد الدولي، فإن بيئة عمل

[1] W Julian Korab Karpowicz , "Political Realism in International Relations", Stanford Encyclopedia of Philosophy, Jul 26, 2010
https://plato.stanford.edu/entries/realism-intl-relations/

الدول، أو بنية نظامها، تحددها حقيقة أن بعض الدول تفضل البقاء على قيد الحياة على غايات أخرى يمكن الحصول عليها في المدى القصير وتعمل بكفاءة نسبية لتحقيق هذه الغاية.

ويؤكد والتز أن الليبراليين التقليديين والواقعيين الكلاسيكيين يرتكبون نفس الخطأ من خلال التركيز على الدولة الفردية والقضايا الأيديولوجية والأخلاقية والاقتصادية. وهي تفشل في وضع بيان جدي للنظام الدولي – وهو نظام يمكن استخلاصه من المجال الاجتماعي – السياسي الأوسع. ويقر والتز بأن هذا التجريد يشوه الواقع ويغفل العديد من العوامل التي كانت مهمة للواقعية الكلاسيكية. وهي لا تسمح بتحليل وضع سياسات خارجية محددة. ومع ذلك، فإنها أيضا ذات فائدة. ومن الجدير بالذكر أنه يساعد في فهم المحددات الأساسية للسياسة الدولية. ومن المؤكد أن نظرية والتز الجديدة لا يمكن تطبيقها على السياسة الداخلية. ولا يمكن أن تعمل على تطوير سياسات الدول فيما يتعلق بشؤونها الدولية أو الداخلية. إن نظريته تساعد فقط على تفسير لماذا تتصرف الدول بطرق مماثلة على الرغم من أشكالها المختلفة للحكومة والأيديولوجيات السياسية المتنوعة، ولماذا، من غير المرجح أن تتغير الصورة العامة للعلاقات الدولية على الرغم من ترابطها المتزايد.

وفقا لوالتز، يمكن تفسير السلوك الموحد للدول على مدى قرون من القيود المفروضة على سلوكهم من طرف هيكل النظام الدولي. ويتم تعريف هيكل النظام أولا بالمبدأ الذي يتم من خلاله تنظيمه، ثم من خلال التفريق بين وحداته، وأخيرا من خلال توزيع القدرات عبر الوحدات.

الفوضى، أو غياب السلطة المركزية، بالنسبة لوالتز هو مبدأ ترتيب النظام الدولي. ووحدات النظام الدولي هي الدول. ويعترف والتز بوجود جهات فاعلة غير حكومية، ولكنه يرفضها باعتبارها غير مهمة نسبيا. وبما أن جميع الدول تريد البقاء، والفوضى تفترض مسبقا نظام المساعدة الذاتية، اين يجب على كل دولة أن تعتمد على نفسها، لا يوجد تقسيم للعمل أو التمايز الوظيفي بينهم. في حين انها متماثلة وظيفيا، ومع ذلك يتم تمييزها بقدراتها النسبية (القوة التي تعرضها كل منها) لأداء نفس الوظيفة. وبالتالي، يرى والتز السلطة وسلوك الدولة بطريقة مختلفة عن الواقعيين الكلاسيكيين. لقد كانت قوة مورغنثاو وسيلة وغاية، وتم فهم سلوك الدولة العقلاني على أنه مجرد مسار العمل الذي من شأنه أن يراكم قوة أكثر. وعلى النقيض من ذلك، يفترض علماء الواقعية الجديدة أن المصلحة الأساسية لكل دولة هي الأمن، وبالتالي ستركز على توزيع السلطة. ما يبعد أيضا

النيوواقعية عن الواقعية الكلاسيكية هي الصرامة المنهجية والتفكير الذاتي العلمي.[1] ويصر والتز على إمكانية الاختبار التجريبي للمعرفة كمثال منهجي، وهو ما يعترف به بنفسه، ولا يمكن أن يكون له سوى تطبيق محدود في العلاقات الدولية. ويمكن أن يختلف توزيع القدرات فيما بين الدول؛ بيد أن الفوضى، وهي مبدأ ترتيب العلاقات الدولية، لا تتغير. وهذا له تأثير دائم على سلوك الدول التي تصبح تنشئتها تتم ضمن منطق المساعدة الذاتية. وفي محاولة لدحض الأفكار النيوليبرالية المتعلقة بآثار الترابط، يحدد والتز سببين وراء أن النظام الدولي الفوضوي يحد من التعاون: انعدام الأمن والمكاسب غير المتكافئة. وبسبب الأناقة النظرية والصرامة المنهجية، أصبحت النزعة الجديدة مؤثرة جدا في إطار العلاقات الدولية. في نظر العديد من العلماء، فإن واقعية مورغانتو قد أصبح ينظر إليها على أنها مفارقة تاريخية – "حلقة مثيرة للاهتمام وهامة في تاريخ التفكير حول هذا الموضوع، ولا شك، ولكن نادرا ما ينظر إليها على أنها مساهمة جدية من النظرية العلمية الدقيقة ". ومع ذلك، ففي حين اكتسبت في البداية قبولا أكثر من الواقعية الكلاسيكية، أثارت النيوواقعية أيضا انتقادات قوية على عدد من الجبهات. في عام 1979، كتب والتز أن النظام الدولي الثنائي القطبية، القائم على قوتين عظميين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي – لم يكن مستقر فحسب، بل من المحتمل أن يستمر. ومع سقوط جدار برلين والتفكك اللاحق للاتحاد السوفييتي ثبت ان هذا التنبؤ خاطئ، وقد اتضح أن العالم الثنائي القطبية كان أكثر خطورة مما كان يفترضه معظم المحللين الواقعيين. وقد فتحت نهايتها إمكانيات وتحديات جديدة تتصل بالعولمة، وقد دفع ذلك الكثير من النقاد إلى القول بأن الواقعية البنيوية، مثل الواقعية الكلاسيكية، لا يمكن أن تأخذ في الحسبان على نحو كاف التغيرات في السياسة العالمية.

من جهة اخرى، فإن النقاش الجديد بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد لم يعد معنيا بمسائل الأخلاق والطبيعة البشرية، ولكن بقدر ما يتأثر سلوك الدولة بالهيكل الفوضوي للنظام الدولي وليس المؤسسات، والتعلم وغيرها من العوامل التي هي موصلة للتعاون. في كتابه لعام 1989 "المؤسسات الدولية وسلطة الدولة"، يوافق روبرت كيوهان على تركيز نظرية والتز على مستوى النظام وافتراضه العام بأن الدول هي جهات مهتمة ذاتيا تسعى لتحقيق أهدافها بشكل عقلاني. ومع ذلك، من خلال استخدام نظرية اللعبة يظهر أن الدول يمكن أن توسع من تصور مصالحهم الذاتية من خلال التعاون الاقتصادي والمشاركة في المؤسسات الدولية، ومن ثم يمكن أن تؤثر

[1] Ibid

أنماط الترابط على السياسة العالمية. كيوهين يدعو النظريات النظامية التي من شأنها أن تكون قادرة على التعامل بشكل أفضل مع العوامل التي تؤثر على تفاعل الدولة ومع التغيير.

هكذا، وكضرورة متنامية في المقاربة العلمية لدراسة السياسة –خاصة في الولايات المتحدة الامريكية– حاول كينيث والتز انعاش التفكير الواقعي بترجمة بعض الافكار الواقعية الجوهرية الى اطار نظري استنتاجي شامل ليطلق عليه في النهاية النيوواقعية. وقد اعتبر والتز ان الرؤى الواقعية الكلاسيكية القوية في اعمال السياسة الدولية ضعفت بسبب الفشل في التمييز بوضوح بين الحجج المتعلقة بالطبيعة الانسانية – السمات الداخلية للدول والنظام الشامل للدول.[1] وقد اوضحت نظريته عن السياسة الدولية الكثير من الافكار الواقعية السابقة حول كيفية تاثير خصائص النظام الدولي على طريقة تفاعل الدول.

ويرى كينث والتز أن النسق الدولي يتشكل من بنية وتفاعل بين الوحدات، والبنية السياسية لها ثلاثة عناصر:[2]

1. وجود مبدأ منظم بين الاناركية أو التراتبية، وهي خصائص تتميز بها الوحدات، بين التماثل أو الاختلاف الوظيفي.
2. طبيعة توزيع القوة داخل النسق، ويرى والتز بناءا على ذلك أن النسق الدولي للعلاقات الدولية يتميز بخاصيتين بنيويتين ثابتتين هما: غياب سلطة موحدة على المستوى الدولي مما يعني أن المبدأ المنظم للعلاقات الدولية وهو الاناركية، ونتيجة لذلك فإن الخاصية الوظيفية للوحدات متماثلة يحكمها مبدأ : المساعدة الذاتية، العون الذاتي .
3. إن توزيع القوة داخل النسق هو العنصر المتغير.

ويوضح الشكل –05– النوذج الواقعي لوالتز

[1] William C.Wohlforth, ″Realism and Foreign Policy″ ,in **Foreign Policy: Theories, Actors Cases**, Edited by Steve Smith ,Amalia Hudfield ,Tim Dunne, Oxford University Press, Second Edition, p38

[2]Colin Elman , "Realism" in, **International Relations Theory For the Twenty-First Century: An Introduction,** ed: Martin Griffiths, New York: Routledge,2007,p17

الشكل -05- النموذج النيوواقعي الاساسي لوالتز

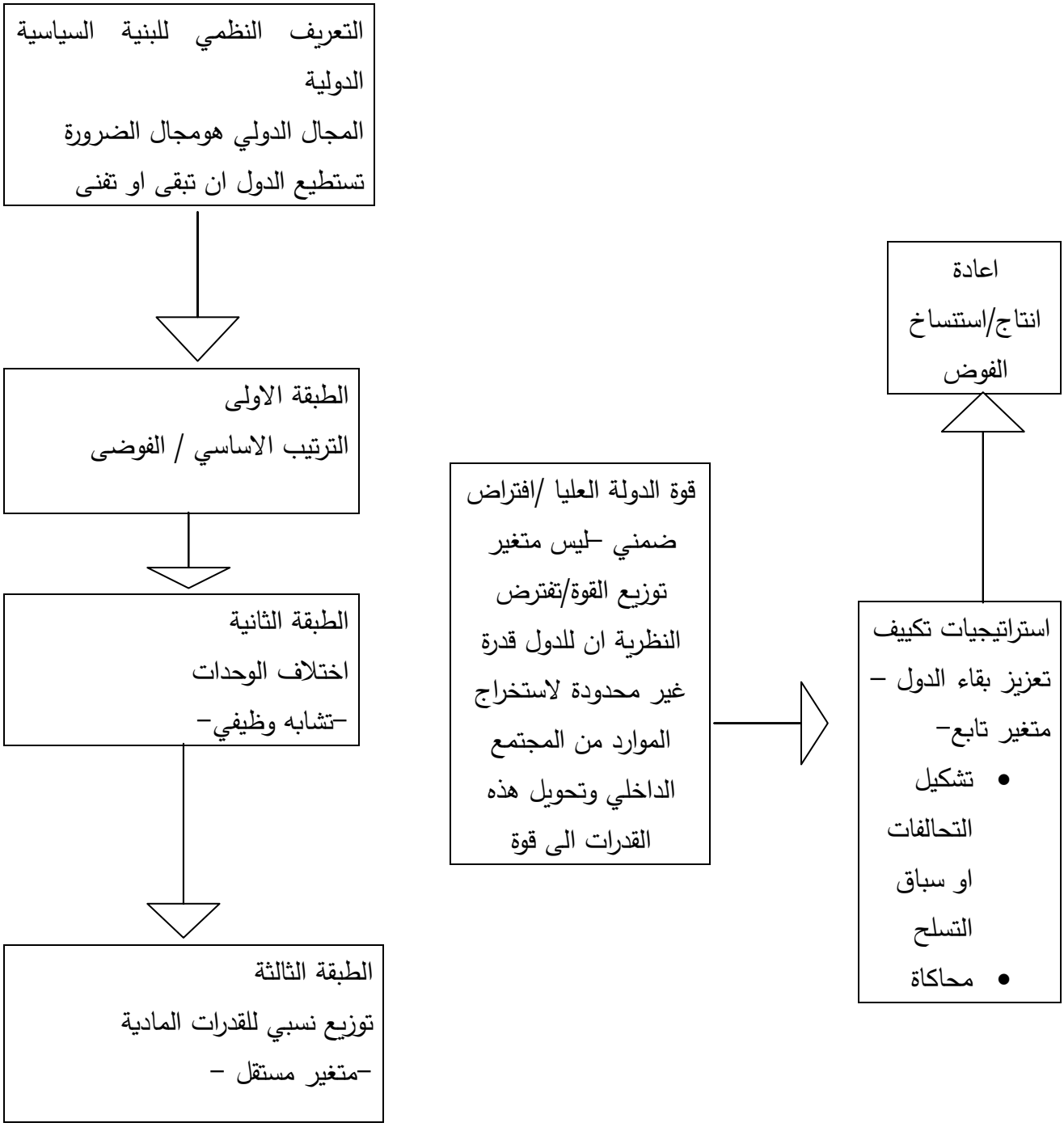

Source: Jeffrey W. Taliaferro,Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman, Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy, Cambridge University Press,2009, p208

وبخصوص الافتراضات الأساسية للواقعية الجديدة عموما، فتشمل ما يلي:[1]

- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية.
- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (لا يقصد الواقعيون الجدد أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة، بل تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء.
- ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي.
- إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.
- نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية.
- استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى.

في الوقت الذي يرجع فيه الواقعيون الكلاسيكيون عدم قدرة الدول على العيش في انسجام وتوافق إلى عيوب في الطبيعة البشرية، تحدد الواقعية الجديدة مصدر ذلك وخصائص أخرى للسياسة الدولية في النظام الدولي الذي سمته الأساسية الفوضى، والتي تعني عدم وجود سلطة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي مقارنة بالنظام الداخلي للدول.[2] فحسب الواقعية الجديدة الفارق الأكبر بين النظامين الدولي والداخلي يكمن في بنية كل منهما. ففي إطار السياسة الداخلية لا يتعين على المواطنين أن يدافعوا عن أنفسهم، وفي النظام الدولي لا توجد سلطة أعلى لمنع استخدام القوة ومواجهتها، لهذا لا يمكن تحقيق الأمن إلا بالعون الذاتي أو الاعتماد على النفس[3]، لكن أي دولة معنية ستذكي نار انعدام الأمن تلقائيا لدى دول لأخرى في سياق سعيها لتحقيق الأمن لنفسها، والمصطلح الذي يطلق على السلسلة المتصاعدة من حالات انعدام الأمن هو المعضلة الامنية.

إن العون الذاتي ليس متناقضا مع التعاون، ولكن الدول تحجم عن الدخول في علاقات تقوض قوتها أو قدرتها على العون الذاتي. بالنسبة للواقعية الجديدة للدول اهتمام أساسي بالقوة –وهي معرفة بداية بالقدرات العسكرية

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 157

[2] تيموثي دن، "الواقعية"، في عولمة السياسة العالمية"، تحرير: جون بايلس وستيف سميث، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، ط1، 2004، ص 246

[3] Volker Rittberger, Op.Cit, p04

والاقتصادية – ليست كهدف في حد ذاتها ولكن كوسيلة مهمة لتحقيق الأمن متاحة لها في هذه الحالة. وهي تولي أهمية لنوايا جيراتها السلمية أو المعايير الدولية المؤسسات التي تنبذ العنف وتشجع التعاون الدولي، ولكنها تدرك دوما أنه لا يمكنها الاعتماد على ديمومة وفاعلية مثل هذه الشروط الملائمة.

والأمن ليس هدف الدول الوحيد، بل هو الأساسي، حيث أن سعيها لتحقيق الأهداف الأخرى مرتبط بقدرتها على تحقيق درجات كافية من الأمن. ومن وجهة النظر الواقعية الجديدة، لا يمكن أن تنعم الدول بالأمن التام في ظل نظام دولي فوضوي ذاتي العون في الأساس، فالدول تناضل دوما للحفاظ أو تعزيز أمنها، وحتى في الفترات التي يمكن للدول أن تحاط بالأصدقاء فذلك لا يشكل أي ضمان لها.[1] بعبارة أخرى، يمكن للأصدقاء أن يتحولوا إلى منافسين وحتى إلى أعداء، فالواقعية الجديدة ترى أنه على الدول أخذ هذه الإمكانية في الحسبان حتى في ظل أكثر الفترات انسجاما وتوافق.

وبالحديث على الأمن، ينبغي الإشارة إلى أن إحدى أهم الإضافات التنقيحية للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين الهجومي والدفاعي بزعامة كل من **روبرت جيرفيس، جورج كريستر وستيفن فان ايفرا**. ويعتقد هؤلاء بتزايد احتمالات الحروب بين الدول كلما كان لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية، فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي. وعندئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية. أما النيوواقعيون ذوو النزعة الدفاعية فيرون أن الدول تسعى عسكري.[2] وليس من المفاجئ أن نجد كينيث وولتز وغيره من الواقعيين الجدد الذين يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة يتخوفون من إمكانية تبديد الولايات المتحدة لهذا المكسب في حال تبنيها لسياسة خارجية عدائية فقط للحفاظ على وجودها بينما تقدم الدول الكبرى ضمانات لصياغة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية.

---

[1] Ibid, p06

[2] ستيفن وولت، "العلاقات الدولية عالم واحد نظريات متعددة"، 2016/12/21
https://www.politics-dz.com/threads/alylaqat-alduli-yalm-uaxhd-unzriat-mtydd.1296

فالنيوواقعية الدفاعية والهجومية نظريتان تركزان على الطرق التي يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدولة، إلا أنهما تختلفان اختلافا عميقا بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية. هل الأمن في النظام الدولي ضئيل أم أنه وافر، هل تساق الدول دائما إلى توسيع نفوذها أم أنها لا تندفع إلا إلى تحقيق مستوى أدنى لحد ما من الأمن. إن هذه الأسئلة الكامنة في جوهر الحياة الدولية هي لب النزاع بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية.

يجادل الواقعيون الدفاعيون بأن احتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل، فإن الأمن كان أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعلى. بل حين يكون للدفاع فائدة، وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فإن الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أن تهدد الاخرين، وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية. فمعظم القوة التي تمتلكها دولة ما في المجال الدولي تتألف من قوتها السلبية أي من قدرتها على الحيلولة دون حدوث أي إجراء لا ترغب فيه من جانب الدول الأخرى، فالقوة الإيجابية التي تعني القدرة على حث الدول الأخرى على اتخاذ إجراء مرغوب فيه نادرة إلى حد ما. من هنا تفترض الواقعية الدفاعية أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، وبذلك تتنبأ أن الأمم تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد، في أوقات انعدام الأمن، في مواجهة الأمم القوية ذات النوايا العدوانية.[1] وفي غياب مناخ التهديد، لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع . يدعي كل من روبرت جيرفيس وجاك سنايدر أن قادة الدول بدءوا يفهمون بأن تكاليف الحرب أصبحت بوضوح أكبر من فوائدها. وأن استخدام القوة العسكرية من أجل الغزو والتوسع عبارة عن استراتيجية أمنية يرفضها الكثير من القادة في هذا العصر الذي يمتاز بالاعتماد المتبادل المعقد والعولمة.

لكن الواقعية الدفاعية أصبحت تحت الهجوم من داخل وخارج النظرية الواقعية. ويتهم المنتقدون الواقعية الدفاعية بأنها :

- ✓ خلطت بين ما يجب أن تتعلمه الدولة من النظام الدولي مع ما تتعلمه الدولة فعلا .
- ✓ فشلت في إعطاء تفسير لحالة الدول المصححة أو التي تريد تغيير الوضع القائم .

[1] انور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص ص 384-385

- ✓ أعطت تركيزا أكبر لمستوى الوحدة في تفسير الفشل الذاتي في السياسة الخارجية أو النتائج الدولية السلبية.

وتحدت الواقعية الهجومية وجهة نظر الواقعية الدفاعية على عدة جبهات :

- ✓ يلاحظ "راندل شويلير" إن فرضية الواقعية الدفاعية بأن الدول تسعى للبقاء فقط هي فرضية تكدس الوضع الراهن، وإنها تهمل تهديدات الدول التي تدعو إلى تصحيح الوضع القائم وتغييره مثل ألمانيا في زمن "هتلر" وفرنسا في زمن "نابليون"، هذه الدول تطالب بمزايا أكثر مما تمتلك، وترغب في المخاطرة لنيلها .
- ✓ يستخدم "بيتر ليبرمان" مجموعة من الحالات التاريخية– مثل الاحتلال النازي لأوروبا الغربية وهيمنة روسيا على أوروبا الشرقية– ليبرهن على أن منافع الغزو تتجاوز التكاليف في أغلب الأحيان، ويثير الشك حول الفرضية القائلة بأن التوسع العسكري لم يعد مربحا .
- ✓ الواقعيون الهجوميون، من أمثال إريك لابس وجون ميرشايمر يجادلون بأن حالة الفوضى الدولية تشجع كل الدول لتحاول تحقيق الحد الأقصى من قوتها النسبية، وذلك ببساطة لأن أي دولة لا تستطيع أن تتأكد من في أي وقت تظهر القوة التي تطالب بتغيير الوضع الراهن.

يعتقد ميرشايمر بأن الدول العظمى تحاول الهيمنة في منطقتها، وتحرص في الوقت عينه على ألا تسيطر أي قوة عظمى منافسة على منطقة أخرى. والهدف الأساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي إلى أقصى حد، والسيطرة في النهاية على النظام. لكل قوة عظمى نوع من الطاقات العسكرية العدوانية، أي أنها قادرة على إلحاق الأذى بعضها البعض. وأفضل طريقة للاستمرار في نظام كهذا هي أن تكون قوية قدر المستطاع نسبة إلى الدول المنافسة المحتملة. وكلما كانت الدولة أقوى، تضاءلت احتمالات تعرضها لهجوم دولة أخرى.

في تصنيفه لأفكار الواقعية الجديدة، يرى جون ميرشيمر أن الواقعية الدفاعية التي تعرف أيضا 'بالواقعية البنائية، قد ظهرت في أواخر السبعينيات من القرن العشرين مع نشر كينيث ولتز لكتابه الذي يحمل عنوان: 'نظرية السياسة الدولية '. ويفترض والتز أن القوى العظمى هي ليست عدائية في أصلها بسبب أنها متشبعة بإرادة القوة؛ وإنما هي مدفوعة بواسطة السعي الحثيث وراء أهداف الحفاظ على البقاء القومي وتحقيق الأمن في

بيئة مليئة بالريبة واحتمالات القابلية الشديدة للعطب. ومن ثم السلوك الدولي، في كثير من الأحيان، هو نتيجة أو مخرجة لطبيعة البنية الدولية القائمة التي تتفاعل ضمنها الدول. فبنية النظام الدولي تجبر الدول على النظر بعناية لميزان القوى ومراقبة عمليات التسلح لدى الأطراف الأخرى بسبب خاصية الفوضى، التي لا تمنح للدول الضعيفة طوق النجاة ويجب أن تدفع ثمن أي تهاون في مسائل أمنها؛ ومن ثم، تجبر الفوضى الدولية الأطراف الباحثة عن الأمن على التنافس مع بعضها البعض من أجل القوة، لأن القوة هي أحسن الأدوات المستخدمة في الحفاظ على بقاء الدول وأمنها.[1] النتيجة هي أنه إذا آانت الطبيعة الإنسانية هي السبب العميق في المنافسة الأمنية في النظرية الواقعية الكلاسيكية لكل من توماس هوبز وهانس مورغنتو، فإن الفوضى هي سبب المنافسة الأمنية والبحث عن القوة في النظرية الواقعية الجديدة لكنيث والتز.

في نفس الوقت يؤكد كينيث ولتز أن النظام الدولي لا يدفع الدول أو لا يوفر المناخ المناسب الذي يجعلها تتصرف بشكل هجومي في العلاقات الدولية من أجل آسب القوة أو الحصول على المزيد منها، وإنما تتصرف بشكل دفاعي وحذر. على اعتبار أن خاصية الفوضى للنظام الدولي، والتي تعني عدم وجود قوة سلطة فوق الدول تفرض القانون عليها كما هو الحال سائد في النظام المحلي للدولة، تشجع الدول على التصرف بشكل دفاعي والمحافظة على ميزان القوى، وبالتالي الاهتمام الأول هو المحافظة على موقعها في النظام الدولي والإبقاء على الوضع القائم مستقرا. يكون ذلك مترافقا مع وجود بواعث حقيقية للدول من أجل الحصول على القوة أكثر من خصومها وأنها تضع إستراتيجية جيدة تتحرك على وفقها عندما يكون الوقت مناسبا. واكد والتز على أنه عندما تتصرف الدول بشكل عدائي، فإن أول ضحية محتملة هو التوازن ضد المعتدي وإعاقة جهوده في الحصول على القوة، وهذا يعني أن توازن القوى سوف يميت الهجوم أو يقلص من فرص حدوثه. كما يجب على الدول أيضا أن لا تعتني بالحصول على كثير من القوة، لأن القوة الزائدة من المحتمل أن تدفع الدول الأخرى إلى الحصول على القوة ضدها، وبالتالي تجعلها في حالة أسوأ من كبحها عن البحث عن الزيادة الإضافية للقوة، وهذا بدوره يعكس مفهوم القوة النسبية الذي تركز عليه التحليلات الواقعية. وإحدى المبررات الأساسية للواقعية الدفاعية في تفسير السياسة الخارجية للدول، هي ميل الدول الدائم نحو المحافظة على الوضع القائم، بسبب عدم وجود أسباب عميقة للحرب في نظريته ولا توجد فوائد مهمة تجنى من الحرب؛ وأن الحروب هي نتيجة للريبة

[1] حمد بن محمد ال رشيد، السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، كليةالعلوم السياسية والاعلام، 2013/2011 ،ص ص 19-20

والحسابات الخاطئة. بمعنى آخر، إذا أدركت الدول بشكل جيد مصالحها وحساباتها حول الحرب والسلم، فإنها سوف لا تذهب إلى الحرب. تبرر كل هذه الإدراكات بواسطة خاصية العقلانية على افتراض أن الدول هي فواعل عقلانية.

إلى جانب الرائد الأساسي في صياغة أطروحات الواقعية الدفاعية، توماس آريستانسن وجاك سنايدر هناك أيضا روبرت جيلبن، الذين ركزوا الانتباه على المفهوم البنائي المعروف "بالتوازن الهجومي–الدفاعي،" فقد أكدوا على أن القوة العسكرية في أي مرحلة من الزمن يمكن أن تكون مصنفة إما هجومية أو دفاعية. فإذا كان للدفاع امتياز واضح على الهجوم في تحقيق المكاسب وتقليل التكاليف، عندئذ يكون خيار القيام بالاستيلاء والإخضاع بواسطة القوة العسكرية هو خيار صعب وأكثر كلفة؛ والنتيجة النهائية هي تدني باعث الدول نحو استخدام القوة العسكرية في الحصول على مزيد من أشكال القوة والنفوذ في العلاقات الدولية. عندئذ، ستركز على حماية ما عندها من مكاسب، بمعنى أنها تتحول إلى قوى محافظة في النظام الدولي. وعندما يكون للدفاع امتياز، فإن حماية ما لديها ستكون مهمة سهلة نسبيا وقليلة الكلفة. والعكس بالعكس، عندما تقدّر الدول أن الهجوم هو أداة سهلة، فإن الدول حينئذ تسعى نحو محاولة إخضاع إرادة بعضها لبعض بالقوة أو الابتزاز أو التهديد باستخدام القوة، وبالتالي ستكون حروب كثيرة في النظام الدولي. لكن مع ذلك، يرى الواقعيون الدفاعيون أن التوازن الهجومي –الدفاعي هو عادة يميل بشدة نحو الدفاع، وبالتالي يقيّم الإخضاع على أنه جد صعب وعالي الكلفة.

أن النظرية الواقعية في السياسة الدولية، تتحدى انتشار التفاؤل حول العلاقات الدولية وإمكانية إقامة السلم الدولي العام ووجود فرص للتعاون أكثر من علاقات النزاع، ويندرج مثل هذا الافتراض تحت مصطلح مشهور في أدبيات النظرية الواقعية الجديدة وهو الذي يسمى 'بالواقعية الهجومية '.يقضي هذا المفهوم بأن الدول – وعلى وجه الخصوص القوى العظمى– لها تأثير كبير على ما يحدث في السياسة الدولية، ومسؤولة إلى حد بعيد عن مخرجات النظام الدولي. ومبرر ذلك أن حظوظ كل الدول – القوى العظمى وأيضا القوى الصغرى –هي محددة ابتداءً بواسطة قرارات ومواقف أولئك الذين لهم قدرة عظمى على التأثير في العلاقات الدولية، لكن أيضا الأطراف الضعيفة لها تأثير على السياسة الدولية ضمن ما أصبح يسمى بالإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ورعاية الأمن الكوني، مثل هذه الإستراتيجية قد أعطت أدوار إلى دولة مثل جيبوتي أو قطر أو إثيوبيا في تثبيت الاستقرار الأمني العالمي. فمثلا السياسة في أي منطقة تقريبا من العالم كانت متأثرة بعمق بواسطة المنافسة بين

الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ما بين عامي 1945 و1990. والحربان العالميتان اللتان سبقتا الحرب الباردة لهما نفس التأثير على السياسة الإقليمية حول العالم، بسبب النفوذ الكبير لهذه القوى العظمى على الدول الصغرى التي تجد من مصلحتها مسايرة القوى الأآبر منها للحفاظ على بقائها القومي. هذه الأطروحة أخذت في التآكل أو التعديل بسبب التغيرات الكبيرة التي حدثت في مفهوم الأمن والقابلية للعطب المتزايدة وحالة الاعتماد المتبادل الأمني الكثيفة.

كما أن القوى العظمى هي قائمة بشكل كبير على قاعدة قوتها العسكرية، ولكي تكون قوة عظمى، يجب أن يكون للدولة قوات عسكرية تجعل قدرتها على القتال موضع التنفيذ في الحرب التقليدية ضد الدول الأكثر قوة في العالم إن تتطلب الأمر ذلك. كما يرى ميرشيمر أن الترشح لهذه المكانة لا يحتاج قدرة على هزيمة الدولة الكبرى، ولكن يجب أن يكون لها توقع معقول لقلب النزاع إلى حرب منهكة بحيث تترك الدولة المسيطرة ضعيفة بشكل حقيقي، حتى ولو ربحت نسبيا الدولة المسيطرة الحرب.[1] في العصر النووي يجب أن يكون للقوى للعظمى ردع نووي الذي يجعلها باقية ضد حدوث أي هجوم نووي عليها بالإضافة إلى إمكانية القيام بالضربة الثانية، وأيضا لها قوات تقليدية جيدة. وفي هذا السياق، سوف لا يكون لتوازن القوى التقليدي فائدة إذا ظهرت الهيمنة النووية.

يرى العديد من أنصار الواقعية الجديدة أن إحدى العوائق التي تقف في وجه التعاون هي أن الدول تميل إلى الاهتمام بالمكاسب النسبية أكثر من اهتمامها بالمكاسب المطلقة. ويعتبر هؤلاء أنه بدلا من اهتمام هذه الدول بالتعاون لأنه يحقق مصالح كل من الدولتين المتعاونتين، فانه ينبغي أن تكون الدول عموما على دراية بالمكاسب التي تحققها من التعاون مقارنة مع المكاسب التي يحققها الطرف المتعاون.[2] ولأن الدول تستمر في محاولاتها الدائمة للحصول على الحد الأقصى من المكاسب ضمن بيئة دولية تسودها الشكوك وانعدام الثقة، فإن التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه.

ولانتهاج استراتيجيات عون ذاتي بنجاح، تحتاج الدول إلى التحكم التام في مواردها وزيادة تأمين استقلالها، وقد تحاول ممارسة نفوذها على دول أخرى إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الأحلاف والمنظمات الدولية وفوق الوطنية التي تلعب فيها دور المهيمن. بعبارة أخرى، فالأمن الشامل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال

[1] المرجع نفسه، ص 26
[2] جون بايلس، "الامن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق الذكر، ص421

تعظيم تحكم الدولة في مواردها، بل من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الآخرون مواردهم، وهذا ما يعرف بالنفوذ أو التأثير. وسياسة تحقيق النفوذ تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم والسياسات الإمبريالية لتحقيق أهدافها، وهدف هذه السياسة التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى من خلال القوة التي تملكها فعلا أو تعتقد أنها تملكها أو تريد أن يعتقد الآخرون أنها تملكها.[1] والنفوذ حسب **أرنولد وولفرز** يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعيد والإغراء، وهكذا فتعظيم الأمن والنفوذ هما أهداف السياسة الخارجية الأكثر إلحاحا وهما يمثلان أشكال مختلفة لسياسة القوة.

يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أي علاقة بينهما، و هذا ما دافع عنه "**والتز**" –كما اشرنا في مقدمة هذه الدراسة – بقوله "نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها عندما تتدخل الخصائص القطرية للدولة كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي.[2] فحسبه الرؤى الواقعية الكلاسيكية القوية في اعمال السياسة الدولية ضعفت بسبب الفشل في التمييز بوضوح بين الحجج المتعلقة بالطبيعة الانسانية، السمات الداخلية والنظام الشامل للدول.[3] كما يؤكد ان النظرية تفسر لماذا الدول في مواقع متشابهة تتصرف بشكل مشابه بغض النظر عن اختلافاتها الداخلية، فتفسير سلوك الدول يوجد في المستوى الدولي وليس الوطني لهذا تدعى النظرية –حسبه– بنظرية السياسة الدولية، وبالمقابل نظرية السياسة الخارجية يمكنها تفسير لماذا الدول في مواقع متشابهة في النظام تتصرف بطرق مختلفة.[4] فالواقعية الجديدة تنفي أية اهمية للعوامل الداخلية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول، بحيث تختصر السياسة الخارجية ضمن الطروحات النسقية الدولية، باعتبار ان النسق الدولي هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للفواعل الدولية. هذا النفي دفع البعض لوصفها بالنظرية "النسقية الصرفة"، غير ان هذه الطروحات الصلبة لم تلق قبولا من كل الواقعيين خاصة انصار الواقعية النيوكلاسيكية، التي حاولت في المقابل تقديم مواقف اكثر اعتدالا من خلال اعادة النظر في

---

[1] جيمس دوغرتي، وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع، 1985 ،ص72

[2] ابراهيم بولمكاحل، "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"

3.https://www.politics-dz.com/threads/ttur-atgaxat-almdrs-aluaqyi-fi-txhlil-alylaqat-alduli.22/

[3] Donald E.Nuechtrlein, "National Interests and Foreign Policy :A Conceptual Framework for Analysis and Decision Making", British Journal of International Studies, Vol02, Nº03,p38

[4] Kenneth N. Waltz, " International Politics is not Foreign Policy ", Security Studies, Vol06, Nº01, p54

مستويات التحليل المعتمدة في تفسير السلوك الخارجي، واعطاء الاهمية للمحددات الداخلية الى جانب المحددات النسقية.[1]

تتقاسم الواقعية النيوكلاسيكية اهتمام الواقعية الكلاسيكية بالدول وعلاقتها بمجتمعها الداخلي كما تعرف مهمتها بشكل واسع في مدى بناء نظريات السياسة الخارجية بدلا من نظريات النظام الذي تتفاعل داخله الدول.[2] اذا تنطلق النظرية الواقعية للسياسة الخارجية من مسلمة مركزية أولى متعلقة بالفاعل، مقتضاها أنّ الدولة فاعل "واحد" و"موحد" و"عقلاني"، وفقا لافتراضات نموذج "الفاعل العقلاني" الذي تتبناه. وهي تأخذ بعد ذلك بمسلمة ثانية مرتبطة بنسق التفاعل؛ أي إنها متعلقة بفوضوية النسق الدولي المعرف بغياب سلطة مركزية دولية لتحقيق الامن والاستقرار دوليا لتنتهي إلى التسليم أخيرا بالطبيعة النفعية لاهداف السياسة الخارجية النهائية التي تسعى الدولة لتحقيقها؛ أي الدفاع باستمرار عن المصلحة الوطنية.

يشير مفهوم المصلحة الوطنية إلى مجموعة قيم أساسية مرتبطة بوجود الدولة، معرفة عبر تاريخها كله، وهي بذلك أهداف وجود واستمرار لا تتغير على الرغم من ان وسائل تحقيقها قد تتغير. وتجادل الواقعية بأن أهم مصالح الدولة تبقى في تأمين بقائها. ففي ظل نسق دولي فوضوي، تكون مجبرة على أن تضمن، الى اقصىّ حد ممكن، تقليص أي خطر خارجي قد يهدد أمنها. وعلى الرغم من أنّ الواقعية لا تعد الامن الهدف الوحيد للدولة. فانها ترى انه يبقى الهدف الاساسي؛ لان تحقيق أي هدف في قطاعات اخرى غير القطاع الامني مرتبط أساسا بتحقيق درجة كافية من الامن. لذا، تكافح الدول من أجل أن تحافظ على أمنها او من اجل زيادة هذا الامن. نتيجة لذلك، تكون المصلحة في تحصيل الامن هي المصلحة الاساسية لجميع الدول، وهي التي تحدد وتعرف باستمرار سلوكياتها الخارجية. اذا يعدَ سلوك السياسة الخارجية للدول محكوما بالمصلحة الوطنية، على ان المسألة الاكثر أهمية لاي مصلحة وطنية تكون بتحقيق البقاء، وضمان الامن الوطني في شكل السلامة الترابية، والاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في بيئة دولية تنافسية، ما يعني أن السياسة الخارجية للدولة تتعلق كليا او نسبيا – على الاقل – بالقيم المادية، وأنه يمكن قياسها بالمنظور الاقتصادي للتكاليف والمكاسب؛ أي كيف يمكن تحقيق المكاسب بأقلّ التكاليف؟ وفي مسعى تحقيق أمنها، تفترض الواقعية أن الدول تكافح من أجل زيادة قوتها، أو ما يعرف في أدبيات الواقعية بسياسة القوة التي يمكن تحصيلها عبر خياري الاستقلال أو

[1] ابراهيم بولمكاحل، المرجع السابق الذكر

[2] Jeffrey W. Taliaferro,Steven E. Lobell, and Norrin M. Ripsman, Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy, Cambridge University Press,2009, p19

النفوذ كأهم مكونين للقوة السياسية الواقعية. فأما الاستقلال، فهو يعني مدى قدرة الدولة على تجنب سيطرة الدول الاخرى في النسق الدولي على إقليمها، وتوجهاتها، وقراراتها، وأنّ أي قصور في ذلك يمكن أن يؤدي إلى اختزال قدرتها في "الاعتماد عل الذات" كسلوك ضروري لتحقيق الامن.[1] وأما النفوذ، فهو يعني مدى قدرة الدولة على ممارسة التأثير في بيئتها، سواء كان ذلك بالنسبة إلى السياسات الخارجية للدول الاخرى أو القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها؛ فأكثر الدول قدرةً على التاثير في بيئتها هي تكون الاكثر فعالية في متابعة مصالحها وتحقيقها.

فرغم اعتقاد النيوواقعية بأن الدول تسعى لتحقيق أهداف على غرار تعزيز الاستقلال والنفوذ، فهذه النظرية تعتقد أن الدول تتصرف بطرق مختلفة، لأنها تختلف في المدى الذي تستطيع فيه ترجمة هذه الأهداف إلى تصرفات أو أفعال. فالدول الضعيفة تتجنب بقدر الإمكان التأثير الممارس عليها من المحيط الدولي أو تحاول بدورها ممارسة تأثير أكبر على هذا المحيط. وعلى العكس، الدول القوية لها القدرة لتدافع بنجاح عن استقلالها، بل وحتى تعزيز وزيادة تأثيرها على الدول الأخرى .وهكذا، فهذه الدول هي الأكثر ترجيحا لإتباع سلوكيات البحث عن تعزيز الاستقلال والنفوذ .إذا الدول الأكثر قوة هي الأكثر حظا للانهماك في سياسة القوة، فوضع القوة النسبية للدولة هو العامل الحيوي لتفسير السياسة الخارجية للدول (المتغير المستقل).

المطلب الثاني: الوضع النسبي للقوة

تنطلق الواقعية كما يراها مفكروها من فرضية محافظة تستند إلى الطبيعة البشرية التي تتصف بالأنانية والشرور، وهو ما يدفع للقول بأن أساسها النظري يعود لفكرة توماس هوبس ونيكولا ميكافيللي، والتي تتضح عن عدوانية الإنسان وأنانيته بسعيه الدؤوب نحو تعظيم مصلحته الشخصية على حساب الآخرين، ووفق هذه الفكرة فان الدولة وجدت لكبح جماح الإنسان وشروره بالأنظمة والقوانين من اجل حمايته من نفسه .

وبما أن الواقع الدولي كواقع النظام السياسي، ترى الواقعية بأن السياسة الدولية ليست الا صراعا من أجل السلطة بين الدول، لذلك فان الدولة تسعى للمحافظة على نفسها بتعظيم قوتها لقناعتها بأن النظام الدولي ليس إلا حلبة للمنافسة، وهي بهذا المنظور تهتم بأن ترى العالم كما هو كائن وليس ما يجب ان يكون. ويعتبر الواقعي ادوارد

[1] رابح زيغوني، "ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح: دراسة حالة الربيع العربي"، سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, العدد23 ، 2016 ص 86

هاليت كار رائدا فعليا وليس مورغانتو كما يرى البعض، فقد صدر له مؤلف عام 1939 بعنوان : ازمة العشرين سنة، تحدث فيه عن الواقعية باعتبارها نظرية عقلانية تهدم الأفكار المثالية عن بنية العلاقات الدولية، في حين أن مورغانثو هو رائد الواقعية التاريخية والتي تحدث عنها عام 1948 في طبعة كتابة الأولى" السياسة بين الامم"، وفي نظرته لواقع السياسة الدولية، فهو يعتبر العلاقات السياسية الدولية شبيهة بالعلاقات البشرية من حيث قوانينها الطبيعية التي تسعى للقوة للمحافظة على البقاء وتعزيز امن الذات، فالدولة –حسبه– تسعى للقوة انطلاقا من سعيها لمصلحتها الوطنية دون مبالاة بالمعايير الأخلاقية فهي سيدة نفسها في ظل غياب النظام الدولي ووجود الفوضى فيه. مورجانتو كذلك يدلل نقاش "كار" الحاد خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي مع المفكرين النمساويين بوبر كارل وهايك فريدرتش على قراءته العقلانية للتاريخ والعلاقات الدولية ومهاجمته لمن ينكر ذلك، ويشير بعض الباحثين إلى انه تهجم بشكل شخصي على بوبر لانتقاده هيجل وماركس على حتمياتهما التاريخية وعدم إيمانهما بقدرة العقل.[1] حيث اهتم بعوامل القوة المادية للدولة والمستندة إلى نظرة عقلانية لإمكانياتها، ولا يختلف بقية مفكري الواقعية التقليدية فيما بينهم كثيرا حول مفهوم القوة الا بدرجات بسيطة، فمثلا ولفرز بقي يعتبر أن القوة قضية محورية للدولة برغم رفضه لفكرة أن الدول دائما مدفوعة برغبة زيادة قوتها، كما أن هنري كيسنجر السياسي الأمريكي المعروف لم ينكر أهمية القوة للدولة برغم إقراره لأهمية دور الدبلوماسية في تسوية النزاعات الدولية، لذلك فالرواد جميعا لم يخرجوا عن إطار المنظور الصفري للواقعية من حيث أن مكسب طرف هو خسارة للطرف الأخر.

وكما اشرنا سابقا، انبثقت الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية من محاولة تطبيق المنهج العلمي لدراسة السياسات الدولية، وعلى الرغم من أنها تتشارك في كثير من عناصرها الجوهرية مع الواقعية الكلاسيكية حول الطبيعة الإنسانية وأولويتها، والإيمان بالقوة كأساس لبقاء الدولة (ولا يعني أن الإيمان بالقوة هو إيمان بالقوة المجردة)، يشعر الواقعيون بعدم الراحة مع سياسات القوة، ولهذا بحثوا عما يسمى باللجوء إلى المسؤولية الأخلاقية حسب رؤية ووكر. لكن الحقيقة أن الواقعية أعطت الأولوية لمفاهيم المصلحة القومية والقوة مع التناغم مع الأخلاق، غير أنه في حالة التعارض بين المصلحة القومية وبين المسؤولية الأخلاقية؛ فإن الأولوية للقوة والمصلحة القومية. وتركز الواقعية الجديدة بشكل واضح على المستوى النظامي للظاهرة وقيودها، وهذا يعد افتراضها

[1] وصفي محمد عقيل، "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد42، العدد 01 ، 2015 ، ص ص104-105

الأساسي والمفتاحي لفهم النظرية، ويرى احد أبرز منظريها جون ميرشايمر أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وذلك بسبب عدم وجود قوة مركزية، وأن القوى العظمى امتلكت معظم قدراتها العسكرية بالوراثة، والدول لا تستطيع مطلقًا أن تثق بنوايا الدول الأخرى، والبقاء هو الهدف الأساس للدول، والدولة في نهاية المطاف هي فاعل عقلاني، ونتيجة لغياب حكومة عالمية مركزية تعتمد الدول نفسها للبقاء فقط، ونتيجة لهذا التشخيص؛ فإن ثلاثة أنماط عامة من السلوك تُنتج هي: الخوف، والمساعدة الذاتية، وتعظيم القوة، وكما يشير ميرشايمر[1] فإن هذه الافتراضات الجوهرية قادت التطور للواقعية الجديدة، والتنبؤات المبنية على أساسها في وقت مبكر من عقد التسعينيات من القرن.

كان لوالتز الكثير من الاراء الثاقبة حول العديد من المواضيع المهمة الكبرى، لكن الفوضى شكلت مركز نظريته. انعكاس مركزية الحجج بخصوص الفوضى عند والتز والنظرية الواقعية الجديدة لدرجة ان هذه الحجج اصبحت تعرف بما يسمى اشكالية الفوضى،[2] فالفوضى هي الخاصية المميزة والمحددة للمستوى النظمي المشكل للصورة الثالثة. بالنسبة للدول في حالة الفوضى الامن وحفظ النظام السياسي العام–النظام الفوضوي يعتمد على التوزيع الملائم او توازن القوة او قدرة الدول في الحفاظ عليه.

يجادل الواقعيون بان انعدام الامن واستعمال القوة هي سمات دائمة للنظام الدولي ذاتي العون، كما يشير **روبرت جيرفيس** انه عندما يكون للهجوم افضلية على الدفاع في التكنولوجيا العسكرية، فقوى الوضع الراهن ينبغي ان تتصرفة كمعتدي. وبالنسبة لجيرفيس خطورة المعضلة الامنية يمكن تحديدها بعاملين رئيسيين، عندما يكون للهجوم او الدفاع افضلية، وعندما يكون وضع هجومي يمكن تمييزه عن الاخر الدفاعي.

حسب والتز فحدة المعضلة الامنية هي شيء ثابت، والاستقرار هو وظيفة _ ليس للتوازن الدفاعي / الهجومي _ بقدر ما هي لقطبية النظام، قطبان يمكنهما التعامل مع المازق بشكل افضل من ثلاثة او اكثر. ويصف والتز المازق الامني باعتباره الوضع الذي تكون فيه الدول غير متاكدة من نوايا الدول الاخرى، تتسلح للبحث عن

[1] محمد بن حمد ال رشيد، المرجع السابق الذكر ، ص 23
[2] خالد حامد شنيكات، غالب عبد عربيات،" التنبؤ في العلاقات الدولية دراسة في الادبيات النظرية"،دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 36، العدد 03، 2012، ص 609

الامن ولفعل ذلك تشكل حلقة مفرغة في الحركة في التسلح للسعي نحو الامن، تشعر الدول انها اقل امنا وتشتري اسلحة اكثر لان وسائل الامن لدولة ما هي تهديد لدولة اخرى والتي بالمقابل تستجيب بالتسلح.[1]

تقوم الواقعية على الافتراض الدولاتي التمركز، اين تشكل الدول الفواعل الاساسية في السياسة الدولية، وعلى اعتبار ان الدول تشكل الفاعل الابرز الوحيد في القضايا الدولية يعتبر الواقعيون ان هذا الحقل من الافضل تحليله ضمن مفهوم العلاقات بين الدول. الدول التي تتصرف من خلال الحكومات ينظر اليها كفواعل وحدوية وعقلانية، تسعى وراء مصالحها الوطنية في شكل القوة وتتنافس مع دول اخرى في بيئة سمتها الاساسية هي الفوضى، ولانها في نظام ذاتي العون سلوك السياسة الخارجية للدولة يتحدد من خلال الضغوطات النظمية العامة اكثر من الاختلافات الاديولوجية والضغوط الداخلية.

يتم تعريف العلاقات الدولية غالبا على أساس أنها تبحث في غياب السلطة. وهذا هو تحديدا مفهوم مصطلح "الفوضى" ، حيث يعني غياب أو نفي السلطة، أي ليس هناك من يستطيع أن يضمن القانون والنظام وتوزيع الوظائف بين الدول والتعاون بينها. ويقول هيدلي بول "إن سمة الفوضى، وليست سمة النظام، هي السمة البارزة في السياسة الدولية. وما الحديث عن النظام في العلاقات الدولية سوى رغبة طوباوية ومثالية ومستقبلية غير متحققة لن ولم تكن قائمة في أي وقت مضى". ويقول والتز "وحدها النظرية التي تبنى على فرضيات الفوضوية الدولية تستطيع أن تقدم تفسيرا حول عدد قليل من الأشياء الكبيرة والمهمة".

وفقا للفوضى يمكن وصف السياسة الدولية بأنها جسم مرقع بأجزاء من الحكومات وخليط من عناصر ممزوجة من المنظمات حكومية وفوق قومية إما عالمية أو إقليمية، بالإضافة إلى التحالفات والشركات متعددة الجنسيات وشبكات التجارة الدولية وغيرها. من هنا فإن التفكير حول النظام السياسي الدولي يجري بشأن درجة الفوضوية فيه، هل هي عالية أم منخفضة وليس وجوده أو عدم وجوده. يعتقد "والتز" بأنه لا يمكن للنظريات المختزلة أن تفسر مخرجات السياسة الدولية، بل حتى النظريات التي تسمي نفسها بالنظمية تخلط بين المستوى النظامي ومستوى الوحدات. ويستنتج "والتز" بأن هذه النظريات غير ملائمة لفهم ودراسة السياسة الدولية بشكل كامل، وأن النظرية الملائمة هي التي تفهم السياسة الدولية كحقل مستقل عن حقل الاقتصاد الدولي وغيره من الحقول، وأن

[1] Randall L.Schweller, "Neorealim's Status-Quo Bias : What Security Dielemma?"; Security Studies 5, N°03,1996, pp116-117

تمييز النظام السياسي الدولي عن بقية الأنظمة الدولية، وتمييز المستوى النظامي عن مستوى الوحدات الفردية، يتطلب توضيح كيفية توليد الهياكل السياسية وتفاعلاتها، وكيفية تأثرها بالوحدات المكونة للنظام[1]. إن الهيكل يفرض مجموعة من الظروف المقيدة للوحدات، وسواء كان سوقا أو نظاما سياسيا، فالهيكل يؤثر في السلوك عن طريق مكافأة بعض أنواع السلوك ومعاقبة أنواع أخرى، ومن خلال التكييف الاجتماعي لذوي العلاقة ومن خلال المنافسة بينهم، يوجه الهيكل سلوكهم في النظام.

يؤثر النظام الدولي على استراتيجيات الدول المؤسسة له بنفس قدر تأثير السوق على خطط الشركات. ففي ظل التنافس السوقي، تختار بعض الشركات عدم التورط في استراتيجيات الكسب السريع قصيرة الأجل المحفوفة بالمخاطر، وتنتهج بدلا من ذلك استراتيجيات طويلة الأجل، لتولد قليلا من الأرباح قصيرة الأجل ولكنها أكثر ضمانا. وقد تتبنى الشركات تكتيكات وأساليب مختلفة، ولكن ينبغي على المرء ألا يلقي جانبا الافتراض النظري والحيوي للمنطق الاقتصادي للسوق، بأن الشركات تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى للربح. وكذلك في البيئة الدولية الفوضوية التي تفتقر إلى تسلسل السلطة، حيث تجد الدول نفسها مدفوعة بالإلحاح التنافسي للنظام: إذا لم تحاول الدولة زيادة نفوذها إلى الحد الأقصى، فإن دولة أخرى سوف تنتهز الفرصة بدلا منها.

ان النظام السياسي الدولي كما وصفه هدلي بول هو مجتمع فوضوي خاصيته التمييزية الاساسة انه يضم وحدات/دول ترفض الاعتراف باي سلطة شاملة اعلى منها. وتشارك كل الدول في علاقات على اساس المساواة في السيادة. واذا كانت الفوضى تحدد بنية النظام الدولي فهي لا تحدد بالضرورة ميزة التفاعلات بين الدول. من جانب يمثل ما سماه باري بوزان بالفوضى الناضجة –التي تعبر عن وضع لا تعترف فيه الدول بسيادة دول اخرى وبالتالي تسعى للهيمنة على الاخرين–. ومن جانب اخر تدعي انه الوضع اين يضبط القانون الدولي السلوكات بين الدول.[2] تقدم نظرية الفوضى الناضجة تقييما اكثر تفاؤلا بخصوص اقامة تعاون بين الدول، ويرى باري بوزان ان فترة الثمانينات والتسعينات قد شهدت فوضى اكثر نضوجا حيث تزايد الادراك لاخطار المنافسة في عالم نووي، كما يؤكد ان الدولة الاكثر نضجا في النظام الدولي هي الدولة التي تراعي مصالح جيرانها عند رسم سياستها الخاصة وذلك لاسباب امنية، وفي هذاالصدد يقول ان الدول تزداد ادراكا بان اوضاع الامن الوطني

[1] انور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص ص 365-371

[2] Viva Ona Bartkus, The Dynamic of Secession, Cambridge Studies In International Relations, Cambridge University Press, p189

مترابطة وان السياسات الامنية مبالغ في انطوائها على الذات بصرف النظر عن اغراءاتها الشوفينية تؤدي الى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف.

ان الركيزة الاساسية للواقعية الجديدة هي ان السياسة الخارجية توجه لصيانة وتعزيز امن الدولة، وينظر الى الامن في الاساس على انه يعني الامن العسكري، ومؤدى ذلك ان الهم الاكبر للسياسة الخارجية هو حماية التكامل الاقليمي للدولة ضد اي انتهاك من قبل اخرين يحتمل ان يكونوا دولا عدوانية، ويتم غالبا التوسع في تحديد بؤرة مفهوم الامن ليشمل سلامة احاد المواطنين في الخارج، وحماية المصالح الاقتصادية الى حد انها تنطوي على حماية وتقديم ايديولوجية ما.[1] هي اذا الشروط البنيوية ما يفسر سلوك الوحدات الدولية وليس عكس ذلك، بغض النظر عن المميزات الداخلية –سواء كانت ديمقراطية او استبدادية راسمالية او اشتراكية..– ، ضغوط النظام الدولي هي ما يجعل الدول المتواجدة في مواقع متماثلة تتصرف على حد سواء. فنظرية جيدة للسياسة الخارجية – كما يكتب ناقد نيوواقعي – يجب ان تسال اولا عن تاثير النظام الدولي على السلوك الوطني، لان اكبر خاصية قابلة للتعميم للدولة في العلاقات الدولية هي وضعيتها النسبية في النظام الدولي.

يتحدد وضع الدولة من خلال موارد قوتها النسبية، وببساطة تشير القوة الى القدرات التي تستطيع الدول من خلالها التاثير على بعضها البعض. الكم النسبي لموارد القوة التي تملكها الدولة هو الذي يشكل حجم وطموح سياستها الخارجية، فعندما ترتفع القوة النسبية تسعى الى المزيد من التاثير في الخارج، وعندما تنخفض –عموما– تصرفات الدولة وطموحها يتم تحجيمها وفقا لذلك. بصفة عامة يفترض الواقعيون ان العلاقات بين الدول يحفزها السعي وراء القوة.

ورغم ان تحليل السياسة الخارجية يتقاسم عموما الافتراض الواقعي بخصوص النظام السياسي العام المرتكز على الدولة، فهو يحيد عن الواقعية في العديد من الجوانب الاخرى. محللو السياسة الخارجية على سبيل المثال، يعترفون باهمية علاقات القوة وبان القوة هي اداة رئيسية للسياسة الخارجية لكنهم في الوقت ذاته مهتمون باشكال العلاقات الاخرى الاقتصادية والثقافية وادوات السياسة الخارجية الاخرى. الاكثر اهمية ان تركيز النظرية الواقعية يقع على المستوى النظمي للتحليل–طبيعة النظام– عدد الوحدات او الفواعل– توزيع القدرات، في المقابل محللو

[1] جلين بالمر، كليفتون موجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي نوير، جامعة الملك سعود، 2011 ، ص 19

السياسة الخارجية يمنحون ثقلا تفسيريا للخصائص البنيوية للوحدة، الحجم، مستوى التصنيع، شكل الحكومة ...الخ، بدون التقليل الكلي من اهمية المحيط الخارجي او المحددات/العوامل النظمية والاقليمية.[1]

وتشتمل القوة على حجم الشعب، الاقليم، القدرات الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والمهارات. ولا يمكن لعامل وحيد ان يشكل قوة الدولة، رغم ان العديد من المحللين اكدوا على المركب المادي للقوة لشرح وتفسير الاستجابة المتفاوتة للدول للمحفزات الخارجية، مع ذلك فالقوة المعرفة عموما كمجموع للقدرات المتاحة للدولة هي العامل الحاسم في تشكيل مصالح السياسة الخارجية.[2] ونعني بالمصالح الاهداف والافضليات كالبقاء الحماية الذاتية او التاثير الذي يوجه السلوك الخارجي للدول.

بالنسبة لكل الواقعيين يكمن جوهر حسابات القوة في طريقة تفكير الدول حول العالم الذي يحيط بها، فالقوة هي عملة سياسية للاطراف الدولية وتتنافس من اجلها مع بعضها البعض. ويقارن **ميرشايمر** ذلك مع حقل اخر من المعرفة الاجتماعية وهو الاقتصاد السياسي، بحيث ما يعنيه المال بالنسبة للاقتصاد، تعنيه القوة بالنسبة للعلاقات الدولية، وبيان اهمية القوة في صياغة مخرجات السياسة الدولية. وقد حاول ميرشايمر الاجابة على الاسئلة الستة التالية:[3]

1. لماذا تريد القوى العظمى القوة؟ وما هو المنطق الذي يكمن وراء تفسيرات تنافس الدول من أجل القوة؟
2. ما هو حجم القوة الذي تريده الدول؟ وما هو الحجم الكافي من القوة الذي يجعلها آمنة وقوة عظمى؟
3. ما هي القوة؟ وكيف يحدد هذا المفهوم الحيوي وآيف يقاس؟ في سياق محاولته الإجابة على مثل هذه التساؤلات، يرى أنه مع وجود مؤشرات جيدة للقوة، فإنه من الممكن تحديد مستويات القوة للدول فرادى، بما يسمح بتفسير هندسة النظام، ويمكن تحديد على وجه الخصوص نوعية الدول المؤثرة بمستويات عالية في السياسة الدولية. وبالتالي، من السهل تحديد ما إذا النظام الدولي هو أحادي القطبية مهيمن يعني موجه بواسطة قوة عظمى فريدة، أو ثنائي القطبية يعني متحكم فيه من قبل قوتين عظميين، أو متعدد القطبية يعني مسيطر عليه من قبل ثلاث قوى عظمى أو أكثر .

[1] Foreign Plicy Aalysis: A Conceptual Framwork, pp01-05
http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/15467/7/07_introduction.pdf
[2] Ibid, pp07-08

[3] محمد بن حمد ال رشيد، المرجع السابق الذكر، ص ص 26- 27

4. ما هي إستراتيجيات الدول في العمل من أجل الحصول على القوة، أو الحفاظ عليها عندما تكون قوة عظمى أخرى تهدد بقلب ميزان القوى؟ وفي محاولته الإجابة على هذا السؤال، يرى ميرشيمر أن الابتزاز والحرب هما الإستراتيجيتان الأساسيتان اللتان تطبقهما الدول في الحصول على القوة، والتوازن والتهرب من تحمل المسؤولية هما الإستراتيجيتان الرئيسيتان اللتان تستخدمهما الدول في الحفاظ على توزيع القوى عندما تواجه أخطار التنافس. بالتوازن، تقبل الدولة المهددة أعباء الردع لخصمها وتتعهد بالموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وبالتهرب من تحمل المسؤولية تحاول القوة العظمى جلب دولة أخرى إلى جانبها لتتحمل عبء الردع أو هزيمة الدولة المهدِّدة
5. ما هي أسباب الحرب؟ وما هي عوامل القوة التي تزيد من احتمال تصاعد المنافسة الأمنية الشديدة بين الدول أو تقلص من فرصها، وبالتالي الانتقال إلى النزاع المفتوح في حالة المنافسة الأمنية الشديدة؟
6. متى تواجه القوى العظمى في النظام الدولي الدول المهددة لميزان القوى، ومتى تحاول التهرب من مسؤولية ذلك وتحويلها إلى دولة أخرى؟ مثل هذه الأسئلة تجعل بحث الواقعيين الجدد الهجوميين حول سلوك الدول محددا –من الناحية المنهجية– حول الدافع الذي وراء سلوك الدولة في البحث عن القوة وتكديسها. وبذلك أراد ميرشيمر تحديد الإطار النظري لبحثه، وإبداء نوع من الصرامة المنهجية التي لطالما انتقد فيها الواقعيون الآخرون الكلاسيكيون
7. بالرغم من تزمت الواقعيين في موضوع القوة واعتبارها قضية أساسية في نظريتهم، فان ذلك لم يمنعهم من الاستجابة للمتغيرات المعرفية والبراديمات الفكرية لعلم العلاقات الدولية ومستجدات الواقع الدولي، ولعل أبرزها عدم دخول القطبين الرئيسيين بحرب ساخنة مباشرة بينهما، مما جعلهم يقر بإمكانية ضبط حالة الحرب والسيطرة عليها من قبل الدول العظمى، ولكن التساؤل لما وكيف كان ذلك [1].

يعتبر الكثير من الواقعيين ان الامن هو الاسمى، حيث لا يمكن السعي لتحقيق اي شيء اخر في العلاقات الدولية حتى يتم تحقيق الامن بينما. يعتقد اخرون ان الامن هو الهدف الوحيد للسياسة الخارجية. في الواقع فان المعاني المتضمنة في كل من وجهتي النظر تعد تقريبا متطابقة، فالقبول بان الاهداف الاخرى يمكن السعي اليها بمجرد تحقيق الامن لا يتضمن الاعتقاد بان الامن المطلق يمكن تحقيقه فقط ، ويبدو متعذرا ان يتخيل احدنا

[1] المرجع نفسه، ص 28

دولة كانت امنة من التهديد العسكري اكثر مما كانت عليه الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ومع ذلك ظل الواقعيون الامريكيون في ذلك الحين يرون العالم محفوفا بالخطر. فاذا كانت اي دولة لا تستطيع على صعيد الممارسة تحقيق امن كاف لتحول اهتمامها الى اهداف اخرى، فانه ينبغي اعتبار السياسة الخارجية بكاملها موجهة لتحقيق مزيد من الامن.

واحد جوانب مشكلة التصور المفاهيمي للواقعية تكمن في كونه ليس بمقدوره توفير شرح لمصدر الدافع المفترض للدولة، فاذا كانت كل دولة مهتمة فقط بحماية ما تملك، فمن اين ياتي تهديد امن الدولة. ثمة جواب واحد ممكن وهو ان جميع الدول في جميع الاوقات لا تتصرف بمقتضى راي الواقعية الجديدة. فبالاساس تتوقع الدول انه بالصدفة وبدون انذار مسبق سوف يظهر رجل مجنون كهتلر كقائد دولة وانه سوف يشرع في مسيرة الغزو. هذا بالضبط ما تهتم به الدولة حسب ادعاءات الكثير من الواقعيين. وبما اننا لا نستطيع التنبؤ متى سوف تحدث مثل هذه الحالة، فيجب علينا ان نكون جاهزين دائما للدفاع عن انفسنا. ومن ثم فان المشكلة مع هذا التفسير انه يقوض تماما قدرة الواقعية لكي تستخدم كنظرية تفسيرية او تنبؤية. وقد تركنا بالاساس مع فكرة مؤداها ان الواقعية الجديدة تعمل باستثناء عندما لا تفعل ذلك. ويمكن الوصول الى صيغة منقحة لهذا الطرح في اعمال اولئك الذين صنفوا الدول الى نوعين، الدول الهادفة للحفاظ على الوضع القائم/ والدول المنادية بالتغيير. فتلك المنادية بالمحافظة على الوضع الراهن ستكون دفاعية بينما تعتقد الدول المتجهة الى التعديل ان النظام العالمي الموجود يضعف قدرتها على تحقيق ما تستحقه من المكانة والامن. وتهدد هذه الدول النظام الموجود واذا كانت قوية عسكريا بما فيه الكفاية فسوف تحاول قلب هذا النظام. ان المشكلة التي تواجه مثل هذا الطرح انه قد اصبح – وبسرعة – مجرد طرح لغوي، فقد صار ينظر الى الدول الرامية الى التعديل على انها دول تسبب عدم الاستقرار وانها دول سيئة.[1]

ويمكن الحصول على الفكرة الاكثر شيوعا لمصادر تهديد الدولة في المعضلة الامنية. فوفقا لهذه المعضلة فانه حتى في ظل فكرة ان يكون العالم مفعما بدول محبة للسلام ودول دفاعية، فان الخوف والشك يمكن ان يؤديا الى التهديد والصراع والحرب. وياتي هذا تاليا لحقيقة ان الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تعني ان كل دولة مسؤولة

[1] جلين بالمر، كليفتون موجان، المرجع السابق الذكر، ص 20

الى ابعد حد عن حماية نفسها، وان اي اجراء تقوم به دولة لتقوية امنها – على سبيل المثال زيادة التسلح وتشكيل التحالفات والتوسع الاقليمي – يشكل لا محالة تهديدا لدول اخرى.

ويمكن لاي دولة ان تتصرف لتقوية امنها بطريقة فردية عقلانية لكن النتيجة ان جميع الدول تصل الى حالة امن اقل، وبما ان الدول تستطيع ان تلاحظ فقط قدرات الاخرين وليس نواياهم، فان من الحكمة لاي دولة ان لا تثق بالدول الاخرى. ان التصاعد الحلزوني للصراع يبدو محتملا في هذه البيئة ويكون مدفوعا بالاهتمامات الدفاعية فحسب. وتتمثل المشكلة الكبرى في هذا الشرح في انه يثير التساؤل عن سبب تعاون اي دولتين في اي شيء، ولماذا لا ننخرط بشكل مطرد في حرب الكل ضد الكل.

تكمن جذور المشكلة فعلا في فكرة ان الواقعية التي مؤداها ان الامن هو الهدف الوحيد الذي تسعى اليه الدولة، وان اي شرح لمصدر التهديد في عالم مأهول بدول ذات توجه دفاعي لن يكون مرضيا، ويجب ان يكون هذا مناقضا للفكرة الاساسية او مسببا الرغبة بشان الاضافات اللاحقة من اجل انقاذ النظرية، والاكثر اهمية من هذا انها تقتضي ان نتبنى فكرة الامن والتي تعتبر واسعة جدا الى درجة تجعل مفهوم الامن بدون معنى.

ويعد التوسع الاقليمي معززا للامن لانه يقدم منطقة عازلة للدفاع المتقدم، او ان يكون الانكماش الاقليمي تعزيزا للامن لانه يقصر خطوط الاتصال ويؤدي الى حدود يمكن الدفاع عنها بفعالية. ويزيد منح المعونة الخارجية الامن لانه يؤدي الى استقرار مناطق اخرى، وينتج مشاعر ودية كما ان رفض تقديم معونة خارجية من ناحية اخرى يحسن الامن وذلك بالحفاظ على موارد قيمة للجهات العسكرية، ومن خلال رفض تقديم هذه المساعدات لاعداء محتملين، ويضيف تكوين التحالفات الى الامن بتامينه المساعدة عند التعرض لهجوم، ويمكن ان يقلل تشكيل التحالفات الى الامن وذلك لانه يجبر الدولة على دخول معارك ليست معاركها.

وفي نقد للواقعية الجديدة، يرى البعض ان الاعتقاد الواقعي بان السياسة الخارجية باكملها موجهة نحو هدف تحقيق الامن الذي تم التوسع في تعريفه. قد جعل الواقعية الجديدة فارغة مفهوميا ولا تعد كونها حشوا نظريا، وغير قادرة لاثبات خطئها تجريبيا، وبينما يتم الحفاظ على فكرة ان السياسة الخارجية تؤدي غرضا مقصودا، فانه يتوجب علينا ان نعمل بشكل افضل فيما يتعلق بالبناء المفاهيمي لهذا الغرض، وعلى وجه الخصوص يجب ان نعترف بان الدول تسعى لتحقيق اكثر من هدف، وحتى الفاعلون السياسيون الافراد يقدرون عددا من الامور،

واحدى الميزات الاساسية للحياة السياسية هي ان هؤلاء الفاعلين لا بد ان يقوموا بمبادلات حول تلك الاشياء القيمة بالنسبة لهم، وهذا صحيح على الخصوص فيما يتعلق بالفاعلين والذين هم شان الدول تجميع للافراد.[1]

ان الواقعية تساعد على تفسير جوانب السياسة الخارجية التي تبقى ثابتة على مدار الزمان. بالنسبة للتصور الواقعي فالقرارات المتخذة من طرف الدول باللجوء الى الحرب هي نتاج المشاركة اللاإرادية للدول في البحث الازلي عن القوة والامن، في ظل بيئة سياسية دولية تكون فيها كل دولة متخوفة من العداء الفعلي او المحتمل للدول الاخرى.[2] ما يدفع صناع القرار للدراسة العقلانية لتكاليف وفوائد الحرب في ظل قوة دولتهم وامنها، وبالتالي فالسلوك الخارجي للدولة يعكس القيود المفروضة على تصرفاتها، الناتجة من الوضع النسبي لقوتها.

[1] المرجع نفسه، ص ص 21-22

[2] Daniel Lieberfed, Theories of Conflict and The Iraq War, International Journal of Peace Studies , Volume10, Nr02, 2005,pp02-03

المبحث الثاني: المقاربة الليبرالية الجديدة للسياسة الخارجية

الليبرالية السياسية كمفهوم نجدها ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن، والتي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق.[1] وهي في المجال السياسي المحلي مختلفة عنه في مجال الشؤون الدولية، وحسب بعض الكتاب، فإنه في الوقت الذي شهد فيه المجال الداخلي لكثير من الدول درجة كبيرة من التقدم حيث تهتم المؤسسات بالنظام والعدالة، فإن المجال الدولي في حقبة نظام الدول الحديث قد اتسم بنظام متقلقل وغياب العدالة.[2]

بالنسبة للمستوى الداخلي، ترجع الأفكار الليبرالية التقليدية إلى العديد من الكتاب أمثال: لوك، توكفيل ولكن بن جامين كونستانت يعتبر المنظر الأول لليبرالية السياسية، وفي كتابه المعنون ب: "مبادئ السياسة " الصادر عام 1815 يرفض كل تدخل للدولة – رغم اعترافه بها – في حرية الرأي والعقد والملكية والحرية الشخصية للأفراد، ويرى أن كل سلطة تحاول ذلك تعتبر قد مزقت سند سلطتها.[3] أما الأفكار الليبرالية الحديثة فتعود لقمبيطا وميلز وشارنييه، هذا الأخير الذي يرى بأن الديمقراطية في ظل الليبرالية هي – قبل كل شيء– دولة القانون حيث يجب أن يتمتع المواطنون بالفضيلة، ولكنه لا يرى في الديمقراطية سيادة عدد أكبر، وإنما هي سيادة القانون الذي يجد أساسه في المساواة، أين يقيد حق أحد الأطراف حق الطرف الآخر.

المطلب الاول: التركيبة الداخلية وهوية الفواعل المجتمعية

بالنسبة للتفكير الليبرالي بشأن السياسة الدولية، يمكن القول أنه نشأ مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام، والتي أفصح عنها الفلاسفة ورجال الدين منذ أوائل القرن السادس عشر، حيث رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة أن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الإدارة الحريصة للقوة عبر

[1] السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزءالثاني، الطبعة الثالثة، 1999 ، ص 56

[2] تيموثي دن، "الليبرالية" في عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق الذكر، ص313

[3] السعيد بوشعير، المرجع السابق الذكر، ص ص 156-157

سياسات ميزان القوة وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام العالمي، ولأول مرة عام 1817 أفصح أراسموس عن موضوع ليبرالي مألوف وهو أن الحرب لا طائل تحتها.[1]

ويقوم المنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية:

- ✓ أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.
- ✓ الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.
- ✓ النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.
- ✓ الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع. فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل.[2]

وهناك تفرعات عديدة للتصور الليبرالي بشأن السياسة الدولية، حيث نجد اختلاف بين الباحثين والمهتمين في تصنيفها، بين معتمد على التقسيم التاريخي ومركز على المواضيع المتناولة. ومن بين محاولات التصنيف التي تندرج ضمن التوجه الأول، نجد تلك التي تميز بين اتجاهين لليبرالية كلاسيكية وجديدة. بالنسبة لليبرالية الكلاسيكية، فهي تشمل الليبرالية الدولية في عصر التنوير، الليبرالية المثالية لما بين الحربين ونظرية السلام الديمقراطي في الحرب الباردة. هذه التفرعات في مجملها بإضافة البادئة (نيو) لكل منها يمكن أن تشكل الليبرالية الجديدة. بينما التصنيف الثاني يعتقد أن الليبرالية يمكن تقسيمها بحسب مواضيع التركيز إلى أنواع ليبرالية جمهورية، تجارية ومؤسساتية، وهناك من يضيف الليبرالية الاجتماعية ...الخ. وهذه الأخيرة يمكن أن تصنف أيضا إلى كلاسيكية وجديدة.

---

[1] تيموثي دن، "الليبرالية"، في عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق الذكر، ص ص 316-317

[2] Paul R Viotti and Mark V.kauppi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Allyne& Bacon, 3rd Edition , 1999, pp 199-200.

والمقصود بالنظرية الليبرالية عند **أندرو مورافيسك** – أستاذ العالقات الدولية بجامعة برنستون– هي كونها نموذج معرفي ونظري وتجريبي إلى حد كبير، لديه قدرة أكبر من باقي المدارس الفكرية الاخرى مثل الواقعية والمؤسساتية والبنائية. أما في مجال العلاقات الدولية فالليبرالية تعني تلك المدرسة الفكرية –البرنامج البحثي– التي تعنى بدراسة العلاقات بين الدول عن طريق تتبع التاثيرات المتنوعة، التي يحدثها الفاعلون المحليون والدوليون، على قدرة وأداء الدولة في سعيها الى الوصول إلى أفضل الطرق العلمية والمنطقية لفهم السلوك الخارجي، لها طريقة لفهم ما يجري في العلاقات الدولية وكيفية تحرك الدول في السياسة الدولية. وتعطي الليبرالية وأتباعها اهتماماً جوهريا للعلاقة بين الدولة والمجتمع المحلي.[1] والمقصود بالعلاقة بين الدولة والمجتمع هو علاقة الدولة بالسياق الدولي والمحلي المحيط بها. وهي العلاقات التي لها دور وتاثير على سلوك الدول وتحركاتها الدولية. حيث يجادل الليبراليون بأن الافكار الاجتماعية، المؤسسات والمصالح الاقتصادية لها تاثير كبير على سلوك الدول، فهي التي تشكل طريقة أداء الدولة وتحركها في النظام الدولي، وبأن التفاوت في طريقة الاداء بين الدول هو الذي يحدد مكانة ونفوذ الدولة في النظام الدولي، وليس التفاوت في القدرات والامكانيات المادية كما يجادل الواقعيين.

قسم البروفيسور **مايكل دويل** المدرسة الليبرالية في دراسة العلاقات الدولية إلى ثلاثة فروع رئيسية هي :

- ✓ الليبرالية الامبريالية: ويعارض فيها دويل الفكرة التقليدية التي كرسها ميكافيللي عن كون النظم الجمهورية هي أكثر النظم ميلا للتوسع، واستخدام العنف. ويجادل بعكس من ذلك، بأنه مادامت غير مهددة فإنها لا تميل للتوسع أو لاستخدام العنف لضمان تحقيق أمنها وضمان أستقراراها وبقائها.
- ✓ الليبرالية المسالمة: والتي ربط فيها بين العلاقة الطردية بين عدد الدول الرأسمالية والديمقراطية، وسيادة حالة السلام والامن العالمي، وجادل بأن الدول الراسمالية هي بالاساس دول غير عنيفة وغير توسعية، معتمدا في ذلك على أطروحات العالم **جوزيف شومبيتر** الذي قدمها عقب الحرب العالمية الثانية .
- ✓ الليبرالية المؤسساتية: وهي الليبيرالية الجديدة التي تركز على السياسة الخارجية السلمية المنتشرة بين الدول الليبرالية. حيث يجادل أنصار نظرية السلام الديمقراطي بأن هناك علاقة طردية بين زيادة أنتشار عدد النظم الليبرالية/الديمقرطية في النظام الدولي، وعدد المنظمات الدولية والاقليمية وزيادة وتعقد وتيرة

[1] احمد محمد ابو زيد، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 44، ص28

شبكة الاعتماد المتبادل، وبين السلوك السلمي والتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي, بصورة سوف يصل بها النظام الدولي في التحليل الاخير إلى الحالة التي وصفها الفيلسوف الفرنسي أيمانول كانط بالسلام الابدي Peace Perpetual تكون فيها حالة من الاتحاد السلمي بين الدول، ويعني هذا الاتحاد وجود حالة من التحالف بين الدول الديمقراطية والليبرالية، تختفي فيها نزعة الدول إلى اتخاذ القوة العسكرية الاكراهية كأسلوب للتعامل مع بعضها البعض.

أما **مورافسيك** فيقسم المدرسة الليبرالية إلى ثلاثة انواع رئيسية، تتشابه إلى حد كبير مع ما طرحه **دويل** وان كان بصورة أكثر تفصيلا. حيث قسم مورافيسك الليبرالية إلى الانواع التالية:

- الليبرالية المثالية: يجادل أتباع هذه النظرية بأن تنوع وتجزء الهويات والقيم الاجتماعية المحلية هي المحدد الرئيسي لاداء الدولة ,وبالتالي الصراعات الدولية والتعاون الدولي. فانطلاقاً من الايمان بان النظام المحلي يتم تشكيله بواسطة الهويات الاجتماعية والسياسية، فإن أهداف مثل الامن والسيادة والبقاء لن يتم النظر إليها بأعتبارها غايات – كما يذهب الواقعيين – بقدر ما هي وسيلة لتحديد نوعية الاداء الذي تسعى الجماعات المحلية لتحقيقه
- الليبرالية التجارية: تسعى مقولات هذه النظرية لشرح سلوك الافراد والجماعات والسلوك الجمعي للدول أعتمادا على انماط اتجاهات وحوافز الاسواق التي تواجه الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين .حيث تميل هذه النظرية لادعاء بأن التجارة الحرة والخارجية بين الدول تساعد على التقارب والتناغم في العلاقات بين الدول. فتغري المنافع والمكاسب المتوقع جنيها من وراء التبادل التجاري الدول على انتهاج سلوكيات تعاونية وسلمية – غير اكراهية – تجاه الاخرين. ومدى تشابك وانغماس الدول في شبكة التجار العالمية هو الذي يحدد طريقة أداء ونوعية وكيفية تحرك الدول في النظام الدولي
- الليبرالية الجمهورية: تحاول هذه النظرية –النيابية– معرفة ورصد الطرق التي تؤثر بها المؤسسات المحلية ونوعية النظام السياسي المحلي على المصالح والهويات والقيم المحلية للافراد وللجماعات المحلية. وبأن العامل المؤثر هنا هو نوعية النظام السياسي المحلي ونوعية التمثيل النيابي المحلي, فهو الذي يحدد نوعية الاداء السياسي لألطراف المسيطرة على المشهد السياسي في الدولة. فهذه المكونات تعمل كمقيدات على سلوك الدولة وأدائها الخارجي تجاه الاخرين, وذلك لانها تعمل ككوابح لصناع القرار

تمنعهم من اتخاذ قرارات من شانها الميل لاستخدام العنف والقوة المسلحة في التعامل مع الاخرين. حيث يجادل أنصار هذه النظرية بأن الدول الليبرالية والديمقراطية لا تميل لمحاربة مثيلاتها, وذلك لان طبيعة التمثيل النيابي الداخلي يمنع صناع القرار من اتخاذ قرارات متسرعة قد تؤدي للانخراط في حروب ضد دول أخرى.[1]

لم تعد الليبرالية في فترة نشأتها الأولى الا ضربا من ضروب المثالية للمدينة الفاضلة التي تحدث عنها مفكرو الإغريق أفلاطون وديمقريطس ولوكريتيوس، لاسيما تلك الأطروحات التي تحدثت عن الحريات والحقوق المدنية والدينية والسياسية والاقتصادية للإنسان المطلوبة من دولته، والتي يجب أن تكف يدها عن التدخل في شؤونه . وتنطلق أفكارها كما تحدث عنها روادها، من الإيمان بحرية الإنسان وانعتاقة من قيود السلطة، وقدرته على تسيير شؤونه استنادا إلى طبيعته الخيرة ووجوده السابق على وجود الدولة، وهو ما عرف لاحقا بالنزعة الفردية، وهذا يشابه تماما ما تحدث عنه احد ابرز منظري العقد الاجتماعي جون لوك عندما تحدث عن الطبيعة الخيّرة للإنسان وحياة السلام التي يعيشها ضمن القانون الطبيعي الذي يحكم علاقاته، ومن هذا المبدأ ينطلق المفكرون الليبراليون الأوائل مثل ايمانويل كانط بادعائهم أن هناك إمكانية لضبط سلوك الإنسان من خلال القوانين والدساتير المدنية ومؤسسات الدولة باعتبار أن طبيعته الخيرة تدفعه نحو السلام الدائم حفاظا على ما حققه من مكاسب وفوائد. أما فكرة العدوان والحرب عندهم فانها ما هي في واقعها إلا نتيجة الفكر البشري والذي من الممكن تغييره . كما أمن الليبراليين بفكرة الفدرالية الدولية التي يسودها السلام مدفوعين بإعجابهم بالاتحاد الألماني والأمريكي آنذاك، لذلك فهم يجدون بأن النظام الدولي عبارة عن مجموعة متعددة من الدول تعيش بظل غياب للسلطة المركزية لكنه غياب لا يؤدي الى صراع حتمي دائم . ولأجل ذلك يعتقد منظرو الليبرالية بأن التطور التدريجي للمجتمع البشري الذي تحدث عنه "كانط" رائد الليبرالية، سوف يقود إلى مجتمع دولي يعلمهم بأن السلام هو الأفضل لهم لا الحرب. وفي جانب أخر، يركز رواد الليبرالية على الجانب الاقتصادي فيها، ويعتبرونه نقطة البداية في علاقة الدولة مع المجتمع، فمثلا دعا ادم سميث إلى التجارة الحرة والاعتماد على الملكية الخاصة وفتح الأسواق وكف يد الدولة عن التدخل فيه . كذلك رأى كوبدن ريتشارد بأنه من خلال النظام الرأسمالي سوف يحصل الفرد على المزيد من الثروة وسيتحقق بذلك السلم، وقد أيده جوزيف شمبتر الذي رأى في

[1] المرجع نفسه، ص ص 30-32

الرأسمالية بأنها أكثر حرصا على إيجاد نظام ديمقراطي وسلام دائم .إن نظرة الليبراليين للسياسة الداخلية انعكست على نظرتهم للسياسة الدولية، فهم يعترفون بأن الحرب من الصفات الأساسية للعلاقات الدولية، ولكنه ليست صفه دائمة حيث من الممكن تغييرها نظرا لإمكانية تغيير الأفكار البشرية، ولذلك فهي تعتبر الفرد وحدة التحليل المركزية، حيث له الحرية في أفكاره وفي ممارساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي بذلك تقر أيضا بتعددية الأفكار وعلى الدولة أن تضمن له ذلك وان لا تتدخل في مسيرة حياته، إلا بدور الراعي والحامي لتلك الحقوق.[1]

الليبرالية المؤسسية الجديدة أخذت بشكل متساوي من الواقعية والليبرالية. وهذا يعني إن كلا النظريتين تتعاملان مع قضايا ومشاكل تشوش الوضع القائم، وبشكل خاص قضايا الأمن والصراع والتعاون. فبالنسبة لليبرالية المؤسسية الجديدة، فإن السؤال الجوهري للبحث هو كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في نظام دولي يتسم بالفوضى والتنافس الحاد بين الدول. والسؤال الجوهري للبحث بالنسبة للواقعية الجديدة هو كيفية المحافظة على البقاء في ظل هكذا النظام.

من جانب اخر فالواقعية الجديدة والليبرالية المؤسسية الجديدة كلاهما يبحثان عن تفسير الانتظام السلوكي من خلال فحص الطبيعة اللامركزية للنظام الدولي. كلاهما يقرران بلامركزية النظام الدولي وأهمية قوة الدولة. وتتقاسم الليبرالية المؤسسية الجديدة مع الواقعية الفرضية التي ترى بأن المسؤولين في الدول يحسبون جيدا التكلفة والفوائد المرجوة من أية أفعال يقومون بها.[2] ولكن الليبرالية المؤسسية الجديدة لا تدعي بأن من السهل إيجاد الاتفاق الدولي أو المحافظة عليه، ولكنها تفترض بأن مقدرة الدول على الاتصال والتعاون تعتمد على مؤسسات من صنع البشر، التي تختلف تاريخيا وعبر قضايا مختلفة في الطبيعة والقوة. والدولة تقع في مركز تفسيرها للسياسات الدولية، ولكن هناك قواعد رسمية وغير رسمية تلعب أدوارا كبيرة في الليبرالية المؤسسية الجديدة ولكنها لا توجد في التفسير الواقعي.

يقارن جوزيف جريكو بين موقف الواقعية والليبرالية المؤسسية التقليدية والليبرالية المؤسسية الجديدة من بعض الفرضيات الأساسية من خلال جدول توضيحي التالي:

---

[1] انور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص395

[2] المرجع نفسه، ص 402

جدول –04– مقارنة بين مواقف الواقعية والليبرالية والليبرالية المؤسساتية الجديدة.

اهم الفرضيات	الليبرالية المؤسسية	الليبرالية المؤسسية الجديدة	الواقعية
الدولة هي الفاعل الوحيدفي السياسات العالمية	كلا، هناك فاعلين آخرين /وكالات دولية–سلطات فوق قومية–فواعل عابرة للقوميات	نعم / لكن المؤسسات الدولية تلعب دورا	نعم
الدولة فاعل موحد وعقلاني	كلا، الدولة هي مجزأة	نعم	نعم
الفوضى هي الاكثر تاثيرا على افضليات الدول	كلا، قوى مثل التكنولوجيا، المعرفة، واهتمامات الرخاء للسياسات الداخلية.	نعم / هكذا يبدو ظاهرا	نعم
المؤسسات الدولية تتسبب في التعاون الدولي	نعم	نعم	كلا
التفاؤل / التشاؤم حول التعاون الدولي	متفائل	متفائل	متشائم

المصدر: انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية _دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 405

جاءت الليبرالية الجديدة نتيجة تحولات عديدة، حساسة وعميقة شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين. ضمن هذا التصور نجد الليبرالية التجارية، وهي ترى أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، وهناك الليبرالية الجمهورية أيضا، وهي تركز على مساهمة الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي. فرغم أن آخر حلقة من النقاش حول السلام الديمقراطي كانت قد ابتدأت فعليا قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط

القائم بين الديمقراطية والسلام[1] كما تقره نظرية السلام الديمقراطي. وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي بكتابات بروس راسيت ومايكل دويل، الذي يشير الى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة ايمانويل كانط عام 1795 والمعنونة بالسلام الدائم، يعتبر ان التمثيل الديمقراطي والالتزام الايديولوجي بحقوق الانسان والترابط العابر للحدود كل ذلك يفسر اتجاهات الميل الى السلام التي تميز الدول الديمقراطية . ويجادل بان غياب هذه الصفات يعتبر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة الى الحرب. بالإضافة إلى ذلك، نجد الليبرالية المؤسساتية، وهي أحدث اتجاهات الليبرالية، وتعتبر أن المؤسسات مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق ترك المصالح لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.

يعتبر روبرت كيوهان أن للمؤسسات الدولية أربعة وظائف أساسية، تتمثل في[2]

- تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد اتفاقيات وضمان احترامها والالتزام بها
- إرساء الشفافية وما يترتب عنها من إرساء الثقة
- تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات
- توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرارات.

ويمكن تقسيم الطروحات النيوليبرالية المؤسساتية إلى قسمين:

الأولى: هي الطروحات التي تنتمي إلى المؤسساتية القوية، والتي تفترض أن الضوابط والقواعد القانونية أو الإجراءات تحدد سلوك الفاعلين، ومعرفة محصلة التفاعل التراكمي على مختلف الأصعدة بمجرد معرفة الخصائص التي تميز المؤسسات المؤثرة في صنع القرار وفي توجيه سلوك الفاعلين.

الثانية: هي الطروحات التي تنتمي إلى المؤسساتية الضعيفة، تفترض أن المؤسسات لا تحدد سلوك الفواعل بل تقيده، ولا تهمش دور الخيار العقلاني بل تنتقل به من صورته المطلقة إلى صورة محدود.

إن ما يميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة هو هوية الفواعل التي تكتسب أهمية خاصة في تحليل السياسة الدولية. بالنسبة لليبرالية الجديدة، فان الفواعل الرئيسية في السياسة الدولية ليست الدول كفواعل وحدوية، وإنما

[1] ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر

[2] Jean-Jacques Roche,Op.Cit,pp 93-94

الأفراد والجماعات ضمن القطاع الخاص أو النظام السياسي الإداري مثل: الناخبين، جماعات المصالح، الأحزاب السياسية، البيروقراطيات و السياسيين. أما عن المتغير التابع لدى النظرية الليبرالية الجديدة، فيمكن القول أن هذه النظرية تتفق مع الواقعية الجديدة في أن الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع من مختلف الفواعل، وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول.

والفواعل المجتمعية تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار ولها القدرة في التأثير عليه، ويمكن تصنيفها إلى صنفين: الفواعل من القطاع الخاص والفواعل في النظام السياسي الإداري. وكأمثلة على النوع الأول يمكن أن نورد شركات مثل داملو كريسلر وتايم وورنر ، جماعات الضغط الاقتصادية، الاتحادات التجارية أو جمعيات الموظفين، مجموعات الدفاع السياسي مثل المنظمة الشفافية لحقوق الإنسان، السلام الأخضر أو المجموعات الدينية، أما الأمثلة على النظام السياسي الإداري فترجع إلى السياسيين الذين يتم انتخابهم، الإداريين والبيروقراطيين.

من جانب آخر، فنقل التركيز من الدولة إلى الفواعل المجتمعية كمواضيع للاهتمام ينطوي على تعديل في مفهومي الأمن والبقاء، حيث أن مسألة البقاء بالنسبة للفواعل المجتمعية لا تحدد في ضمان الوجود المادي، ولكن في الحفاظ على أو تعزيز الوضع الاجتماعي لها [1]. فالبحث عن المكاسب هو التوجه الأولي المشترك لكل الفواعل المجتمعية. وقد تكون هذه المكاسب مادية (الدخل، المبيعات ...) أوغير مادية (كفاءة، صلاحيات ...) وما دامت الأهداف المراد تحقيقها من طرف الفواعل المجتمعية تترجم إلى أهداف الدولة في تعاملاتها مع الدول والمجتمعات الأخرى، فان طبيعة السياسة الخارجية لهذه الدول يمكن إدراكها كسياسة موجهة للبحث عن المكاسب أكثر من كونها سياسة القوة لدى الواقعيين الجدد.

[1] Volter Ritterberg, Op.Cit, pp09-15

المطلب الثاني: تاثير المصالح المجتمعية على التوجهات السياسية الخارجية

وفقا لما سبق، تنتمي النظرية الليبرالية الجديدة إلى النظريات تحت نظمية، والتي تركز على متغيرات داخلية محددة في تفسير نتائج (مخرجات) السياسة الخارجية للدولة، حيث نجد البعض يفترض أهمية الثقافة، في حين يركز البعض الآخر على البيئة السوسيو – اقتصادية، بينما يشدد آخرون على المؤسسات السياسية، وما يجمع هذه الاتجاهات معا هي الفرضية المشتركة التي مفادها أن السياسة الخارجية للدول يمكن فهمها أفضل من الداخل، أي كنتيجة للحالات والوضعيات الداخلية [1].

فهذه المقاربات تقدم تنبؤات حول توجهات السياسة الخارجية مرتكزة فقط على التركيبة الداخلية. أما بالنسبة للعامل الحيوي لليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية (المتغير المستقل) ، فهو يركز على المصالح المجتمعية المهيمنة في الدولة، وتكون هذه المصالح دائما محددة وفق القضية أو المسألة التي تواجهها الدولة. وهي تظهر من الشبكات السياسية المكونة من الفواعل التي تملك رهانات محددة حول القضايا المطروحة، وتشمل هذه الشبكات السياسية الفواعل الإدارية السياسية والمنظماتية الخاصة معا في علاقة مترابطة ومتوازنة نسبيا. ويتبادل الأعضاء في هذه الشبكات المعلومات، يتشاورون فيما بينهم، يقدمون التأييد السياسي أو يهددون بسحبه، يتقاسمون الوظائف الهامة ويدخلون في عمليات مساومة بخصوص صياغة وإنجاز السياسات. ولأنه ستكون هناك شبكات سياسية عديدة لأنواع مختلفة من المسائل، تطمح الليبرالية الجديدة إلى تقديم نموذج تفسيري قادر على التنبؤ بأهداف السياسة الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها بالنظر إلى المسألة المطروحة، وهو كأي نموذج في العلوم الاجتماعية يستخدم الافتراضات والتبسيطات، ويتألف من العناصر التالية[2]:

- تفسير المصالح الأساسية للفواعل المجتمعية المشتركة في التعامل مع مسائل محددة للارتباط السياسي بالدولة.
- تفسير بنية وتركيب الشبكات السياسية للسياسة الخارجية التي تتشكل حول قضايا معينة.
- تفسير العوامل التي تحدد أي فاعل من المرجح أن يسيطر على الشبكة السياسية، ومن ثم أي المصالح الأساسية من المحتمل أن تنعكس في توجهات السياسة الخارجية للدولة بالنظر إلى المسألة المطروحة.

[1] Peter Trubowitz, Op.Cit, p04
[2] Volker Rittberger,Op.Cit, pp 18-19

لكن طرحت مجموعة من التحفظات. ففي بعض الأحيان، نجد دولتين بتركيبتين داخليتين متماثلتين وتتصرفان خارجيا بطرق مختلفة. لفهم ذلك، حاول منظرو المستوى الداخلي دمج صناعة القرار في نماذجهم. ونموذج صنع القرار الذي كان له تأثير كبير على النظرية الليبرالية الجديدة لدراسة السياسة الخارجية هو "السياسات البيروقراطية" نوع من نظريات جماعات المصالح، ادعاؤها الأساسي أن قرارات السياسة الخارجية هي نتيجة مساومات بين الموظفين الحكوميين والوكالات، وينظر إلى خيارات السياسة الخارجية كنتيجة لتوزيع القوى بين الفواعل الحكومية.[1] لكن إذا أخذنا في الحسبان أن تأثير خيارات الموظفين الحكوميين على صنع السياسة الخارجية واضح، فان المشكل هو أن عمليات صنع القرار داخل الحكومات ليست مستقلة ومنفصلة عن العمليات السياسية الواسعة، كما قال منظرو السياسات البيروقراطية " بلاط الرئاسة عادة ما يعكس مصالح اجتماعية وقوى واسعة.

حسب الرأي التقليدي للمدرسة الواقعية، فإن الدول كانت هي القوة الفاعلة الوحيدة في السياسة العالمية، ولكن وجهت انتقادات لهذه الفرضية وهي تخضع للمراجعة من قبل الباحثين، فمن ناحية أن الدولة ليست موحدة بل هناك داخليا مصالح متنافسة وأحيانا متعارضة في صنع السياسة الخارجية بين المراكز البيروقراطية وجماعات المصلحة والضغط ، ومن جانب اخر أصبح تعريف الفاعلين والمؤسسات الإعلامية وغيرها كل أولئك الذين تؤثر قراراتهم على الموارد والقيم، والذين يؤثر أحدهم على الاخر فيما وراء الحدود. والمسألة لا تتعلق بأهمية الدول، بل هي أن المزيد من هذه القوى أصبح يمارس تأثيرا على المحصلة النهائية في السياسة العالمية.

ان النموذج المعرفي الليبرالي يمتلك مجموعة من الفضائل المهمة، ومنها أن الليبراليين يدركون بأن السلوك الدولي والنتائج المترتبة عليه ينبع من محفزات متنوعة، وليس فقط من اعتبارات الأمن، بتعريفها الضيق عند الواقعيين، بل يوجهون الاهتمام إلى عمليات دولية مهمة تحصل تحت ظروف لم يتم إيجادها فقط نتيجة لسلوك الدول القومية، وإنما نتيجة لاجتماع سلوك الفاعلين الجدد من غير الدول وتفاعلاتهم. وهكذا فإن النموذج الليبرالي ليس فقط بقادر على تحليل الأجندات الواسعة والقضايا المستحدثة، وإنما مؤهل بقوة لتقديم قوائم غنية بمطالبات وعمليات ونتائج أكثر مما يمكن اشتقاقه من النموذج الواقعي المتمركز حول القوة والدولة. بتعبير اخر، إن النموذج الليبرالي أكثر حساسية للاحتمالات الجديدة، مثل السياسات التجارية، التبادلات المالية، الهجرة،

[1] Peter Trubowitz, Op.Cit, p05

الصحة، البيئة، وقضايا السكان، وهذه القضايا تختلف من حيث الأهمية والانتظام عن القضايا المتعلقة بالأمن بمفهومه التقليدي[1].

وفي تاكيدها على الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية، ترفض الليبرالية مقولات المدرسة الواقعية، والتي ترى الدولة كمحدد رئيسي للسياسة الدولية نظرا لوجود فاعلين جدد يلعبون دورا في التاثير على سلوك الدول لا يمكن تجاهله، وفي ذلك تشير الليبرالية الى اهمية دور العلاقات العابرة للقارات، والتي يرى كل من ناي وكوهين امكانية تاثيرها على السياسة الخارجية بطريق مباشر او غير مباشر، بفرضها قيودا على سلوك الدول نتيجة لظروف الاعتماد المتبادل. في السياق ذاته يمكن القول ان الليبرالية المؤسساتية تقدم تفسيرا افضل لزيادة فعالية السياسة الخارجية للدول الصغيرة ودورها في السياسة الدولية، وفي ذلك تجادل بان الدول تبحث عن الاستقرار في النظام الدولي الفوضوي ومن ثم تعمل على استثمار مواردها في توسيع المؤسات الدولية كالية لزيادة فعاليتها في التاثير في سلوك الدول الكبيرة، حيث تؤسس على نظام يتكون من مجموعة من المبادئ ومعايير السلوك وقواعد واجراءات صنع قرار تحكم سلوك الفاعلين في مجال محدد في اطار السياسة الدولية.

فاذا كانت الواقعية لا ترى اي تاثير مستقل للمؤسسات في سلوك الدول نظرا لاعتقادها في سعي الدول لتكوين مؤسسات مع غيرها من الدول بغرض فقط الحصول على المكاسب النسبية، ومن ثم فان عدم حصولها على مكاسب تفوق ما انفقته من تكاليف سوف يؤدي الى زوال المؤسسة او عدم تطورها، فان انصار اللبرالية المؤسسية في المقابل يرون ان المؤسسة تلعب دورا هاما في تحديد سلوك الدولة، حيث تؤثر المؤسسات على سلوك الدول الكبرى عندما تلتزم بتبادل المشورة مع الدول الاصغر، وتحدد معايير السلوك التزامات وواجبات الدول داخل النظام ومن ثم السلوك المتوقع منها.

من جانب اخر ترى الليبرالية المؤسساتية ان تخلق مواقع نسبية من القوة بين الدول في الشبكات الاجتماعية الدولية، وبذلك فان سلوكها لا ينبع فقط من خصائصها الداخلية المادية وغير المادية، الامر الذي يلقي بظلاله على مفهوم القوة بالمعنى التقليدي حيث ظهر ما يعرف باسم القوة الاجتماعية، اين تكمن القوة في الروابط وانماط

[1] انور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص ص281-311

العلاقات التي التي تربط الفواعل داخل المؤسسات والتي يطلق عليها الشبكات وهذه الروابط هي التي تحدد مكانة الفاعل في الشبكات.[1]

كما يؤكد الليبراليون انصار تيار الاعتماد المتبادل والتفاعلات العابرة للحدود انه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن ذلك المسار السياسي الواسع الذي يحدث في البيئتين الداخلية والخارجية، ذلك ان تزايد انتشار نشاط بعض الفواعل الداخلية الى خارج اقليم الدولة، بالإضافة الى نشاط الفواعل فوق القومية كالشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ادى الى خلق شبكة من التفاعلات بعيدة نسبيا عن التحكم والهيمنة المباشرة لمؤسسات الدولة القطرية الرسمية، ومن ثم تصبح السياسة الخارجية للدول مخترقة من قبل مجموعة من الفواعل، ساهم نشاطها في بناء نظام معقد من المصالح يتعدى حدود الاهتمامات التقليدية للدولة القطرية،[2] وعليه لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية مجرد سلوكيات ناتجة عن حسابات واعتبارات الجهاز الرسمي الموحد لاتخاذ القرار، بل نتيجة مسار سياسي واقتصادي داخلي ودولي معقد.

يرى الواقعيون أن وضع الدولة في المنظومة الدولية يحدد مصالحها القومية وينبيء عن سياستها الخارجية، أما الليبراليون فيقولون أن المصالح القومية تعرف بما هو أكثر ثراء لكيفية تشكيل المصالح القومية، حيث يعتمد تعريف المصالح القومية بالنسبة لهم إلى حد بعيد على نوع المجتمع الداخلي لتلك الدولة. فعلى سبيل المثال، المجتمع الذي يولي الرخاء الاقتصادي والتجارة أهمية قصوى، أو الذي ينظر إلى الحروب ضد الدول الديمقراطية الأخرى على أنها عمل غير مشروع، مثل هذا المجتمع يعرف مصالحه القومية على نحو يختلف كثيرا عن تعريف المجتمع الذي يعيش في دولة يحكمها طاغية ولها نفس الوضع في المنظومة الدولية. ويقول الليبراليون إن هذه الرؤية تكون سليمة لا سيما حين تتسم المنظومة الدولية بالاعتدال، أي ما لم تكن تسودها الفوضى. فإذا كانت المؤسسات وقنوات الإتصال تقدم توقعات مستقرة بالسلام الدائم فإنه يمكن الخروج من معضلة السجين.

---

[1] سعاد محمود ابو ليله، "الابعاد النظرية لتحليل السياسة الخارجية للدول الصغرى "، 2016/10/25
https://platform.almanhal.com/Files/2/106788

[2] حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 112

من هنا فإن الواقعيين يأخذون المصالح الوطنية كأشياء مسلمة بها، فيما يلاحظ الليبراليون كيف يؤثر الاعتماد المتبادل والمؤسسات الدولية على تعريف الدول لمصالحها الوطنية. والطريقة التي تعرف بها الدول مصالحها الوطنية، والكيفية التي تتغير بها هذه المصالح، كانت من نقاط الضعف في المدرسة الواقعية.

فمثلا إذا كان الموقف الدولي فوضويا على نحو مطلق، وإذا كان احتمال أن تقتل على يد جارك احتمالا واردا، في تلك الحالة يكون مجال تأثير الديمقراطية، أو تعزيز التعاون التجاري على سياسة الخارجية مجال محدود، وغريزة البقاء تأتي في المرتبة الأولى. ولكن إذا كان النظام الدولي يتسم بالفوضوية إلى حد محدود لوجود مؤسسات وتوقعات مستقرة للسلام، فقد تلعب العناصر الأخرى المتصلة بالمجتمع الداخلي دورا أكبر[1]. لهذا السبب فإن احتمال دقة توقعات الواقعيين يكون في الشرق الأوسط أكثر، في حين تصدق توقعات الليبراليين في أوروبا الغربية. يرجع ذلك إلى أنه في النظم الديمقراطية تحدد المصلحة الوطنية بما يقوله المواطنون عنها، بعد مداولة كافية. فهي أوسع من المصالح الاستراتيجية الحيوية، إذ يمكن أن تشمل قيما مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، فالقيم تعتبر مصلحة وطنية غير ملموسة. ويمكن دمج المصالح العالمية في مفهوم عريض بعيد النظر للمصلحة الوطنية، فالإرهاب في اخر الأمر هو تهديد للمجتمعات كلها والتجارة الدولية تفيدنا كما تفيد اخرين والاحترار العالمي سوف يرفع مستوى سطح البحر على طول سواحلنا كلها كما على سواحل البلدان الأخرى والأمراض المعدية تستطيع الوصول إلى كل مكان بالسفينة أو الطائرة وعدم الاستقرار المالي قد يضر بالاقتصاد العالمي كله.

ربما كانت النظرية الليبرالية الحالية هي المكان الأكثر منطقية وتوقعا للعثور على عوامل سياسية محلية. والواقع أن أهمية المؤسسات المحلية والرأي العام غالبا ما يتم طيها وإدراجها فقط كجزء من الليبرالية في نصوص العلاقات الدولية. وفقا لدويل، "يولي الليبراليون مزيدا من الاهتمام للهياكل المحلية والفروق الفردية من الواقعيين". لم يكن هذا هو الحال دائما لنظرية لليبرالية في العلاقات الدولية. على الرغم من أن ليبرالية كيوهين وناي على شكل "الترابط المعقد" شملت قنوات متعددة للفواعل الفرعية للتأثير على الدول، بعد ذلك قام كيوهان بتحويل الليبرالية إلى البديل النيوليبرالي (مع افتراضات حول العقلانية والفاعل الوحدوي) من أجل تحدي الواقعية على

[1] المرجع نفسه، ص 208

خلفيتها الخاصة، كما أن نظرية النظام المستوحاة من الليبرالية لم تدمج بشكل مباشر المتغيرات السياسية المحلية. لكن في التسعينيات، تخلت أشكال الليبرالية (المثالية والتجارية والجمهورية) عن افتراض الدولة الوحدوية.[1]

ووفقا لمورافسيك، فإن جميع إصدارات الليبرالية للعلاقات الدولية تفترض أن الأفراد والجماعات الخاصة هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية. ومع ذلك، فإن الافتراضات التي قدمتها الليبرالية حول السياسة الداخلية وصنع القرار الحكومي، لا تتوافق بشكل مريح مع الكثير من بحوث تحليل السياسة الخارجية. وتحديدا، فإن الافتراضات المتعلقة بالإجراءات العقلانية الفردية والجماعية، التي تنص على أنها مجرد أحزمة انتقال للمصالح الداخلية، والقيود التي تفرضها جماعات المصالح والجمهور على السياسات الحكومية تتعارض مع مقاربة تحليل السياسة الخارجية.

ومن المؤكد أن البحوث المتعلقة ب "السلام الديمقراطي" أدت إلى إحياء دور السياسة الداخلية في التصور الليبرالي، مع المؤسسات والرأي العام والقيم والمعايير الثقافية كتفسيرات مهيمنة للسلام السلمى. كيف تبدو المعالجة الليبرالية للمتغيرات المحلية وصنع القرار من منظور تحليل السياسة الخارجية؟ الاهتمام الأولي لكثير من الباحثين في تحليل السياسة الخارجية هو الانقسام الصارخ المرسوم بين الديمقراطيات والانظمة غير الديمقراطية. ويفترض هذا التمييز الاختلافات بينها وبين التوحيد داخل أنماط النظام.

ومن ناحية أخرى، تؤكد دراسة السياسة الخارجية الاختلافات داخل الديمقراطيات وكيف تؤثر هذه الفروق على عمليات صنع السياسات الخارجية والمخرجات. على سبيل المثال، في دراسة حول القيود الوطنية في العمليات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وجد سيدمان وأورسوالد أن التصميم المؤسسي الخاص للبلاد (على سبيل المثال، البرلمان مقابل الحزب الرئاسي، حزب واحد مقابل الائتلاف) يفسر التباين الكبير في عدد ونوع الظروف التي تضعها البلدان على استخدام قواتها وأنشطتها في أفغانستان. وهذا التباين في التصميم الديمقراطي له آثار حاسمة على المصداقية الوطنية وعلاقات التحالف ونجاح البعثات المتعددة الأطراف.

لكن الكثير من البحوث حول السياسات الخارجية للانظمة غير الديمقراطية من شأنها أن تتحدى افتراض الليبرالية بأن القادة الاستبداديين غير مقيدين من قبل الضغوط المجتمعية وغير خاضعين للمساءلة.

---

[1] Juliet Kaarbo , A Foreign Policy Analysis Perspective on the Domestic Politics Turn in IR Theory, International Studies Review, Volume 17, Issue 2, 1 June 2015, p191

يدعم تحليل السياسة الخارجية العمل على الفروق الفردية، ولكن يلاحظ أن جزء كبير من هذا العمل يعتمد على مجموعة ضيقة من خصائص القائد (الخبرة العسكرية، والعمر، وما إلى ذلك) ويغيب عن فرصة البناء على بحوث غنية متنوعة واسعة النطاق على أساليب القادة، والشخصيات، والمعتقدات. وعموما، لا تتبع هذه الدراسات عادة العمليات التي تترجم فيها الديناميات المؤسسية أو أساليب القيادة إلى سياسة خارجية. وفي حين يخلص العديد من الباحثين في هذا المجال الى دعوة للتخلي عن الانقسام الليبرالي بين الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، فإن تركيزهم على الأنظمة الاستبدادية يعزز هذا الانقسام.

وثمة انتقاد رئيسي آخر لبحوث السلام الديمقراطي يتعلق بالافتراض الوارد في التفسير المؤسسي بأن الرأي العام يؤثر على القادة في الديمقراطيات. حتى العمل المستوحى من السلام الديمقراطي الذي يقوم بتفريغ دور تكاليف الجمهور، والتحيز، والمعلومات، ودعم الحرب، وتصورات التهديد العام يفترض، ولا يحقق، بشكل مباشر تأثير الدعم العام على السياسة الخارجية.[1] وقد أدرج بعض منظري السلام الديمقراطي عامل صنع القرار في التصورات في إطارهم النظري. على سبيل المثال، يقول أوين إن "التاريخ يظهر العديد من الحالات التي عززت فيها التصورات السلام الديمقراطي، ولتحديد الدول التي تنتمي إلى اتحاد الباسيفيك، يجب علينا أن نفعل أكثر من مجرد دراسة دساتيرها، يجب علينا أن نفحص كيف يعرف الليبراليون أنفسهم الديمقراطية.

المطلب الثالث: مقاربة البديل الماركسي

إلى غاية الثمانينيات من القرن العشرين، كانت الماركسية بمثابة البديل الأساسي للاتجاهين المهيمنين على العلاقات الدولية (الواقعية والليبرالية) ، وقد تجاوزت الماركسية نظرة الواقعيين والليبراليين للنظام الدولي كمعطى مسبق، إلى تقديم تفسير مختلف للنزاعات الدولية، بل وأكثر من ذلك، فقد زودتنا بمسودة تتضمن تحويلا جوهريا للنظام الدولي.

فالنظرية الماركسية التقليدية ترى أن الرأسمالية هي السبب الأساسي للنزاعات الدولية، فالدول الرأسمالية تحارب بعضها كنتيجة لصراعها الدائم من أجل الربح، كما أنها تحارب الدول الاشتراكية لأنها ترى فيها بذور فنائها. وبالمقابل، فإن النظرية النيوماركسية "التبعية" تركز على العلاقات بين القوى الرأسمالية الأكثر تطورا والدول الأقل تطورا، إذ ترى أن الأولى أصبحت أكثر غنى باستغلال مستعمراتها مدعومة في ذلك بتحالف غير مقدس مع الطبقات الحاكمة للدول السائرة في طريق النمو. وهكذا، فإن الحل في نظرها يكمن في الإطاحة بهذه النخب

[1] Ibid, p192

الطفيلية وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية. .

في الواقع، لقد تم دحض افتراضات كلتا النظرتين (الماركسية التقليدية والنيوماركسية) حتى قبل نهاية الحرب الباردة. أما بالنسبة للأولى، فإن تاريخ التعاون الاقتصادي والعسكري الوثيق بين القوى الصناعية المتقدمة، أظهر أن الرأسمالية لا تحتم الانقياد نحو التنازع، وبالمقابل، فإن الانشقاقات الكبيرة التي شهدها العالم الشيوعي مع نهاية الحرب الباردة، أظهرت أن الاشتراكية لا تقوم دوما بتعزيز الانسجام.[1] نظرية التبعية بدورها قد عانت من شواهد إمبريقية لا تسير في اتجاه افتراضاتها، مع بروز حقيقة مفادها أن المشاركة الفاعلة في الاقتصاد العالمي كانت بمثابة الطريق الأمثل للازدهار، وذلك بخلاف نهج التنمية الذاتية بالمفهوم الاشتراكي، ومن جهة أخرى، فإن العديد من الدول السائرة في طريق النمو أثبتت أنها قادرة على المفاوضة بنجاح مع الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية الرأسمالية. .

ومع استسلام الماركسية لاخفاقاتها المتعددة، اتجه منظروها لاستعارة مفاهيم وتصورات من أدبيات ما بعد الحداثة، خاصة من التيار النقدي في الأدب والعلوم الاجتماعية. هذه المقاربة التي تقوم على المنهج التفكيكي أبدت تشكيكها في مساعي الليبراليين والواقعيين لتعميم افتراضاتهم، إذ ركز رواد هذا الاتجاه الجديد على أهمية اللغة والخطاب في تشكيل المحصلات الاجتماعية، إلا أن اقتصارهم على نقد المنظورات السائدة دون تقديم بدائل إيجابية جعلهم مجرد أقلية منشقة طيلة الثمانينيات[2].

اتسمت العلاقة بين الماركسية وتحليل السياسة الخارجية بغياب طويل لوجود لقاء مخصص بين المجالين. وقد تميز هذا الغياب بسلسلة من الانطلاقات المختلفة والتفضيلات النظرية بين كل من المشروعين الفكريين، مع ان هناك حاجة ملحة إلى التفاتة نموذجية لدمج تحليل السياسة الخارجية والسياسة الدولية في برنامج بحث ماركسي منقح. وفي حين أن تحليل السياسة الخارجية نشأ في سياق الحرب الباردة المتمركز حول الولايات المتحدة، ونمى من حقل "السياسة الخارجية المقارنة"، الذي اتبع في البداية منهجية إيجابية، فإن الإرث النظري الأوروبي الماركسي لم يمنح العلاقات الدولية ولا تحليل السياسة الخارجية أي مكان منظم منذ إنشائها في القرن 19. وكان للتقارب المتكرر نجاحات مؤهلة بسبب ميل الماركسية للانتكاس إلى صيغ بنيوية للتنظير الكبير، وفي حين أن هذه يمكن أن تتحدث عن النظريات العامة للعلاقات الدولية في مجال العلاقات الدولية، منذ أواخر القرن

[1] ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر
[2] المرجع نفسه

العشرين فصاعدا، تراجع تحليل السياسة الخارجية مرارا وتكرارا من خلال شقوق هذا السجل التحليلي الواسع.[1] وقد تم الاعتراف مؤخراً بالتحليل الماركسي للسياسة الخارجية كبرنامج بحث جدي، لا سيما ضمن تقاليد الاقتصاد السياسي الدولي القرامشي الجديد وعلم الاجتماع التاريخي الماركسي، وبهذه الخطوة ، بدأت الماركسية في تحديد الاشكالات، وأنتجت أدباً حديثاً ينبغي أن يثمر في المستقبل.

قامت الفلسفة الماركسية في تحليلها للدولة والمجتمع على تثقيل العنصر المادي من خلال ما أسمته صراع الطبقات، إذ ترى أن الصراعات القائمة في المجتمع وما بين الدول تعود لرغبة القوى المتحكمة بعناصر الإنتاج للهيمنة على اليد العاملة وناتج العملية الاقتصادية، وحرمان الطبقات الأدنى من حقوقها، ووفقا لذلك، قامت ثورتها لتحرير العمال من نهب الطبقات المالكة (الرأسمالية) والتي تتحكم بكل عناصر الإنتاج. وقد تكون النظرة الماركسية لأسباب الصراع قد قاربت الحقيقة، إلا أنها بتركيزها على العنصر المادي الاقتصادي قد أسقطت من حسبانها عوامل عدة تساهم بدورها في تزكية الصراعات العالمية، والتي منها على سبيل المثال الإيديولوجية الفكرية والدين، بل ونظرت إلى تلك العوامل من منظارها الاقتصادي المادي، سواء في العلاقات الدولية أم في العلاقات المجتمعية داخل الدولة الواحدة. وكان من رواد هذه المدرسة كارل ماركس مؤسس المدرسة الماركسية وتلامذته انجلز ولينين والإيطالي غرامشي،لتتطور منها مدارس عدة بنظرياتها المختلفة والتي منها نظرية التبعية، التي من روادها المفكر العربي سمير أمين، ونظرية النظام العالمي.

وتقترب النظرية الماركسية الجديدة في رؤيتها للعلاقات الدولية من المدرسة الواقعية الجديدة، حيث تركز كل منهما على تحليل بنية النظام الدولي، وتختلفان في نظرتهما داخل تلك البنية، ففي حين تنطلق الواقعية الجديدة من منظور ميزان القوى، تحافظ الماركسية على منظورها المادي الاقتصادي وفق منطق من يملك ومن لا يملك، مرتكزة على مجموعة من القواعد[2]:

- تحليل العلاقات الدولية انطلاقا من بنية النظام الدولي المادية الاقتصادية.
- استخدام المدخل التاريخي في التحليل.

[1] Benno Teschke, Steffan Wyu-Jones, "Marxism in Foreign Policy", World Politics, Sep2017 http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-372

[2] عبد القادر نعناع، الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية الراهنة، لندن، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، 2016، ص02

- هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة وإعاقتها لنموها.
- ترفض وضع الاقتصاد ضمن ما عرف في الواقعية بالسياسات الدنيا، بل جعلته مرتكزها الأول.

وتركز النظريات الماركسية الجديدة وفي مقدمتها نظرية النظام العالمي على فكرة المركز والأطراف، إذ يقرؤون الوضع الدولي القائم بعد عام 1990 بدولة مركز قوية مهيمنة استغلالية متمثلة في الولايات المتحدة، ودول غنية تحيط بها، وأطراف تكون موضع استغلال القوى العالمية، ويبنون وفق ذلك تحليلاتهم السياسية.

يرتبط الاتجاه الماركسي في تحليل العلاقات الدولية بمرجعية فلسفية على قدر كبير من العمق. تتمثل هذه المرجعية في ما يعرف بالمادية الجدلية، وهي تعود إلى عالم الاجتماع والاقتصاد كارل ماركس ، وبدرجة أقل وضوحا، رفيق دربه ومعاونه فريديريك إنجلز الذي ساعده في تحرير "البيان الشيوعي". غير أنها (المادية الجدلية) في الواقع لم تكن ابتكارا خاصا به، بل تعود إلى تأثره بالتراث الفكري الهائل لأستاذه جورج فريديريك هيجل.

ويمثل الفيلسوف لودفيج فيورباخ همزة الوصل بينهما، لأنه أول من وضع تفسيرا ماديا للجدلية الهيجلية. حيث "تصور تاريخ العالم، ليس على أنه مظهر لتطور العقل أو الروح كما قال هيجل، بل على أنه مظهر لتطور المادة. وقد ارتبط ماركس بهذا الفيلسوف ارتباطا قويا، ولكنه وقع في نفس الوقت تحت تأثير المادية العلمية – وليدة عصره آنذاك–، وهو ما يفسر حماس ماركس للعلم، وعقيدته العميقة الساذجة في التقدم وتعاطفه مع مذهب التطور الذي قدمه دترون.[1] وقد أخذ فلاديمير أوليانوف (المعروف باسم لينين) بنظريات ماركس وإنجلز وصاغها في إطار نظام شامل انتهى إلى أن أصبح يعرف بالماركسية اللينينة. وقد مثلت هذه الأخيرة العقيدة الرسمية والثابتة للحزب الشيوعي السوفيتي (خلال النصف الثاني من القرن الماضي)، خاصة بعد حالة القدسية التي أضفاها عليها جوزيف ستالين. وتجدر الإشارة إلى أن جميع النقاشات التي عرفتها الفلسفة الروسية خلال تلك المرحلة ظلت دائما في حدود هذا الاتجاه ولم تخرج عنه، "كما أنها لم تمس أيا من القضايا الرئيسية للنظام الفلسفي الذي أقره ستالين لدرجة أن تاريخ الفلسفة لا يذكر أسماء أي من الذين ألفوا كتبا أو مقالات في الفلسفة الماركسية، لأنهم لم يكونوا يفعلون شيئا إلا ترديد وتأكيد مقولات ماركس ولينين.

[1] ا.م. بوشنسكي، الفلسفة المعاصرة في اوربا، ترجمة: عزت قرني، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1992 ، ص 92

وتعتبر المادية الجدلية امتدادا نقديا للنزعة المادية التقليدية في إطار منظومة الفلسفة الأوربية، حيث ترى أن العالم المادي هو وحده العالم الحقيقي، الجدير بالاهتمام والتأمل؛ وأن العقل في حد ذاته ليس سوى ظاهرة مادية لا تنسلخ عن العالم المادي، لأنه ليس إلا نتاجا لعضو مادي هو الدماغ. وتعتبر كذلك أن التعارض المزعوم بين "المادة" و"الوعي" لا قيمة له إلا في نظرية المعرفة –المجردة–، أما في نظرية الوجود –الحقيقي– فلا يوجد شيء غير المادة. ويبقى أن المادية الجدلية – كما اسلفنا – لا تتعارض مع النزعة المادية التقليدية، وإنما تنتقدها لغياب العنصر الجدلي فيها، ومن ثم قصورها عن تقديم تصور صحيح عن التطور.

وتقوم المادية الجدلية على مجموعة من المفاهيم الأساسية، هي:[1]

1- التطور الجدلي:

ترى المادية الجدلية أن المادة في تحول وتطور دائمين، وبسبب هذا التطور تتكون دوما موجودات جديدة أكثر تعقيدا من سابقاتها. ويحدث التطور على شكل سلسلة خطية/طولية من الطفرات: فحين تتراكم مجموعة من التغيرات الكمية الصغيرة في داخل وجود الشيء، فإنه ينتج عنها نوع من التوتر والصرع.. حتى تصبح هذه العناصر الجديدة في لحظة معينة قوية إلى درجة تجعلها قادرة على كسر التوازن السابق في وجود الشيء، فتظهر كيفية جديدة انطلاقا من تلك التغيرات الكمية المتراكمة. وهكذا فإن الصراع هو القوة الدافعة للتطور، وذلك وفقا لمنطق جدلي قائم على نظام [النقلات shifts].

2- الواحدية:

ترى المادية الجدلية أنه ينبغي أن نتصور العالم على هيئة "كل" موحد، هذا على خلاف الاعتقاد الميتافيزيقي الراسخ بوجود موجودات وكيانات متعددة لا رابط بين بعضها البعض، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، يتضمن مفهوم الواحدية عند الماديين الجدليين كون العالم "المتجانس" المحكوم بسلسلة قوانين سببية دائمة وثابتة هو الحقيقة الوحيدة، فلا وجود لشيء خارج العالم ، وعلى الأخص "الإله"، وبذلك فلا وجود للمبادئ الخالدة (الأخلاق والمثل).. كل ما هنالك هو عالم يتطور جدليا، والمادة هي العنصر الوحيد الخالد، من حيث هي مادة ومن حيث خضوعها لقوانين تحولاتها الثابتة عبر الزمان والمكان.

[1] المرجع نفسه، ص ص95-99

3- الحتمية:

ترى المادية الجدلية أن عملية التطور تجري بغير هدف سابق، وهي تتم تحت ضغط مجموعة من العوامل السببية الخالصة، أي على هيئة صدامات وصراعات -غير منتهية، تتوالى تباعا وفقا- لقوانين دائمة وثابتة وقابلة للحساب والإحصاء.

وفي علاقة الوعي بالمادة، ترى المادة الجدلية أن المادة هي دائما المعطى الأول، أما الوعي (العقل) فهو المعطى الثاني، وينتج عن ذلك أن الوعي ليس هو الذي يحكم المادة ويقودها بل العكس. وهنا تبرز مادية وحتمية المادية الجدلية، غير أن ماركس يبقى أقل تشددا في هذا الاتجاه، فهو يرى أن المادة لا تحدد الوعي وتوجهه بشكل مباشر، وإنما تفعل ذلك من خلال توسط المجتمع بينها وبين الإنسان.

إن النقاش العميق الذي خاضه ماركس لتوضيح هذه العلاقة هو ما يبرر إطلاق تسمية "المادية التاريخية" على فلسفته، فهو يرى أن الإنسان كائن اجتماعي في جوهره، فهو لا يستطيع أن ينتج ضرورات الحياة اللازمة لبقائه إلا في إطار المجتمع. ولكن أدوات ذلك الإنتاج وأنماطه تعود بدورها لكي تحدد أول ما تحدد العلاقات الإنسانية بين البشر بعضهم وبعض، تلك العلاقات التي تنشأ بسبب الإنتاج وتعتمد عليه. وبذلك فإن دور أدوات وأنماط الإنتاج يمتد إلى تحديد وعي الإنسان. فالحاجات الاقتصادية في النهاية تحدد أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية التي يخلقها هذا الإنتاج. وطالما أن أنماط الإنتاج وطبيعة العلاقات الاجتماعية الناجمة عنها تتنوع بغير توقف [إلى حد الصدام]، فإن المجتمع يصبح خاضعا هو الآخر لقانون التطور الجدلي، الذي يعبر عن نفسه في الصراع الاجتماعي بين الطبقات.

4- الواقعية:

طالما أن المادة هي التي تحدد الوعي، فإن المادية الجدلية ترى أن نظرية المعرفة ينبغي أن تكون نظرية واقعية [realistic] تحترم الوقائع. فالذات العارفة [Knower] لا تنتج موضوع المعرفة [Knowledge]، إنما الموضوع يوجد قائما بذاته ومستقلا عن الذات، وما على المعرفة إلا أن توجد في عقل/وعي الذات العارفة نسخ أو انعكاسات للمادة.

تمثل نظرية التبعية قطيعة مع الافتراض (الذي دافع عنه ماركس، لينين وصولا إلى الشيوعيين المتشددين في أمريكا اللاتينية) القائل بأن الرأسمالية/الإمبريالية تؤدي إلى التصنيع الرأسمالي في الدول المتخلفة. فماركس كان يعتقد أن القوانين الداخلية تدفع بالرأسمالية إلى الانتشار المستمر على الصعيد العالمي، وفي إطار توسعها خارج أوروبا ستصطدم بالمجتمعات غير الأوروبية وتؤثر عليها إيجابيا، من خلال دورها التاريخي والثوري في القضاء على أنماط الإنتاج التقليدية المتخلفة. غير أن ما حدث تاريخيا هو أن الرأسمالية عند احتكاكها بالمجتمعات المتخلفة لم تقم كما توقع ماركس بتحطيم بنية الإنتاج التقليدية، وإنما عملت على ترسيخها وتحالفت مع قوى الإقطاع لخدمة أهداف الرأسمالية العالمية في امتصاص فوائض القيمة من المجتمعات المتخلفة إلى دول المركز. ويعتبر الاقتصادي الأمريكي بول باران [من الرواد الذين انتبهوا إلى كون] الرأسمالية الاحتكارية في أواسط القرن العشرين لم تعد تقوم بأي دور تقدمي، وبدلا من ذلك فقد قامت بإعاقة التصنيع في بقية العالم غير الرأسمالي، وذلك في سبيل المحافظة على الأرباح الاحتكارية في المركز الرأسمالي.[1]

هناك إجماع بين منظري النظام – العالم بأن الاقتصاد – العالم الرأسمالي ونظام ما بين الدول مترابطان بحيث ينتج أحدهما الآخر، وفي نفس الوقت فإن كل واحد منهما ضروري وحيوي لوجود وبقاء الآخر، فالدول تلعب دورا أساسيا في تسهيل الآداء الناجح للاقتصاد الرأسمالي، وفي نفس الوقت تساهم في التقليص من حدة التناقضات التي تتولد بشكل مستمر وحتمي داخل الاقتصاد – العالم الرأسمالي، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن من مصلحة الرأسماليين الفاعلين في البنية الراهنة للنظام – العالم أن تبقى الدول منتظمة في نظام ما بين الدول (المتكون من دول ذات سيادة تتنافس فيما بينها)، بحيث لا تتمتع دولة بمفردها بهيمنة كاملة على الدول الأخرى، وهو ما يمنع قيام بعض الدول بعرقلة نشاط الرأسماليين، لأن في ذلك إضرارا بدولهم.[2] ومن طبيعة النظام – العالم أنه يحول دون قيام دولة عالمية واحدة (التي ستكون حسب مفهوم والرشتاين الإمبراطورية – العالم) لأنه منتظم في بنية تنافسية بين الدول، إذ يؤدي التنافس الشديد بين الرأسماليات الدولية المتضاربة إلى تذبذب منتظم في درجة القوة النسبية لمختلف الدول ضمن النظام. وهكذا يصبح النظام – العالم ونظام ما بين الدول جزئين لا ينفصمان لكل واحد متكامل.

---

[1] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: ونشر مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، 2004 ،ص216

[2] جون بايلس، ستيف سميث،عولمة السياسة العالمية، المرجع السابق الذكر، ص 291

كانت الماركسية في العلاقات الدولية رد فعل على النظريات الاقتصادية الليبرالية التي قدمها المفكرون مثل آدم سميث. وقال سميث إن رأسمالية السوق الحرة، دون أي دور من الحكومة أو الممثل الفاعل، ستكون الأكثر فعالية. بالنسبة له، فإن فكرة "اليد الخفية" لخصت هذه الفكرة: إن السوق الحرة دون ضوابط حكومية ستعطي النتائج المثلى. وتستند الكثير من أفكار سميث لاقتصاد السوق الحرة إلى قواعد العرض والطلب، وكذلك أهمية المنافسة. في هذا النظام الاقتصادي، سوف تتنافس الشركات مع بعضها البعض في منتجاتها، والمستهلكين، ونتيجة لهذه المسابقة، سوف يستفيدون لأنها سوف تدفع الشركات لتحقيق أفضل المنتجات بأقل التكاليف. ثم، سوف ينعكس سعر هذا المنتج في العرض والطلب؛ وكلما ازدادت كمية المنتجات المتاحة، كلما قل الطلب على ذلك، والعكس صحيح.

وتتحدى الماركسية الفكرة القائلة بأن المنتجات تتمحور حول العرض والطلب، وبدلا من ذلك، يتم التركيز على قدرة الإنسان على صنع المنتج المذكور، وهذا مهم جدا لنظرية الماركسية في العلاقات الدولية، والسبب هو "أن الأسواق، بدلا من إنشاء القيم من خلال آليات العرض والطلب، يمكن أن تكون وسيلة لاستغلال الناس عن طريق تحديد أسعار السلع أقل من تكلفة العمالة المطلوبة لإنتاجها.[1] وبالنسبة للنظرية الماركسية في العلاقات الدولية، فإنها تدرس آثار هذه العلاقة. وهي تدرس كيف تستخدم في السيطرة الاقتصادية واستغلال العامل (الذي يصنع المنتج)، ومن ثم النخب الاقتصادية التي تحصل على الغالبية العظمى من الفوائد المالية من بيع ذلك المنتج. ورغم انها ليست ظواهر جديدة ، ولكن الماركسيين يعتقدون أن هناك حالات عديدة، على مر القرون من اختلالات القوة الاقتصادية بين العمال، والنخب الاقتصادية التي تدير الإنتاج.

بالنسبة لماركس، يمكن أن يكون هذا الاستغلال الاقتصادي في القطاع الخاص، أو كما ركز الماركسيون فيما بعد في مجال العلاقات الدولية، على الطريقة التي تستخدم بها الدولة القوة الاقتصادية لاستغلال الآخرين. وينظر ماركس إلى الدولة كوسيلة للأثرياء والأقوياء اقتصاديا في البلاد لمواصلة استغلال السلطة، وجعل أنفسهم أكثر ثراء.

[1] Marxism in International Relations, 15/10/2016

http://internationalrelations.org/marxism-international-relations/

إن للماركسية (في العلاقات الدولية) أمثلة كثيرة على الاستغلال الاقتصادي. في أي مكان حيث ان النخب الاقتصادية (أو البرجوازية) قادرة على التلاعب بالطبقة العاملة، أو استخدام المؤسسات السياسية المحلية أو الدولية، والمؤسسات الاقتصادية، أو القوانين لمصلحتهم الخاصة، على حساب أولئك الذين اوجدوا المنتج. وهكذا، قد ينظر الماركسيون إلى العلاقات الدولية وينتقدون المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي لتعزيز السياسات النيوليبرالية الاقتصادية (التي تدعو إلى الخصخصة وسياسات الحكومة السالبة).[1] أو قد يتخذ الماركسي موقفا مع منظمة التجارة العالمية التي، في حين تعمل على خفض التعريفات الجمركية (بحيث يزيد ذلك من سهولة التجارة)، فإنها لا توفر الحماية الكافية (مثل حماية حقوق الإنسان) للعمال، أو الحماية البيئة.

أما الحالات الأخرى التي يمكن أن تتضافر فيها الماركسية والعلاقات الدولية فهي النظر إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات. وبالنسبة للكثيرين، هناك اعتقاد بأن الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على إنتاج منتجات في بلدان لا تتمتع فيها معايير حقوق الإنسان بالحماية. وتلك الشركات التي تقوم بذلك تفعل ذلك بسبب العمالة الرخيصة وعدم وجود معايير حقوق الإنسان المعمول بها، ومن شأن ذلك أن يتيح إنتاج المنتجات بتكلفة زهيدة جدا، مما يزيد من هوامش الربح، الأمر الذي سيجعل ارتفاع هذه الشركات أكثر ثراء اقتصاديا، في حين أن الطبقة العاملة تعاني. وعلاوة على ذلك، فإن العمال غالبا ما يخشون التحدث خوفا من فقدان وظائفهم، أو الأذى من قبل الزعماء، أو الشرطة، أو معاقبة الدولة، على سبيل المثال فقط.

وهكذا، بالنسبة للماركسية في العلاقات الدولية، فإن الاهتمام ليس فقط حول كيفية قيام الدولة والفواعل غير الحكومية أيضا بالاستغلال الاقتصادي، ولكن أيضا كيف يمكن للناس محاربة هذا الاستغلال، والتحرر من هذه السيطرة. بالنسبة للماركسية، فإن الطريق إلى القيام بذلك هو إلغاء الانقسامات الاقتصادية بين البرجوازية والبروليتاريا (أو الطبقة العاملة). كان يعتقد أن هذا سيحدث من خلال ثورة العمال معا في جميع أنحاء العالم ضد النخب الاقتصادية، وتخليص المجتمع من أي انقسامات اقتصادية.

ومن ثم سيتم إنشاء نظام شيوعي في نهاية المطاف حيث سيتم القضاء على مفاهيم الطبقة، وسيتم معاملة الجميع على قدم المساواة. وعلاوة على ذلك، فإن الإنتاج لن يتركز في قطاع واحد من قطاعات المجتمع، بل

[1] Ibid

سيجري تأميمه – وسيكون الجميع جزءا متساويا وهذا أفضل ما يمكنهم القيام به. وبالنسبة للنظرية الماركسية في العلاقات الدولية، فإن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الهيكل الحديث للدولة (والحكومة في كيفية الإشارة إليها في كثير من الأحيان). وهذا سيكون شكل نقي للشيوعية. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة إلى النظرية الماركسية في العلاقات الدولية، من أجل تحقيق السلام العالمي، يجب أن يكون هناك أولا إنهاء لنظام الدولة الذي أنشئ منذ معاهدة وستفاليا.

بالنسبة للنظرية القرامشية يمكن القول ان التساؤل الذي شكل محور اهتمام قرامشي في عمله النظري هو حول الأسباب التي تحول دون الانتقال نحو الاشتراكية في مجتمعات أوروبا الغربية، كما تنبأ به ماركس عندما أكد بأن الثورة ستحدث في المجتمعات الرأسمالية الأكثر نضجا. على أن الذي حدث تاريخيا هو أن الثورة البلشوفية حدثت في إحدى أكثر المجتمعات تخلفا (روسيا). لقد أدرك قرامشي وجود خلل في التحليل الكلاسيكي لماركس، ومن ثم أخذ على عاتقه عبء البحث عن هذا الخلل ومحاولة إصلاحه.

وقد جاءت إجابة قرامشي من خلال استعماله لمفهوم الهيمنة ، وهو المصطلح الذي أصبح محورا للعديد من محاولات التنظير للعلاقات الدولية منذ المنتصف الثاني للقرن الماضي إلى اليوم. حيث أصبح يعبر عن الدولة الأكثر تأثيرا في النظام الدولي (الدولة المهيمنة) أو على الأقل في منطقة إستراتيجية معينة. ويرتبط مفهوم قرامشي للهيمنة بإدراكه الموسع والأكثر عمقا لمفهوم القوة. حيث يتبنى نظرة ميكيافيللي للقوة على أنها أشبه بـ"القنطور"، الكائن الخرافي ذو النصف الأعلى الذي هو عبارة عن إنسان والنصف الأدنى الذي هو عبارة عن حصان، فالقوة وفقا لهذه النظرة عبارة عن مزيج من الإكراه والاسترضاء.[1] فوفقا للإدراك الماركسي الكلاسيكي، يتم الحفاظ على النظام القائم حصريا من خلال الممارسات القهرية للدولة، تلك المؤسسة التي وصفها انجلز بأنها ليست إلا آلة اضطهاد في يد طبقة ضد أخرى، فالقهر وأحيانا الخوف من القهر هو ما يحول دون ثورة الطبقة/الأغلبية المضطهدة ضد نظام الاضطهاد الذي تمسك به الطبقة/الأقلية المضطهدة. وهنا يخلص قرامشي إلى أن هذا التحليل مناسب للمجتمعات المتخلفة (مثل روسيا قبل الثورة)، ولكنه غير مناسب تماما للمجتمعات الأكثر تقدما في الغرب، حيث لا يتم الحفظ على سيرورة النظام فقط من خلال القهر، ولكن يتم كذلك من خلال الاسترضاء.

[1] جون بايلس، ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص268

ومـن خـلال الهيمنـة، حسـب قرامشـي، تسـود القـيم والأيـديولوجيات الاجتماعيـة والسياسـية والأخلاقيـة للطبقـة المسيطرة/المهيمنة وتصبح غير قابلـة للمساءلة من قبل الطبقات الأخرى، ويحدث هذا عبر مؤسسات المجتمع المدني التي تتمتع باستقلالية [زائفة عن الدولـة]. ويعتبر قرامشي أول من انتبه إلى العلاقة المرضية القائمة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث أشار إلى كون هذه المؤسسات تمثل الأداة الأساسية للقهر اللين الذي تمارس من خلاله الدولة وظيفة الاسترضاء للحفاظ على الوضع/النظام القائم.

لقد أحدث قرامشي ثورة على الإدراك الماركسي للعلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع، حيث بين كيف أنـه فـي الوقـت الـذي تعكـس فيـه بنيـة المجتمـع مجمـوع العلاقـات الاجتماعيـة للإنتـاج القابعـة علـى المسـتوى الاقتصادي، فإن طبيعة العلاقات القابعة في البنية الفوقية هي ذات علاقة وطيدة بتحديد درجة تعرض المجتمع للتغير والتحول، أي هناك علاقة تأثير متبادل بين البنيتين. وقد اقترح فيما بعد مفهوما أساسيا لتوضيح دور هذه التبادلية في التأثير، هذا المفهوم هو الكتلة التاريخية والأيديولوجية ، والتي تشكل حاجزا بنيويا في وجه التغيير الاجتمـاعي، وأداة للحفـاظ علـى نمـط الهيمنـة داخـل المجتمـع (سـواء علـى المسـتوى المحلـي أو علـى المسـتوى الدولي)؛ ويعبر الشق التاريخي في الكتلة عن البنية التحتية للمجتمع (علاقات الإنتاج)، في حين يعبر الشق الأيديولوجي عن البنية الفوقية (الأفكار والممارسات السياسية).

وقد عمل غريك مورفي على إسقاط هذا المفهوم على استعصاء التحول في العلاقات بين الشمال والجنوب. حيث يرى أن هناك نوعا من الكتلة التاريخية بين الشمال والجنوب، تتشكل فيها الطبقة الحاكمة من بعض الطبقات[/النخب] الحاكمة في الدول الصناعية المتقدمة، والطبقات الحاكمة– أو ما أسماه بالبورجوازية المنظماتية في الدول التابعة في العالم الثالث والتي تحافظ على وضع جماعي للسيطرة داخل المجتمعات المتخلفة[1].

لا يمكن فهم ما يسمى بالنظرية "الماركسية" في العلاقات الدولية على أنها نظرية محددة في هذا المجال من الدراسة. وعلى الرغم من أن هذه النظرية تتكيف مع تفسير الظواهر الدولية، وهذه النظرية تستمد في الواقع من انعكاس عالمي اكثر لعلاقات القوة التي كان ماركس اول المتطرقين لها. ويعكس المنظرون الماركسيون تفكير

[1] Valentin Bouteiller , ″Marxisme et Relations Internationales″,15/006/2014
http://les-yeux-du-monde.fr/ressources/18835-la-theorie-marxiste-des-relations

الفلسفة الألمانية عن التيارات النظرية الأخرى للعلاقات الدولية من خلال رغبتهم المعيارية في الإخلال بمبادئ عمل العالم من وجهة نظرهم حول استغلال الإنسان للإنسان.

ومع ذلك، من أجل فهم مساهمات النظرية الماركسية في تخصص العلاقات الدولية، من الضروري أن نذكر بإيجاز أسس فكر ماركس نفسه. حيث يركز ماركس على تطور المجتمعات البشرية، ويذكر أنه كان دائما فاصلا بين الظالم والمظلومين، سواء كانت عبودية أو مجتمعات إقطاعية أو رأسمالية: "إن تاريخ أي مجتمع حتى اليوم هو قصة الصراعات الطبقية.

وهو يرى أن هذا التقسيم في المجتمع إلى طبقات هو نتيجة للتوزيع غير المتكافئ لوسائل الإنتاج التي ينظر فيها أيضا إلى محرك التاريخ. في المجتمع الرأسمالي، الذي هو آخر ظهور، فإن البروليتاريا هي فقط قوة العمل التي تشكل طبقة المضطهدين، في حين أن فئة الظالمين تتألف من ما يسمى الأقلية "البرجوازية" رأس المال. وبالنسبة لماركس، فإن هذا الوضع مرتبط بوجود ممتلكات خاصة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية بسبب الحلقة المفرغة التي تنطوي عليها.

على الرغم من دعمه لثورة عالمية قادرة على تجاوز الحدود "البرجوازية"، كان تحليل ماركس للسياسة العالمية محدودا في الواقع. أهم مساهمة للماركسية في العلاقات الدولية هي لينين، الذي كان أول من جمع اسهامات المفكرين الماركسيين المختلفين (رودولف هيلفردينغ، روزا لوكسمبورج أو نيكولاي بوخارين على وجه الخصوص) لتنظيم العلاقة بين الرأسمالية العالمية والصراعات داخل النظام الدولي، أو بالأحرى بين الدول الرأسمالية.

كان لنظرية لينين الإمبريالية تأثير هام في العالم الاشتراكي، وقد اثرت على الأقل حتى نهاية الحرب الباردة، واعتمد كثير من الأكاديميين والسياسيين، على هذا التفكير لتبرير سياستهم الخارجية (النضال من أجل استقلال المستعمرات على سبيل المثال). وهذه النظرية ازدهرت أيضا بظهور تفكير جديد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك نظرية الاعتماد على الامبريالية كسبب لتخلف في دول العالم الثالث.

وقدم عالم الاجتماع الأمريكي إيمانويل والرشتاين أيضا إسهامه في البناء الماركسي من خلال مفهومه "النظام العالمي" الذي يصف تقسيم العالم في ثلاث مناطق على أساس عدم المساواة في العلاقات الاقتصادية: مركز متطور يستغل وشبه المحيط، ومحيط يضم الدول المتخلفة. لكن الماركسية، على الرغم من مساهمة العديد من المنظرين، كانت محل انتقاد شديد بسبب تقليصها وحتميتها مما يجعل الجانب الاقتصادي، العامل الوحيد لأي

علاقة اجتماعية وبالتالي أي صراع. وأخيرا، لم تتمكن الأيديولوجية الماركسية من مقاومة إخفاقات الكتلة السوفياتية وفقدت في نهاية المطاف الكثير من نفوذها مع تآكل الأيديولوجية الشيوعية في أوائل التسعينيات.[1]

يمكن القول بشكل عان بأن التحليل الطبقي لم يلق الاهتمام الذي أعطي للنظريات الأخرى في أمريكا وفي مجال العلاقات الدولية لأسباب عديدة، منها[2] :

- نقص التحليل السياسي في كتابات "ماركس" نفسه، فعلى الرغم من أن كل ما كتبه "ماركس" يعتبر كتابات سياسية، إلا أنه لم يقدم تحليلا منظما للدولة أو الصراع الطبقي داخل الرأسمالية. وباستثناء "جرامشي" هناك القليل الذي أبدع تحليلا ماركسيا سياسيا في غرب أوروبا والولايات المتحدة .
- هناك تقليد في النظرية السياسية الأمريكية على المستويين الأكاديمي والعام يفترض أن الطبقات لعبت دورا غير واضح في المجتمع الأمريكي، الذي تندر فيه المعايير والرموز الطبقية، فلم تشهد الولايات المتحدة على عكس الرأسماليات الأخرى بروز حزب سياسي للطبقة العاملة بحكم التكوينية العرقية للمجتمع الأمريكي
- ارتباط التحليل الطبقي بالايديولوجية الماركسية، ومن ثم أعتبر الباحثون الذين يتبنونه أنصارا للشيوعية وغير أمريكيين وخائنين لIيديولوجية الرأسمالية
- أسهمت الحركة السلوكية في التقليل من استخدام التحليل الطبقي، ففي سعيها للوصول إلى تعميمات علمية موضوعية نظرت إلى التحليل الطبقي على أنه يفتقر إلى بعدين أساسيين هما: أولا أن مفهوم الطبقة محمل أيديولوجيا ومثقل بالقيم. وثانيا أنه مفهوم يصعب تحديده وقياسه بصورة دقيقة.

تتقاسم الراديكالية/الماركسية مع الواقعية الرأي الذي يقول بأن الناس مدفوعين بمصالحهم الخاصة ومستعدون للهيمنة على بعضهم البعض. ومثل الواقعيين يعتبر الراديكاليون الدولة الفاعل الأهم في الشؤون العالمية، ولكن يركزون في الوقت نفسه على صراع المصالح بين طبقات الاجتماعية. فالطبقات تتصارع من أجل السيطرة على السياسات الدولة داخل البلاد، والحكومة لا تبحث عن المصالح القومية المجردة، وإنما تبحث بشكل أساسي عن مصالح الطبقات المهيمنة على سياسات الدولة .إذن وفقا للراديكالية فإن الدول ليست وحدات متحدة ومتماسكة،

[1] Ibid

[2] انور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص 422

والطبقات تتجاوز الحدود القومية للدول، فيتعاون الرأسماليون دوليا للإبقاء على بيئة سياسية واقتصادية تكون ملائمة للاستثمارات التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية عبر العالم.

وتوضح كل من الواقعية السياسية والراديكالية الماركسية حركية العلاقات الدولية بحدود النمو المتباين للقوة بين الدول. كما توضح كل منهما الجوانب الأكثر أهمية للعلاقات الدولية (الحرب، الإمبريالية، التغيير) كنتائج للنمو غير المتساوي للقوة بين الدول. ولكن تختلف الواقعية السياسية والراديكالية الماركسية أحدهما عن الأخرى بخصوص الحركية المؤثرة للعلاقات الدولية، فالواقعية ترتكز على الصراع على القوة بين الدول، في حين تؤكد الراديكالية على دافع الربح في المجتمعات الرأسمالية[1] .في مقابل الرؤية الواقعية الفوضوية للنظام الدولي، تؤكد الراديكالية على التراتبية للطبقات والدول، مع إخضاع الضعيف للقوي. ولكن ترى الراديكالية مثل الواقعية بأن الأفراد يتصرفون بناء على نوع من العقلانية، لكنها تؤكد بأن "الوعي الزائف" يشوه على الضعفاء الصورة ليعتبروا المصالح والقيم السائدة وكأنها تعبر عن قيمهم.

تتفق الراديكالية مع الليبرالية في ثلاثة نقاط في توجيه الانتقاد إلى الواقعية، وهي:

- كلاهما يؤكدان على طريقة لفهم للعلاقات الدولية ترتكز على الاقتصاد السياسي. ويرفضان التمييز بين السياسات العليا والسياسات الدنيا حسب التصنيف الواقعي .
- كلا النظريتان تحول الانتباه أكثر إلى الأحداث والعمليات والمؤسسات وتفاعل الفاعلين داخل وبين الدول، أي أن كرات البلياردتم تفتيتها إلى مكوناتها الأساسية .
- كلا النظريتان في تعاطيهما مع التقاليد العابرة للقوميات، تؤكدان على القضايا الاقتصادية الاجتماعية أو قضية الرخاء .من ناحية أخرى تتفق الراديكالية مع الليبرالية في عدم تفضيل الوضع العالمي القائم وتأمل في تحويل النظام العالمي إلى نظام أكثر مساواة وأكثر عدالة.

ولكن يرى الراديكاليون بأن الإمبريالية والحرب هي من صنع الرأسمالية التي تحاول المحافظة على قوتها لاستغلال الطبقات الأخرى. ويؤكدون على أنه فقط في حالة دحر الرأسمالية واستبدالها بالاشتراكية في كل مكان يمكن أن يتحقق سلام عام للبشرية.

[1] المرجع نفسه، ص ص 423-425

كما تذهب الماركسية أيضا إلى أن اللامساواة القائمة بين الطبقات إنما تنعكس على توزيع القوة في المجتمع. ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية المسيطرة هي الطبقة الأكثر قوة، أي الطبقة الحاكمة. وبالتالي تخدم الدولة من جانبها مصالح أولئك البرجوازيين، وذلك بكفالة الاستقرار للنظام.

الفصل الثالث

التحليل البنائي للسياسة الخارجية

لم يتم تطوير أي اتصال منطقي بين نظريات العلاقات الدولية الرئيسية وتحليل السياسة الخارجية، حيث قام البعض بدراسة السياسة الخارجية ضمن خطاب ليبرالي للعلاقات الدولية، في حين حاول غيرهم مقاربتها كموضوع استفسار واقعي، وهي دراسة تعتبرها هوتون "نوعا من المشاريع الحرة العائمة"، بحجة أنه من أجل دفع جدول أعمال تحليل السياسة الخارجية وإعادة تنشيطه، "يجب أن يتم التعامل مع الاسس في بعض المناقشات الجوهرية الهامة الجارية في نظرية العلاقات الدولية اليوم. وبالنسبة لهوتون، فالقاعدة "الأكثر منطقية" التي يمكن من خلالها الوصول إلى تحليل السياسة الخارجية، والتي يمكن أن تغذيها وتعيد بناءها هي "البنائية الاجتماعية"، التي لها تأثير كبير خاصة على "المقاربة المعرفية النفسية لدراسة السياسة الخارجية".

في الوقت الذي تميل فيه النظريات العقلانية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن البنائية تشدد على تأثير الأفكار. وبدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية). كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس لسلوكيات تحظى بالقبول. وهو ما سيتم توضيح تفاصيله من خلال هذا الفصل.

المبحث الاول: التفسير الاجتماعي للواقع الدولي .

البنائية نظرية في العلاقات الدولية انضمت إلى لائحة نظريات السياسة الخارجية حديثا، رغم الأعمال المقدمة من قبل ما يعرف بالمدرسة الانجليزية وأعمال أخرى والتي تم اعتبارها بنائية. وبالاعتماد على تشكيلة مصادر مستمدة من علم الاجتماع وفلسفة اللغة، يتحدى البنائيون نموذج التحليل العقلاني، مجادلين بأن العقلانيين (النيوواقعيين والنيوليبراليين) همشوا دور الأفكار في السياسة الدولية. والأفكار هنا تشير إلى صنف واسع يشمل كل أنواع المعتقدات، الادراكات والمعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن، يفترضون وجودا ويعيدون إنشاءها في تفاعلاتهم أو ممارساتهم.

المطلب الاول: الفوضى والمعاني الاجتماعية

البنائية هي مقاربة مميزة للعلاقات الدولية تشدد على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية . ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية (كما يدعي بعض الواقعيين)، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي (كما يقول بعض الدوليين الليبراليين). فبالنسبة إلى البنائيين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صياغته عبر الزمن [1].

فما تقدمه البنائية هو أن تجعل من الممكن أن يقوم الباحث بوضع أسس نظرية تتعلق بأشياء أو ظواهر تبدو مختلفة ولا علاقة بينها، لان المفاهيم المستخدمة عن هذه الظواهرعادة منفصلة وبعيدة وغير متكاملة. وتعد البنائية حديثة في العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص.[2] إذ دخلت البنائية العلاقات الدولية مع نهاية الثمانييات من القرن الماضي وسرعان ما أخذت حيزا كبيرا في أدبيات هذا العلم لتكون المنافس القوي للنظريات التقليدية الوضعية مثل الواقعية والليبرالية. وتقدم البنائية الاجتماعية خلافاً للمقاربات النظرية الأخرى نموذجاً عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة

[1] مارتن غريفثس، تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008 ، ص108

[2] خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30 ،العدد 2، 2014 ، ص 314

القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها. ومع ذلك، تتم في الوقت عينه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة، وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين، فالمؤسسات واللاعبون يمثلون كيانات إشراطية متبادلة.

وقد يتم التحقيق في العلاقة بين البنائية كنظرية أساسية للعلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية من خلال ثلاث طرق رئيسية، أي من حيث الدور الذي يلعبه الفاعلون والبيروقراطيون في صياغة السياسة الخارجية، وعملية صنع القرار، وتأثير النظام الدولي أو المجتمع على سلوك السياسة الخارجية من قبل الدول. ومن بين أوجه التشابه التحليلي بين البنائية والمقاربات التقليدية أو الأمريكية، وتحليل السياسة الخارجية، وخاصة الفرع المعرفي، هو تركيزها المشترك على الطرق التي تؤثر بها "العمليات المعرفية المختلفة" على بناء السياسة الخارجية، وكذلك على البنية والوكلاء، إما "نخب السياسة الخارجية القائمة على الدولة" – التي شدد عليها محللو السياسة الخارجية – أو "الفواعل من غير الدول" – الذي تم تسليط الضوء عليه من قبل البنيويين – الذين يوجهون ويؤثرون على ممارسات السياسة الخارجية. وفيما يتعلق بالاختلافات بين المقولات البنائية والتقليدية في السياسة الخارجية، يمكن للمرء أن يشير ان إلى ان مستوى التحليل الذي هو في الغالب "الفرعي" في تحليل السياسة الخارجية، فيما يتعلق "بعلم السياسة والتحيز النفسي" ، هو"الكلي" في البنائية التقليدية، اي التحليل، مع التركيز على "السياق الهيكلي الاجتماعي الأوسع" والتحقيق في "دور التعلم الاجتماعي" بدلاً من ذلك. وبصرف النظر عن هذا التمييز المنهجي، فإنها تختلف أيضا من حيث الاسس المعرفية في أن الجزء الأكبر من ادبيات تحليل السياسة الخارجية تتبع "نظرية المعرفة الوضعية الفضفاضة" في حين تنقسم البنائية بعمق بين الوضعية ووجهات النظر التفسيرية.

ولتوضيح التقسيم، يجب الاشارة إلى أن هناك العديد من فروع البنائية التي تتراوح بين تلك التي "ترفض التنظير على النمط العلمي وتشدد على الطبيعة التفسيرية للعلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى، إلى تلك التي تسمح باستخدام العلوم الطبيعية مثل الرؤى النظرية التجريبية في شرح ديناميكيات العلاقات الدولية. بشكل عام، كما نوقشت نظرية العلاقات الدولية على نطاق واسع، ظهرت البنائية في نمطين رئيسيين، أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي تختلف بشكل أساسي في الأسئلة التي يطرحونها حول العلاقات الدولية وصنع السياسة الخارجية، وكذلك الطرق التي يستخدمونها للإجابة عليها. ويشدد متغير أمريكا الشمالية على دور "المعايير الاجتماعية" و"الهويات"

في بناء السياسة الدولية وتحديد نتائج السياسة الخارجية، ويهيمن عليها العلماء "الوضعيون" المهتمون بـ "الكشف عن الآليات التنازلية / الاستنتاجية والعلاقات السببية بين الفاعلين. ومن ابرز النمظرين في هذا المعسكر، الذي يسود في الغالب في الولايات المتحدة وربما يُطلق عليه اسم "البنائية التقليدية" أو "العادية" أو "الأمريكية" ، نجد ألكسندر ووندت وإيمانويل أدلر ونيكولاس اونيف، جون جيرارد روجي، بيتر كاتزنشتاين و مارتا فينمور.

من ناحية أخرى، يهتم الشكل الأوروبي بشكل كبير بدور "اللغة" و"البناء اللغوي" و"الخطابات الاجتماعية" في بناء الواقع الاجتماعي، ويهيمن عليه علماء ما بعد الوضعيين أو علماء الترجمة الذين لا يهتمون بشرح أسباب وتأثيرات (الهوية) التغيير من خلال أساليب البحث الاستنتاجية، كما هو الحال مع البنائيين التقليديين، ولكن باستكشاف شروط إمكانية هذا التغيير والطرق التي يتم بها خلقهم في المقام الأول، باستخدام استراتيجيات البحث "الاستقرائي". وينتمي هؤلاء المنظرين مثل فريدريش كراتوتشويل وتيد هوبف إلى معسكر "البناء البنائي التفسيري". وعلى الرغم من الاختلافات بين البنائيين، فإنهم جميعًا مشتركون في إعطاء "وزن أكبر للمجتمعي – في مقابل المادي – في السياسة العالمية.[1]

من منظور بديل، تم تصنيف البنائية كما تطورت خلال تسعينات القرن الماضي أيضًا إلى ثلاثة أشكال مختلفة: "النظامية" ، و"البنائية على مستوى الوحدة" و"الشمولية". البنيائية البنيوية، تجسدها كتابات ألكسندر ووندت المؤثرة التي تتبع مستوى تحليل "الصورة الثالثة" المحددة من قبل الواقعية الوالتزية، وبالتالي تركز بشكل خاص على "التفاعلات بين العناصر الوحدوية من الدول" وما يحدث بينها على حساب ما يحدث داخلها، هذا النوع يعتقد أن البنائية قد وضعت بين السياسات الداخلية للدول أو أكدت على دورها في بناء أو تحويل هوياتهم ومصالحهم. وكونها "مناهضة" للبنائية النظمية، فان النظرية البنائية على مستوى الوحدة، والتي تم تمثيلها بشكل جيد بآراء بيتر كاتزينستين، تركز على المجال السياسي المحلي للدول، أو على حد قول ريس سميت، على "العلاقة بين المعايير الاجتماعية والقانونية وهويات ومصالح الدول "، وبالتالي استراتيجياتهم للأمن القومي. وأخيرًا ، يقف البنائيون الشموليون عند تقاطع البنائية البنيوية او النظمية والبنائية على مستوى الوحدة، وفي الحقيقة هم يسعون من أجل سد الفجوة بين المحلي والدولي في تفسير كيفية تشكيل هويات الدولة ومصالحها. تتجلى من خلال كتابات جون جي. روغي وفريدريتش كروتشفيل، حيث تقوم البنائية الشاملة على دمج الهويات

[1] Maysam Behravesh,"The Relevance of Constructivism to Foreign Policy Analysis", Jul17,2011 http://www.e-ir.info/2011/07/13/understanding-the-implications-of-south-sudan%E2%80%99s-independence/

المؤسسية المكونة محليًا للدول وهوياتها الاجتماعية المدفوعة دوليًا في "منظور تحليلي موحد" يعامل المجتمع المحلي والدولي كوجهين للنظام اجتماعي سياسي واحد.[1]

عموما، بدأت البنائية تبرز كاتجاه جديد في دراسة السياسة الدولية مع كتابات فريدريك كراتشويل، نيكولاس أونيف، خاصة تلك المعنونة "عالم قواعد صنعنا والقاعدة في النظرية الاجتماعية والعلاقات الدولية"، والمقال المرجع لالكسندر ووندت الملقب باب البنائية، الصادر عام 1992 والمعنون ب "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التركيبة الاجتماعية لسياسة القوة"، وهو المقال الذي استشهد به في الأدبيات المهنية ربما أكثر من أي مقال آخر خلال العقدين المنصرمين ، ويقدم الكسندر ووندت الفرضيات التالية:

- ✓ الدول هي وحدات التحليل الأساسية.
- ✓ تذاتانية Subjectivity–Inter البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- ✓ تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

وكما اسلفا، فالبنائية لا تقدم تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة على المستوى التصوري الصرف. فألكسندر ووندت يرى أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم تصورا مناسبا لأسباب حدوث النزاعات. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفوضى، وبحسب ووندت فالفوضى هي ما صنعته الدول. وهناك اتجاه آخر للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية أو إيجاد أشكال جديدة من الجمعيات السياسية.[2] كما أن بعض البنائيين يركزون مع دور الضوابط ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى دحر المفاهيم التقليدية البنائية للسيادة مثلما استطاعت تصوير الأغراض المشروعة التي تمارس الدول سلطاتها استنادا إليها. ومهما يكن، فان الموضوع المشترك بين كل هذه الاتجاهات يتمثل في قدرة الخطاب على صياغة الكيفية التي يحددها الفاعلون هويتهم ومصالحهم وبالنتيجة يقومون بتعديل سلوكاتهم.

[1] Ibid

[2] ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر

تعد النظرية البنائية امتدادا للمدرسة المثالية، التي ترى أنه يجب أن تدار السياسة الخارجية بواسطة معايير قانونية وأخلاقية، وقد واجهت البنائية في أثناء الحرب الباردة سياسة "كيسنجر" القائمة على القوة، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة أخذت موقعا متقدما في نظرية العلاقات الدولية، أما أهم افتراضاتها فهو أن الحقيقة الاجتماعية يتم إيجادها من خلال النقاش حول القيم، كما تشدد النظرية على الصلة الوثيقة بين دور الأيديولوجية والهويات الوطنية، والشبكات العابرة.[1] وقد ساعد في نشر النظرية البنائية عاملان اساسيان، يتمثل الأول في المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية، والثاني وهو الأكثر أهمية، نجاح تطبيق المنهج الأخلاقي والقانوني الأوروبي الذي يستخدمه الأوروبيون في العلاقات الأوروبية الأوروبية، المنعكس في عملية تشكيل الاتحاد الأوروبي، الذي يعتمد النظرية الوظيفية بدلاً من الاندماج التقليدي المستند إلى فكرة تجميع سيادة الدول، موفرا التربة الخصبة لمفاهيم البنائيين والمثاليين في العلاقات الدولية وتفاعلاتها، وبخاصة أنهم غالبا ما درسوا الشبكات العابرة للقومية ذات النشاطات العالية والعالمية، مثل: منظمة "هيومان رايتس ووتش، "أو "الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية التي نجحت في إحداث تغيير في الموقف الدولي من الألغام"، مما أدى في نهاية الامر إلى تبني معاهدة حظر الألغام الأرضية. وقد جاءت التغيرات الدولية مثل؛ سقوط الاتحاد السوفيتي السابق في العقد الأخير من القرن العشرين لتعطي دفعة في انبثاق هذه الرؤية في العلاقات الدولية.

وقد اختلفت افتراضات البنائية كليا عن افتراضات الواقعية الجديدة، وحول كيفية حدوث التغيرات الأساسية في سلوك الدولة، وهذه الرؤية ساعدت في إعادة انبعاث دراسة الأفكار في حقل العلاقات الدولية، وفي ضوء ذلك، يرى منظرو النظرية أمثال "كراتشويل،"و"ستيفن بروكس ،"و"ويليام وولفورث أنه لا يمكن فهم سقوط الاتحاد السوفيتي السابق بدون فهم الأفكار التي أسهمت في السقوط مثل الغلاسنوست والبيروسترويكا، كذلك دور راديو أوروبا الحرة في انهيار النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية سابقًا. وتجدر الإشارة إلى أنه في تطبيقات البنائية على الأحداث الدولية، نجد أن البنائيين قد أخذوا بعين الاعتبار المعايير الأخلاقية وكيفية تأثيرها في الأفكار التقليدية، مثل: السيادة، وهذه العملية واضحة في تطبيقات التدخل الإنساني الدولي، وسقوط نظام الابار تهيد في جنوب إفريقيا، وتحسين ممارسات حقوق الإنسان في أمريكا الجنوبية، وهذا يعني أن البنائيين يرون أن الأفكار هي قدرهم، مثلما اعتبر الواقعيون الجدد أن القوة هي قدرهم، وبأهمية الأفكار في تطوير المعايير في النظام

[1] خالد حامد شنيكات، غالب عبد عربيات، المرجع السابق الذكر، 611

الدولي، أو المجتمع الدولي الذي يقيد سلوك الدولة أو يحدده في المستقبل. ومن أهم التنبؤات للبنائية التي اعتمدت على القيم، والهويات، والمعايير، والبنى الاجتماعية هو التنبؤ باستمرار حلف شمال الاطلنطي، وقد فسرت البنائية ذلك على أساس أن أعضاء حلف شمال الاطلنطي ينظرون للأعضاء للآخرين باعتبارهم حلفاء ليبراليين أكثر من كونهم دولاً أوجدت الحلف لمواجهة التهديدات، وضرورات توازن القوى، من هنا فإن الحلف سيستمر على الرغم من غياب التهديدات، وهو عكس ما تنبأ به الواقعيون.[1]

لقد ساعد السياق التاريخي والمناقشة النظرية بين علماء العلاقات الدولية (وخاصة بين النيوواقعيين والليبراليين) في تمهيد الطريق للمقاربة البنائية. حيث أصبحت ذائعة الصيت بشكل خاص بين العلماء في أمريكا الشمالية، لأن هذه البيئة هيمنت عليها النيوليبرالية. اما في أوروبا، فقد احتلت مقاربة المجتمع الدولي حيزا بارزا بالفعل متضمنة دور الأفكار وأهمية التفاعل الاجتماعي بين الدول في تحليلها، وبهذا المعنى، كان للبنائية هناك حيز فكري أقل في أوروبا، وفي الوقت نفسه، استلهم البنائيون من التطورات النظرية في تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك الفلسفة وعلم الاجتماع. في هذا الاخير، اقترح أنطوني غيدنز مفهوم الهيكلة كوسيلة لتحليل العلاقة بين الهياكل والفواعل. وفقا لغيدنز، فإن الهياكل (أي القواعد والشروط التي توجه العمل الاجتماعي) لا تحدد ما يفعله الفاعلون بأي طريقة ميكانيكية، فإن انطباع يمكن أن استيقاؤه من وجهة النظر النيوواقعية عن كيفية تقييد هيكل الفوضى للجهات للدول الفاعلة.[2] العلاقة بين الهياكل والجهات الفاعلة تنطوي على الفهم بين المعنى والمعنى، فالهياكل تقيد الفواعل، ولكن يمكن للفواعل أيضا أن تحول الهياكل عن طريق التفكير فيها والعمل عليها بطرق جديدة. وبالتالي، فإن مفهوم الهيكلة يؤدي إلى رؤية أقل جمودا وأكثر ديناميكية للعلاقة بين الهيكل والفواعل، ويستخدم البنائيون في العلاقات الدولية هذا كنقطة انطلاق لاقتراح رؤية أقل جمودا للفوضى.

في النظرية الاجتماعية، يؤكد البنائيون على البناء الاجتماعي للواقع. فالعلاقات الإنسانية، بما في ذلك العلاقات الدولية، تتكون من الأفكار وليس بالضرورة من الظروف او القوى المادية. هذا هو العنصر المثالي الفلسفي للبنائية الذي يتناقض مع الفلسفة المادية للكثير من العلوم الاجتماعية الوضعية. ووفقا للفلسفة البنائية، فإن العالم الاجتماعي ليس معطا مسبقل: وليس شيئا "خارجا" مستقلا عن معتقدات وأفكار الأشخاص المنخرطين فيه.

---

[1] المرجع نفسه، ص 612

[2] Robert H. Jackson, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, Oxford University Pres 3rd editions, 2006, p163

وليس حقيقة خارجية يمكن أن تكتشف قوانينها من خلال أبحاث علمية، ويمكن تفسيرها من خلال نظرية علمية كما يجادل الوضعيون والسلوكيون. إن العالم الاجتماعي والسياسي ليس جزءا من الطبيعة. فلا توجد قوانين طبيعية للمجتمع أو الاقتصاد أو السياسة. والتاريخ ليس مسار خارجي متطور مستقل عن الفكر الإنساني.[1]

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث. كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما تملك البنائية تفسيرا له خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفياتية باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك. بالإضافة إلى ذلك، ونظرا للتحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجؤوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محورا للاهتمام. وترفض البنائية ما يسمى بتصور كرة البلياردللعلاقات الدولية لأنه فشل – في نظرها– في إبراز أفكار ومعتقدات الفاعلين الذين أقحموا في النزاعات والصراعات الدولية. وهي ترغب في اختبار ما يوجد بداخل كريات البلياردللوصول إلى إدراك تصور معمق بشأن تلك الصراعات[2] ، كما تولي أهمية كبيرة لعنصر الهوية، حيث أن القضية الأساسية – حسبها – في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومصالحها.[3] ورغم أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تركز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتعامل مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك. ومن خلال ما سبق، يتضح أن معرفة إذا ما كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أو قاري ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، وينسحب الأمر ذاته عما إذا كان الألمان واليابانيون سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم بحيث يتبنون أدوار خارجية فاعلة، وعما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعتنق أو سترفض هوية تقتضي بأن يلعب الأمريكيون دور دركي العالم.

لقد مهد وصول عامل الافكار الى نظرية العلاقات الدولية الطريق امام البنائيين للمشاركة عن كثب في تحليل السياسة الخارجية. واصبح التركيز على عامل الافكار كالتذاتانية وبناء المعاني مقابل العوامل المادية المفترضة واضحا ليحل كاتجاه تحليل السياسة الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة. وان افتقر في البداية للتركيز على

[1] Ibid, p164

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 324

[3] ستيفن وولت، المرجع السابق الذكر

العوامل الاجتماعية مقارنة بالدراسات البنائية الراهنة. ولتعزيز وضعية البنائية في تحليل السياسة الخارجية اتى الكسندر ووندت بادعاء مفاده ان الافتراض البنائي يدعم تقاليد عريقة في تحليل السياسة الخارجية، من خلال الاشارة الى كتاب "صنع القرار في السياسة الخارجية" لسنايدر بروك وسباين الذي نشر عام 1954 وتم اصدار النسخة المنقحة عام 2002 . وقد حاول ابراز السمة البنائية لهذا العمل اضافة الى دراسات تحليل السياسة الخارجية . بالنسبة لوندت فقد افترض كا من سنايدر بروك وسباين ان الافكار تشكل المصالح الوطنية –ليست محددة سلفا– كدوافع لسلوكيات السياسة الخارجية، وهذا الاستبصار يتناقض مع الافتراضات الاساسية للنوواقعية والنيوليبرالية.

تقدم البنائية فهما بديلا لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية، تتضمن: معاني الفوضى وتوازن القوى، العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، توسع القوة، ومشاهد التغيير في السياسة الدولية . من ناحية أخرى يجب أن يفهم البنائية باعتبارها تتكون من رافدين :البنائية التقليدية والبنائية النقدية، حيث ترتبط الثانية بشكل كبير بالنظرية الاجتماعية النقدية. أما البنائية التقليدية فترغب لتقديم بديل للتيارات الرئيسية في مجال النظرية العلاقات الدولية. وهي تحدد المعضلات الخاصة بها التي تعمل من أجل حلها والتي تتعلق بقضايا الهويات في السياسة العالمية والتنظير لدور السياسة الداخلية والثقافة في نظرية العلاقات الدولية.

جوهر البنائية هو الافتراض بأن الوجود البشري وجود اجتماعي، حيث إننا نصنع العالم من مواد أولية أمدتنا بها الطبيعة من خلال ما نقوم به من أعمال مع الاخرين، وكذلك أقوالنا مع الاخرين، فالقول فعل بل إن الأقوال هي طريقة الأكثر أهمية التي نتبعها في صنع العالم الكائن.[1] والبنائية ترى أن الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس، وأن هذه عملية مستمرة يظهر فيها عنصر الثالث هو القواعد التي دائما ما تربط العنصرين السابقين معا، وهذه القواعد توفر خيارات أمام الفاعلين الذين يتصرفون لتحقيق غايات تعكس حاجات ورغبات الناس في ضوء ظروفهم المادية، والفاعلون في تصرفاتهم يحتاجون لمعرفة ما هي مصالحهم والتي تتحدد في ضوء إدراكهم لهوياتهم، فردية كانت أو جماعية.

[1] انور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص ص 430-431

يرى "ويندت" بأن الحوار الجاري بين الواقعية والليبرالية الجديدتين يستند إلى التزام مشترك بالعقلانية، ولأن نظرية الاختيار العقلاني تعامل الهويات ومصالح الدول على أنها مسلمات فرضت من الخارج، لذلك فإن العقلانية تقدم أساسا مفهوما سلوكيا لكلا التفاعلات والمؤسسات: حيث تعبر عن السلوك وليس الهويات والمصالح، وبهذه الطريقة فإن الواقعية والليبرالية الجديدتين تمتلكان نفس الفرضيات حول الوكيل: الدول هو الفواعل الأساسية في النظام، ويعرفون الأمن من خلال مفهوم المصلحة الذاتية، على الرغم من اختلافهما حول هل أن هذه المصلحة مطلقة أو نسبية.

تعارض البنائية التصور المادي من خلال افتراضها ان الدول فواعل اجتماعية وانها تتبع في سلوكاتها القواعد الداخلية والدولية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه فمجال تفاعلات الدول اجتماعي –بالطبيعة– واكثر مرونة، فالنظام الداخلي او الدولي ليس شيئا ما يقع في الخارج–معطى خارجي– كالنظام الشمسي، ولا يوجد من تلقاء نفسه، انما وجوده هو نتاج للفهم –الوعي– المشترك بين الاشخاص الذين يعيشون بداخله، وبالتالي فاي نظام يتشكل من خلال الافكار الانسانية وليس القوى المادية، هو اختراع انساني وليس شيئا مبني فيزيائيا بل فكري وثقافي بحت،[1] فالاشخاص في وقت ومكان محدد ينشئون جسما من الافكار او مجموعة من القواعد لتظيم عالمهم – انهم يصنعون عالمهم–.

ينظر وندت الى العالم الاجتماعي كبنية او هيكل يتكون من ثلاث عناصر: الافكار والمعتقدات، الموارد المادية والممارسات. من جهة الافكار والمعتقدات والتوقعات والمعرفة المشتركة بين الاشخاص تعرف البنية التي ضمنها تحدد الفواعل طبيعة العلاقات بينها تعاونية او صراعية، المثال التقليدي الذي يمكن ان يدعم هدا الادعاء هو المقارنة بين المعضلة الامنية والجماعة الامنية. كل منهما يمثل بناءا اجتماعيا، البنية الاولى تصور الوضعيات التي تعقد الدول من خلالها افتراضات غير موثوقة حول نوايا الدول الاخرى وبالتالي تبني مصلحتها الوطنية تحت مسمى العون الذاتي، بالمقابل البنية الثانية تمثل شكلا للفهم او المعاني المشتركة بين الدول التي تثق من

[1] I. G. Wahyu Wicaksana, "The Constructivist Approach Towards Foreign Policy Analysis" ,pp01-05 http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.465.6017&rep=rep1&type=pdf

خلالها ببعضها البعض في ادارة النزاعات سلميا، وهكذا يمكن تجنب الحرب، في كلتا الحالتين استعمال القوة العسكرية يعتمد على المعاني الجماعية[1].

"البنائية طريقة لدراسة العلاقات الاجتماعية"، يشير إلى هذا أحد أهم روادها وبينما تتقاطع مع بعض النظريات والمداخل الأخرى، إلا أنها تكون نظاما أو مدخلاً مستقلا يتألف من مجموعة من المفاهيم والافتراضات التي تساعد الباحث على دراسة العلاقات بين مجموعة الفاعلين في نظام أوبناء معين . لكنها لا تكون نظرية بعينها بالمفهوم الوضعي للنظرية، أي إنها لا تقدم تفسيرات عامة لسلوك الأفراد أو لماذا يختلف مجتمع عن مجتمع اخر، ولا تقدم شرحا أو تنبؤا للتغيير في العالم أو النظام الدولي.

ترفض البنائية استنتاجات الواقعية الجديدة حول التأثير الحاسم للفوضى على سلوك الدول في السياسة العالمية. بدلا من ذلك، يمكن أن تكون السياسة الخارجية نتاجا للتنشئة الاجتماعية: فقد تقرر الدول اتباع القواعد لأنها لصالحها، أو لأن المعايير اصبحت داخلية او تم تدخيلها. بالنسبة للبنائين الهويات والمصالح هي محددات أساسية للسياسة الخارجية: فهي تعتمد على عوامل الأفكار لشرح الهيكل الدولي والسياسة الخارجية، في حين أن الواقعيين الجدد يعتمدون على العوامل المادية.

وعلاوة على ذلك، لا يستهدف البنائيون بالضرورة تحليلاتهم على الدولة؛ بدلا من ذلك، يستخدم الكتاب في المدرسة مثل فينيمور ووندت العوامل الأيديولوجية والعمليات النظامية لشرح البناء الاجتماعي للمصالح والهويات في مجالات متعددة[2].

ان تركيز البنائية الاجتماعية هو على الوعي الانساني أو الوعي ومكانته في الشؤون العالمية. الكثير من نظريات العلاقات الدولية، وخاصة النيوواقعية، هي مادية؛ بحيث تركز على كيف يحدد توزيع القوة المادية، مثل القوات العسكرية والقدرات الاقتصادية، موازين القوة بين الدول ويشرح سلوكتها. ويرفض البنائيون هذا التركيز المادي احادي الجانب. ويعتبرون ان أهم جانب من جوانب العلاقات الدولية هو الجانب الاجتماعي وليس

[1] Ibid, p06

[2] Adel Altoraifi , Understanding The Role of State Identity In Foreign Policy Decision-Making/ The Rise and Demise of Saudi–Iranian_ Rapprochement (1997–2009), A thesis submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, The London School of Economics and Political Science,,2012, p33

المادي، وعلاوة على ذلك، يجادلون بأن هذا الواقع الاجتماعي ليس موضوعيا، أو خارجيا، بالنسبة للملاحظ للشؤون الدولية. إن العالم الاجتماعي والسياسي، بما في ذلك عالم العلاقات الدولية، ليس كيانا فيزيائيا أو كائنا ماديا يقع خارج الوعي البشري. وبناء على ذلك، يجب أن تركز دراسة العلاقات الدولية على الأفكار والمعتقدات التي تبلغ الجهات الفاعلة على الساحة الدولية، فضلا عن التفاهم المشترك بينها. فـالنظام الدولي ليس شيئا يقع خارجا كالنظام الشمسي. ولا يتواجد من تلقاء نفسه. انه موجود فقط كوعي تذاتاني مشترك بين الناس؛ وبهذا المعنى، يتكون النظام من الأفكار، وليس من قبل القوى المادية.[1] إنه اختراع إنساني ليس من النوع المادي أو الفيزيائي ولكن من نوع فكري وثقافي بحت. إنه مجموعة من الأفكار، ونظام من القواعد، الذي جرى ترتيبه من قبل بعض الناس في وقت ومكان معينين.

إذا كانت الأفكار التي تدخل في وجود علاقات دولية تتغير، فهذا يعني ان النظام نفسه سيتغير كذلك، لأن النظام يتكون من أفكار. هذا هو الاستبصار الاساسي وراء العبارة المتكررة لويندت: "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول". الادعاء يبدو بريئا ولكن العواقب المحتملة بعيدة المدى: فجأة عالم العلاقات الدولية يصبح أقل ثباتا في بنية الفوضى القديمة؛ ويصبح التغيير ممكنا بطريقة كبيرة لأن الناس والدول يمكن أن يبدؤوا التفكير في بعضهم البعض بطرق جديدة، وبالتالي خلق معايير جديدة قد تختلف جذريا عن تلك القديمة التي كانت سائدة.

إن العالم الاجتماعي مبني جزئيا من كيانات مادية، ولكن الأفكار والمعتقدات المتعلقة بتلك الكيانات هي الأكثر أهمية: ما تعنيه تلك الكيانات في أذهان الناس. فالنظام الدولي للأمن والدفاع، على سبيل المثال، يتألف من أقاليم وسكان وأسلحة وأصول مادية أخرى، ولكن الأفكار والتفاهمات التي يتم بموجبها تصور هذه الأصول وتنظيمها واستخدامها – على سبيل المثال، في التحالفات، والقوات المسلحة، الخ – هو الأكثر أهمية. العنصر المادي موجود، ولكنه ثانوي للعنصر الفكري الذي يغذيه بالمعنى ويخطط له وينظمه ويوجهه.[2] إن التفكير المضمن في الأمن الدولي هو مهم، واهم بكثير من الأصول المادية التي ينطوي عليها الأمر، لأن تلك الأصول ليس لها معنى دون المكون الفكري: فهي أشياء مجردة في حد ذاتها.

[1] Robert H. Jackson, Georg Sørensen, Op;Cit, p162
[2] Ibid, p165

من ناحية أخرى، تعتبر البنائية طريقة للتفكير في الكيفية التي تتشكل بها الفواعل الاجتماعية، لذلك يحدد "ويندت" في البداية مستوى ووحدة التحليل التي ينصب عليها إسهامه، بالإضافة إلى الهياكل التي تتواجد فيها هذه الوحدات، وينطلق الكاتب من أن تنظيم العنف هو أحد أهم المشكلات الأساسية في الحياة الاجتماعية، وطالما إن الدول تمثل السلطة السياسية التي تحتكر الاستخدام المشروع للعنف المنظم دوليا، وهي الشكل المسيطر على الشخصية الاعتبارية في السياسات العالمية المعاصرة، فإن هذا يعني أنها لا بد أن تكون الوحدة الأساسية للتحليل عند التفكير في التنظيم العالمي للعنف[1] . بالنسبة لكثير من البنائيين فإن القوة تمثل قضية في العلاقات الدولية . ولكنهم يبتعدون عن عقد شراكة مع الواقعية وذلك بسبب الاعتقاد القائل بأن النظرية الواقعية جوهريا ترى أن السياسة لها أساس مادي وليس اجتماعي أي بينما تميل نظريتي الواقعية والليبرالية إلى التركيز العوامل المادية مثل القوة أو التجارة، تؤكد نظرية البناء الاجتماعي على تأثير الأفكار. وبدلا من اعتبار الدولة كشيء مسلم بها وافتراض أنها ببساطة تبحث عن البقاء، تعتبر البنائية المصالح وهويات الدولة كمنتج مرن جدا لعمليات تاريخية معينة، وتعير البنائية اهتماما كبيرا للخطاب السائد في المجتمع لأن الخطاب يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤسس المعايير المقبولة للسلوك، لذلك تهدف البنائية إلى فتح طريق وسط بين العقلانية المتمثلة في الواقعية والليبرالية الجديدتين من جهة وما بعد الحداثة من جهة أخرى، وتهدف أيضا إلى أن توضح بأن العلاقات السياسية تبنى اجتماعيا وتلعب الأفكار دورا مستقلا في تحليل العلاقات الدولية، وتعمل على استبدال منطق النظريات العقلانية الذي يؤدي إلى عقلانية أداتية بمفهوم "الوكيل "الأكثر اجتماعية. وتفضل التعامل مع المصالح الدولية باعتبارها تؤسس اجتماعيا أكثر من كونها تعبر عن أهداف موضوعية مسلمة بها. ويوضح "ويندت" كيف أن التمركز حول الدولة لا يحول بالضرورة دون وجود فواعل من غير الدولة، محلية كانت أو عبر قومية، وما قد يترتب عليه من توظيف على النطاق الدولي. ومن ثم فإن مركزية الدولة لا تعني أن تفسير الحرب والسلام يتوقف على سلوك الدول وحدها، أو حتى أن الدول هي الفواعل الأكثر أهمية في هذا السياق. قد تكون الفواعل من غير الدول أكثر أهمية من الدول كبادئين بالتغيير، ولكن تغيير النظام في النهاية يحدث من خلال الدول . هذا الموقف من الدولة، يجعل البنائية أقرب ما تكون للواقعية فيما يتعلق بالفواعل في السياسات العالمية، خاصة وأن تعريفها للدولة يتطابق مع التعريف الواقعي، حيث ترى أن الدولة لها خصائص

[1] انور محمد فرج، المرجع السابق الذكر، ص ص 432-433

أساسية تميزها عن غيرها من أشكال التنظيم الاجتماعي، منها أنها تمتلك نظاما قانونيا مؤسسيا، أي هيكل السلطة السياسية يتشكل من قواعد ومبادئ تحل من خلالها الصراعات ويدار بواسطتها المجتمع. كما أنها منظمة تدعي احتكار الاستخدام المشروع للعنف المنظم، وذات سيادة داخلية وخارجية، هذا بالإضافة إلى الإقليم والمجتمع.

إن "الفوضى" مفهوم أساسي في العلاقات الدولية لكنها موضع الكثير من الجدل. وكثيرا ما يتم عرض نظرية العلاقات الدولية، بوصفها حوارا أو جدلا بين أولئك الذين يقبلون ظروف الفوضى ولكنهم يجادلون بأن هذا لا يستبعد بالضرورة النظام والمجتمع–الواقعيون–، وأولئك الذين يجادلون بأن الفوضى لا تنسجم مع هذه الأهداف التي لا يمكن تحققها إلا عندما يتم استبدال الفوضى بالحكم من نوع اخر –المثاليون أو الليبراليون–.

إن الفوضى العالمية عند البنائية هي هيكلية وذلك لأنها تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية، وهذا يعني أن الفوضى لها معاني مختلفة نتيجة لتعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعاتهم ومن معاملاتهم الاجتماعية، فعلى أحد أطراف النظام الأمني هناك الفهم "التنافسي "للفوضى حيث تنظر كل دولة بصورة سلبية لأمن الدولة الأخرى، فكسب دولة ما يعني خسران الدولة الأخرى. والعلاقة السلبية التي تنشأ في ظل الفوضى تكون نظام الواقعية الذي يركز على القوة باعتبارها مفتاح السياسة العالمية.

لا ينكر البنائيون الأهمية المادية للحقائق التجريبية، سواء كانت المشاركة في مؤتمر حكومي دولي أو إسقاط قنبلة أو التوقيع على معاهدة، لكنهم يعتبرون أن المعاني الاجتماعية التي تنسب إلى هذه الحقائق التجريبية هي الأكثر أهمية، وهل هي، على سبيل المثال، تفسر على أنها إيماءات للاستمرارية أو القطيعة؟ كتهديدات أو فرص؟ كمظاهر للعلاقات الودية أو التنازعية؟ لاستخدام صيغة ويندت، "بندقية في يد صديق وآخر في يد عدو ليست هي نفسها، والصداقة هي علاقة اجتماعية بدلا من علاقة كونها مادية". وبطبيعة الحال، جميع الأفكار هي، من حيث التعريف، إنشاءات/بناءات العقل. ولكن ليس كل الأفكار هي بالضرورة هياكل اجتماعية. والبنائيون غير مهتمين بالأفكار الفردية البحتة لفيلسوف أو عالم أو سياسي بعينه. وانما مهتمون فقط بالأفكار التذاتانية، أي الأفكار التي يتم إنتاجها واعادة انتاجها اجتماعيا. وهناك ثلاث فئات على الأقل من الأفكار

التذاتانية ذات علاقة بتحليل السياسة الخارجية، الأولى تجمع بين المفاهيم الكبرى للعالم، مثل الكونفوشيوسية أو العقلانية العلمية، والثانية تجمع بين المعايير الاجتماعية التي تميز السلوكيات المناسبة والمنحرفة، مثل احترام حقوق الإنسان أو حظر تجارة المخدرات، والثالثة هي المعتقدات السببية، مثل الاعتقاد بأن انبعاثات غازات يؤثر الاحتباس الحراري ويلوث المناخ، أو أن التنازلات تغدي عدوانية الخصوم.و يقدم البنائيون أنفسهم كمعارضين للواقعيين الجدد. لأن الهياكل المثالية/الفكرية مبنية اجتماعيا من قبل الوكلاء، على النقيض من الهياكل المادية، لا ينظر البنائيون إلى العوامل على أنها وحدات يسيطر عليها الهيكل تماما، ولكن أيضا كمنتجي لهيكلهم الخاص[1]. ويستخدم غالبية البنائيين مفهوم المشاركة/اعادة في البناء لوصف العلاقة المزدوجة بين الهيكل والوكلاء. تحدد/تبرز البنية تصورات الفواعل ودلك عن طريق خطبهم وممارساتهم، يعيدون انتاج البنية وحتى تعديلها. وقد ساعدت فكرة أن الرق يتعارض مع حقوق الإنسان في تغيير ممارسات الدول، وساعد اذاعة الحظر على تعزيز الخطاب المناهض للرق، ومن ثم، فإن البناء المشترك يقدم كأداة مفاهيمية توافق بين التصورات البنيوية وتلك التي تركز على الفاعل[2].

وهكذا، ترى البنائية الاجتماعية أن المهم في السياسة الدولية ليس وجود الجانب المادي، وإنما كيف تم عكس هذا الجانب المادي وتمثيله، فتوازن القوى، مثلا، لا ينبغي أن يفهم على أنه توازن بين وسائل الدمار ولكن على أنه توازن التهديد، أو إن الذي يردع قادة الدول من اللجوء إلى الحرب ليس ما هو موجود حقيقة ولكن ما يعتقد قادة الدول أنه موجود . ويقوم التركيز هنا على المعرفة وهي مرتبطة بالمجتمع وليس بالفرد كما أنها منظمة ومهيكلة.[3] من هنا يمكن القول بأن هناك "هيكلا للمعاني الاجتماعية" التي نشترك فيها مع بقية أفراد المجتمع، أو التي تستخدمها الدول مع بعضها البعض في التفاعل العالمي، هذه الهياكل هي التي تعطي المعنى للسياسة الدولية، وبمساعدتها يقوم القادة والمواطنون بمعرفة العالم من حولهم، فالتركيز هنا على التفاعل الإنساني وجعله وحدة التحليل .وبناء على ذلك فإن الحقيقة هي اجتماعية بمعنى أن ما نراه "هناك" أو في نفسنا قد تطور بتفاعلنا مع الاخرين.

[1] Jean- Frederic Morin, La politique étrangère : Théories, méthodes et références, Paris, Armand Colin, 2013, p53

[2] Ibid, p54

[3] انور محمد فرج، المرجع السابق الذكر ، ص ص433-443

المطلب الثاني: الهوية وعلاقة بين الوكيل – الهيكل

تتمتع الدول بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسة كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية . ومع ذلك، تعتمد الطريقةُ التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوياتها الاجتماعية؛ أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلةً بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات . ويوافق البنائيون على أن الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم يقولون إنها لا تعني شيئاً في ذاتها[1]. فعلى سبيل المثال، تختلف الفوضى الناجمة عن الأصدقاء اختلافاً كبيراً عن تلك الناجمة عن الأعداء، ولكنّ الاثنتين ممكنتان، والمهم في الأمر أن تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ظل الفوضى، ومن المهم أيضاً أن نفهم أنه قد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة، فقد تكون تعاونية أو تنازعية، وأن مصالحها تتنوع وفقاً لها، وتحدد الدول مصالحها في سياق تأويلها للأوضاع الاجتماعية التي تمثل جزءاً منها، وبالتالي، بإمكاننا القول إن علاقة الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانت بنية اجتماعية، حيث عَدّ كل منهما الطرف الآخر عدواً له، وحدد مصالحه الوطنية وفقاً لمعايير عدائية، لكن عندما توقفا عن النظر كل منهما إلى الآخر وفقاً لهذه المعايير، انتهت الحرب الباردة.

تعتبر البنائية أن البناء هو بناء اجتماعي ناتج عن ممارسات الفاعلين التي بدورها تتاثر بهدا البناء. ويشير أحد رواد هذه النظرية فريدرك كرتشويل إلى أن القيم والقواعد ليستً فقط تؤسس لنا معيارا للتصرف ولكن أيضا تساعدنا كفاعلين على تحديد مسعانا وأهدافنا من خلال هذه القواعد والقيم وتؤسس معاني لهذه القيم لتصبح أساساً يوجه الفاعلين ويحدد سلوكهم تجاه بعضهم بعضا. في حين يحاول ايمانويل ادلر التركيز على دور الهوية والقيم في تحديد المصلحة الوطنية وتشكيلها وبذلك ينطلق أدلر من رؤية أوسع إِذ يعرف البنائية بأنها نظرية اجتماعية تبحث في دور المعرفة والفاعل العارف في تحديد الواقع الاجتماعي، وتشكيله والهدف هنا هو فهم دور العلاقة بين مجموعة التفاعلات الفردية من قبل الفاعل والبناء الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية.

[1] مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، المرجع السابق الذكر، ص 109

إن نظريتي الليبرالية والواقعية الجديدتين، في نظر أنصار البناء الاجتماعي، تركزان على تعظيم المنفعة وهما بهذا لا تستطيعان تقديم إجابات على أسئلة أساسية مثل: كيف تمكن الفاعلون في العلاقات الدولية من تكوين هوياتهم الحالية والمصالح المتولدة عنها وكيف سيتم التغيير المستقبلي في المصالح وفي الهويات.

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الأساسية عند تيار البناء الاجتماعي، وتعد بمثابة رابط مهم بين البيئات الهيكلية والمصالح. إن الهويات لا يمكن اختزالها في المصالح، ذلك لأن الهويات تشير إلى من هم الفاعلين، فهي تعين النوع الاجتماعي والكيان القائم، أما المصالح فإنها تشير إلى رغبة الفاعلين وماذا يريدون. إن الهويات سابقة للمصالح وذلك لأن الفاعل لا يمكن أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو أولا، غير أن الهويات لوحدها لا تفسر الأفعال، وهذا يعني أن الهويات من دون المصالح تفتقد إلى الرغبة الدافعة، كما أن المصالح من دون هويات تفتقد إلى الوجهة والطريق. وتؤكد البنائية على أن المثل تلعب دورا تفسيريا، فهي فهم جماعي لها أثر على سلوك الفاعلين، وهذا الأثر عميق فهو يكون هويات الفاعلين ومصالحهم ولا يقتصر فقط على تنظيم السلوك، كما أن المثل ليست بناء فوقيا يقوم على قاعدة مادية بل هي تساعد في تكوين هذه القاعدة، وعليه فإن الوكلاء والهياكل تتفاعل، وتكون بعضها بعضا.

بالنسبة للبنائية، السياسة الدولية لا يمكن تحليلها وفهمها بالتركيز فقط على بنية النظام الدولي كما يعتقد الواقعيون الجدد الذين يرون أن بنية النظام الدولي (توزيع القوة في النظام الدولي) بشكل آلي واوتوماتيكي يؤثر في سلوك الدول، بل يرفض البنائيون هذا التعميم في أثر النظام الدولي في سلوك، الدول وبالمقابل يرى البنائيون أن الدول تتصرف بهذا الشكل نتيجة العلاقات الاجتماعية وتفاعلها مع بنية النظام الدولي التي تشكل اطارا اجتماعيا من القواعد والقيم التي تتصرف الدول من خلالها.[1] من ذلك نستنتج أن البنائيين يصرون على أن السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم مثل السيادة وعدم التدخل التي أصبحت دزءا من الاطار الاجتماعي لسلوك الدول والتي تؤلف ضابطا لهذه الوحدات وإن كانت تخترق– بعض الاحيان– فمخالفة القاعدة لا يعني عدم وجودها.

[1] خالد المصري، المرجع السابق الذكر، ص 319-325

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم المهمة لاتباع النظرية البنائية ليس فقط لأنها تساعد على تحديد المصلحة للفاعل لكنها مهمة أيضا لصناعة السياسة العامة للدولة، إذ يفترض البنائيون أن الهوية تمنح أوتحدد للفاعل دوراً في العلاقات الدولية؛ وبذلك سيتصرف الفاعل بما يراه ملائما لهذا الدور فعلى سبيل المثال أظهرت مجموعة من الدراسات أن الاعتقاد السائد بين الألمان بعد الحرب العالمية الثانية بأوروبية المانيا وباهمية التكامل الأوروبي أدى إلى سياسات مختلفة عما سبق. كذلك اعتقاد البريطانيين وتحديد هويتهم بالعلاقات الأطلسية حدد دور بريطانيا في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل والطرائق التي تحدد الهوية للفاعل وكيف تتغير هذه الهوية ؟[1]

تعتبر البنائية انه فقط من خلال التفاعلات التذاتانية الفواعل بإمكانها صياغة معنى للوجود والهوية في أي وقت. فمثل هذه الهويات –والمصالح التي تنبع منها– غير ثابتة وغير تاريخية بل هي غير مستقرة وبحاجة لإعادة التأكيد واعادة البناء في ضوء انكشاف الاحداث وتطور العلاقات.[2] فعدم الأخذ بالاعتبار كيف ان الهوية يتم بناؤها واعادة بنائها باستمرار هو ما جعل التحليل العقلاني المادي للسياسة الخارجية غير قادر على التعامل – مشكلة– كيف ان اشكال محددة من التصرفات اصبحت ممكنة، وغير قادر على تفسير لماذا مسالة محددة اصبحت مؤطرة بالشكل الذي هو عليه.

في الوقت الذي يقر فيه معظم الدارسين ان مصالح الدولة تكمن في التفكير الاساسي بخصوص الاحتياجات، يؤكد العديد من غير البنائيين ان محتوى هذه المصالح هو لاغراض عملية غير قابلة للتغيير، ويتضمن مزيجا من الرغبة في البقاء، القوة، الثروة والامن. ويدعي هؤلاء ان الطبيعة المبنية اجتماعيا للمصالح لا تغير من حقيقة ان المصالح الاولية التي تحرك الدول يتم تحديدها من خلال الموارد المادية ووضعية الدول، وبالتالي فالدول اما يتم بناؤها من خلال القوى المادية او يتم التعامل معها وكأن بناءها غير متصل بمصالحها وسلوكاتها[3].

[1] المرجع نفسه، ص 326

[2] Christopher S. Browning, Constructivism, Narrative and Foreign Policy Analysis: A Case Study of Finland, Bern ; Oxford: Peter Lang, 2008,p11

[3] Ian Hurd, "Constructivism",In The oxford handbook of international relations, Edited by: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, 2008 ,p302

ان التركيز البنائي على البناء الاجتماعي للمصالح والهويات يبرز الاشكالية العامة للعلاقة بين الفاعل والبنية. وتشير البنية الى المؤسسات والمعاني المشتركة التي تصنع السياق العام لتصرفات وافعال الدول، بينما يعني الفاعل أي هوية او كيان يتصرف كفاعل ضمن هذا السياق، على سبيل المثال، علاقة العداء التي تخيف الولايات المتحدة الامريكة من الاسلحة النووية لكوريا الشمالية ليست حقيقة ثابتة ومستقرة بل هي نتاج التفاعلات الجارية بين الدوليتن من جهة وبينهما وبين سياقهما الاجتماعي، هذه التفاعلات يمكن ان تعزز علاقة العداء بينهما او قد تغيرها، قد تعزز او تغير البنى الاجتماعية الواسعة التي تتواجد ضمنها الدول المشتملة على المعايير والاشكال الاخرى من المعاني المشتركة بخصوص السيادة التهديد والمصالح.[1]

تعتبر **مارثا فينيمور** ان المعايير الدولية التي تروج لها المنظمات الدولية يمكن أن تؤثر بشكل حاسم على المبادئ التوجيهية الوطنية من خلال دفع الدول إلى تبني هذه المعايير في سياساتها الوطنية، وفي معارضتها للنيوواقعية، تقول أن التغييرات التي طرحتها دراسات الحالة لا يمكن تفسيرها من خلال المصالح الوطنية البحتة في تعظيم القوة، بل يتعين تفسيرها بتحليل بنائي يؤكد على الدور المركزي للمعايير في المجتمع الدولي.

إذا كانت البنائية تعالج أي مشكلة جوهرية (بخلاف الثروة أو الأمن)، فهي من دون شك الطريقة التي يدعي بها الناس بأنفسهم، ومنح الآخرين، الهوية كفواعل. وقد استمر تزايد الاهتمام بسياسة الهوية بلا هوادة منذ أن حدد يوسف لابيد وفريدريش كراتوشويل "عودتهما" إلى مجال العلاقات الدولية. ومن أسباب تجدد الاهتمام أن سياسات الهوية أصبحت أكثر إثارة للاهتمام وأكثر صعوبة في تفسيرها، وأسفرت الاحداث الملحمية مثل الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة عن خطاب مزدوج يقيد بشدة اختلافات الأيديولوجية الشخصية والهدف الوطني لفئات محددة جيدا.[2] ومع ذلك، في غياب الترحيب بهذه النزاعات الكاسحة، اصبحت الهوية أقل تأكيدا. إن تمييز الذات عن غيرها، على العديد من المستويات الاجتماعية المختلفة، يمثل تحديا أكبر بعد "نهاية التاريخ". وللاشارة ففوكوياما كان بالطبع مخطئا تماما في اختياره للعنوان. التاريخ، جنبا إلى جنب مع العرق والدين، لا ينته على الإطلاق.

[1] Ibid,p303
[2] Paul A. Kowert, The Peril and Promise of Constructivist Theory,p158
http://www.ritsumei.ac.jp/acd/cg/ir/college/bulletin/vol13-3/13-3-12Kowert.pdf

والواقع أن نظرية الهوية ذات أهمية أوسع لدراسة العلاقات الدولية. إن الفهم الأفضل لكيفية تصور القادة الوطنيين للخلافات بين الدول هو خطوة نحو حساب وتشكيل المصلحة الوطنية، وهو موضوع مستبعد عموما من الروايات العقلانية (النيوواقعية والنيوليبرالية) للسياسة الدولية، على أساس أنه لا احد يحدد المصالح، هو أكثر عقلانية من أي احد اخر.[1] ويترك هذا الاستبعاد النيوليبرالية الجديدة دون نظرية الأفضليات، وبالتالي بدون نظرية السياسة الخارجية، فجوهر المشروع البنائي هو توضيح الاختلافات في التفضيلات، والاستراتيجيات المتاحة، وطبيعة اللاعبين عبر المكان والزمان.

إذا كان جوهر المشروع البنائي هو، باختصار، شرح كيفية منح الهوية للفواعل، فنجاحها حتى الآن غير ملحوظ. ألكسندر وندت هو تقريبا وحده بين البنائين في السعي إلى جسر نظري واضح بين هوية الدولة القومية والنظريات الهيكلية للعلاقات الدولية، وقد اجتذبت جهوده، ولا سيما نظريته الاجتماعية الأخيرة للسياسة الدولية، اهتماما مستحقا عن جدارة، وقد جعل قضية أن الهوية تلعب دورا حاسما في العلاقات الدولية مقنعة، ومع ذلك فإن أوجه القصور في محاولته تحديد حدود الهوية الوطنية هي تقريبا مفيدة بقدر نجاحه في طرح ومناقشة أهميتها.

يبدأ وندت مع ثلاثة اوجه متميزة لمنطق الفوضى، التي يصفها بالهوبزية "هوبزيان"، اللوكانية "لوكان"، والكانتية "كانتيان" ، وتعرف هذه "الثقافات" الثلاث – بتعبير وندت – للسياسة الدولية بالإشارة الصريحة إلى افتراضها المهيمن حول الطابع أو "الهوية" المنسوبة إلى دول أخرى: الأعداء (هوبسيان)، والمنافسون (لوكان)، أو الأصدقاء (كانتيان). إن تجاوز هذه الثقافات يمنح ثلاث درجات من الاستيعاب الداخلي/الدولنة، وليس من الواضح تماما ما إذا كان ويندت يعني القبول أو المأسسة، التي تعبر عن درجات مختلفة من الالتزام بثقافة دولية سائدة[2].

معظم البنائيين لديهم رؤية دقيقة للعلاقة بين الهوية والمصالح. وعلى الرغم من أنها تجد أدلة لفواعل تعمل بوعي لتعزيز هويات معينة (القوة الكبرى والشريك الديمقراطي والمواطن الدولي الملتزم بالقانون، وهلم جرا)، فإنها لا تأخذ المصالح كمسلمة/للمنح. يجب على الفواعل تحديد هذه المصالح، وقد تقوم بذلك من خلال الاعتماد على

[1] Ibid, pp159-160
[2] Ibid, p160

إحساسها الذاتي باستخدام ما تطلق عليه **فينمور** "منطق الملاءمة"، حيث يسأل "ما هو نوع الوضع؟" و "ما المفترض أن أفعل الآن؟" بدلا من "كيف أحصل على ما أريد؟

فالحدود العملية ذات صلة بالتأكيد بالهوية، ولكنها غالبا ما لا تكون "محددة". وعلى أي حال، فإنها تختلف على نطاق واسع، وبالتالي تؤدي، إلى حساب تطور الهوية التي هي وصفية اكثر من كونها نظرية، فالحدود الخطابية على الهوية تعتمد، من ناحية أخرى، ليس على ما يمكن فعله مع الأشياء، ولكن على ما يمكن القيام به مع الكلمات، وإلى الحد الذي تعمل فيه اللغة بطرق معينة، قد يكون من الممكن تعميم فعالية اكثر حول القيود اللغوية على الهوية[1].

إن النظام الدولي الفوضوي لا يشكل بالضرورة نظاما للمساعدة الذاتية للدولة. ويمكن تفسير الممارسة العسكرية الضخمة لدولة واحدة بأنها تهديد عسكري لدولة أخرى، غير أنه يمكن أن يشكل أيضا تهديدا إقليميا لبعض الدول، وقد تقوم كل دولة مهددة بترقية تسليحها العسكري، ولكنها قد تنشئ أيضا حقلا من الأمن أو الأمن الجماعي لتحقيق التوازن بين التهديد، وكما قال ويندت مرارا، "المساعدة الذاتية هي مؤسسة"، كما أنها تعتمد على الفهم والتوقعات التذاتانية المشتركة وعلى "توزيع المعرفة" التي تشكل تصور الدول للذات وغيرها، "إنها ليست" سمة تأسيسية للفوضى.

إن إمكانية نظام الأمن الفردي والتعاوني تضعف أهمية مفهوم توازن القوى في السياسة العالمية، لأن القوة المادية للدول الأخرى لا تعني تلقائيا التهديدات العسكرية، وليست هناك حاجة أيضا إلى افتراض أن كل زيادة في القوة المادية للدول الأخرى يجب أن تكون متوازنة من قبل الدولة.[2] إن مفهوم توازن القوى، بدلا من ذلك، كما أشار ستيفن والت – الواقعي – قبل نهاية الحرب الباردة، ينبغي أن يستبدل بميزان التهديد، وهذا يعني، ما ينبغي للدولة أن توازنه هو قوة عسكرية مهددة وليس القوة العسكرية غير المهددة، أما ما إذا كانت الدولة تصبح تهديدا أم لا فتعتمد على نوع وهويات الأدوار التي لديها، كما أن المعايير والمؤسسات الدولية، التي يتم بناؤها أيضا من خلال التفاعل الاجتماعي، توفر المعاني التي يمكن أن تشير إليها الدولة.

[1] Ibid, pp0162-163
[2] Ganjar Nugroho, Constructivism and International Relations Theories, Global & Strategis, Th2, No 1, 2008, p92

ومن شأن هويات الدول بعد ذلك أن تقلل من عدم اليقين في النظام الدولي، فاستقرارها نسبيا يمكن أن يكون أساسا للدول للتنبؤ بسلوك كل منهما الآخر، ومن خلال ذلك، يمكن للدول أن تتغلب نسبيا على معضلة السجين. صحيح أن الغش يمكن أن يشكل عقبة في بناء وصيانة التعاون، ولكن، من خلال تحديد هويات الدول الأخرى أولا، يمكن للدولة أن تتنبأ بما إذا كان شركاؤها سيغشونها ويقررون ما إذا كانت ستتعاون مع دول أخرى أم لا، ومن ثم فإن مصلحة الدول في الحصول على منافع طويلة الأجل تشجعها على تطوير والحفاظ على سمعتها وهويتها "الجيدة"، وحالما يتم التغلب على مسألة المكاسب النسبية، وتدرك الدول أهمية الحفاظ على الهويات، فإن التعاون بين الدول أكثر احتمالا ويمكن بناءه على أساس أقوى[1].

وقد حاولت البنائية معالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل والبنية، أو ما يسمى بمشكلة الفاعل/البنية وعوض الفصل بينهما أو إعطاء الأهمية لواحد على حساب الآخر، يعتقد البنائيون أن كليهما وجهان لعملة واحدة ولا يمكن الفصل بينهم.[2]

تحاول البنائية تسليط الضوء على ما اسماه **انطوني غدينز** بالثنائية أي العلاقة بين الفاعل والبنية، حيث لا ياخد سلوك الفاعل الاهمية كاملة ولا تطغى البنى على الفاعل، ويكون التركيز على عملية التبادل والتفاعل بينهما. وعلى الرغم من ان **نيكولاس اونيف** اول من قدم البنائية لتخصص العلاقات الدولية، فغالبا ما ترتبط **بالكسندر وندت** الذي كتب مقالته الشهيرة عام 1992 تحت عنوان "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول"، حيث بدا في نقد الواقعية الجديدة بخاصة زعمها بان غياب سلطة عالمية لا يترك للدول خيارا اخر سوى التنافس فيما بينها من اجل الحصول على اكبر قدر ممكن من المصالح من اجل البقاء[3].

إن مشكلة الهيكل والوكيل تولد مشكلة أخرى: مشكلة السببية في العلاقات الدولية. فإذا كان علينا أن نقبل مقاربة نظامية في حل مسألة السياسة الخارجية، فعلينا أن نجيب على سؤال آخر صعب حول ما هي القواعد والعلاقات السببية التي تؤثر على النظام؟ هل هي ذات طبيعة مادية، كما يقول الواقعيون، أو فكرية ، كما يدعي البنائيون الاجتماعيون؟

---

[1] Ibid, p93

[2] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص ص 326-327

[3] احمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع"، سياسات عربية، العدد20 ،2016، ص ص 130-131

من وجهة نظر أنطولوجية، الإجابة على هذا السؤال يجب أن تأخذ في الاعتبار ما تفكر به الدول، من حيث نخب الدولة ومؤسساتها، حول أنفسهم –كيف تنظر الدول الى نفسها–، فالقواعد والمعايير التي تملي او توجه السياسة الخارجية هي أساسية لفهمنا للسياسة العالمية[1].

وللهياكل الاجتماعية ثلاثة عناصر: المعارف المشتركة والموارد المادية والممارسات. أولا، يتم تحديد الهياكل الاجتماعية، جزئيا، من خلال الفهم المشترك والتوقعات، أو المعرفة. وتشكل هذه العناصر الفواعل في حالة وطبيعة علاقاتها، سواء كانت تعاونية أو نزاعية.[2] إن المعضلة الأمنية، على سبيل المثال، هي بنية اجتماعية مكونة من فهم مشترك او معاني مشتركة تكون فيها الدول غير واثقة ما يجعلها تضع افتراضات لأسوأ الحالات حول نوايا بعضها البعض، ونتيجة لذلك فإنها تحدد مصالحها وفقا لمفهوم العون الذاتي، والجماعة الامنية هي بنية اجتماعية مختلفة، تتكون من المعرفة المشتركة التي تثق فيها الدول ببعضها البعض لحل النزاعات دون اللجوء للحرب، هذا الاعتماد للبنية الاجتماعية على الافكار هو المعنى الذي تمتلك ضمنه البنائية رؤية مثالية للهيكل.

نقطة الانطلاق للبنائية هي افتراضها الأساسي بأن الانسان كائن اجتماعي، بمعنى أنه لا يمكن لنا أن نكون أناساً دون علاقاتنا الاجتماعية. أي إن العلاقات الاجتماعية هي التي كونت الناس على ما هم عليه الآن، وبالمقابل نحن نكون العالم من حولنا بما نفعل بما تمنحه الطبيعة لنا، من موارد وبما نقول لبعضنا بعضاً، وفعلا القول بعض الاحيان كالفعل، فما نقوله لبعضنا بعضا يصبح جزءا مهما من تركيبة العالم من حولنا.

يرى أنصار البنائية أنه من أجل دراسة التأثير المتبادل بين الفرد والمجتمع لابد من أن نبدأ في الوسط، أي من آلية التأثير بين الجهتين ولذلك يقدم البنائيون مفهوم القاعدة بمعنى الضابط Rule والتي بنظرهم تربط وتصل بين الفرد المجتمع. فالقاعدة بالنسبة إلى البنائيين هي العبارة التي تعلمنا ماذا نفعل What should we do، وهنا كلمة "ماذا" تمثل المعيار أو المقياس أو النموذج الذي يجب أن يفعله الناس في ظروف

[1]Adel Altoraifi, Op;cit, p36
[2] Alexander Wendt, Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press,1999, p73

مشابهة، اما كلمة يجب، فتخبرنا بضرورة الالتزام بالقاعدة وإلا سنتحمل النتائج وقاعدة أخرى تطبق علينا مخصصة لمثل هذا الوضع من عدم الالتزام بالقاعدة الاولى[1].

والطرائق جميعها التي يتخذها الناس سواء باتباع القواعد أو بمخالفتها، بالحفاظ عليها أو بتغييرها تسمى الممارسات، ويسمى القائمون بالفعل على هذه الممارسات بأنهم فاعون Agents، أي وحدات داخل المجتمع، والمجتمع هو البناء Structure. وفي العلاقات الدولية الفاعل هو الدولة والبناء هو النظام الدولي، ويعتقد بعض البنائيين أن المنظمات الدولية وبعض القوى الفاعلة غير الدولة يمكن أن تكون فاعلا أيضا وجزءا من عملية التفاعل في العلاقات الدولية، ولكن لا يمكن لأي فاعل أن يكون فاعلاً في الأوضاع جميعها وفي الحالات جميعها، وانما في بعض الحالات التي من خلالها يجري التفاعل بين هذا الفاعل والبناء في مسار سلوك هذا الفاعل.

[1] خالد المصري، المرجع السابق الذكر، ص 318

المبحث الثاني: المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول

ترتكز النظرية البنائية للسياسة الخارجية – كما أوضحنا في بداية هذا الفصل – على نموذج فاعل مختلف عن ذلك الذي تعتمده النظريات العقلانية، منطق الإنسان الاجتماعي فالفاعل لا يهدف إلى ضمان أهداف أنانية، بل يسعى للعمل وفق المعايير /الضوابط المنبثقة من البيئة الاجتماعية، ونظرية السياسة الخارجية التي تبنى على هذا النوع من نموذج الفاعل تحدد قواعد السلوك التي تعترف بها الدولة كملزمات.

المطلب الاول: سياسة توافق المعايير

تسعى البنائية إلى فهم أصل ومعنى العلاقات الدولية من خلال استكشاف المقاربات الاجتماعية المهملة من قبل الواقعية الجديدة والنيوليبرالية المؤسساتية. ويشير اسم البنائية إلى هذا الحدس الأساسي: "حقيقة" العلاقات الدولية هو انها "بنيت اجتماعيا"[1].

قد يصبح مفهوم المعايير فئة من التحليلات المستخدمة في مختلف قطاعات النشاط، بما في ذلك المسائل الأمنية. ومن الممكن التمييز بين طبيعة القواعد: التنظيمية أو التأسيسية أو الالزامية؛ وبطبيعة الحال، قد تكون هذه الفروق أكثر وضوحا في الواقع. هو أيضا مسألة إعادة تقييم "الصندوق الأسود" للدول، وأهمية التذاتانية والطابع التكويني للقواعد والمعايير. إن التفضيلات الاجتماعية (التي تعكس الهويات الأساسية) تتغير، ويتم بناؤها اجتماعيا وسياسيا، وما يستبعد بشكل فعال أي شكل من أشكال الحتمية الاجتماعية أو الثقافة.[2] ولذلك فإن دراسة الأفضليات وفقا لمقاربة الاختيار الاجتماعي تنطوي على ثلاث مراحل: فهم تشكيل تفضيلات الفواعل، والقيود المفروضة على الهياكل والخيارات المتخذة، ومن ثم ينبغي مراقبة اتساقها، وشدتها، وشرعيتها، و"ثباتها". هذه الفئة الأخيرة مهمة، لأنها تمثل اختلافا جوهريا عن فكرة مصلحة ثابتة مع مرور الوقت التي نجدها عند الواقعيين.

[1] Bendjaballah Selma et autres, ″Vers un constructivisme tempéré, Le constructivisme et les études européennes″, Centre d'etudes europeennes, Avril 2008,p02
[2] Ibid, p01

تنطلق البنائية من فرضية حول النظام الاجتماعي والعلاقات الدولية، ولكن، على عكس الواقعية، فإنها لا تسعى إلى اختزال اختيار الفواعل اعتمادا على نموذج افتراضي- استنتاجي. بدلا من ذلك، يتم التساؤل عن ظروف او شروط إنتاج خيارات الفواعل، وهذه الأخيرة في الوقت نفسه مرنة (لا تطيع قواعد غير ملموسة ولكن قادرة على التكيف) وكائنات "خطابية" (فهمهم للعالم على الفئات التحليلية التي تؤثر على خياراتهم).

وفقا لتيد هوبف، تسمح البنائية بالرد على اثنين من افتراضات الواقعية: توازن القوى والمعضلة الامنية. في حين اكد الواقعيون تقليديا بأن الدول تسعى إلى تحقيق توازن القوى، يجادل الواقعي الدفاعي ستيفن والت بأن الدول قبل كل شيء تتحالف ضد التهديدات، وبالتالي ليست فقط قوة المنافس هي ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار، ولكن أيضا تصور وادراك نواياه، من وجهة النظر هذه، فإن التحليل البنائي للهوية يسمح بدرجة أفضل بتفسير تشكيل التحالفات، كذلك تنشأ المعضلة الأمنية بسبب عدم يقين الدولة بما تواجهه من نوايا الفواعل الأخرى، وتساعد المعايير والهويات على الحد من عدم اليقين من خلال إضفاء معنى على تصرفات الدولة؛[1] فبريطانيا ليست خائفة من السلاح النووي الفرنسي، والعكس بالعكس. ومع ذلك، فإن الحد من عدم اليقين لا يقلل بالضرورة من انعدام الأمن إذا كانت المعايير المشتركة والهويات التذاتانية في نزاع: إن معرفة الهند بأن باكستان تمتلك سلاحا نوويا ليس امرا مطمئنا لنيودلهي.

والدول قد تختار التصرف وفقا لمجموعة من القواعد والمعايير التي تؤمن بها أو تدعي أنها تقف إلى جانبها او تناصرها، أو لأنها مجبرة على التقيد بها؛ بيد أنها قد تقرر التخلي عن هذه القواعد والمعايير لأسباب كثيرة. وهكذا، فإن القواعد والمعايير مهمة جدا عندما يتعلق الأمر بتفسير السياسة الخارجية، ولكن الدولة، وفقا لمنتقديها هي تجريد، وبالتالي، فمن الصعب أن نعرف ما تفكر الدولة حاليا أو -هو في الواقع- هو في أي وقت من الأوقات. غير أنه في واقع الأمر ليس تجريدا يشكل تحديا لأي محاولة للتنبؤ بالسياسة الخارجية، لذلك، التفسيرات التقليدية للسياسة الخارجية لا تأخذ بالاعتبار الجوانب الزمنية للدولة، ولا سيما الهوية التي تختارها الدولة لنفسها في أي وقت ما. ومن أجل الإجابة على هذا التحدي، يجب على المرء اللجوء إلى مقاربة نظرية الدور والتي تسعى لمعالجة الحالة الأنطولوجية للسياسة الخارجية من خلال التركيز على مفاهيم الأدوار والمعايير التي تشكل السياسة الدولية. وتعرف الأدوار عادة بأنها مواقف داخل مجموعة (أو أي فئة من الفئات

[1] Ibid, pp14-15

الفاعلة الاجتماعية) ، وهي توقعات جماعية حول السلوك السليم لهوية معينة وبصورة أكثر تحديدا، تشير الأدوار إلى "ذخائر السلوك المستنبطة من توقعات الآخرين ومفاهيم المرء، التي يتم اختيارها جزئيا على الأقل ردا على العظة والمطالب". وبما أن الدولة تتألف من أفراد متحدين معا في وحدة سياسية جماعية، يمكن للمرء أن يتوقع الصعوبات المصادفة في النقاش حول نظرية الدولة تتفاقم عند محاولة فهم الهوية على مستوى الدولة، حيث يمكن لنظرية الأدوار أن تثبت قيمتها، من خلال تقديم نموذج للتفاعل الدولي الذي يستكشف التأثير المعياري للهياكل المؤسسية الأساسية والصلة بين التغييرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها، ويتخذ ذلك شكل وظائف تنظيمية وتكوينية للمؤسسات الدولية. وكما يجادل المنظرون المرتكزون على الهوية، من دون معايير بنائية، فإن تصرفات الدولة ستكون غير مفهومة وتتجاوز التفسير. فالمعايير تحدد معاني وقواعد السياسة الخارجية، حين يتم اعتبار بعض الإجراءات سلوكا سيئا أو محظورا في حين يتم تشجيع الإجراءات الأخرى على أنها سلوكات جيدة.[1] ويدعي المدافعون عن هذه المقاربة أن معظم الدول تقيدها أكثر من مجرد العوامل المادية، مثل توازن القوى، وأن القواعد والممارسات الدولية هي المفتاح لتفسير خيارات السياسة الخارجية. فعندما نهدف إلى دراسة دور هوية الدولة في صنع السياسة الخارجية، من الضروري أن نضع إطارا نظريا يفسر عملية تغيير هوية الدولة ويناقش التأثيرات السببية والتكوينية لهوية الدولة على السياسة الخارجية. يجب أن يكون التركيز الأولي على عنصرين معياريين هامين يشكلان النقاش حول تغيير هوية الدولة: التنشئة الاجتماعية والتغير المعياري/القيمي.

حقيقة أننا نعيش في مجتمع دولي تعني أن ما نريده، وبطرق ما، من نحن، تتشكل من المعايير الاجتماعية والقواعد والمعاني والعلاقات التي لدينا مع الآخرين. هذه الحقائق الاجتماعية مؤثرة مثل الحقائق المادية في تحديد السلوك. والواقع أنها هي التي تزود الحقائق المادية بالمعنى والغرض، ومن الناحية السياسية، هذه الحقائق الاجتماعية هي التي توفر لنا الغايات التي يمكن أن تستخدم فيها السلطة والثروة[2].

وحتى إذا كان لدى البنائيين نقاش حول الأهمية النسبية للبيئات المحلية مقابل البيئات الدولية، فلا ينبغي المبالغة في الخلاف بينها، والبنائيون متحدون أكثر بكثير من انقسامهم؛ ولا سيما أنهم يؤكدون على أهمية الثقافة والهوية،

[1] Adel Altoraifi, Op;cit, pp37-38
[2] Martha Finnemore, National Interests in International Society, Ithaca and London: Cornell University Press,1996, p128

على النحو المعبر عنه في المعايير والقواعد والمعاني الاجتماعية. وفكرة ان العالم الاجتماعي والسياسي يتالف من المعتقدات المشتركة وليس الكيانات المادية، بالنسبة للبنائين، يجب أن يكون دائما نقطة البداية للتحليل[1].

من وجهة النظر البنائية، الفواعل تتبع المعايير الاجتماعية التي اكتسبتها (أو يتم تدخيلها) في سياق التنشئة الاجتماعية في الأنظمة الاجتماعية الواردة، هذه الأنظمة يمكن أن تكون داخلية أو دولية. وتختلف المعايير/الضوابط الاجتماعية عن المتغيرات الفكرية كالمعتقدات، التصورات العالمية، الهوية والثقافة فعليا بثلاث خصائص أساسية[2] :

- للمعايير وضعيات إدراكية، وهي توجه سلوك الفواعل مباشرة ويمكن أن تتحول إلى أوامر إلزامية للفواعل (افعل هذا، لا تفعل ذلك). وللمعايير مرتكزات قيمية تشمل مسائل العدالة وحقوق ذات ميزة أخلاقية وتستوجب امتثال من الفواعل وعلى العكس، الأفكار أو المعتقدات تستطيع ولكنها لا تحتاج أن تشمل إدراكات ومكونات فئوية بعضها وصفي أو سببي في طبيعته
- المعايير تذاتانية مشتركة وليست مقتصرة على المعتقدات الفردية، وهي تعيد تقديم توقعات متبادلة للسلوك المشتركة لمجموعة ما
- تمتلك المعايير شرعية .

تعتبر البنائية ان تصرفات الدول تساهم في صنع المؤسسات والمعايير في الحياة الدولية وهذه المؤسسات والمعايير – التي يمكن اعادة تحديدها ضمن العملية – تساهم بدورها في تعريف الدول والتاثير عليها وصياغتها اجتماعيا. ان الاعتراف بالتركيب المتبادل هو اسهام مهم لنظرية السياسة الدولية لان العديد من الظواهر الامريقية دات الاهمية في العلاقات الدولية لا يمكن استيعابها من خلال المنهجية التي تتجب الافتراض الفصل بين البنى والفواعل.

في دراسة المعايير الدولية يتضح بسرعة ان الدول مهتمة في ان واحد بتوجيه سلوكها لمجاراة القواعد واعادة بناء القواعد للتغاضي عن سلوكها. عندما تدعي الدول أنها تستخدم القوة فقط في الدفاع عن النفس، فإنها لا يمكن أن

[1] Robert H. Jackson, Georg Sørensen,Op ;cit,p171
[2] Henning Boekle and Others " Norms and Foreign Policy: Contructvist Foreign Policy Theory", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Nr 34.
http:// www.uniterbingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm(1von46)(27.032000 15:09:59).

تتجنب تعزيز المادتين 2 (4) و 51 من ميثاق الأمم المتحدة (التي تمنع الحرب العدوانية)، وفي الوقت نفسه إعادة صياغة القواعد من خلال تحديد كيف أنها ترغب ان تدرك مفاهيم "السيادة" و "الدفاع عن النفس" و"العدوان".[1] فالمعايير الدولية هي في الوقت نفسه نتاج سلوكات الدول والتاثيرات على هذه السلوكات، وهكذا ففكرة ان الدول والبيئة الدولي مبنية بشكل متبادل هي متاصلة في المقاربة البنائية.

تقود البنائية الى تاويل او تفسير للفوضى الدولية مختلف عن المقدم من طرف النيوواقعية والنيوليبرالية والمدى الدي ينظم فيه مفهوم الفوضى الحياة الدولية، وبالتلي يقود الى انماط مختلفة للسياسة الدولية بشكل اعم. يستخدم مصطلح الفوضى لوصف النظام الاجتماعي الدي يفتقر للموسسات الشرعية للسلطة، وهو شرط رسمي لنظام ما، بمعنى أنه يصف أي نظام يفتقر لهياكل هرمية للسلطة والقيادة. والتز في تعريف المدرسة الواقعية الجديدة، استمد من حالة الفوضى الهيكلية مجموعة من التنبؤات حول سلوك الوحدات، بما في ذلك توازن السلوك، استراتيجيات العون الذاتي، والهوية الذاتية.[2] وقد أظهر نقد وندت لوالتز أن هذه الأنماط لا تتبع ببساطة من الحالة الهيكلية للفوضى؛ فقد جاءت من الافتراض الإضافي بأن الوحدات ترى بعضها البعض على أنها منافسة على السلع المخيفة. "التنافس" هو علاقة اجتماعية يمكن فهمها على أفضل وجه، في العلاقات الدولية وغيرها، من خلال تحليل البناء الاجتماعي. ويتطلب دلك الاعتراف بان العلاقة ليست ثابتة طبيعية او دائمة. اقترح وندت مجموعة فوضى دولية ترتكز على اختلاف في الافكار التي تملكها الدول عن نفسها وعن الاخرين.

المطلب الثاني: الادوار والتنشئة الاجتماعية

بالنسبة إلى البنائيين، إن للمؤسسات الدولية وظائف تنظيمية وإنشائية، وتحدد القواعد التنظيمية القواعد الأساسية لمعايير السلوك عبر السماح ببعض التصرفات والنهي عن بعضها الآخر، ومن دون الوظائف الإنشائية تكون الأعمال غير واضحة، وإن التناظر الوظيفي الذي يستخدمه البنائيون لشرح القاعدة الإنشائية هو التشابه مع قواعد لعبة ما، مثل لعبة الشطرنج على سبيل المثال، فالقواعد الإنشائية تمكن اللاعبين من اللعب وتزوّدهما بالمعرفة الضرورية ليتفاعل كل منهما مع تحركات الآخر في طريقة ذات معنى[3].

[1] Ian Hurd, Op ; cit, p304
[2] Ibid, p305
[3] مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، المرجع السابق الذكر، ص 109

تهتم نظرية الدور بدراسة سلوك الدول بوصفها "أدواراً سياسيّة" تقوم بها على المسرح السياسي الدولي، وتوجه نظرية الدور في كثير من الأحيان الصورة المتشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار، هذا بالإضافة إلى أن تشكيل الدور ناتج في الأساس عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، وعلى رأسها الهوية الاجتماعية في الدول، والقيم السائدة بين أفرادها، وخصائصها القومية من الأيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسيّة والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي.[1] كل ذلك لأن الدور هو في الأساس "موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة من المحددات الأساسية منها هوية المجتمع ووصفه السياسي والاجتماعي وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة.

لقد درس المفكرون السياسيون من أمثال جورج ميد وجوزيف مورينو نظرية الدور من حيث ارتباطها بالطابع السلوكي والوظيفي الذي تقوم بها الدول لحل مشاكلها، تماماً كما يفعل الأفراد، كما قاموا بإضافة العوامل النفسية التي تتحكم بصانع القرار السياسي، لذلك أناطوا، في كثير من مقارباتهم، تشكيل الدور بكونه جملة من المواقف والسلوكيات السياسية التي تتخذها النخب السياسية المسؤولة عن إدارة الدولة داخلياً وخارجياً، حيث تقود هذه القرارات الصادرة عن الصور المتشكلة في أذهان صناع القرار إلى رسم دور الدولة وتشكيله. بينما ذهب آخرون إلى القول بأن الدور هو موقف وطني وعليه فإن العبرة منه هي في نتائجه، والمكانة التي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عن الدولة عبر أداء الدور. أما المفكر **بروس بيدل**[2] فيرى أن الدور يعبّر عن مجموعة من التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور، كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معيّنة، بحسب قدرتها على إدراك الدور Cognitive Role وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه.

إن المقاربات البنائية تعلق أهمية كبيرة على مفهومي الهوية والدور. وفي حين أن هذه الاخيرة قد درست على نطاق واسع في مجالات أخرى من العلوم الاجتماعية – علم الاجتماع، الأنثروبولوجيا وعلم النفس – فان تأثيرها

[1] عمر الحضرمي، "الدولة الصغيرة : القدرة والدور : مقاربة نظرية"، المنارة للبحوث والدراسات ، جامعة ال البيت، المجلد 19، العدد4، 2013، ص ص 56-57

[2] المرجع نفسه، ص 57

على بناء السياسة الخارجية لا يزال غير مستكشف إلى حد كبير. ويجد هذا الاهتمام المتجدد بهذه المفاهيم في العلاقات الدولية اصوله في التعديل الحديث الذي طرأ على المشهد السياسي الدولي. خلال الحرب الباردة كان من الممكن إهمال التأثيرات المحتملة للثقافة والهوية والمعايير على السياسة الخارجية للدول، ويبدو أن سياق التنافس الثنائي القطبي يبرر التأثير المحدود المرتبط بالخصائص الوطنية في تطوير السياسات الخارجية.[1] مع انهيار الكتلة السوفيتية، والتوسع في مفهوم الأمن، الذي كان يقتصر سابقا على الميدان العسكري، ثقل المعايير في بناء النظم البيئية الدولية، على سبيل المثال، أو دور بناء الهويات الوطنية في تسيير السياسة الخارجية للدولة، وجد صدى جديدا.

وقد ساهم البنائيون إلى حد كبير في إعادة فتح هذا الحوار وتوجيهه في اتجاهين رئيسيين: البناء الاجتماعي للهويات والأدوار من جهة، وأثر الهوية والدور في صياغة السياسة الخارجية. ويؤكد البنائيون على تذاتانية العلاقات بين الوحدات المختلفة في سياق معين، ويثبتون بالقياس أن هويات الدولة تنشأ عن التفاعلات مع بيئات مختلفة على الصعيدين المحلي والدولي. الهوية ليست ظاهرة جامدة وموضوعية، خلافا لمفهوم المصلحة الوطنية لدى على الواقعيين، تتطور باستمرار من خلال العمليات الإيكولوجية (العلاقات بين الفاعلين والبيئة)، والعمليات الاجتماعية (العلاقات بين الفاعلين أنفسهم) والعمليات الداخلية (خصائص محددة للفواعل). وتشير الهوية إلى تصورات الدول حول نفسها؛ وقد شكلت هذه التمثيلات سواء من خلال التفاعل مع الدول الأخرى او داخل الدولة نفسها. وتشكل تصورات الهوية إطارا ملزما للعمل، لأنها هي التي تكمن وراء مصالح الدول، وبالتالي تحدد إجراءاتها في حدود الإمكانات.[2] وباختصار، فإن الهوية بوصفها نتاجا لعملية تفاعل اجتماعي ستساهم، من جهة، في تعريف المصالح الوطنية، ومن ناحية أخرى تشكل موردا/مصدرا ملزما لعمل صانعي القرار. الأدوار هي جزء من هذه الهويات، وهي تشير إلى مواقف معينة في تقسيم العمل الاجتماعي، وهي تحدد، في فضاء اجتماعي معين، قواعد السلوك المتوقع، والتي تزن على أصحاب الأدوار وعلى أولئك الذين يتفاعلون مع الأول، يعترفون بهذه الأدوار. ويشير الدور أيضا إلى جميع الأفعال التي يقوم بها الأفراد لأن لديهم موقف محدد، ووضع معين، في الهيكل الاجتماعي. ومن ثم فإن هناك ثلاثة أبعاد للدور: الأول ملزم، يشير إلى

[1] Mélanie Cathelin, Le rôle international d'un Etat : construction, institutionnalisation et changement : Le cas de la politique canadienne de maintien de la paix en Afrique, Thèse pour le Doctorat en Science Politique, Institut d'études politiques de Bordeaux, 2008,p59
[2] Ibid, p60

متطلبات السلوك الشرعي المرفق بالدور، والثاني الذي يضع الفاعل في قلب التحليل ويتداخل مع البعد التفسيري للدور، والثالث، الدور الشخصي الذي يتعلق بتمثيل الفاعلين فيما يتعلق بمفهوم دورهم في التنظيم الاجتماعي، أي نظمهم الخاصة بالقيم والمعايير. وهذا القبول الثلاثي ضروري في استيعاب مفهوم الدور: فهو يجعل من الممكن إقامة الصلة بين البعد الفردي والبعد الاجتماعي.[1] هذه المقاربة تسمح بالابتعاد عن تحليل وظيفي جامد جدا، حيث لا يمثل دور سوى مجموعة من القيود على الفاعل ويجعل سلوكه ممكن التنبؤ به. ودمج البعد التفسيري للدور في التحليل يسمح بالفرار من مازق الحتمية من خلال إعادة تركيز التحليل على استراتيجيات الفاعلين، كما أنه يجعل من الممكن الاخد في الاعتبار التغيير من خلال تقلب الدور في الوقت المناسب تحت تأثير السلوكيات التكيفية للفواعل الاجتماعية.

في التصور البنائي، يمكن تفسير التغيرات في السلوك كنتيجة للتغيير في المعايير الاجتماعية السارية، وبالتالي يجب تحديد هذا التغيير المثالي من أجل حساب تطور ممارسات الفواعل[2].

التأثير الاجتماعي للواقع المادي ليس منكرا، لكن البنائية تؤكد على أن دور الشروط المادية في توجيه الأهداف الفردية والجماعية والخيارات والاختيارات السلوكية يتدخل، ونتيجة لذلك يؤثر بعمق على تأويلاتنا المبنية اجتماعيا لهذا الواقع، فمثلا: الفوضى والتوزيع السائد للقدرات العسكرية لا يفرض نموذج محدد للسلوك والمواقف على الفواعل. ففي الواقع الفوضى هي ما تفهمه منها الدول، ذلك لأن الأهم من التأثيرات السببية المزعومة للفوضى هو معناها بالنسبة للفواعل، وهي ليست ثابتة بل مختلفة وفقا للهويات السائدة في ثقافة محددة.

يعتبر البنائيون أن المعايير لها دور مهم في التأثير على السلوك الخارجي للدول. وإذا كانت المعايير أو الضوابط بالنسبة للعقلانيين مجرد أدوات يعتمد عليها الفاعلون لتعزيز مصالحهم المحددة بمعزل عن الآخرين. فهذه المعايير حسب البنائية، تلعب تأثيرا تكوينيا من خلال تحديد قواعد السلوك الذي يحكم السياسة الدولية. فهي ليست مجرد معطيات خارجية يتوجب على الفاعلين التصرف إزاءها، بل هي تلعب أدوارا اجتماعية، بحيث يتم تدخيلها في منظومة الفاعلين لتساهم في تحديد المفاهيم وإضفاء المعاني، وبالتالي تحديد ماهية السلوك الذي يتوجب إتباعه في وضع معين. والمعايير بالمفهوم البنائي تعني أن الفاعلين السياسيين يأخذون صفة لاعبي

[1] Ibid,p61
[2] Ibid, p63

ادوار معينة تمليها عليهم طبيعة المضامين التي يضفونها على الحقائق الاجتماعية وعلى الضوابط ذاتها، وليس مجرد ساعين لتعظيم المنافع. فالسلوك الذي يقوم به الفاعل يكون بإيعاز من الدور المنوط به، وليس الحسابات العقلانية لما ستعود به الخطوات المختلفة. ومن أهم الأسئلة التي يطرحها الفاعل عند إقدامه على سلوك معين، ما يلي:[1]

- ✓ ما طبيعة الموقف الذي أوجد في ؟
- ✓ ما الدور الاجتماعي الذي يتوجب أن ألعبه في موقف كهذا ؟
- ✓ إلى أي مدى تعتبر خيارات السلوك المتاحة لدي متوافقة (متناغمة) مع هذا الدور ؟
- ✓ ما السلوك الأكثر ملاءمة بالنظر إلى الوضعية، الأدوار والخيارات ؟

إن تأثير القيم الاجتماعية على السياسة الخارجية للدولة ينسب إلى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صناع القرار في السياسة الخارجية، ولأن هذه العوامل متواجدة على مستوى النظامين الاجتماعيين (المجتمع المحلي /الداخلي والدولي) فهي تنطوي بالتزامن على عمليات تنشئة اجتماعية متمايزة تحليليا.

بالنظر إلى عمليات التنشئة الاجتماعية عبر الوطنية، فان صناع السياسة الخارجية يدمجون التوقعات المرتكزة على القيم التي تتقاسمها الدول وتنشأ بينها. فالمؤسسات ما بين الحكومية وحتى المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمنتجة للمعايير الدولية، لها تأثير اجتماعي على ممثلي الدول لأن هذه الأخيرة مهتمة باكتساب والمحافظة على سمعتها ليس فقط كحلفاء موثوق بهم أو شركاء في درجات محددة للتعاون المؤسساتي، ولكن أيضا كأعضاء في المجتمع الدولي في وضع جيد، وفضلا عن ذلك هناك التنشئة الاجتماعية التي تحدث داخليا. فالبنائية تفترض أنه من خلال عمليات التنشئة التي تحدث في المجتمع، وتشمل وسائل للضغط العام توجه المعايير الداخلية سلوك صناع القرار في السياسة الخارجية للدول.

وتوجد ثلاث طرق تؤثر من خلالها التوقعات المجتمعية للسلوك الملائم على أفعال صناع القرار السياسي الخارجي[2] :

[1] Volker Rittberger, Op.Cit, pp06-09
[2] Ibid

- كمواطنين داخل الدولة يكتسبون عددا من القيم الثقافية والاجتماعية.
- كسياسيين لديهم اتجاه عام نحو المناصب السياسية الوطنية يكتسبون توقعات مجتمعية محددة بشأن السلوك السياسي المناسب.
- في رغبتهم للحفاظ على شرعيتهم كممثلين عن دولهم في المحيط الدولي، يتصرفون بطرق تتوافق والمعايير المجتمعية الواردة .

لقد ساهمت البنائية في صياغة مفاهيم لتوجهات السياسة الخارجية تتحدى كلا من مفهوم سياسة القوة عند الواقعية الجديدة وسياسة البحث عن المكاسب عند الليبرالية الجديدة، هذا البديل المفهوماتي للسياسة الخارجية هو ما يشار إليه بسياسة توافق المعايير.

بالنسبة للسؤال المطروح حول كيفية تفسير البنائية للاختلاف في سلوكيات السياسة الخارجية للدول، فهذا يتم بتحديد العامل أو العوامل التي يعتقد أنها توجه عمل الدول في المجال الدولي .

والجواب هو أن الاختلافات في سلوكات الدول تعود إلى الاختلافات في الضوابط الدولية والداخلية الواردة. وهكذا، فبالنسبة للنظرية البنائية للسياسة الخارجية، تمثل المعايير الاجتماعية متغيرات مستقلة في تفسير سلوكات الدول الخارجية. أما عن ماهية هذه المعايير أو الضوابط، فيمكن القول أن المعايير الدولية تشتمل على القانون الدولي، الأعمال الشرعية للمنظمات الدولية والأعمال الختامية للمؤتمرات الدولية...، بينما تضم المعايير المجتمعية النظام الشرعي والدستوري للمجتمع، برامج الأحزاب والأرضية الانتخابية والمناقشات البرلمانية. أما بخصوص القدرة التنبؤية للنظرية البنائية، فيمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول -05- القدرة التنبؤية للنظرية البنائية

المستوى الدولي	المستوى المجتمعي	العلاقة	القدرة التنبؤية
المعايير حاضرة	المعايير حاضرة	توافق	عالية
المعايير حاضرة	المعايير غائبة	-	متوسطة
المعايير غائبة	المعايير حاضرة	-	متوسطة
المعايير حاضرة المعايير غائبة	المعايير حاضرة المعايير غائبة	تناقض -	لا شيء لا شيء

Source : Henning Boekle and Others, "Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", ", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Nr 34

a. http:/www.uniterbingen.de/uni/spi/taps/tap34a.htm(1von46)(27.032000 15:09:59).

وهكذا ترفض البنائية معاملة الدول كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناء على حسابات عقالنية دقيقة. وبدلاً من ذلك، تعّد أن قراراتها تُتخذ على أساس المعايير؛ وهي "القواعد التي تعكس عوامل تذاتانية وتجارب. ومن ثم، تقترح البنائية أن "يكون "الالتزام بالمعايير" هدفًا للسياسة الخارجية للدول على نحو يتجاوز هدف "المصلحة الوطنية" الضيق عند الواقعية. فالبنائية تتحدى التفسير المادي للواقعية حول المصلحة الوطنية كمعطً مسبق، وتجادل بدلا من ذلك، بأنّ المصلحة الوطنية تتشكل عبر تفاعل "تاذاتاني"؛ أيّ إنها ذاتية التكوين بالنسبة إلى الفاعل. إن المصلحة الوطنية هي نتاج للمعايير من أفكار، ومعتقدات، ومبادئ. وهذه المعايير هي التي تضع مقاييس، في سلوك السياسة الخارجية، لتحديد ما هو صحيح وما هو خاطئ، وما هو عادل وما هو غير عادل. وبالنسبة إلى صانع القرار، تصبح هذه المعايير بمنزلة "توجيهات" للسلوك السياسي. وبما أن نسق التفاعل بالنسبة إلى الدولة مزدوج - داخلي وخارجي- ، فإن معايير السياسة الخارجية تجد مصدرها في مستويين أحدهما محلي والاخر دولي. أما في المستوى المحلي، فهي تُعرف بـ "الهوية الوطنية التي تعكس ثقافة الامة وقيمها وتصوراتها، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثّله الدولة لاعضائها وللعالم الخارجي. والادوار التي

يفترض أن تضطلع بها في قضايا السياسة العالمية اضطلاعا ينسجم وهوية المجتمع الداخلي. وأما في المستوى الدولي، فهي تُعرف بـ "هوية الدولة ؛ أي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي وتقتنع بها وتتبناها فًا بأهدافها إلى حدً تصبح فيه تعبيرا عن هويتها الدولية وعاملا معرفا باهدافها الجماعية كمبدأ عدم التدخل يف الشؤون الداخلية للدول، وتجعل الدول باستمرار من مثل هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية؛ تاكيدا لهويتها الدولية التي تعرف في هذه الحالة بالسمعة الوطنية.[1]

بعد التطرق إلى فحوى كل من النظرية النيوواقعية، النيوليبرالية والبنائية وتفسيراتها للسياسة الخارجية للدول، نحاول تقديم الصيغ المفتاحية لهذه النظريات من خلال الجدول التالي:

[1] رابح زيغوني، المرجع السابق الذكر، ص 87

الجدول -06- الصيغ المفتاحية لنظريات السياسة الخارجية

النظريات	دوافع الفواعل	المتغير المستقل	المتغير مركبات المستقل	المتغير التابع
الواقعية الجديدة	توجه هدفي	الوضع النسبي للقوة في النظام الدولي	موارد القوة والاستقطاب في النظام الدولي	سياسات القوة/ سياسة البحث عن القوة والنفوذ
الليبرالية الجديدة	توجه هدفي	المصالح المجتمعية المهيمنة	بنية الشبكة السياسية الواردة	سياسة البحث عن المكاسب
البنائية	توجه الدور	/الضوابط المعايير المجتمعية الدولية والداخلية	الاشتراك وخصوصية المعايير	سياسة توافق المعايير

Source: Volker Rittberger, Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories, Tubinger Arbeitspapire Zur Internationalen Politik und Friedensforschung,N°46,p11

ويقارن "جاك سنايدر" بين فرضيات الواقعية والليبرالية والبنائية بشكل توضيحي ومفيد، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول -07- مقارنة جاك سنايدر لفرضيات الواقعية، الليبرالية والبنائية

النظريات	الواقعية	الليبرالية	البنائية
المعتقدات المركزية	الدول ذات المصالح الذاتية على السلطة والأمن	انتشار الديمقراطية والروابط الاقتصادية الشاملة والمؤسسات الدولية ستقوي السلام	تتشكل السياسات الدولية بفعل الأفكار المقنعة والقيم الجماعية والثقافة والهويات الاجتماعية
الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية	الدول التي يتماثل سلوكها بغض النظر عن نوع الحكومة	الدول والمؤسسات الدولية والمصالح التجارية	مروجو الأفكار الجديدة، شبكات الناشطين العابرة للقوميات والمنظمات غير الحكومية
الادوات الرئيسية	القوة العسكرية ودبلوماسية الدولة	المؤسسات الدولية والتجارة العالمية	الأفكار والقيم

المصدر انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007 ، ص443

الفصل الرابع

نماذج التحليل عبر المستوياتي للسياسة الخارجية

قد يلجأ الباحثون إلى الاعتماد على مستوى معين مقابل تهميش إلى حد ما المستويات الأخرى، وقد يكون ذلك لضرورات منهجية. ولكن الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع تدفع نحو محاولة تقريب الاستبصارات من مختلف المستويات التحليلية. وكان ذلك سبب ظهور ما يعرف بالنماذج الديناميكية التي تحاول جسر الهوة بين التأثيرات الفردية الوطنية والنظمية، مما يسهل فهم التفاعلات والمحصلات والعلاقة بينها. مساعي التكامل هذه قد تتم بشكل ثنائي، وهو ما يصطلح عليه بالمباريات الثنائية المستوى مثل: نموذج روبرت بوتنام ، الذي يقوم على الربط بين المستويين النظمي والوطني، وقد قام بيتر ايفانس وآخرون بتطويره لاحقا إلى مباريات ثلاثية المستوى تدرج مستويات حوكمة وسيطة إن وجدت كما في حالة الإتحاد الأوروبي، وهذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار الاستبصارات التي يقدمها منظرو صناعة القرار والسياسة الوطنية، إضافة إلى أبعاد التفاعل الإستراتيجي مع الفاعلين الآخرين في الساحة الدولية، وقد يتم ذلك بشكل مشترك يشمل المستويات التحليلية الثلاثة كما هو الحال بالنسبة لنموذج ريتشارد سنايدر لصنع القرار في السياسة الخارجية، وهو ما سنحاول التركيز عليه في هذا الفصل.

المبحث الاول: وحدات التحليل وثلاثية فردي /وطني /نظمي

"كيف تختار الدول سياساتها الخارجية؟"، صناع القرار، المؤرخون وعلماء السياسة انشغلوا بالإجابة على هذا السؤال واتبع معظمهم احدى الطريقتين التاليتين، الاولى: تشدد على الوضعية الخارجية/الدولية للدولة، اما الثانية فتؤكد على تركيبتها الداخلية[1]. في سياق مماثل لما اشار اليه " **ديفيد سنغر**"،[2] حيث اعتبر انه في اي حقل من حقول البحث العلمي، هناك طرق مختلفة من خلالها يمكن ترتيب الظاهرة محل الدراسة لأغراض التحليل المنهجي، فسواء تعلق الامر بالعلوم الفيزيائية أو الاجتماعية، الباحث عليه دوما ان يختار التركيز على الاجزاء او على الكل، على المكونات او على النظام، و أيا كان اختياره، سواء للمستوى الجزئي او الكلي، فهو لا يعد كونه مجرد مسألة مريحة منهجيا و مفاهيميا، بعدها ، يتجه الاختيار ليصبح اكثر صعوبة.

في المقاربة النظمية، لا يملك المهتم خيارا اخر سوى تجاهل بعض التفاصيل من اجل دراسة الكل، ويعتبر "**سنغر**" ان الميزة القوية للتوجه النظمي هي القدرة على التنبؤ. فسلوكات الفواعل– حسبه – يمكن التنبؤ بها عموما من خلال ضغوط القوة الدولية. في حين يركز مستوى التحليل الوطني على انواع محددة للأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها. بالنسبة لهذا المستوى، فالعوامل الداخلية والخارجية المحددة للسلوك متمايزة، وبالتالي الآثار مختلفة عن المستوى النظمي. و رغم ان المستوى النظمي يزودنا بصورة اكثر شمولية، يؤكد " **سنغر**"[3] بأن النظام الجزئي/الفرعي مجد اكثر بسبب ثراء تفاصيله، لكنه يعتبر ان دراسة السياسة الدولية عموما ليست محددة بهذين المستويين، و ربما هناك مستويات اخرى متاحة قد تكون اكثر اثمارا.

من جانبه اشار " **كينيث والتز**" في دراسته لكيفية حدوث الحروب الى انه يمكن الاستعانة بثلاث مستويات للتحليل اطلق عليها "الصور الثلاث" –رغم كونه متعاطفا مع الصورة الثالثة المتعلقة بالنسق الدولي – ، و كما هو الحال بالنسبة اليه، اعتبر " **روبرت جيرفيس** " ان الفهم / سوء الفهم الذي يقود ديناميكيات السياسة الدولية بحاجة ان يدرس مع اخذ مستويات عليا في الاعتبار، وهو يفترض انه من اجل فهم كيفية صنع الفواعل

[1] Peter E. Evans& Al Eds, "Double –Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics", CA: Berkely University of California, 1997, p01

[2] David Singer, "The Level of Analysis Problem in International Relations", World Politics, Vol14, Issue01,(The International System :Theoretical Essays),Oct1961 ,p77

[3] Fakhreddin Soltani and Others, "Level of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory", Journal of Public Administration and Governance, 2014, Vol04, Nº04,p167

لقراراتها، نحن بحاجة لان نكون مدركين لتفاعل المستويات الدولية و الوطنية /البيروقرطية، وتقرير اي مستوى يمكن من تحديد الاجابة المجدية والمفصلة التي نبحث عنها.[1]

واستنادا الى ما سبق في دراسة المقاربات النظرية للسياسة الخارجية نجد انها تختلف، ليس فقط، في طريقة ادراك الفواعل وتحركاتها الاساسية، ولكنها تدرس السياسة الخارجية ضمن مستويات مختلفة. من جهة، هنالك المقاربات النظمية و التي تتناول سلوك الدول من الاعلى من خلال ادراك النظام الدولي، مثل عدد القوى الكبرى في النظام وبالتالي طبيعة الاستقطاب القائم – توزيع القوة الاقتصادية – واقع التحالفات العسكرية والتكتلات الاقتصادية...الخ. فمفتاح سلوك الدول بالنسبة لهذه المقاربات هي الحوافز، المحددات او قواعد السلوك التي تنشأ في الميدان الدولي. والواقعية الجديدة تتبنى وجهة النظرية هذه خصوصا، كون الفواعل مهتمة بالوضع النسبي لقوتها في الميدان الدولي وطبيعة الاستقطاب القائم. مثلا نجد ان الهند مهنمة بتطورها الاقتصادي والاجتماعي ولكنها لاسباب امنية مجبرة على الاهتمام بكيفية نمو او تقلص القدرات الصينية او الباكستانية نسبيا مقارنة بها.

من جهة اخرى، هناك المقاربات الفرعية ، والتي تسعى لتفسير السياسة الخارجية من الاسفل بالتركيز على ما يحدث داخل الدولة. هذه المقاربات تفترض ان السياسة الخارجية للدولة يعكسها التفاعل بين الفواعل المحلية. وفي هذا السياق تندرج الليبرالية الجديدة في مستوى التحليل تحت النظمي. فمثلا في سباق تسلح يضم دولتين ، في البداية قد يعكس ذلك الشك وعدم الثقة المتبادل بين الحكومات، وهو الميكانيزم المعروف لدى الواقعية الجديدة بالمأزق الامني، لكن في اي من الدولتين هناك ائتلافات رابحة قد ترجع الى مركبات صناعية عسكرية، يستفيد اعضاؤها من زيادة النفقات الدفاعية والتي، وبالنظر الى الموارد التي تملكها ، تكون في وضعية مناسبة لممارسة تأثير قوي على السياسة الدفاعية للحكومة بدفعها نحو زيادة النفقات العسكرية بصرف النظر عما تقوم به الدول الاخرى.

ولذلك تفترض بعض ادبيات العلاقات الدولية بان السياسة المحلية هي جزء مهم السلوكيات الخارجية الدول وهي تسعى لتقديم تفسيراتها بشكل اكثر دقة. وما يعتبر كتفسير سياسي داخلي يتم تعريفه بشكل معاكس للتفسيرات البنيوية او النظمية . لكم ذلك يمكن ان يحدد بطرق مختلفة كل منها يعرض مفهوم لتفسيرات السياسة الداخلية. فاذا كانت النظريات النظمية للسياسة الدولية تصور الدولة كفاعل وحدوي وعقلاني وايضا تفترض ان

[1] Taku Tamak, "The level of Analysis in The International System",In :E.Kavalski (ed.) , "Encounters with Worlds Affairs : An Introduction to International Relations", Farnham ; Ashgate, p01

خصائص الدولة المحددة لا تدخل في التفسير، فان التفسير السياسي الداخلي هو الذي يركز على السمات المحلية للدولة وليس على القوة النسبية.[1]

لكن البنائية على عكس الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، تأخذ في الاعتبار كلا من الظروف الداخلية والدولية، فالمعايير وتوقعات الادوار المناسبة في هذه المستويات تؤثر على ما تقوم به الدولة في مجال سياستها الخارجية، لكن الاشتمال على هذين العنصرين يمكن ان يخلق صعوبة عندما تتناقض التوقعات القيمية الدولية والداخلية للسلوك المناسب[2]، فمثلا المانيا بعد الوحدة ونهاية الحرب الباردة، لأسباب تتعلق بالتضامن داخل حلف الناتو كان يتعين عليها المشاركة في عمليات الحلف في "ما وراء البحار" كحرب الخليج الثانية وفي الوقت ذاته ووجهت الحكومة الفدرالية الالمانية بمعارضة داخلية شديدة ضد مثل هذه العمليات، وبالتالي يطرح اشكال حول أي من العوامل ينبغي ان تأخذ الاولوية في تحديد ما ستكون عليه السياسة الخارجية الالمانية.

المطلب الاول: وحدة التحليل النظمي

ان النظام الدولي نظام معقد يمكن النظر اليه ككوكبة من الدول المتفاعلة مع بعضها البعض، او يمكن ان يكون تفاعل عبر مستوياتي يضم فاعلين من مستويات متعددة كالافراد صناع القرار، البيروقراطيات، جماعات المصالح. فاذا تم تضمين البشر في السياسات الدولية –سواء كافراد او جماعات – فالتحليل على مختلف المستويات الاجتماعية يجب ان يؤخذ في الاعتبار، لان هذه العوامل مهمة في شرح الحياة الاجتماعية عموما. وتعتبر مقاربة مستويات التحليل، التي تسعى لتجزئة السياسات الدولية المعقدة لقطع/اجزاء صغيرة، واحدة من اهم الادوات المفيدة في تحليل تعقيد النظام الدولي. فمستويات التحليل تروي العديد من القصص بخصوص عمل النظام الدولي. وتسمح هذه المقاربة على سبيل المثال باعطاء اهمية للتفاعلات المختلفة بين وعبر الافراد والمحيط الدولي الواسع، وهي كذلك تزودنا باطار لتحليل التفاعل بين المحددات/العوامل الداخلية والدولية .

[1] James D.Fearon, "Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations", University of Chicago, Department of Poltical Science, Annual Reviews of Political Sciences, Issued,1998,pp291-292
[2] Ibid, p293

وتشير مستويات التحليل الى طرق تحليل كيف تصنع قرارات السياسة الخارجية على مستويات متعددة للدولة: الافراد صناع القرار، البيروقراطيات / والدولة كمجموع –بشكل جماعي.[1]

اذا يشير مصطلح "مستويات التحليل" الى تجزئة الواقع المعقد للسياسات الدولية الى قطع او مستويات اصغر، وبالتالي تصبح دراستها اسهل وتمكننا من تحديد اي القرارات تصنع، من طرف من، وتحت اي شروط/ظروف. وعلى هذا النحو، فالقضية هي جزئيا منهجية، حيث تتعلق بكيفية المضي قدما لاستكشاف المسائل الدولية. وقد اشار **فريديريك راي** الى نقطة مهمة عندما قال ان "السياسات وعلم السياسة – متضمنا العلاقات الدولية – يدور حول البشر لكن بمعنى خاص نوعا ما، وليس بالمعنى البديهي المشترك الغالب لعلم السياسة، وهو عادة لا يتعامل مع البشر/الاشخاص بصورهم الانفرادية او الجماعية. وبالتالي فهو يشير الى مفهوم "الفاعل المميز" الذي يكمن في قلب مقاربة مستويات التحليل. الفاعل المميز، هو تقرير من وما التركيز الاساسي للتحليل الذي يجب ان يكون.

والفواعل الخاصة سواء كانت افراد، بيروقراطيات او دول على مختلف المستويات المتداخلة هي التي تؤثر على المسرح الدولي، وكما اشار **فراي** هذا الفاعل المميز الاخذ في النمو بشكل واسع هو ميزة مهمة في التحليل السياسي. وهذه ايضا حالة السياسة الدولية، من من فواعلها يحدد ما الذي نستطيع مناقشته وكيف.

وتكون المقاربة باتباع الصور الثلاث المحددة من طرف كينيث والتز، حيث اعتبر هذا الاخير ان هناك ثلاث مستويات للتحليل يمكن ان تستخدم لدراسة كيفية حدوث الحروب.[2]

في الصورة الاولى، يكون الافتراض بان الطبيعة البشرية الانانية هي التي تسبب الحروب. وفي هذا المستوى التحليلي يقترح بانه ليس علينا الذهاب بعيدا عن الصفات الشخصية لصناع القرار السياسي لتحديد اسباب الحروب.

من جهة اخرى تركز الصورة الثانية على التركيبة الداخلية للدولة كالاسس الاديولوجية، فالحجج من قبيل ان الديمقراطيات اكثر ميولا للسلام من الدول الاستبدادية، تحدد الطريقة التي نفسر من خلالها الاحداث الدولية.

[1] Taku Tamak, Op ;cit ;01
[2] Ibid, pp02-03

وهكذا نرى انتقالا من مستوى فردي الى مستوى اكثر جماعية . وبنفس الطريقة يتم الانتقال الى الصورة الثالثة، من خلال الانتقال الى مستوى اعلى مرتبط بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

وفي هذا المستوى فالاهتمام الجوهري اقل بمن تكون الفواعل عن الاهتمام بكيف يبنى النظام الدولي.

ويعتبر **غراهام اليسون** انه من اجل الوصول الى فهم تام للعوامل التي يشتمل عليها صنع القرار في السياسة الخارجية، فانه يجب علينا العودة الى الوراء والبحث بين – وعبر المستويات المختلفة، الدولة ككل،البيروقراطيات وقيودها وكذلك السياسات بين–عبر الافراد داخل الحكومة.

اذا فاعارة الانتباه لمستويات متعددة هو امر مفيد للغاية، وهو يجعل من السهل فهم تعقيدات النظام الدولي. كما تطرح مسائل مختلفة مع مقاربة مستويات التحليل، هل فعلا الافراد سيئون كما في الصورة الاولى؟ كيف اذا يمكن تفسير التعاون الدولي؟ هل تتشارك الدول ايديولوجية ملائمة لتكون مسالمة مع دول اخرى؟ كما تنبات الصورة الثانية؟ ايضا هل صحيح ان الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها؟ وفي هذا السياق يفترض **بروس راسيت** ان الموجود غير حاسم، ويقترح اننا بحاجة للاهتمام بمحددات نظمية اخرى كما في الصورة الثالثة.[1]

الجدول –08– الصور الثلاثة لوالتز

	صور والتز الثلاث
الصورة الاولى	السلوك الانساني
الصورة الثانية	التركيبة الداخلية للدولة
الصورة الثالثة	الفوضى الدولية / ضغوط النظام الدولي

Source: Taku Tamak, "The level of Analysis in The International System",In :E.Kavalski (ed.) , "Encounters with Worlds Affairs : An Introduction to International Relations", Farnham ; Ashgate

[1] Ibid, p05

وهناك تعريفات كثيرة لمفهوم النظام الدولي ومن أبرزها:[1]

- ✓ **اناتول رابوبورت** والذي يقول فيه :" إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام".
- ✓ **مورتن كابلان** فيعرف النظام بأنه :"مجموعة المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما ان بينها مجموعة من العلاقات الداخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية".
- ✓ **ستانلي هوفمان** عرفه بأنه :عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الاساسيه في السياسة الدولية.
- ✓ **هولستي** يعرف النظام الدولي على انه :" تجمع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقا لعمليات منتظمة.
- ✓ **أنتوني دولمان** يعرف النظام الدولي بانه :"أنموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة
- ✓ **جورج لنكولن** يرى النظام الدولي عبارة عن: ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين ويرى البعض ان النظام الدولي هو :"عبارة عن أفكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام التي هي في الغالب تخص العلاقات بين الدول"

يطلق محمد طه بدوي على النظام اسم "النسق"ويعرفه بأنه :" مجموعة من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى". والملاحظ ان جميع التعريفات تحتوي على شقين هما:

- ✓ وجود وحدات في المجتمع الدولي بمختلف الأنواع .
- ✓ وجود تفاعل وحراك بين هذه الوحدات.

وهذا يعني انه لم تعد الدولة وحدها هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، بل أصبح هناك لاعبين آخرين كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العابرة للقوميات واتحادات العمال وصندوق النقد

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الاردن، جامعة اليرموك، 2010، ص ص 36-37

ومنظمة الصحة .... الخ، والتفاعل بين الوحدات هو عبارة عن فعل ورد فعل. فأي فعل من جانب الدولة (أ) ينتج عنه رد فعل من جانب الدولة (ب) ، وقد تأخذ هذه التفاعلات شكلين، اما سلبي وإما ايجابي، وهي على أنواع مختلفة، إما سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو دعائية... وكذلك حركة الأفراد والجماعات، وهذا ينقلنا إلى تغير تسمية النظام الدولي إلى النظام العالمي حيث لم تعد الدولة هي وحدة التحليل بل أصبح العالم كله مجالا لذلك.[1]

اذا فالنظام الدولي هو نمط التفاعل بين الفاعلين الدوليين في كافة المجالات، وتكمن أهمية هذا النظام كونه البيئة التي تتم فيها العلاقات الدولية، بإعتبار أن الفاعلين الدوليين هم اصحاب القوة والنفوذ، ومع تغير اصحاب القوة يتغير شكل النظام، ومع انتهاء كل مواجهة بين دول كبرى تظهر تحولات رئيسية في توزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، ويطيح هذا التوزيع الجديد بمؤسسات النظام الدولي القديم ليحل مكانه مؤسسات جديدة تبلور نظامها[2]. والنظام الدولي سار في مراحل تطوره التاريخي بشكل متدرج من الفوضى إلى التنظيم وذلك من خلال دراسة هذه الظاهرة ووضع أسس جديدة لها، وترسخ ذلك من الإنتقال من الدائرة الضيقة في إطار الدولة إلى الدائرة الواسعة في إطار المجتمع الدولي.

وقد بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي – كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، ولا سيما الدول التي تشكل هذا النظام – مع بداية المدرسة السلوكية في دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينات وبداية الستينات، وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام العالمي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في سلوك الدول في الساحة الدولية.

يمكن تعريف النظام الدولي مما سبق: بأنه مجموعة من المتغيرات في تفاعل بعضها مع الآخر، وقد يكون هذا التفاعل، متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على بعض، إضافة إلى أن أي تغيرات في أجزاء النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى . ويمكن القول إن كل الأنظمة لها قواعد وأعراف معينة، وحدود معرفة، وهيكل وتنظيم بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات والمخرجات. وأما بالنسبة إلى الوحدات المشكلة للنظام، فقد تكون دولاً

[1] المرجع نفسه ، ص ص 35-36
[2] فيصل براء متين المرعشي،."النظام الدولي"،.الموسوعة السياسية، 2017/12/23
http://political-encyclopedia.org/2016/02/25/%D8

مستقلة أو مجموعات من الدول كالأحلاف العسكرية والتجارية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، إضافة إلى فاعلين دوليين غير الدول وحتى بعض الأفراد.

ومن هنا نجد أن التحليل ركز من منظور النظام الدولي للسياسية الخارجية اهتمامه على المستوى الكلي للتحليل .(Macro level of Analysis) وينصب الاهتمام الرئيسي على التغيرات في صفات البيئة الدولية التي تنفذ فيها الدول سياستها الخارجية. وهنا يشار إلى أن أي تغير في مزايا النظام الدولي سيؤدي إلى تغيير في السلوك الخارجي للدول التي تشكل هذا النظام[1].

وبإختصار فإن التحليل على مستوى النظام الدولي يركز على الصورة الكبرى للعلاقات الدولية، ويعتمد في إحدى أساسياته عل أن هيكل النظام يؤدي الدور الأهم في تحديد سلوك الدول تجاه بعضها البعض. وهنا يتم التركيز على الشكل العام للسياسية الخارجية للدول العظمى وليس على دقائق الأمور التي تعتمد دراسة الحالة.

لا يتاثر صانعو السياسة الخارجية بسلوك الدول الاخرى وبالمنظمات الدولية فقط ولكنهم يتاثرون بالخصائص والقواعد المحددة للنظام الدولي. فالنظام الدولي يتغير بمرور الزمنوهولا يؤثر فقط على السياسات الخارجية للدول ولكن يؤثر كذلك على محددات السياسة الخارجية ذاتها فعلى سبيل المثال الوضع الدولي المتسم بالتوتر يؤدي الى تميز السياسات الخارجية للدول بالشك والحذر وكذلك يؤدي التوتر الى زيادة درجة المركزية في صنع السياسة الخارجية وتعتبر القواعد والقوانين المقبولة في المجتمع الدولي من اهم الخصائص المحددة التي تؤثر في سياسات الدول.

وارتباطا بما سبق فان البنيان الدولي قد يدفع بعض الوحدات الدولية الى تبني نمط معين من السياسات الخارجية فاتجاه اوربا نحو الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان في احدجوانبه انعكاسا لطبيعة البنيان الدولي القائم على الاستقطاب الثنائي الجامد وما صاحب ذلك من خروج اووبا من من دائرة القوة العسكرية الدولية.

وبصفة عامة فان السياسات الخارجية للوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة اكثر قابلية للتاثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى او العظمى ذلك ان نقص او محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة او المتوسطة يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الدولية الاتية اليها من الوحدات الدولية اكبرى او

[1] المرجع نفسه

العظمى في النظام الدولي بينما تمتلك تلك الاخيرة من الموارد ما يمكنها من التاثير الايجابي في النسق الدولي.[1]

ان النظام الدولي كمستوى للتحليل يعتبر اكثر المستويات المتاحة شمولا، وهو يتضمن مجموع التفاعلات التي تاخذ مكانها ضمن النظام وبيئته. بالتركيز على النظام يمكننا دراسة انماط التفاعلات التي يتم الكشف عنها ومن ثم تعميم هذه الظواهر، انشاء وحل التحالفات، تردد ومدة تكوينات القوة الخاصة، التعديلات على استقرار النظام، الاستجابة للتحول في المؤسسات الدولية الرسمية، المعايير/القيم والتراث والتي تتضح كنظام اجتماعي. بعبارة اخرى مستوى التحليل النظمي –وحده– يسمح لنا بفحص السياسة الدولية ككل، مع فهم شمولية ان هذه الاهمية تفقد في حال وجهنا تركيزنا للمستوى الادنى الاكثر جزئية. ولاغراض معينة هو يعرض لنا كلا من المزايا والعيوب، فالاولى تاتي من شموليته اما الثانية فمن ندرة التفاصيل.

ويعرف نموذج النظام بعض الصعوبات الحقيقية:[2]

في المقام الاول، يميل لقيادة الملاحظ الى وضعية يتم من خلالها المبالغة في تاثير النظام على الوحدات الوطنية، وعلى عكس ذلك، يقلل من تاثير الوحدات/الفواعل على النظام.

وفي المقام الثاني، فهذا المستوى الخاص من التحليل يتطلب لا محالة ان نفترض درجة عالية من الانتظام في الرموز العملية للسياسة الخارجية للفواعل الوطنية – نموذج كرة البياردو.

المقاربة المؤسساتية لاشكالية مستويات التحليل ارتبطت بصورة قطعية بمسار العولمة التي جلبت تغيرات عميقة في السياسة الدولية –تزايد التفاعلات على المستويات الوسطى للقادة الوطنيين عبر الوطنيين الشركات والمنظمات الحكومية الوطنية. بالنتيجة فانه بالتوازي بين الحكومي تزايدت المستويات عبر الحكومية العابرة للحدود. المستوى عبر الحكومي يصف الاتصال بين مختلف الهيئات ومسؤولي الدولة/الوطنية كلما كان التفاعل اقوى ومتكرر كلما تقاربت العلاقات بين الدول المعنية.[3] فالمستوى عبر الوطني من جهته يتشكل من

[1] عرفات علي جرغون، قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء واعداء، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2016 ، ص ص 24-23

[2] David Singer, Op ;cit,p80-81

[3] Tatiana Romanova, The Level of Analysis Problem in the Past, Present and Future of EU Russia Relations, Center For EU-Russian Studies, University of Tartu, November,2011,pp02-04

التفاعل بين مختلف الشركات المنظمات الوطنية الحكومية وفئات/شرائح اخرى من المجتمع المدني هذه العلاقات تتحدى احتكار الحكومات الوطنية لتسيير العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: وحدة التحليل الوطني

حسب المقاربة النظمية سلوكات الفواعل يمكن التنبؤ بها عموما من حيث ضغوط البنية الدولية، وفي الوقت الذي تؤكد فيه هذه المقاربة عمومية سلوك الدول، يؤكد مستوى التحليل الوطني على انواع محددة من الاهداف التي تتبعها الدول. وبالرغم من ان المستوى النظمي يزودنا بصورة اكثر شمولية يجادل **سنغر** بان النظام الفرعي او نظام الوحدات مثمر اكثر بسبب وفرة تفاصيله[1] ، بالرغم من ان كليهما يقدمان درجات متماثلة من التنبؤ.

وقد كان هذا المستوى مفضلا من طرف **مورتن كابلان** خاصة في دراسته الطوبوغرافية للنظام الدولي في كتابه "النظام والعملية في السياسة الدولية"، حيث يستعرض انماط توزيع القوة وترتيب التحالفات ويفسر سلوك الدول في النظام الدولي من خلال هذه الانماط. واستعرض **كابلان** استعرض ستة نماذج للنظام الدولي مرتكزة على تحليل الوحدة، ومميزات النظام محددة من طرف الوحدات السائدة.

عندما نشر كتاب والتز –نظرية السياسة الدولية– اصبحت مقاربة النظام اكثر شيوعا، لكن في بعض الحالات مستوى التحليل النظمي لم يكن قادرا على تفسير اسباب الاحداث. وحسب مدرسة كوبنهاغن فالمستوى النظمي كما يراه النيوواقعيون يعاني من ثلاث نقاط ضعف خاصة في الدراسات المتعلقة بالامن:[2]

- اولا النيوواقعية تبالغ في تقدير اهمية القطبية العالمية، وبالتالي تلغي التاثيرات الاقليمية.
- ثانيا النيوواقعية تبني افتراضاتها بشكل كبير على القوة العسكرية للدولة
- ثالثا مقاربة تعظيم الاهداف للنيوواقعية تجعلها تتجاهل البناءات الاجتماعية.

يشتمل متسوى التحليل الوطني على المتغيرات الحكومية مثل بنية النظام السياسي وطبيعته، عملية صناعة القرار أي التفاعل بين المستويات الثلاث، البيروقراطية، الاحزاب السياسية، جماعات المصالح اضافة الى

[1] Fakhreddin Soltani and Others, Op ;cit,p167
[2] Ibid, p168

العوامل المجتمعية لبنية النظام الاقتصادي وتاثير المجموعات التي تتقاسم معتقدات مشتركة الراي العام ومستويات الاستقطاب الاثني فضلا عن الثقافة السياسية والاديولوجية

وبالتالي فالبيئة الداخلية هي" كل قضية داخلية تمس السياسة الخارجية ، وعموما تقع البيئة الداخلية في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعو القرار قراراتهم من أجله وتشمل السياسات الداخلية (الرأي العام ، الموقع الجغرافي ، طبيعة النظام السياسي، القيم الرئيسية للمجتمع ، الأحزاب ، جماعات الضغط ..) ويمكن إضافة الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا السياسية الدولية.

أما سنايدر فيعرف المحيط أو البيئة الداخلية بأنه: " يشمل ما يعرف بالسياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي للدول كذلك الثقافة العامة والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه[1].

وقد اختلفت النماذج التي حاولت حصر متغيرات البيئة الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية، و لكن يبدو أن البعض من النماذج المقدمة خاصة في إطار دراسة السياسة الخارجية المقارنة، قدموا مجموع هذه المتغيرات في شكل مفصل، بحيث نجد في هذا السياق نموذج ماكفون" و شابيرو، بحيث يقدم "باتريك ماكفون" و "هوارد شابيرو"، في نموذجهما إطارا للتحليل المقارن للسياسة الخارجية يتسم بالشمولية من حيث دمجه لمختلف الفئات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية، بحيث حصر هذا النموذج إثني عشر فئة لهذه المتغيرات، تسعة من أصل إثني عشر عوامل داخلية[2].

الميزة الأكثر وضوحا بالنسبة لهذا المستوى هو أنه يسمح بالتمييز الواضح بين الفواعل في النظام الدولي، لأنه لا يتطلب اضفاء تماثل كبير على الفواعل، فهو يشجع المراقب على دراستها بتفصيل اكبر.ولا يمكن تجاهل النتائج الإيجابية لهذا التحليل المكثف، لانه عندما يتم اخضاع الفواعل للدراسة بشكل عميق الى حد ما، ذلك يجعلنا قادرين على تاكيد تعميمات ذات طبيعة مقارنة. وعلى الرغم من أن النموذج النظامي لا يحول بالضرورة

[1] ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 119
[2] المرجع نفسه، ص 201

دون المقارنة والتباين بين النظم الوطنية الفرعية، فإنه عادة ما يحدث اجمالا مقارنات على أساس الأبعاد الاصلية/الخام النسبية والسمات.

من ناحية أخرى، لا يوجد ضمان أن المقاربة الوطنية–الموجهة سوف تنتج نموذجا متقدما للدراسة للسياسة الخارجية؛ مع احتمال انه باستثناء دراسة هاس ويتينغ، لا أحد من النصوص الكبرى تبذل جهدا جادا وناجحا لوصف وشرح السلوك الوطني من حيث معظم المتغيرات الهامة التي من خلالها يمكن ان يتم تحليل مثل هذا السلوك بشكل مقارن. [1]

الجدول –09– مستوى التحليل المحلي/الداخلي

المجتمعي	الحكومي
الثقافة السائدة	نوع الحكومة (الديكتاتورية أو الديمقراطية)
التركيبة الاثنية	التنظيم –رئاسي / برلماني
الدين	استقرار النظام
مقاصد.التنمية	

Source : Rose Hulman,″ Level of Analysis″,12/02/2018

. https://www.rose-hulman.edu/~casey1/IR-Levels%20of%20Analysis.pdf

وبالحديث عن البيئة الداخلية واهميتها، وباعتبار النظام السياسي ونوعيته احد ابرز مكوناتها، يمكن الاشارة في هذا الصدد الى انه انطلاقا من ان هياكل صنع السياسة الخارجية هي الهياكل الرسمية للدولة يرى **فرانكل** ان نوعيتها تتاثر تبعا لنوعية امكانات احدى الدول وطبيعة نظامها السياسي، فضلا عن مدى المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرارات. ومن هنا اكد ان هياكل صنع السياسة الخارجية في الدول الاوتوقراطية تختلف عن مثيلاتها

[1] David Singer, Op ;cit, p24

في الدول الديمقراطية، فعلى العكس من الدول الاولى هي اكثر تنوعا وتعددا في الدول الاخيرة. واستنادا على ذلك ينتهي الى القول الى ان صنع السياسة الخارجية في الدول الاتوقراطية يتم مركزيا، اما في الدول الديمقراطية فياخذ الصيغة اللامركزية. بيد ان هذا الراي لا يعكس كافة ابعاد الواقع، حيث ان خصائص النظام السياسي الدولي ادت الى زيادة متصاعدة في كمية التفاعلات الدولية وفاعليتها وبالاتجاه الذي يجعلها تمتد لتشمل كافة العلاقات بين الدول، وقد نجم عن هذه الحقيقة تحول في طبيعة الهياكل التي تشترك بصيغة او باخرى في عملية اعداد السياسة الخارجية، فهذه العملية لم تعد حتى في العديد من دول العالم الثالث تنحصر في بعض الهياكل الرسمية فقط وانما صارت تتوزع وظيفيا على اغلبها، وهذا لسبب اساسي وعام مؤداه حرص الدول وتبعا لامكانياتها على تنظيم عملية انجازها للسياسة الخارجية على ذلك النحو الذي يعكس اعلى مستوى ممكن من الفاعلية.[1] وبالتالي فنوعية الهياكل التي تشترك في اعداد السياسة الخارجية تكاد، على الرغم من تباين ادوارها، تكون واحدة في معظم الدول المعاصرة، ولدراسة ادوار هذه الهياكل في صنع السياسة الخارجية، يقترح لوفل الاجابة على ثلاثة اسئلة مترابطة من يحصل على ماذا متى وكيف، وهذا وصولا الى تحديد طبيعة هذه الهياكل وبيان نوعها وتاثيرها وظروفه وادواته والنتائج الناجمة عنه.

المطلب الثالث: وحدة التحليل الفردي

من المنصف القول أن معظم الأعمال النظرية المعاصرة في السياسة الدولية تعطي الانطباع بأن خلفيتها مرتبطة بالدول. وبعبارة أخرى، أن ما تنطوي عليه وحدة صناعة القرار سواء كانت الدولة أو الأفراد أو الجماعات، هذه الوحدة يمكن النظر إليها كفاعل وحدوي وعقلاني، ومن ثم فهو مساوي للدولة. أحيانا يشار إلى هذه المقاربة كعلبة سوداء Box Black أو نموذج كرة البليار Model Ball Billiard لتفاعلات الدولة، ويمكن أن يصطلح عليها أيضا نظرية الفاعل العام[2] . ومجال العلاقات الدولية لتحليل السياسة الخارجية هو الذي طور نظرية الفاعل الخاص – المميز– لتعزيز خلفية العلاقات الدولية، والتي تقوم على فرضية مفادها أن صناع القرار – الذين يتصرفون بصورة فردية أو جماعية – يمثلون خلفية كل ما يحدث في العلاقات بين الدول، وأن هؤلاء لا يفضل النظر إليهم كفواعل وحدوية عقلانية مساوية للدولة.

---

[1] مازن اسماعيل الرمضاني، المرجع السابق الذكر، ص ص 239-240

[2] Valerie M. Hudson," Foreign Policy Analysis: Actors Specific Theory and the Ground of International Relations, International Studies Association, Blackwell Publishing, 2005, p02

ان لكل حقل نظري خلفية، والخلفية تعني صياغة مفاهيمية للمستويات القاعدية (الأساسية) التي تحصل ضمنها الظاهرة. فعلى هذه الخلفيات تبنى النظريات، والسياسة الدولية كحقل دراسي لها خلفية، مفادها أن كل ما يحدث بين الدول وعبره (عبر الدول) مرجعه صناع القرار الذين يتصرفون بصورة منفردة أو بشكل جماعي. وبهذا المعنى، فان خلفية العلاقات الدولية هي نفسها بالنسبة لكل العلوم الاجتماعية، تصور كيف تدرك الفواعل الإنسانية وتستجيب للعالم من حولها، كيف يؤثرون و يتأثرون بهذا العالم هو الاهتمام المركزي لمختلف العلوم الاجتماعية.[1]

وقد رافق هذه التحولات نقل الاهتمام إلى مستوى التحليل الفردي والذي يركز على الطبيعة الإنسانية والاستعدادات المسبقة كالنزعة العدائية أو المسالمة، إضافة إلى الأنظمة العقائدية للقادة السياسيين والعمليات السيكولوجية التي ترافق مسار صناعة القرار.

وقد قدمت مجموعة من الفرضيات بشأن تأثير العوامل الشخصية –تمت الاشارة اليها بالتفصيل في موضع سابق – نذكر منها:[2]

1. كلما ازداد اهتمام صناع القرار بشؤون السياسة الخارجية ، ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على عملية صناعة السياسة الخارجية
2. كلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية في عملية صناعة السياسة الخارجية
3. كلما اتسمت المواقف بالغموض وعدم القابلية للتوقع ووجود معلومات متناقضة، ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على عملية صناعة السياسة الخارجية
4. كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفرة أو شديدة الندرة، ازداد أثر المتغيرات السيكولوجية على صناعة السياسة الخارجية.

هذا النوع من التحليل الذي يركز على المستوى الفردي يمكن إرجاعه إلى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، من خلال ثلاث أعمال أساسية:

[1] Ibid, pp 01-02

[2] لويد جنسن، المرجع السابق الذكر، ص 18

- ✓ صناعة القرار كمقاربة لدراسة السياسة الدولية لـ: سنايدر Snyder ، بروك Bruck وسابن Sapin /1954.
- ✓ ما قبل النظريات ونظريات السياسة الخارجية لروزنو Roseneau / 1964
- ✓ فرضيات علاقة الإنسان – المحيط في سياق السياسة الدولية : سبروت Sprout وزوجته/ 1956

حسب هذا التحليل، يحتوي عقل صانع السياسة الخارجية على تركيبة من المعلومات والنماذج كالعقائد والأفكار، القيم، الخبرات، المفاهيم الذاتية...كما يمثل عالم صغير مشتمل على مجموعة حقائق، مثل: المجتمع، الثقافة، التاريخ، الجغرافيا، الاقتصاد، المؤسسات السياسية، الإيديولوجيا، الديموغرافيا وعوامل أخرى تؤثر في السياق المجتمعي الذي يتعامل فيه صانع القرار، وهو ما يشير إليه سبروت وزوجته بمحيط (منطقة) صنع القرار.[1]

وحسب أنصار هذا التوجه، إذا لم تشتمل المقاربات النظرية على العنصر الإنساني، فإنها ستضعنا أمام عالم غير قابل للتغيير أو التجديد أو الحركة والمساءلة ...، وقد حاولت بعض مقاربات السياسة الدولية خلال فترة الحرب الباردة دمج هذا العنصر في التحليل النظري. وبحسبهم، يقدم ذلك عدة مزايا لنظريات السياسة الدولية، منها[2]:

- يمكن للمقاربات في مستويات التحليل المختلفة أن تتكامل
- إمكانية تقديم مفاهيم قوية للفاعل في السياسة الدولية _ثنائية البنية/العضو
- جسر طبيعي بين السياسة الدولية والميادين الأخرى كالسياسات المقارنة والسياسة العامة.

ينطلق مستوى التحليل الفردي من فكرة مفادها ان الاشخاص –بالاصل– هم من يصنعون القرارات السياسية وهو بذلك يشتمل على فهم كيفية تاثير القرارات التي يتخذونها على عملية صنع السياسة بشكل عام. فالسؤال المركزي هو كالتالي كيف يؤثر الطابع البشري/الشخصي على السياسة؟ للإجابة عن ذلك فالخطوة الاولى تكون بادراك ان الاشخاص نادرا ما يصنعون قرارات عقلانية خالصة.

[1] Valerie M. Hudson, Op.Cit, pp05-10
[2] Peter E. Evans& Al Eds, Op; Cit,p16

المبحث الثاني: نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية

منذ الحرب العالمية الثانية ودراسات صنع القرار تشهد نمواً متزايداً، كون القرار يشكل عنصراً مركزياً في العملية السياسية، وربما وردت إشارات غامضة لمفهوم اتخاذ القرار في بعض الدراسات التي تبحث في التاريخ الدبلوماسي أو نشاطات المؤسسات الحكومية ولكن عملية اتخاذ القرار لم تدرس خارج نطاق العلوم السياسية دراسة منظمة ودقيقة .[1] فعلماء النفس عمدوا إلى دراسة الدوافع الخفية وراء القرارات التي يتخذها الفرد، أما علماء الاقتصاد فاهتمامهم تركز على قرارات المستهلك أوالمنتج أو المستثمر، وذهب علماء الإدارة إلى البحث في كيفية تحسين مستوى أداء الأجهزة التنفيذية العاملة وترشيد اتخاذ القرار، أما في العلوم السياسية فقد انصرف الاهتمام إلى تلك القرارات التي تعبر عن سلوك تلك القوى الاجتماعية المؤثرة في عمليات صنع السياسة.

إن عملية صنع القرار تجري بين طرفين، طرف يقرر والطرف، ومحيط او بيئة تحيط بالقرار من قبل ومن. والطرف المقرر هي الدولة من خلال الأشخاص المخولين في الإفصاح عن مضمونها بالأفعال والقرارات .[2]أما البيئة فتكون ذات بعد زماني ومكاني، فهناك البيئة السابقة للقرار وتكون في ذهن صاحب القرار وخارجه أي بيئة سيكولوجية وبيئة موضوعية، أما البيئة اللاحقة للقرار فهي الأخرى ذات بعد سيكولوجي وموضوعي وهذه السلسلة من المعطيات المتواصلة تشكل عملية صنع القرار.

المطلب الاول: اسهامات التحليل المقارن للسياسة الخارجية

لقد ساعد تأثير السلوكيين على تنظيم النظريات المختلفة لحقل العلاقات الدولية عموما من خلال منظورين رئيسيين: منظور السياسة الخارجية ومنظور تحليل النظام الدولي. وفي كل من هذه المنظورات وضعت نظريات مختلفة، فعلى سبيل المثال، يشمل منظور السياسة الخارجية النظريات المتعلقة بسلوك فرادى الدول أو فئات الدول مثل الديمقراطيات أو الديكتاتوريات الشمولية، اما منظور تحليل النظام الدولي فيشتمل على نظريات التفاعلات بين الدول، وكيف أن عدد الدول وقدرات كل منها يؤثر على علاقاتها مع بعضها البعض.

ويشمل منظور السياسة الخارجية أيضا دراسات عن السمات و الهياكل و العمليات داخل مجتمع وطني أو نظام سياسي والتي تؤثر على كيفية مشاركة هذا المجتمع أو النظام السياسي في العلاقات الدولية. وتحلل إحدى هذه

[1] ياسين محمدحمد العيثاوي، انس اكرممحمد صبحي، "صنع القرار السياسي الامريكي"، مجلة الاداب، بغداد، الجامعة العراقية، المجلد 7، 2013، ص292

[2] المرجع نفسه، ص 293

الدراسات، المعروفة باسم مقاربة صنع القرار، المعلومات التي يستخدمها صانعو القرار، وتصوراتهم ودوافعهم، والتأثير على سلوكهم في الرأي العام، والأوضاع التنظيمية التي يعملون فيها، والخلفيات الفكرية والثقافية والاجتماعية. كما تقدم الدراسات التي تحلل العلاقات بين الثروة أو السلطة أو المستوى التكنولوجي للدولة ومكانتها ودورها الدولي، توضيحات أخرى لمنظور السياسة الخارجية.

وقد ظهر التحليل المقارن للسياسة الخارجية لأول مرة خلال منتصف الستينيات، ومن خلال مقارنة المصادر المحلية للسلوك الخارجي في بلدان مختلفة، باستخدام المعايير القياسية لاختيار وتحليل البيانات، تسعى هذه المقاربة إلى وضع حسابات عامة لأداء السياسة الخارجية، بما في ذلك النظريات التي تستكشف العلاقة بين نوع الربط الداخلي والخارجي الذي تعرضه الدولة، ونظامها السياسي والاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية.[1] وقد بحثت بعض الدراسات أيضا مدى انتشار أنماط معينة من السلوك، مثل المظاهرات العنيفة أو الاحتجاجات، من دولة إلى أخرى.

وفي حين يركز تحليل السياسة الخارجية على وحدات النظام الدولي، فإن تحليل النظام الدولي يتعلق بهيكل النظام، والتفاعلات بين وحداته، والآثار المترتبة على السلام والحرب، أو التعاون والصراع، على وجود أنواع مختلفة من الدول. ويوحي مصطلح التفاعلات بالتحدي والاستجابة، والتحرك – التحرك المضاد، أو المدخلات والمخرجات. ويظهر التاريخ الدبلوماسي روايات للعمل والاستجابة في الاوضاع الدولية ومحاولة تاويل معاني التبادلات.

فنظرية توازن القوى، التي تؤكد أن الدول تعمل على حماية نفسها من خلال تشكيل تحالفات ضد الدول القوية أو الاحلاف الاخرى، هي مثال آخر على المنظور الدولي، ولا تزال هناك أمثلة أخرى تتضمن تفسيرات ووصفا للمساومة في المفاوضات الدولية ودراسات سباقات التسلح وغيرها من عمليات تصعيد الافعال والافعال المضادة.[2]

إن ما يسمى بمنظور النظام العام في العلاقات الدولية، الذي يحاول تطوير فهم شامل لديناميات العلاقات بين الدول، يمكن مقارنته بخريطة قارة استكشفت بشكل جزئي، حيث إن الخطوط العريضة، والسمات الكبرى، والترسيم القاري ليست موضع شك، ولكن كل شيء آخر لا يزال كذلك، بحيث يخضع للجدل، وينتظر

[1] Charles A.McClelland, Robert Pfaltzgraff, ″International Relations″, https://www.britannica.com/topic/international-relations#ref423562
[2] Ibid

الاستكشاف، وقد لاحظ عالم الرياضيات الروسي وعلم الأحياء أناتول رابوبورت أن نظرية النظام العام ليست حقا نظرية، بل بدلا من ذلك "برنامج أو اتجاه في فلسفة العلم المعاصرة.

ويمكن استخدام مفهوم النظام لدراسة أنماط التفاعل داخل وحدات صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الخارجية وفيما بينها؛ ومن خلال استكشاف مثل هذه الأنماط، يمكن للمرء أن يحدد كيفية صياغة السياسات الخارجية وكيف تتفاعل الدول أو الوحدات الأخرى مع بعضها البعض أو ترتبط ببعضها البعض، بدلا من كيفية تفاعلها مع الوحدات الخارجية. فعلى سبيل المثال، يتفاعل أفراد الأسرة مع بعضهم البعض بطرق تختلف بوضوح عن الطرق التي يتفاعلون بها مع أشخاص آخرين.[1] وعلى الرغم من أن النظم يمكن تحديدها من حيث الوحدات التي تظهر أنماطا معينة من التفاعل مع بعضها البعض، فقد يكون هناك أيضا تفاعل بين النظام وأنظمته الفرعية. فالنظام السياسي الوطني، على سبيل المثال، قد يتفاعل مع النظم الفرعية مثل جماعات المصالح أو وسائل الإعلام أو الرأي العام.

ان تحليل السياسة الخارجية المقارنة هو حقل حيوي في العلاقات الدولية، يهتم بدراسة عمليات صنع القرار في السياسة الخارجية المتعلقة بالأحداث الهامة، فضلا عن أنماط التفاعلات اليومية بين ما يقرب من مائتي دولة مختلفة (إلى جانب آلاف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية). وبطرق مختلفة، تقدم السياسة الخارجية المقارنة الأطر النظرية التي تساعد على التقاط "نبضات القلب" للسياسة العالمية. ويستكشف العلماء الاسئلة والمشاكل الرئيسية مع مرور الوقت، بما في ذلك دوافع سلوكيات الدولة، وكذلك آثارها من خلال بناء واختبار وتنقيح نظريات صنع القرار في السياسة الخارجية من منظور مقارن، اضافة الى ذلك، تقدم السياسة الخارجية المقارنة أيضا دروسا قيمة للحوكمة.

ويعكس تطور حقل السياسة الخارجية المقارنة عدة خصائص رئيسية :

- ✓ أولا، على الرغم من السياسة الخارجية المقارنة لها جذور عميقة، فهي تعتبر حديثة نسبيا. وتعود أصول هذا المجال إلى دراسات منتصف القرن العشرين (سنيدر، بروك وسابين- 1954؛ سبروت و سبروت- 1957؛ روزيناو- 1966).

[1] Ibid

- ✓ ثانيا، السياسة الخارجية المقارنة بطبيعتها حقل متعددة التخصصات، اسس اعتمادا على نظريات وأفكار تنتمي الى العديد من التخصصات ذات الصلة.
- ✓ ثالثا، وربما هو امر مستغرب، لان السياسة الخارجية المقارنة أيضا تعتبر حقل متماسك نوعا ما، يعج بعدة أجيال من العلماء الذين سعوا إلى دفع الفهم النظري لصنع السياسة الخارجية في منظور مقارن. وقد مكنت هذه الصفات من تقدم النظرية التي مثلت مساهمة كبيرة لدراسات العلاقات الدولية واسعة النطاق بصفة عامة.
- ✓ رابعا، السياسة الخارجية المقارنة هي كذلك حقل فرعي متصل بالسياسة، مع رؤى حول الموضوعات ودروس التاريخ، الفواعل، العوامل والظروف التي يمكن أن تكون مفيدة بشكل كبير لصناع القرار.

لقد برزت السياسة الخارجية المقارنة كتشكيلة منوعة من دراسات العلاقات الدولية والدبلوماسية في منتصف القرن العشرين، وسرعان ما طورت أطر العمل أصلية لتحليل السياسات، وهي تربط دراسة العلاقات الدولية (الطريقة التي ترتبط بها الدول بعضها ببعض في السياسة الدولية) مع دراسة السياسة الداخلية (عمل الحكومات والعلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات). ولأن نظريات العلاقات الدولية تتعلق أساسا بسلوك الدولة، فإن دراسة العلاقات الدولية تتضمن تفسيرات للسياسة الخارجية. غير أن النظريات التقليدية تميل إلى التركيز على البيئة الخارجية باعتبارها التفسير الأساسي أو الوحيد لسبب قيام الدول بما تفعله في الشؤون العالمية. فأولئك الذين يدرسون السياسة الخارجية يعتمدون بالتأكيد على هذه النظريات، ولكنهم ينظرون أيضا إلى نظريات السياسة الداخلية التي تركز داخل الدولة لتفسير اكثر.

نظريات السياسة الداخلية، وجدت في دراسة السياسة الأميركية وفي دراسة السياسة المقارنة، تقاسم بهذا الاهتمام بالعوامل الداخلية. ومع ذلك، تميل هذه النظريات إلى تفسير عمل الدولة أو النظام السياسي والسياسات المحلية التي يتم اختيارها – نادرا الى ان تعلق على آثار السياسة الداخلية على السياسات الخارجية للدولة.

حتى القرن العشرين، تقول **ديبورا جيرنر**: "لم تكن السياسة الخارجية ولا العلاقات الدولية مجالا متميزا. وربما كان التاريخ الدبلوماسي أقرب ما يسمى الآن ب "السياسة الخارجية"، وكثير مما نسميه العلاقات الدولية جاء تحت عنوان القانون الدولي أو التحليل المؤسسي أو التاريخ ".

لقد كانت العديد من الأعمال التأسيسية في حقل السياسة الخارجية المقارنة متعددة التخصصات بطبيعتها. على سبيل المثال، استند سنايدر وبروك وسابين إلى رؤى علم النفس لاقتراح إطار منهجي لصنع القرار لدراسة العلاقات الدولية، على النقيض من الفصل الظاهري للوكيل / الفاعل الإنساني عند الواقعية.[1] وقد دافعوا عن التركيز على صنع القرار في الدراسة، وتحليل سلوكيات "أولئك الذين يتصرفون باسم الدولة". وفي جوهرها، لا تمثل المصلحة الوطنية هدفا عالميا. وبدلا من ذلك، تستمد خيارات السياسة الخارجية من مصادر متعددة، بما في ذلك خلفيات صناع القرار الفرديين والإطار التنظيمي الذي تتخذ فيه القرارات.

وفي سياق مماثل، دعا مقال هارولد ومارغريت سبروت، "فرضيات العلاقة بين الرجل – الوسط في سياق السياسة الدولية" إلى إيلاء مزيد من الاهتمام إلى "الوسط النفسي" للأفراد والمجموعات المشاركة في قرارات السياسة الخارجية، وركز هذا على السياق الدولي كما كان يتم ينظر إليه وتاويله من قبل صناع القرار. اما جيمس روزنو فقد قدم دراسة أكثر علمية للسياسة الخارجية، وربط الظروف المحلية والدولية في مقالته الكلاسيكية، "ما قبل نظريات ونظريات السياسة الخارجية". وقد اعتبر إن السياسات المقارنة تقدم رؤى قيمة حول "التأثيرات الداخلية على السلوك الخارجي"، وأن هذه الدراسة سوف تجسر الهوة بين مجالات السياسة الدولية والمقارنة، لقد دعا بشكل حاسم إلى النهوض بالأطر النظرية من خلال اقتراح علاقات بين متغيرات مثل الخصائص الطبيعية وسلوك الدولة.

حقل السياسة الخارجية المقارنة هو أيضا ذو صلة بالسياسة، واستنادا إلى الرؤى المستمدة من عقود من البحث، قدم تحليل السياسة الخارجية إسهامات قيمة لنظرية التنمية ووصفات السياسة. ومن الأمثلة المبكرة على تطبيقات أطر السياسة الخارجية دراسات عن الحروب – الاستقلال وإنهاء الاستعمار، ومحاولات إدارة الصراع العربي الإسرائيلي ودراسات التدخل الإنساني .

كما لعب باحثو السياسة الخارجية المقارنة دورا بارزا في صياغة وتشكيل أطروحة السلام الديمقراطي. وقد ساهم علماء هذا الحقل كثيرا في فهم التحولات الديمقراطية والدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه أشكال مختلفة من الديمقراطية في تشكيل السياسة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة. ألكسندر جورج، أحد الرواد في دراسة

[1] Jeffrey S.Lantis, Ryan Beasly, Comparative Foreign Policy Analysis,USA, Oxford University Press, 2016,p03
http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-398?print=pdf

السياسة الخارجية، وقد دعا العلماء والممارسين صراحة إلى "سد الفجوة" على أمل تحسين السياسة وصنع السياسة.[1]

المطلب الثاني نموذج سنايدر للتفاعل المشترك

درس الكثير من الكتاب ظاهرة اتخاذ القرارات السياسية، ومن ابرزهم في هذا المجال ريتشارد سنايدر، الذي يعد من المتاثرين بنظرية بارسون العامة في الفعل ورد الفعل، والتي اعتمدت على علم النفس و علم الاجتماع لتفسير العوامل التي تؤثر في منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، واهتم بذلك ايضا كل من دويتش وكابلان في تحديد متغيرات السياسة الخارجية، فضلا عن مودلسكي الذي اولى اهتماما بتجميع متغيرات صنع القرار والذي اندرج تحت مفهومي المصلحة والقوة.

تشير عملية صنع القرار الى عملية التفاعل بين المشتركين كافة على المستوى الرسمي وغير الرسمي في رسم السياسات العامة، فعملية صنع القرار تعد بمثابة الوظيفة الرئيسية الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية وقد تقوم الاخيرة باختيار البديل المناسب من خلال المناقشة والمفاضلة.

وقد برز في هذا الحقل **ريتشارد سنايدر**، اذ اعتبر ان الاساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار. وفحوى هذه العملية هو ان الحركة السياسية لا تعد ان تكون لموقف تحدد زمانا ومكانا وموضوعا، وهذا يعني ان صانع القرار السياسي سواء على مستوى الحركة او على مستوى التنبؤ لا بد وان يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف،[2] وتبعا لذلك فانه يحاول التلاعب بهذه المتغيرات من حيث الابعاد الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار، للوصول الى تحديد اثارها على موقفه السياسي ومن ثم يصل الى القرار الرشيد الذي يتخذه تعبيرا عن مصالح القومية، وقد ادت هذه الدراسة الى ازالة الفوارق بين حقيقة الحركة السياسية على داخليا وحقيقتها على المستوى الخارجي.

قدم ريتشارد سنايدر نموذجا نظريا لاستيعاب وتفسير نشاطات صناع القرار في السياسة الخارجية، يعتمد في ذلك على الفرد ممثلا في صانع القرار كوحدة تحليل أساسية، على أساس أن نشاطات الدول هي–في نهاية التحليل –

---

[1] Ibid, pp04-05

[2] احمد نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص ص 130-131

نشاطات صناع القرار الذين يمثلونها، وهو ما يسمى بتشخيص الدولة، وعلى ضوء ذلك قام سنايدر بدراسة دقيقة ومفصلة لنظرية صنع واتخاذ القرار، تعتمد على التفاعل بين المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية، مستخدما أساليب البحث السلوكي وتقنياته ومصادر وقنوات المعلومات الكفيلة بتزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة، والتي تمكن من اتخاذ القرار يخدم طبيعة الأهداف المرجوة ودوافع صانع القرار.[1]

اهتم سنايدر في سياسته الخارجية بالبعد الادراكي عند صانعي القرار، هذا يعني ان هؤلاء يتعاملون مع بيئتهم بموجب ادراكهم الحسي لهذه البيئة والتصورات المكونة في مخيلتهم عنها، اذ انهم يتعاملون مع العوامل البيئية تبعا لتصوراتهم وادراكهم لها وليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي، وقد اكد على هذه الحقيقة نفسها هولستي في نموذجه القائم على العلاقة الترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الادراك وعملية صنع القرار.[2] وبعبارة ادق، ان صانعي القرار وفقا لهذه النماذج لا يتصرفون تبعا لمعرفتهم بالموقف كما هو في الواقع وفي حقيقته الموضوعية، بل ياتي تصرفهم بموجب ما يتصورونه عن هذا الموقف.

ويميز سنايدر بين شكلين من أشكال الدوافع، حيث يشير إلى الدوافع من أجل In Order to والتي تعني أن صانع القرار اختار قراره ليحقق أهداف معينة وبوعي منه، والدوافع بسبب كذا Because of وهي نابعة من الخبرة الحياتية لصانع القرار والتي تؤثر في اختياره لأسباب سيكولوجية.[3] وبالتالي، فعند تحليل قرار معين لابد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار، مثل: طفولته، خلفيته الاجتماعية، ثقافته وخبراته في الحياة، ورغم تنبيه سنايدر إلى أن هدف نظرية صناعة القرار ليس الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار بمقدار ما هو معرفة النتائج المترتبة عن موقف معين، إلا أنه يعود ليؤكد على أهمية العوامل الشخصية لصانع القرار، مثل: روح المغامرة، الذكاء، خلاق، سلطوي، واثق من نفسه، خنوع، يسعى للقوة أو الشهرة ...الخ .

ويحتوي نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار المتغيرات البيئية التالية:

- ✓ المحيط الخارجي: ويشمل الوضع السياسي الدولي، المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي، المصالح الاقتصادية الدولية، القانون الدولي والأخلاقيات الدولية.

---

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص ص 289-290
[2] احمد نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص21
[3] جيمس دروتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق الذكر، ص ص 318--319

- ✓ المحيط الداخلي: يشمل السياسات الداخلية، الرأي العام، الموقع الجغرافي، الثقافة العامة وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه.
- ✓ البيئة المجتمعية والسلوكية: وهي فئة مستقلة عن المحيط الداخلي، تتألف من نظام القيم في المجتمع، الأنماط المؤسسية الهامة وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع .
- ✓ عملية صنع القرار: وهي تعبر عن سلوك الدولة ضمن الأبعاد التالية:[1]

1. نطاق الصلاحيات المنوطة بصانع القرار، لأن تشابك وتنازع الصلاحيات يؤثر في الأدوار .
2. البعد الاتصالي والمعلوماتي: فبقدر ما يملك صانع القرار من معلومات، بقدر ما يكون في وضع أفضل مقارنة مع غيره في التعاطي مع القرار.
3. الحوافز الشخصية وهي تلك التي يحددها الدور.

ويقول سنايدر : " لقد تعاملنا مع الدولة–الأمة كوحدة تحليل أساسية، ولكننا أهملنا الدولة كتجريد ميتافيزيقي، وبالتشديد على صناعة القرار كبؤرة اهتمام مركزية، حصلنا على طريقة لتنظيم محددات التصرف التي تقيد الرسميين الذين ينشطون في المجتمع السياسي[2]."

ويوضح الشكل التالي صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية وفقا لسنايدر:

[1] Valerie M. Hudson, Op.Cit, p06

[2] ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 178

الشكل -05- نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية

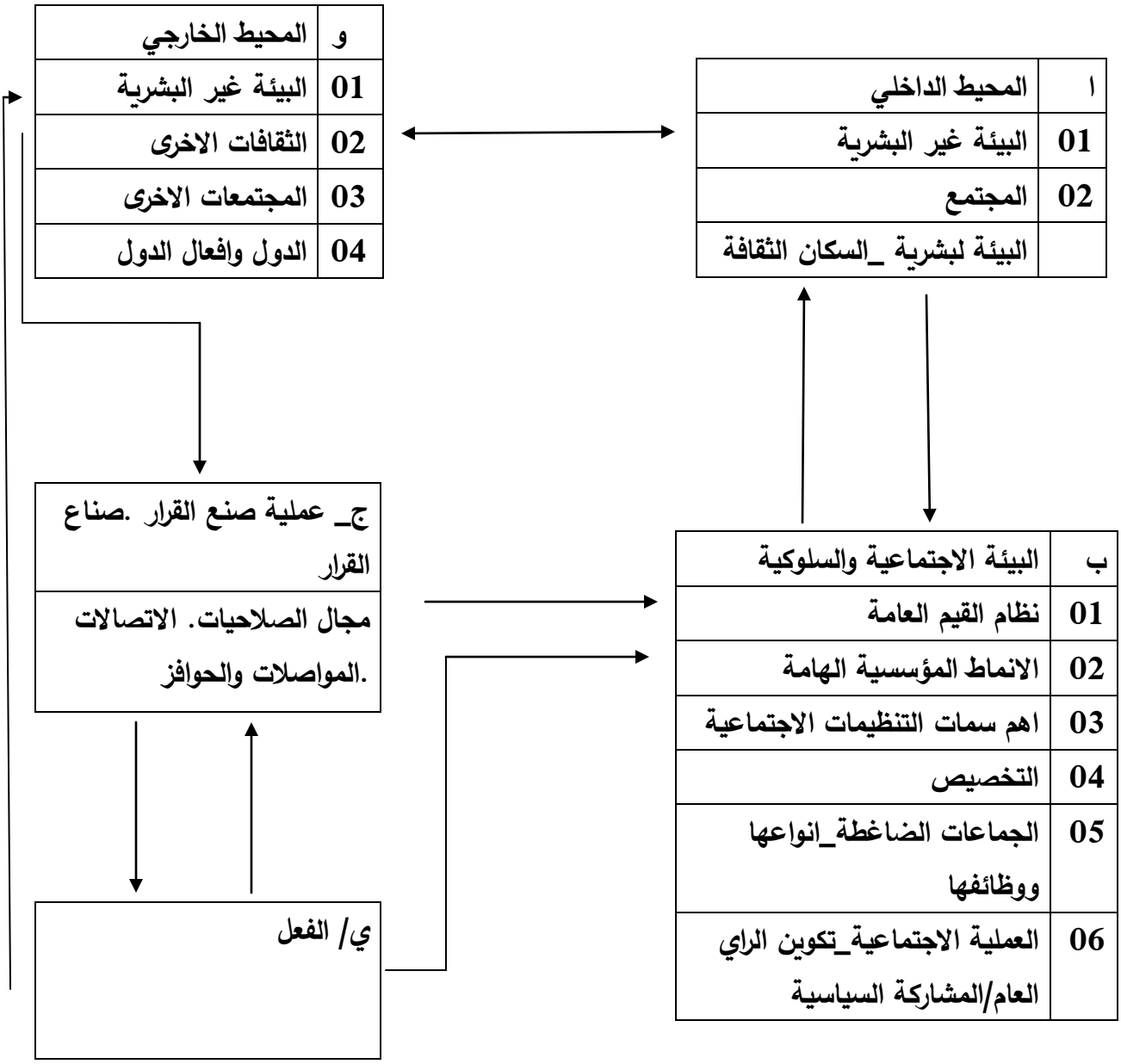

المصدر: ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985 ، ص198

التعليق :

- سهم"ب ج " يمثل التفاعل بين البيئة الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار.
- سهم "د ب " يوضح انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بيئتها الاجتماعية، وبالتالي فان إقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود ايجابي.
- سهم "ا ب " يرمز إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل والمحيط الخارجي، وهو يمثل العلاقات على المستوى المجتمعي وغير الرسمي، وقد يكون نوع هده العلاقات تجاريا أو ثقافيا أو رياضيا أو عائليا .
- سهم " .د و "ج د يبين التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعا عديدة ومختلفة من العلاقات تعاونية، تنازعية تكاملية...الخ.

باختصار يمكن القول أن نموذج سنايدر يقدم لنا ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي:[1]

1. التفاعل على مستوى الحكومات "ج د و ج ."
2. التفاعل على المستوى غير الحكومي "ا ب و" أو المستوى المجتمعي .
3. التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي و غير الحكومي "ب ج د ب."

لقد اعطى سنايدر اهمية كبيرة للتحليل السيكولوجي لسلوك صانعي القرار وافعالهم وردود افعالهم، فضلا عن اهتمامه بالجوانب الجغرافية والتاريخية والتكنولوجية. ومن جانب اخر، اكد سنايدر ان سلوك الدولة يعكس سلوك صانعي قراراتها وتبعا للظروف المحيطة بهم.

وفي حقيقة الامر، هناك جملة من الانتقادات وجهت الى منهج اتخاذ القرار لسنايدر بالامكان اجمالها فيما يلي:[2]

- ✓ ان معالجة سنايدر لموضوع الدوافع في اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية تتسم بعدم الوضوح والتحديد.

[1] عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص 294
[2] احمد نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص ص134-136

- ✓ ان منهج اتخاذ القرار في السياسة الخارجية لم يحدد لنا نوعية التاثيرات المتبادلة والارتباطات القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الاساسية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية. لا بد من دراسة هذه العناصر والمتغيرات التي تقع في اطار معين في حين تحديد تفاعلات هذه العناصر وتاثيراتها تدخل في اطار اخر.
- ✓ في حالات لا حصر لها هناك افتقار في البيانات والمعلومات، وكل ذلك يؤدي الى عدم امكانية الوصول الى بناء استنتاجات معينة بشان عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.
- ✓ مقر التحليل على عملية صنع القرار يعني خلطا بين مرحلة اعداد السياسة ومرحلة تنفيذها وادارتها.
- ✓ يركز منهج صنع القرار على دراسة السياسة الخارجية بتجزئتها الى مجموعة من القرارات، موضحا دور كل مؤسسة وتاثير كل عامل بيئي في نماذج مختارة من القرارات، ومن ثم هو يفقد النظرة الشاملة للسياسة الخارجية كمجرد واحد متكامل، وليس كمجرد جزئيات والقدرة على تحديد الخصائص العامة لدولة ما.
- ✓ لم يرد في نموذج سنايدر اشارة الى النظام الدولي كواحد من اهم مؤشرات البيئة الداخلية.
- ✓ ان تحديد الاهداف قد يكون صعبا في التطبيق نظرا للاختلاف بين الاهداف المعلنة والاهداف الحقيقية التي تتبناها الدول في مثل هذه المواقف الخارجية.
- ✓ ان الوضع النفسي لمتخذ القرار، حالته، استعداده وتكوينه، يجعل من الصعب التوصل الى قواعد موضوعية تكون قابلة للتطبيق في المواقف الدولية المشابهة، خلافا لما تميل نظرية اتخاذ القرارات الخارجية الى افتراضه.
- ✓ صعوبة تتبع ورصد التفاعلات المستمرة التي تحدث على كل مستوى بين اطراف المواقف الخارجية، والتي تحدد عناصر رؤيتهم وتؤثر في توقعاتهم وفي تعريفهم لاهدافهم، وتجعلهم يبدون ردود افعالهم ازاء تطوراتها بصورة او باخرى.
- ✓ صعوبة تقويم الدور الذي تسهم به المؤثرات التنظيمية والبيروقراطية في عملية القرارات الخارجية ومنها على سبيل المثال، قيم وتقاليد الجهاز البيروقراطي المسؤول ومدى تاثيرها والعوائق البيروقراطية وطبيعتها والمناخ التنظيمي العام لخطة اتخاذ القارات وانعكاسه.

- ✓ ينتقد سنايدر على تصنيفه للعناصر المكونة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، من حيث تقسيمها الى عوامل كبرى وصغرى دون تحديده لعملية التاليف بينها وتاثير احداها على الاخرى.
- ✓ اولى سنايدر اهمية كبرى للعوامل الخارجية في عملية صنع القرار، في حين كان اهتمامه قليلا بالمحيط الداخلي، في الوقت الذي يرى فيه البعض ان هناك علاقة دينامية وعضوية بينهما.

من جانب اخر هناك العديد من الايجابيات المنسوبة الى نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية تتمثل فيما يلي:[1]

- ✓ يساعد نموذج سنايدر لصنع القرار على التعرف مسبقاعلى مختلف القوى والعوامل الثابتة والمتغيرة والمتداخلة، التي يتشكل من مجموعها السلوك الخارجي لاي دولة عضو في النظام الدولي.
- ✓ ان الدولة القومية تظل لمدة طويلة اهم وحدة مسؤولة في النظام السياسي الدولي، واذا كانت هناك بعض المنظمات الدولية فوق القومية التي تستند الى العديد من القوى التي تحركها وتحاول من خلالها ترتيب اوضاع دولية واقليمية معينة، الا ان ذلك على اهميته النسبية لا يغير من الحقيقة الثابتة، وهي ان الدول ما تزال تمثل قوة التاثير الاولى في السياسة الدولية.
- ✓ ان عملية اتخاذ القرارات الخارجية تشتمل على كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد في النهاية حركة الدول، وترسم الاطار الذي تنبثق تصرفاتها الدولية من داخله، وتاتي في مقدمة قائمة تلك العناصر والمتغيرات الطرف او الاطراف الفاعلة والاهداف والوسائل والمواقف التي تتخذ تلك القرارات ازاءها.
- ✓ تجمع نظرية اتخاذ القرارت في السياسة الخارجية مستويات عديدة للتحليل، اذ تستخدم المتغيرات السيكولوجية واثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية–المتغيرات البيئية.
- ✓ بسبب اعتماد نظرية اتخاذ القرار الكثير من المتغيرات، فانها تكون كاساس لربط العديد من نظريات العلاقات الدولية ببعضها، وهي النظريات التي اقتصر تطبيقها على امور محددة وضيقة دون محاولة لتجميعها وتنسيقها في اطار متكامل. وفي النظريات التي تبرز امكانية هذا الربط نجد نظريات الاتصال

[1] المرجع نفسه، ص ص136-137

ونظريات التفاوض والمساومة ونظريات التهديد والصراع ونظريات التحالف والمشاركة ونظريات الشخصية القومية او نظريات الطابع القومي.

المطلب الثاني: جيمس روزنو ونموذج الربط

كان جيمس روزناو (James Rosenau) أول من طرح أفكار الربط بطريقة ذات معنى في ستينيات القرن العشرين. فهي تشكل جزءاً من المنظور التعددي الذي يشكك بصلاحية النماذج التقليدية للسياسة التي تقوم على أساس الدولة. وتندرج دراسة جيمس روزنو حول العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية في إطار الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية، و كان روزنو أول من قدم في مطلع السبعينيات مدخلا نظريا للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية.[1]

إذا تبرز أهمية الدراسة المقارنة من خلال نموذج **روزنو** على أنها تزيد من فهمنا و استيعابنا للسياسة الخارجية لدولة معينة بحيث تساعد مثلا في تحديد الحالات الاستثنائية التي تحكم بها عناصر معينة سياسة خارجية، وندرك معه حالات تأثير عامل معين وحالات انعدام تأثيره (داخلي كان أم خارجي) و تسقط كذلك التفسيرات الأحادية و العقائدية للسياسة الخارجية ، وأيضا تحديد القضايا التي ترتبط في تأثيرها عامل محدد وهذا برصد تفاعل **القضية–المجال Issue– Area** ، وإجمالا هدف روزنو مساهمته في تقديم إطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها و في حالات مختلفة.

وقد عرفٌ Rosenau مفهوم الربط **Linkage** بين النظام الوطني أو مجتمع الدولة و النظام الدولي، كأي سلوكية معينة متكررة تنشأ في نظام و تؤدي إلى ردة فعل في نظام آخر.فالسياسة الخارجية تنشأ في دولة معينة و تؤدي إلى ردة فعل في نظم أخرى (نظام دولي أو نظم وطنية).

وتجادل نظرية الربط بأنه لا يمكن رسم حدود واضحة وثابتة بين السياسة المحلية والسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية تمثل مشكلة "حدود" بمعنى أنه لا يوجد وضوح بشأن مكان الحدود. فعبر ما يدعوه مُنظِّرو الاتصال حلقة تغذية رجعية (feedback loop) نجد أن الأحداث الداخلية تؤثر في الأحداث الخارجية والعكس بالعكس.

[1] ابراهيم بولمكاحل، تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص 37.

لقد ظهرت أهمية مفهوم الربط مع زيادة كثافة الاندماج الدولي وحالة الانفتاح بين المجتمعات الدولية، ومن خلال هذا المفهوم الجديد قدم روزنو تفسيرا يستند فيه إلى تبيين حجم الترابط بين المتغيرات الداخلية و السياسة الخارجية بحيث قدم مجموعة المتغيرات المؤثرة في تحديد السلوك الخارجي، و حصرها في خمس فئات[1] تتعلق بما يلي:

- تاثير العوامل الخارجية على المجتمع السياسي.
- الخصائص الذاتية للمجتمع السياسي.
- طبيعة هيكل الاطار الحكومي.
- وظيفة صانع القرار السياسيفي الدولة.
- خصائص الاشخاص الذين يقومون بتحديد سياسة الدولة.

متغيرات النظام الدولي: وهي تشمل أنماط العلاقات الموجودة أو التي تصف طبيعة النظام الدولي هل هي علاقات وفاق أم تعاون أم نزاع ؟ و أيضا طبيعة التحالفات (مرنة ، جامدة ، عقائدية أم تجريبية) ؟ وكذلك توزيع الإمكانات والقوى في النظام والتي تحدد شكله، كأن يتسم النظام بتوزيع القوة بين مجموعة من القوى، أو بالثنائية القطبية أو بالأحادية. إن هيكل النظام يفرض ضوابط على سلوكية الدولة، كذلك تبرز أهمية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة بنيته والتركيز على مايسمى عقيدة النظام أو فلسفته، وكل هذا يشكل قيود على سياسة الدولة، كما يؤثر موقع الدولة الجيوستراتيجي من منظور النظامين الدولي والإقليمي في سياستها، حيث تتعرض بسبب ذلك الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظاميين الدولي والإقليمي،[2] مثلما يحدث للقوى الصغرى في أوروبا و انجذابها بين القوى الرئيسية في النظام الإقليمي: فرنسا ،ألمانيا وبريطانيا و القوى الرئيسية في النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية.

العوامل المجتمعية: يمكن تقسيمها إلى عوامل مادية و غير مادية، أظهرت العديد من الأبحاث الكمية اهتماما كبيرا بقياس العلاقة بين الخصائص المجتمعية للدولة و بين سياستها الخارجية، و حين يربط المرء بين الخصائص المجتمعية لدولة ما، و بين الخصائص المجتمعية لدولة أخرى بشكل ثنائي، فإنه يتوصل إلى نتائج

[1] المرجع نفسه، ص 38
[2] ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 194

أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية.[1] فقد وجد رمل أن التشابه الثقافي و الاجتماعي كان عملا مؤديا للسلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها، و أظهرت دراسة أخرى، علاقة بين التجانس الاجتماعي لدولتين و بين الاتصال المتبادل بينهما، بمعنى آخر يزداد احتمال أن تسلك الدول المتشابهة سلوكا تعاونيا اندماجيا .

العوامل الحكومية: تشمل هذه البنية السلطة داخل الدولة و طبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها من تنفيذية وتشريعية و قضائية، و موقع وقوة ودور كل واحدة من هذه المؤسسات وكذلك كيفية صنع القرار في الدولة[2]. بعبارة اخرى، تعكس العوامل الحكومية كل جوانب التنظيم السياسي في الدولة وهي تعبر عن هيكل السلطة القائمة وتنوع العلاقات بين مؤسساتها الرسمية كما تشمل كيفية صنع القرار وطبيعة المنظومة الحزبية والنظام الحكومي .

العوامل المتعلقة بالدور: هو مجموع الأفعال و السلوكيات، التي يفترض أن يقوم بها كل فرد إذا كان في مركز معين في السلطة، بغض النظر عن أرائه وقناعاته لأن الوظيفة هي التي تحدد سلوكيات وتصرفات معينة تسمى في محصلتها الدور، وكل فرد يريد المحافظة على مركزه، يحاول التصرف في حدود الصلاحيات المخولة له من خلال و ظيفته . لأن الدور يؤثر بدرجة كبيرة في طبيعة تعامل الشخص مع محيطه، وهذا يتضح أكثر في الدول الكبرى التي لها تقاليد مؤسساتية، أين المؤسسة تغلّب على الفرد وأرائه واعتقاداته، وهذا الدور يساهم إلى حد كبير في تحديد السياسة الخارجية، ويعكس الاستمرارية عند النظام سواء في سياسته الداخلية أو الخارجية وهذا يعكس تقدم البيروقراطية خاصة في الدول المتقدمة.

العوامل الفردية : متعلقة بصناع القرار حيث تشمل شخصيتهم تكوينهم خبرتهم مستواهم الفكري والعلمي، وتعتبر هذه العوامل ذات أهمية كبرى في تحديد السلوك الخارجي لصانع القرار مثل تأثير : النشأة والتكوين الأسري وأيضا متابعة صانع القرار التاريخية لبعض القضايا والأحداث ومدى تأثره بها بالإضافة إلى إدراك صانع القرار للمسائل التي تم التعاطي معها من قبل ، كما أن المستوى الفكري (الخلفية) يؤثر في تعميق الفهم لدى صانع

[1] لويد جنسن، المرجع السابق الذكر، ص 68
[2] "نماذج صنع السياسة الخارجية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، 2107/12/23
https://www.politics-dz.com/threads/nmadhg-sny-alsias-alxargi.286/

القرار لمختلف جوانب القضايا المطروحة، أما القيم والمعتقدات (الدينية مثلا) فهي تؤثر على استجابة وردة الفعل لدى صانع القرار، ونفس الأمر مع الكاريزما السياسية لصانع القرار التي تؤثر في التعامل مع القضايا الخارجية والكبرى.

لقد كان روزنو متاثرا بنظرية دويتش الفقيه الامريكي وصاحب المؤلفات الشهيرة في العلاقات الدولية ونظرية الاتصال، ويضح هذا التاثير في استخدام روزنو هذه المتغيرات لتحديد القوى النسبية للدولة، فقرر ان ذلك ينبع من خصائص الجماعة سواء كانت مغلقة او مفتوحة نامية او متخلفة دول كبرى او دول صغرى مجتمع يقوم على اساس فكرة المشاركة الكاملة المباشرة او عكس ذلك.[1]

كما قسم روزنو الدول إلى ثماني فئات وذلك حسب ثلاثة معايير كل منها يتفرع إلى اثنين:

- ✓ المعيار الجغرافي: دول كبيرة و صغيرة.
- ✓ المعيار السياسي: دول ذات نظام مفتوح (نظام ديمقراطي) ونظام مغلق (نظام ديكتاتوري).
- ✓ المعيار الاقتصادي: دول متقدمة و دول متخلفة وقد تكون دول نامية.

وقد قسم روزنو أنماط الربط إلى ثلاثة أنواع هي:[2]

الإختراق Penetration ، رد الفعل back Feed و التقليد Emulation

الإختراق: يتم عندما يقوم أفراد من دولة أو منظمة معينة بالاشتراك مباشرة في اتخاذ القرار في دولة أو منظمة أخرى، مثل : البعثات و المساعدات الاقتصادية أو الخبراء في بعض المنظمات الدولية.

رد الفعل: لا يكون بالمشاركة المباشرة و إنما الوحدة المتأثرة تكون سلوكيتها بمثابة رد فعل لسلوكية الأطراف الدولية، وهذا أكثر الأنواع شيوعا وحصولا من أنواع الربط، ومثال ذالك ردود الفعل على برامج المساعدات الاقتصادية المجحفة من قبل الدول المتقدمة لصالح الدول المتخلفة .

[1] احمد نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص138
[2] "نماذج صنع السياسة الخارجية"، المرجع السابق الذكر

التقليد أو المحاكات: لا يعتبر رد فعل و إنما ما يحدث في دولة معينة يحدث مثله في دولة أخرى و يتأثر بها بنفس الطريقة، كحركة تحررية في دولة معينة تحدث نفس السلوكية بالنسبة لحركة تحررية في بلد آخر.

وفي سياق اخر، يمكن القول ان اسهامات جيمس روزنو لا تقتصر فقط على اثراء حقل السياسة الخارجية المقارنة، ففي أوائل التسعينيات، طور فكرة أنه مع العولمة و "عبر الوطنية" دخلنا عصر "الاضطراب" العالمي. فالدولة لا تختفي، لكنها لم تعد لها اياد حرة ولم تعد تسيطر على الأحداث، وبالنسبة له، فإن النظام المشترك لم يعد يشكل المحور المركزي للحياة الدولية، وهي تتعايش مع نظام "متعدد المراكز"، حيث تصبح الفواعل غير الحكومية هي الوحدات الرئيسية للسياسة الخارجية. فالشعور بتقديم ولاء الأفراد والجماعات تجاه سلطات الدولة آخذ في التراجع، في حين تتزايد قدرتها على الانتقال إلى مراكز بعيدة. وقد تآكلت السلطات الفعلية للحكومات الوطنية مع انتشار الجماعات عبر الوطنية.

لقد حدث "تشعب" حقيقي بين "عالم الدول" و "عالم متعدد المراكز"، كل واحد منهم يخضع لمبادئ متناقضة، ففي حين أن الأول لا يزال يتحرك بدوافع كلاسيكية من شهية للسلطة وحماية لسيادتها، فإن السعي إلى الحكم الذاتي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للثانية. وهذه الرؤية للدولة واضحة أيضا عند الاقتصادية البريطانية سوزان سترانج، التي كان مهتمة بشكل خاص بتزايد الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة والأسواق المالية الحرة، وكتبت:[1] يبدو أن الممثلين التقليديين والدبلوماسيين والجنرالات أقل حسما من المصرفيين ورجال الأعمال ووسائط الإعلام. في فرنسا، أحد أكثر المؤلفين تمثيلا لهذه المدرسة الفكرية، برتراند بادي، يسر، في الوقت نفسه، "انتقام المجتمع المدني" على الدولة، وهذا الأخير يرى "تحدي اكبر من قبل الفواعل البدائية دون الوطنية (العشائر، المجموعات العرقية، القبائل، الأقليات التي تشكل نفسها" شعوبا ") أو عبر الوطنية (حركات دينية أو لغوية)" وهو يأخذ فكرة أن "العالم متعدد المراكز" يمثل انتصارا لمبدأ الحكم الذاتي.

وفي مواجهة عالم الدول الذي يظل، بمبادئه التقليدية وممارساته الخاصة، يتشكل عالم آخر مع عدد لا يحصى من الأطراف الفاعلة التي تسعى أولا إلى حماية وتعزيز استقلاليتها، التركيز على مزيد من التعاون (أو رفض التعاون) اكثر من القوة فقط، والهروب من المعايير التقليدية للدبلوماسية.

[1] Samy Cohen, "Les Etats face aux nouveaux acteurs", Politique Internationale, N° 107, 2005, pp 01-03

كما ان مبدأ الإقليمية ليس أكثر من "إطار تجاوز الولاء "، ويلاحظ جوزيفا لاروش ان الدولة "هزمت" في وظائفها الأمنية الأكثر تقليدية من قبل الشبكات الإرهابية أو المافيا "، ليس فقط في تحدى احتكارها للعنف الجسدي المشروع، ولكن أيضا في قدرتها على الحفاظ على قيمة الثروة الوطنية. ويسهم انتشار التهديدات من جانب الدول، مثل الإرهاب أو الاتجار بالمخدرات، في "تآكل" الدولة. حيث إن هجمات 11سبتمبر اعادت تنشيط هذه الرؤية "المتعثرة" للدولة، غير القادرة على السيطرة على هؤلاء "الأطفال الرهيبين" للعولمة على حد تعبيره.

لكن يبدو أن هذه المقاربة قابلة للنقاش لسببين رئيسيين: فمن ناحية، فإن التأثير الممنوح للجهات الفاعلة عبر الوطنية مفرط، ولا يؤدي وجودها إلى إعادة تشكيل النظام الدولي؛ ومن ناحية أخرى، تسهم الرؤية عبر الوطنية في نزع الشرعية عن الدولة من خلال الإشارة إلى عدم قدرتها على تنظيم المشاكل العالمية.[1] كما أنه يمنعنا من أن نطرح على أنفسنا الأسئلة الحقيقية التي هي أقل من مشكلة "عجز" الدولة عن الإدارة المؤسفة للسياسات العامة في مواجهة تصاعد "التهديدات الأمنية" مثل الإرهاب والجريمة الدولية.

لقد تغير توازن القوى بين الدول والفواعل غير الحكومية خلال العقد الماضي، ولكن ليس إلى نقطة "تحويل العالم". وهذا ليس إنكارا للتحولات التي تؤثر على مجتمعاتنا. وقد ازداد عدد الفواعل عبر الوطنية زيادة كبيرة خلال العقد الماضي من خلال تطوير تكنولوجيات الاتصال وعولمة قضايا من قبيل البيئة أو حقوق الإنسان. وهناك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية موجودة على الساحة العالمية ولا يمكن تجاهل عملها. ولكن هل قام الفاعلون عبر الوطنيون بالفعل بدفع الدولة؟ وهل حقا تحولت السلطة إلى فواعل غير حكومية؟

وبالعودة الى دراسة السياسة الخارجية يمكن القول ان هذه الاخيرة تعتبر، على نطاق واسع، مزيجا من والوسائل والأنشطة المتنوعة المكرسة لفهم وتوضيح عمليات السياسة الخارجية وسلوك الفواعل الهامة في البيئة الدولية. وتحليل السياسة الخارجية هو عملية التحقيق التي تهدف في المقام الأول إلى دراسة سلوك الوحدات الدولية، المتمثلة عادة في الدول، نحو بيئتها الخارجية، أي خارج حدودها المادية. ووفقا لديبورا جرنر، فان "جوهر التركيز في تحليل السياسة الخارجية يكمن على نوايا وتصرفات الفواعل– والتي في كثير من الأحيان، ولكن ليس دائما – قد تكون دولة – موجهة نحو العالم الخارجي واستجابة الفواعل الأخرى لهذه النوايا والتصرفات والإجراءات.[2]

بالنسبة لجيرنر، فالعامل المحدد في دراسة السياسة الخارجية هو تركيزها على كل من المجالات الدولية والداخلية وما يترتب عليه من حاجة للتنقل بين مستويات التحليل الفردية الوطنية والنظمية. والسياسة الخارجية،

[1] Ibid, p06

[2] Sofiane Sekhri, ″The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries″, African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3, October, 2009,p423

تبعا لذلك، تدرس من وجهات نظر مختلفة، قد تستدعي تحليل مختلف الفواعل مثل الدولة، الكيانات غير التابعة للدولة وكيانات الدول الفرعية؛ وكذلك ضمن مستويات مختلفة، بما في ذلك المستوى الفردي ومستوى الدولة والنظمي. والأوساط المختلفة مثل المتغيرات الداخلية والخارجية وغيرها، بما في ذلك الخطاب والاستراتيجيات والسياسات والإجراءات.

وقد كرست مجموعة من النظريات والمقاربات والمفاهيم والنماذج لدراسة السياسة الخارجية، ويتضمن ذلك مقاربة اتخاذ القرار، ما قبل النظرية لروزنو، ونظرية السياسة البيروقراطية مع نماذج الفاعل لاليسون، العمليات التنظيمية والسياسة الحكومية / البيروقراطية، و مفهوم الخرائط المعرفية، مفهوم النظام العقائدي، مقاربة التفسير السياسي المحلي، فكرة اللعبة الثنائية ذات المستويين، الألعاب المتداخلة، تحليل الخطاب، البنائية الاجتماعية، مقاربة الدور...الخ.

وبالنسبة لهذه الاخيرة تجدر الاشارة الى استخدام منظري العلاقات الدولية، والمؤرخين، والمسؤولين أعضاء وسائل الإعلام مصطلحات مثل "محايد"، "معتدلاً" ، "وسيط" و "مناهض للإمبريالية" عند الإشارة إلى الدول. وتمثل هذه توصيفات جذعية للإجراءات والقرارات التي اتخذتها الفواعل. فمثلا، إذا تم وصف الدولة بأنها "وسيط"، فهذا يعني أن الدولة قد اعتمدت السياسات والقرارات والأهداف المتعلقة بمهام ومسؤوليات الوساطة المتصورة،دوليا أو إقليميا. وعلى نطاق واسع، فإن مقاربة الدور هي إطار نظري مكرس لدراسة السلوك باستخدام مفهوم الدور.[1] ففي مجال السياسة الخارجية، يتخيل صناع القرار أن دولتهم يجب أن تعتمد وتنفذ مجموعة من المهام والالتزامات في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية الفرعية. ووفقا لمؤيدي مقاربة الدور، هذه الواجبات والمهام والالتزامات معرفة في مجال السياسة الخارجية كـ "أدوار".

استنادًا إلى مقاربة الدور، يمكن أن تقدم الدول على أنها لاعبة لمجموعة متنوعة من الأدوار، أشهرها داعم التحرير، القائد الإقليمي، الحامي الإقليمي، المستقل النشط، المناهض للإمبرياليين، الوسيط ، صانع السلام ، الشرطي، الحليف المخلص و المناهض للارهاب.

ومن المهم التاكيد في هذا السياق على أن الدولة الواحدة قد تكون كذلك لاعبة لعدة أدوار في وقت واحد ، على سبيل المثال قد تكون الدولة: مؤيد التحرير، الوكيل المناهض للإمبرياليين والقائد الإقليمي والحامي الإقليمي. حقيقة، لا يتم لعب الأدوار فقط من قبل الدول الفردية ذات السيادة، حيث يكشف تحليل عميق للنظام الدولي أن الوحدات الدولية الأخرى تصور مجموعة من المهام والواجبات في النظام الدولي أو في النظم الإقليمية الفرعية. على سبيل المثال، منظمة دولية مثل الأمم المتحدة، منذ عام 1945، تلعب مجموعة من الأدوار في النظام الدولي، خاصة في مجالات "حفظ السلام" و "بناء السلام" و "التنمية". وعلى الرغم من طابعهم الإمبريالي

[1] Ibid, p424

والاستعماري الجديد، المؤسسات المالية مثل النقد الدولي الصندوق (IMF)، والبنك الدولي، ونوادي باريس ولندن، حاولت لعب دورين رئيسيين: دور "المطور" ودور "الوصي على النظام النقدي والمصرفي الدولي ". كما ان المنظمات غير الحكومية تعرف ايضا بمساعيها للعب الأدوار النشطة دوليا وعلى المستوى الإقليمي، لا سيما في مجال "تعزيز حقوق الإنسان"،" التنمية الاقتصادية والاجتماعية" و"حماية البيئة".[1]

ان مفهوم الدور الوطني يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، فالدور يصف أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف ويكتسب الأفراد معرفة الأدوار والقدرة على أدائها عن طريق الخبرة المكتسبة، لكنه يتحدد على الصعيد الخارجي من خلال القوة الوطنية إضافة إلى تقاليد النشاط السياسي الدولي والرصيد المتعلق بكيفية توظيف القوة وبكيفية تجاوب الحكومات.[2] فهذا المفهوم يرتبط بأوضاع صانع السياسة الخارجية، فجمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه يحدث ما يعرف بفجوة القوة / الدور أي حدوث عدم توازن حاد بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف الدور والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلا في دولة أخرى.

لقد نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنْية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات **بروس بيدل** الذي يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية."

فيما عرَّفه **كال هولستي** بأنه "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي.

أما **ستيفن والكر** فقد عرَّف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي".

---

[1] Ibid, p425

[2] جيوفر روبرت، اليستري ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة :عبد الحليم الجلبي، بيروت ،الدار العربية للموسوعات، الطبعة الاولى، 1999 ، ص399

فيما عرَّفه آخرون بأنه "مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة والقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي".

وبذلك نرى أنه قد تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل:[1]

المستوى الأول: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل

المستوى الثاني: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرين في السياسة العالمية ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول.

ولعلَّ مفهوم الدور من المنظور السياسي أخذ أبعاداً مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، واصفاً أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وبالتالي جمود أو قصور إدراك صانعي السياسة الخارجية في تحديد الدور المطلوب في الوضع أو المكانة أو الاتجاه الذي يتطلبه، من الممكن أن يُحدث فجوةأو حالة من عدم التوازن بين القوة والدور دون تعديل أو تكييف، والذي يشكل تهديدا للنظام الدولي في حالة حدوث انقلاب مفاجئ فيما يتعلق بتوقعات الأمن مستقبلاً في دولة أخرى.

انطلاقاً من النجاح الذي حققته نظرية الدور في تحليل سلوك الفرد في الحياة الاجتماعية، حاول بعض الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى حقل العلاقات الدولية. فقد تم نقل مفهوم الدور إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى، على اعتبار أن الدولة تُعَبِّرْ

[1] مريم مخلوف، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" ،الموسوعة السياسة، 2017/06/03
http://political-encyclopedia.org/2017/06/03/%

عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي. فنظرية الدور من المنظور السياسي تهتم بدراسة سلوك الدول بوصفها أدواراً سياسية تقوم بها الوحدات في المسرح السياسي الدولي. والدور هو "مجموعة من الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، و ذلك في إطار تحقيق أهداف سياستها الخارجية." وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يُعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية :

1. تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي (عظمى – كبرى – إقليمية – صغرى) و منه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟.

2. تحديد وضبط دوافع سياستها الخارجية.

3. توقعها لحجم التغيير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة أدائها لهذا الدور حتى تستطيع تقييم هذا الأداء.

وعليه فنظرية الدور تساعد على فهم السلوكيات الخارجية للدول تجاه بيئتها الدولية أو الإقليمية. وهي تُعد من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، حيث يُوضح المفكر **كال هولستي** بأن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات فلماذا هذا الاختلاف في السلوكيات؟.

وفي الحقيقة هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي[1]:

1. **مصادر الدور** : والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.
2. **تصور الدور** : وتتخذها كمتغيرات وسيطة، و التي تُعنى بتصورات وادراكات صناع القرار لأدوارهم سواءً كان إقليميا أو دوليا، فامتلاك الدولة لمقوما مادية أو غير مادية لا يعنى بالضرورة أنها سوف تُؤدي دور

[1] المرجع نفسه

خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.

3. **أداء الدور** : وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء.

و عليه فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره – كمتغير وسيط –، انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانيات دولته والتي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ أي أداء الدور من جهة آخرى.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص مجموعة من النتائج على النحو التالي:

- ✓ تستدعي مقاربة مفهوم السياسة الخارجية الانطلاق مبدئيا من رفض التقسيم التقليدي لتصرفات وسلوكيات الوحدات الدولية الى داخلية, تقبع في المجال المحلي للوحدة, وأخرى خارجية تتجاوز حدودها الاقليمية, باعتبار ان ذلك لا يعرض معنا واضحا او دقيقا لهذا المفهوم, ناهيك عن عدم الاقرار او التسليم اصلا بالفصل بين السياسة الداخلية والخارجية. وهذا ما عزز جهود الباحثين في السعي الى تقديم تعاريف متعددة اتسمت بالاختلاف فيما بينها وتراوحت, عموما, بين من ينظر الى السياسة الخارجية كتخطيط ومن يلجا الى اعتبارها فعلا متماسكا نابعا عن رؤية عقلانية يفيد التنفيذ.
- ✓ اختلفت اراء المهتمين حول العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية, بين من يرى ان السياسة الخارجية لدولة معينة كيفما كانت طبيعتها هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية, وبين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين. وهو ما فندته العديد من التطورات ذات الابعاد والمستويات المختلفة, والتي اكدت على فكرة الارتباط بين السياستين لدرجة اتهام اي محاولة للفصل بينهما بالعبثية وبتشويه الدولة العصرية.
- ✓ الاختلاف انسحب كذلك الى طبيعة وحدات السياسة الخارجية حيث يغيب الاجماع على الرؤية التقليدية المتعلقة بمركزية الدول واحتكارها لصياغة برامج خارجية هادفة, تعكس توجهات سياستها الخارجية في رؤية مطابقة للتصور الدولاتي– في العلاقات الدولية, والتي تستند الى سيطرة الدولة على مصادر القوة وتمتعها بالسيادة ما يجعلها الفاعل الوحيد القادر على صياغة سياسة خارجية والتاثير على مجريات السلوك الدولي. وهذا ما يرفضه اصحاب الرؤية الحديثة المرتكزة على مقاربة المجتمع العالمي, والتي تأخذ بعين الاعتبار كيانات اخرى من غير الدول.
- ✓ تخضع عملية صنع القرار في السياسة الخارجية لتأثير العديد من المتغيرات او العوامل التي تنتمي لبيئات مختلفة, سواء تعلق الامر بالمحيط الدولي– الخارجي للوحدة الدولية بخصائصه المتعددة, او محيطها الداخلي بإبعاده المادية والمجتمعية وما تتضمنه من علاقات وتداخلات, او البيئة النفسية _

السيكولوجية لصناع القرار وسماتهم الشخصية ومعتقداتهم وخبراتهم..الخ. وبسبب شمولية هذه المتغيرات وتاثيرها الدينامي فانه من يصعب ترتيبها وتحديد اولوية تأثيرها هرميا.

- ✓ مرت دراسات السياسة الخارجية بمراحل متعاقبة عكست الاختلاف بين توجهين اساسين, احدهما وهو الاسبق تاريخيا, غير نظري بحيث ركز على دراسة التاريخ الدبلوماسي لسلوكية دولة معينة خلال فترة زمنية محددة كما اعتمد على تقديم قراءة نقدية للتفاعل الدبلوماسي بين سياسات خارجية, وعموما يعتبر كل سياسة خارجية حدث فريد يخضع لديناميته الخاصة. اما الاتجاه الثاني فيهدف الى اكتشاف انماط عامة تساهم في بناء نظرية شاملة للسياسة الخارجية لاستشراف وتفسير السلوكية الخارجية للدول على مختلف فئاتها.
- ✓ يصنف الاختلاف الجوهري بين المقاربات العقلانية ممثلة في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من جهة, والمقاربة البنائية من جهة اخرى, على كونه أنطولوجي اساسا، وهو متصل بنماذج الفواعل الأساسية, والتي تشير لوصف نوعي لطريقة تصرف الفواعل وأنواع الاعتبارات التي تأخذها في الحسبان في قراراتها وتحركاتها الأساسية. وفي حين تتبنىالواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة نموذج منطق الإنسان الاقتصادي، تبني البنائية تفسيرها للسياسة الدولية والسياسة الخارجية على مفهوم منطق الإنسان الاجتماعي.
- ✓ من مقاربة مستويات التحليل للسياسة الخارجية يتضح ان محاولات المقاربات والنماذج النظرية لتفسير كيفية اختيار الدول لسلوكياتها الخارجية, اختلفت بين من يشدد على الوضعية الخارجية/الدولية للدولة، وبين من يؤكد على تركيبتها الداخلية. بالنسبة للمقاربات النظمية، لا يملك المهتم خيارا اخر سوى تجاهل بعض التفاصيل من اجل دراسة الكل، وبالتالي يجري تناول سلوك الدول من الاعلى من خلال ادراك النظام الدولي والواقعية الجديدة تتبنى وجهة النظرية هذه خصوصا، كون الفواعل مهتمة بالوضع النسبي لقوتها في الميدان الدولي وطبيعة الاستقطاب القائم. بينما يركز مستوى التحليل الوطني على انواع محددة للأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها انطلاقا من وضعها المحلي، وهنا تفترض المقاربات الفرعية ان السياسة الخارجية للدولة يعكسها التفاعل بين الفواعل المحلية، وفي هذا السياق تتدرج الليبرالية الجديدة في المستوى تحت النظمي. غير ان دراسة السياسة الخارجية عموما ليست محددة بهذين

المستويين، فهناك مستوى اخرى مرتبط بصناع القرار في حد ذاتهم. كما لا يقتصر التحليل على الاعتماد مستوى معين دون غيره، بل قد تعمد بعض المقاربات الى دمج متغيرات من اكثر من مستوى واحد، فالبنائية على عكس الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، تأخذ في الاعتبار كلا من الظروف الداخلية والدولية، فالمعايير وتوقعات الادوار المناسبة في هذه المستويات تؤثر على ما تقوم به الدولة في مجال سياستها الخارجية٠ لكن الاشتمال على هذين العنصرين يمكن ان يخلق صعوبة عندما تتناقض التوقعات القيمية الدولية والداخلية للسلوك المناسب.

- ✓ ترجع الواقعية الجديدة عدم قدرة الدول على العيش في توافق وخصائص اخرى للسياسة الدولية في النظام الدولي الذي سمته الاساسية الفوضى، والتي تعني عدم وجود سلطة مركزية تحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي مقارنة بالنظام الداخلي للدول، لهذا لا يمكن تحقيق الامن الا بالعون الذاتي او الاعتماد على النفس.ورغم ان العون الذاتي ليس متناقضا مع التعاون، الا ان الدول تحجم عن الدخول في علاقات تقوض قوتها اوقدرتها على تعزيز مكاسبها الامنية. فبالنسبة للواقعية الجديدة، للدول اهتمام اساسي بالقوة، وهي معرفة –بداية– بالقدرات العسكرية والاقتصادية، ليس كهدف في حد ذاتها ولكن كوسيلة مهمة لتحقيق الأمن٠ ووفقا لهذه الرؤية يكون السلوك الدولي نتاجا لطبيعة البنية الدولية التي تتفاعل ضمنها الدول، هذه البنية تجبر الاطراف على مراقبة ميزان القوى وعمليات التسلح لدى الاطراف الأخرى بسبب خاصية الفوضى، التي تدفع الاطراف الساعية للبحث عن الامن الى التنافس مع بعضها من اجل القوة لأنها انسب الادوات للحفاظ على بقاء الدول وفي اعتمادها على نفسها لتحقيق امنها، تحتاج الدول الى التحكم التام في مواردها وزيادة تامين استقلالها، كما قد تلجا الى ممارسة نفوذها على دول اخرى، اما بطريقة مباشرة او غير مباشرة. فالأمن لا يمكن ان يتحقق فقط من خلال تعظيم تحكم الدولة في مواردها، بل من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الاخرون مواردهم وهدا ما يعرف بالنفوذ اوالتأثير٠ وهكذا فتعظيم الامن والنفوذ هما اهداف السياسة الخارجية الاكثر الحاحا وهما يعكسان اشكالا مختلفة لسياسة القوة. وهذه الاهداف تمثل المتغيرات التابعة للمقاربة الواقعية الجديدة في شرحها لسلوكيات الدول الخارجية٠

- ✓ رغم تأكيد الواقعية الجديدة على سعي الدول لتحقيق مثل هذه الاهداف، الا انها تعتقد ان الدول تتصرف بطرق مختلفة لأنها تختلف في المدى الذي تستطيع خلاله ترجمة هذه الاهداف الى تصرفات وسلوكيات فعلية. وبالتالي فالدول القوية هي الاكثر ترجيحا لاتباع سلوكيات البحث عن تعزيز الامن والنفوذ او الاكثر حظا للانهماك في سياسة القوة. وبالتالي الوضع النسبي لقوة الدولة هو العامل الحيوي لتفسير السياسة الخارجية للدول. فالواقعية الجديدة تنفي أية اهمية للعوامل الداخلية في تفسير وفهم السلوك الخارجي للدول.
- ✓ تتميز الليبرالية الجديدة عن الواقعية الجديدة في رؤيتها لهوية الفواعل، ورغم كونها تتفق معها في ان الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، لكنها ترجع هذه الرغبة الى نوع مختلف من الفواعل، وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول، سواء ضمن القطاع الخاص او النظام السياسي/الاداري، والتي لها القدرة في التأثير على صنع القرار، وتترجم الاهداف المراد تحقيقها من طرف الفواعل المجتمعية الى اهداف الدولة في تعاملاتها مع الدول الاخرى وهنا تدرك السياسة الخارجية باعتبارها سياسة موجهة للبحث عن المكاسب. اما بالنسبة للعامل الحيوي لليبرالية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية فهو يركز على المصالح المجتمعية المهيمنة داخل الدولة، وهذه المصالح تكون دائما محددة وفق القضية التي تواجهها الدولة. ومصدرها الشبكات السياسية المكونة من الفواعل التي تملك رهانات محددة حول القضايا المطروحة. كما يؤكد الليبراليون انصار تيار الاعتماد المتبادل والتفاعلات العابرة للحدود انه لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن ذلك المسار السياسي الواسع الذي يحدث في البيئتين الداخلية والخارجية، ذلك ان تزايد انتشار نشاط بعض الفواعل الداخلية الى خارج اقليم الدولة، بالإضافة الى نشاط الفواعل فوق القومية ادى الى خلق شبكة من التفاعلات بعيدة نسبيا عن التحكم والهيمنة المباشرة لمؤسسات الدولة القطرية الرسمية .

يعتبر البنائيون ان المعايير/الضوابط تلعب تأثيرا تكوينيا، من خلال تحديد قواعد السلوك الذي يحكم السياسة الدولية، فهي ليست مجرد معطيات خارجية يتوجب على الفاعلين التصرف ازاءها بل هي تلعب دورا اجتماعيا، بحيث تدخيلها في منظومة الفاعلين لتساهم في تحديد المفاهيم واضفاء المعاني وبالتالي تحديد ماهية السلوك الدي يتوجب اتباعه في وضع معين. فالسلوك الذي يقوم به الفاعل يكون بإيعاز

من الدور المنوط به، وليس الحسابات العقلانية لما ستعود به الخطوات المختلفة. وبالتالي فالبديل البنائي لسياسة البحث عن القوة عند الواقعية الجديدة، وسياسة البحث عن المكاسب عند الليبرالية الجديدة هو سياسة توافق المعايير.وترجع الاختلافات في سلوكيات الدول الى الاختلافات في الضوابط الدولية والداخلية الواردة.

- ✓ قد يلجأ الباحثون في ميدان السياسة الخارجية إلى الاعتماد على مستوى معين مقابل تهميش إلى حد ما المستويات الأخرى، وقد يكون ذلك لضرورات منهجية. ولكن الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع تدفع نحو محاولة تقريب الاستبصارات من مختلف المستويات التحليلية. وكان ذلك سبب ظهور ما يعرف بالنماذج الديناميكية التي تحاول جسر الهوة بين التأثيرات الفردية الوطنية والنظمية، مما يسهل فهم التفاعلات والمحصلات والعلاقة بينها مساعي التكامل هذه قد تتم بشكل ثنائي او مشترك بين المستويات الثلاثة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1/ بالمر, جلين، موجان, كليفتون، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة عبد السلام علي نوير، جامعة الملك سعود, 2011

2/ بايلس, جون, سميث, ستيف, عولمة السياسة العالمية, ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث, الامارات العربية المتحدة, الطبعة الاولى, 2004

3/ بايندر, هيلاري, دليل المنظمات غير الحكومية, وزارة الخارجية الامريكية, مكتب برامج الاعلام الخارجي, الطبعة الثانية, 2012

4/ براون, كريس, فهم العلاقات الدولية, ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث الامارات العربية المتحدة, 2004

5/ بوشعير, السعيد, القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة, الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزء الثاني, الطبعة الثالثة, 1999

6/ بوشنسكي, ا.م, الفلسفة المعاصرة في اوربا, ترجمة عزت قرني, الكويت, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 1992

7/ بوقارة، حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة، 2012

8/ جرغون، عرفات علي، قطر وتغير السياسة الخارجية: حلفاء واعداء، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2016

9/ جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2007

10/ جنسن، لويد, تفسير السياسة الخارجية, ترجمة: محمد بن احمد مفتي ومحمد السيد سليم, منشورات جامعة الملك سعود, 1989

11/ حتى, ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت, دار الكتاب العربي، 1985

12/ الحديثي, هاني, في عملية صنع القرار السياسي الخارجي, بغداد, دار الرشيد, الطبعة الاولى, 1985

13/ دوغرتي, جيمس, بالتسغراف, وروبرت, النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية, ترجمة وليد عبد الحي, الكويت, كاظمة للنشر والتوزيع, 1985

14/ الرمضاني، مازن اسماعيل، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991

15/ روبرت، جيوفر، ادوارد، اليستري، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة :عبد الحليم الجلبي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الاولى، 1999

16/ سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998

17/ طشطوش, هايل عبد المولى, مقدمة في العلاقات الدولية, الاردن, جامعة اليرموك, 2010

18/ عيسى, حبيب, الدولة القومية _ شرعية الاساس مشروعية التاسيس, دمشق, الانصار للنشر والترجمة والتوزيع.

19/ غريفش، مارتن، اوكالاهان، تيري، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، 2008

20/ فرج, انور محمد, نظرية الواقعية في العلاقات الدولية _ دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة, السليمانية, مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, 2007

21/ ميرل، مارسيل، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر، سلسلة افاق دولية، 1989

22/ النعيمي، احمد نوري السياسة الخارجية, عمان, دار زهران للنشر والتوزيع, الطبعة الاولى, 2011

المجلات والدوريات:

1/ الاوقاتي, بسمة خليل، سعد السعيدي، "دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي _ دراسة نظرية"، دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 50

2/ ابو زيد, احمد محمد, "كيف تتحرك الدول الصغرى _ نحو نظرية عامة", مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, العدد 44

3/ احمد, محمود, "محددات الموقف الامريكي من قضية الشرق الاوسط", السياسة الدولية, القاهرة, مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, المجلد 39 , العدد39

4/ بخوش, مصطفى, "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة", مجلة المفكر, جامعة بسكرة, كلية الحقوق والعلوم السياسية, العدد03 , 2008

5/ بلحاج, فتيحة، "الاسس النظرية والعلمية في اتخاذ القرار"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 , العدد07، 2016

6/ جعدي, شريفة, واخرون, "أثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال 2012/2006 ", المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية, جامعة ورقلة, كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, العدد01 , ديسمبر 2014

7/ حسين, احمد قاسم, "نظريات العلاقات الدولية _ التخصص والتنوع", سياسات عربية, المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, العدد20 , 2016

8/ الحضرمي, عمر, "الدولة الصغيرة : القدرة والدور، مقاربة نظرية", المنارة للبحوث والدراسات, جامعة ال البيت, المجلد 19 ، العدد 04 , 2013

9/ شنيكات, خالد حامد, عربيات, غالب عبد, "التنبؤ في العلاقات الدولية _ دراسة في الادبيات النظرية", دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية, جامعة الاردن, المجلد39 , العدد03 , 2012

10/ زيغوني, رابح، "ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح _ دراسة حالة الربيع العربي"، سياسات عربية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات, العدد23 ، 2016

11/ عبد الشافي, عصام, "دراسة العلاقات الدولية _ النطاق والمجال", المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية, فيفيري 2016

12/ عبد العزيز, احمد وآخرون, "الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية," مجلة الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, كلية الادارة والاقتصاد , العدد 85 , 2010

13/ عقيل, وصفي محمد, "التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة", دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية, المجلد42 , العدد 01 , 2015

14/ علوش, نور الدين, "المنظمات غير الحكومية ورهان حقوق الانسان _ نموذج المنظمة المغربية لحقوق الانسان", مجلة الفقه والقانون.

15/ علي, محمود, خمش حنان, "العلاقات الدولية والايديولوجيا _ مقاربة ماركسية", مجلة الفكر, عمان, العدد 10

16/ العيثاوي، ياسين محمد حمد، صبحي، انس اكرم محمد، "صنع القرار السياسي الامريكي"، مجلة الاداب، بغداد، الجامعة العراقية، المجلد7 ،2013

17/ العيسى، طلال ياسين, "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر: دراسة في مدى تدويل السيادة في العصر الحاضر", مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد26 ,العدد01

18/ الكفارنة, احمد عارف، "العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، دراسات دولية، جامعة بغداد, مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية, العدد42

19/ محمد، هيفاء احمد، سبع، سداد مولود, "المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية: المحددات الدستورية والسياسية والعملية السياسية", دراسات دولية، جامعة بغداد, مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية, العدد 44

20/ مصطفى, يسري, "المنظمات غير الحكومية", مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان, 2008

21/ مكاوي, بهاء الدين، "القرار السياسي _ ماهيته صناعته اتخاذه تحدياته"، سلسلة كتابات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017

22/ ناصوري, احمد، "دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21 ، العدد1 2005

23/ نعناع, عبد القادر, "الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية الراهنة", لندن, مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث, 2016

24/ نواري, احلام, "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية", دفاتر السياسة والقانون, جامعة ورقلة, العدد 04 جانفي2011

الرسائل الجامعية:

ا/ اطروحات الدكتوراه:

1/ ال رشيد، حمد بن محمد ، السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013/2011

2/ بعداش, بوبكر, مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات _ حالة قطاع البترول, جامعة الجزائر 3 , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية, اطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية 2010/2009

ب/ مذكرات الماجستير:

1/ بولمكاحل، ابراهيم، تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009

المواقع الالكترونية:

1/ بولمكاحل, ابراهيم، "تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"

https://www.politics-dz.com/threads/ttur-atgaxat-almdrs-aluaqyi-fi-txhlil-alylaqat-/22alduli.3

2/ زهران, جمال علي، "الاطار النظري لصنع القرار السياسي-رؤية استراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر"

http://www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamal%20zahran.pdf

3/ عباس, اشواق, "السياسة الخارجية", الحوار المتمدن, العدد 1291 , 2005/08/19

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455

4/ لادمي، عربي محمد، "السياسة الخارجية دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات"، المركز الديمقراطي العربي، 27 ديسمبر 2016

http://democraticac.de/?p=41719

5/ مخلوف، مريم، "نظرية الدور في العلاقات الدولية" ،الموسوعة السياسة، 2017/06/03

http://political-encyclopedia.org/2017/06/03/%

6/ المرعشي, فيصل براء متين, "النظام الدولي," الموسوعة السياسية

http://politicalencyclopedia.org/2016/02/25/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%

D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/

7/ النعيمي, زياد عبد الوهاب، "الية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية"، الحوار المتمدن، العدد

2516 ، 2009

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158450

8/ وولت, ستيفن, "العلاقات الدولية _ عالم واحد نظريات متعددة"

https://www.politics-dz.com/threads/alylaqat-alduli-yalm-uaxhd-unzriatmtydd.1296

9/ "نماذج صنع السياسة الخارجية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، 2107/12/23

https://www.politics-dz.com/threads/nmadhg-sny-alsias-alxargi.286/

المراجع الاجنبية

Books :

1. Bartkus, Viva Ona, The Dynamic of Secession, Cambridge Studies In International Relations, Cambridge University Press.
2. Bowker, Mike , Brown, Robin, From Cold War to Collapse Theory and World Politics in the 1980s, Cambridge University Press,1993
3. Browning, Christopher S, Constructivism, Narrative and Foreign Policy Analysis: A Case Study of Finland, Bern ; Oxford: Peter Lang, 2008
4. Deudney , Daniel, Anarchy and Violence Interdependence, in Realim and World Politics , Edited by Ken Booth, Routledge Taylor& Francis Goup, London and Newyork ,2011
5. Elman, Colin, "Realism" in: Martin Griffiths, International Relations Theory For the Twenty-First Century: An Introduction, New York: Routledge,2007
6. Evans, Peter E , Al Eds, "Double –Edged Diplomacy: International Bargaining and Domestic Politics", CA: Berkely University of California, 1997
7. Finnemore , Martha, National Interests in International Society. Ithaca and London: Cornell University Press,1996
8. Frankel, Joseph, The Making Of Foreign Policy , London : Oxford University Press,1963
9. Frieden , Jeffry, "Actors and Preferences in International Relations", in Strategic Choice and International Relations, ed. David Lake and Robert Powell, Princeton University Press,1999
10. Hurd , Ian, "Constructivism",In The oxford handbook of international relations, Edited by: Christian Reus-Smit and Duncan Snidal, 2008

11. Jackson, Robert H, Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches, Oxford University Pres 3rd editions, 2006
12. Morin ,Jean- Frederic , La politique étrangère : Théories, méthodes et références, Paris, Armand Colin, 2013
13. Roche, Jean-Jacques, Théorie des Relations Internationales, Paris, Montchrestien, 5 Edition, 2004
14. Rolenc , Jan Martin, ″Means, Goals, and Sources of Foreign Policy: The Case of Sweden″, Paper draft for the ISA 2013 Convention , USA, San Francisco, 3-6 April 2013
15. Rosneau, James N , The Study Of Political Adaptation , London : Frances Pinter (Publishers L T D), 1981
16. Singer, David, "The Level of Analysis Problem in International Relations", World Politics, Vol14, Issue01,(The International System :Theoretical Essays),Oct1961
17. Taliaferro , Jeffrey W, Lobell Steven E, and Ripsman Norrin M, Introduction: Neoclassical realism, the state, and foreign policy, Cambridge University Press,2009
18. Tamak, Taku, "The level of Analysis in The International System", In: E.Kavalski(ed.), "Encounters with Worlds Affairs: An Introduction to International Relations", Farnham ; Ashgate
19. Wendt, Alexander, Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press,1999
20. Viotti , Paul R and kauppi, Mark V, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Allyne & Bacon, 3rd Edition , 1999
21. Wivel , Anders, Realism in Foreign Policy Analysis, Oxford University Press, 2016, p05

22. Wohlforth , William C, Realism and Foreign Policy ,in Foreign Policy: Theories, Actors Cases, Ed: Steve Smith ,Amalia Hudfield ,Tim Dunne, Oxford University Press, Second Edition

Periodicals:

1. Cohen, Samy, Les Etats face aux nouveaux acteurs, Politique Internationale, La Revue N°17, Printemps 2005
2. Fearon , James D, "Domestic Politics, Foreign Policy and Theories of International Relations", University of Chicago, Department of Poltical Science, Annual Reviews of Political Sciences, Issued,1998
3. Ganjar, Nugroho, Constructivism and International Relations Theories, Global & Strategis, Th2, No 1, 2008
4. Kaarbo , Juliet , A Foreign Policy Analysis Perspective on the Domestic Politics Turn in IR Theory, International Studies Review, Volume 17, Issue 2, 1 June 2015
5. Lieberfed , Daniel, Theories of Conflict and The Iraq War, International Journal of Peace Studies , Volume10, Nr02, 2005
6. Mushtaq, Sadia, Choudhry Ishtiaq Ahmad, ″Conceptualizqtion of Foreign Policy : An analytical Analysis″, Berkeley Journal of Social Science, Vol03,2013
7. Nuechtrlein, Donald E, "National Interests and Foreign Policy :A Conceptual Framework for Analysis and Decision Making", British Journal of International Studies, Vol02, Nº03
8. Schweller, Randall L, Neorealim's Status-Quo Bias : What Security Dielemma?; Security Studies 5, Nr03,1996

9. Sekhri, Sofiane, ″The role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries″, African Journal of Political Science and International Relations Vol. 3, October, 2009
10. Soltani , Fakhreddin and Others, "Level of Analysis in International Relations and Regional Security Complex Theory", Journal of Public Administration and Governance, 2014, Vol04, Nº04
11. Waltz , Kenneth N, " International Politics is not Foreign Policy ", Security Studies, Vol06, Nº01

Working Papers:

1. Bendjaballah Selma et autres, Vers un Constructivisme Tempéré - Le constructivisme et les études européennes, Centre d'etudes europeennes, Avril 2008
2. Boekle , Henning and Others " Norms and Foreign Policy: Contructvist Foreign Policy Theory", Tubinger Arbeitspapiere Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, N° 34
3. Hansen , Dennis and Others, Foreign Policy Analysis :The Danish Decision to Intervene in Libya, Roskilde University, Department of Society and Globalization
4. Hudson , Valerie M, Foreign Policy Analysis: Actors Specific Theory and the Ground of International Relations, International Studies Association, Blackwell Publishing, 2005
5. Keukeleire , Stephan, Schunz ,Simon,″ Foreign policy, globalization and global governance - The European Union's structural foreign policy″, Paper prepared for the ECPR Standing Group on the European Union Fourth Pan-European Conference on EU Politics, Riga, 25-27 September 2008

6. Rittberger , Volker," Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories", Tubinger Arbeitspapier Zur Internationalen Politik und Friedensforschung, Working Paper,N°46
7. Romanova , Tatiana, The Level of Analysis Problem in the Past, Present and Future of EU Russia Relations, Center For EU-Russian Studies, University of Tartu, November,2011
8. Trubowitz , Peter, "Structure and Choice in Foreign Policy Analysis", Mexico Centro de Investigacion y Docencia Economicas,Nº 79, 2001

Doctoral Dissertations :

1. Altoraifi , Adel , Understanding The Role of State Identity in Freign Policy Decision-Making/ The Rise and Demise of Saudi–Iranian_ Rapprochement (1997–2009), A Thesis submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, The London School of Economics and Political Science, 2012
2. Anderson , David R, Foreign Policy Decision – Making and Violent Non-State Actors, Dissersation Submitted to the Faculty of the Craduate School of the University of Maryland
3. Cathelin,Mélanie, Le rôle international d'un Etat : construction, institutionnalisation et changement- Le cas de la politique canadienne de maintien de la paix en Afrique, Thèse pour le Doctorat en Science Politique, Institut d'études politiques de Bordeaux, 2008

Internet Links:

1. Hulman, Rose,″ Level of Analysis″

https://www.rose-hulman.edu/~casey1/IR-Levels%20of%20Analysis.pdf

2. Bouteiller, Valentin , ″Marxisme et Relations Internationales″,15/006/2014
http://les-yeux-du-monde.fr/ressources/18835-la-theorie-marxiste-des-relations

3. Karpowicz , W Julian Korab, ″ Political Realism in International Relations″, Stanford Encyclopedia of Philosophy, Jul 26, 2010
https://plato.stanford.edu/entries/realism-intl-relations/

4. Kowert , Paul A, ″The Peril and Promise of Constructivist Theory″,p158
http://www.ritsumei.ac.jp/acd/cg/ir/college/bulletin/vol13-3/13-3-12Kowert.pdf

5. Lantis, Jeffrey S, Beasly, Ryan, ″Comparative Foreign Policy Analysis″,USA, Oxford University Press, 2016,p03
http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-398?print=pdf

6. Kumar Ajit, ″Determinants of Foreign Policy″
http://iasmaker.com/contents/display/determinants-of-foreign-policy/

7. McClelland, Charles A, Robert Pfaltzgraff. ″International Relations″,
https://www.britannica.com/topic/international-relations#ref423562

8. Muriithi Kiibi, ″Determinants of Foreign Policy″
https://www.academia.edu/10070833/Determinants_of_Foreign_Policy

9. Rizwan, Amer, ″An Introduction To Foreign Poliy: Definition, Nature & Determinants″,02/08/2009
http://amerrizwan.blogspot.com/2009/08/introduction-to-foreign-policy.html

10. Wicaksana , I. G. Wahyu, "The Constructivist Approach Towards Foreign Policy Analysis" ,pp01-05
http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.465.6017&rep=rep1&type=pdf

11.″Actors of foreign policy″
https://is.mendelu.cz/eknihovna/opory/zobraz_cast.pl?cast=63156
12.″Foreign Policy, A Conceptual Understanding″, p02
http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/27735/5/05_chapter-1.pdf
13.″Foreign Policy Aalysis: A Conceptual Framwork″, pp01-05
http://shodhganga.inflibnet.ac.in/bitstream/10603/15467/7/07_introduction.pdf
14.″Marxism in International Relations″, October 15, 2016
http://internationalrelations.org/marxism-international-relations/

الفهرس

الفهرس

المحتويات **الصفحة**

شكر وعرفان

خطة البحث

مقدمة.....01

الفصل الاول: في تشخيص ظاهرة السياسة الخارجية.....13

المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية _ بين التخطيط والنشاط.....15

المطلب الاول: تعريف السياسة الخارجية.....15

تعاريف ويليام ولاس _هولستي_بروس راسيت لويد جنسن.....**16**

تعاريف جوزيف فرانك_جورج مودلسكي_.....**16**

فيليكس جروس_بادلفورد ولنكون رودي_جيمس روزنو_.....**17**

فيرنس وريتشارد سنايدر_تشارلز هيرمان باتريك مورغان_نورمان هيل_سيبوري.....**18**

تعريف معهد بروكينغر_قاموس بنغوين للعلاقات الدولية.....**19**

تعاريف فاضل زكي_محمد طه بدوي_علي الدين هلال.....**19**

محمد السيد سليم_زايد عبيد الله مصباح_عبد المجيد العبدلي.....**19**

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية.....21

الطابع الرسمي الواحدي.....**21**

الطابع الاختياري.....**24**

الطابع الهدفي.....**24**

القيم الاساسية والمصالح.....**25**

الاهداف متوسطة المدى.....**26**

الاهداف الشاملة طويلة المدى.....**27**

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية.....**29**

مقاربة المسار _الموجه.....**31**

المبحث الثاني: متغيرات السياسة الخارجية للفواعل الدولية.....35

المطلب الاول: وحدات السياسة الخارجية: بين المنظورين التقليدي والحديث.....**35**

التحليل التقليدي للسياسة الخارجية ومركزية الدولة.....**35**

المنظور الحديث واعتبارات الفواعل الجدد_المجتمع العالي.....**39**

المنظمات الدولية الحكومية.....**43**

المنظمات الدولية غير الحكومية.....**44**

الشركات متعددة الجنسيات.....**46**

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية.....**50**

العوامل السيكولوجية_النفسية.....**51**

العوامل الداخلية_المحلية.....**57**

العوامل الدولية_الخارجية.....**62**

المبحث الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية –الاجهزة والمراحل.....**69**

المطلب الاول: اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية.....**69**

مفهوم صنع القرار _ اتخاذ القرار.....**69**

انواع القرارات السياسية.....**74**

تباين الاجهزة في النظم الديمقراطي والتسلطية.....**74**

المطلب الثاني: مراحل صنع القرار السياسي الخارجي.....**79**

تصنيفات المراحل المختلفة.....**79**

مراحل صنع القرار في السياسة الخارجية.....**81**

الفصل الثاني: المقاربات العقلانية في السياسة الخارجية.....83

المبحث الاول: المقاربة الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية.....**86**

المطلب الاول: هيكلية النظام الدولي كمحدد للسلوك الخارجي للدول.....**86**

ركائز النظرية الواقعية الجديدة.....**88**

فوضى النظام الدولي.....**92**

الامن والتوجهات الدفاعية والهجومية.....**97**

البقاء والنفوذ /الاهداف الاكثر الحاحا في السياسة الخارجية.....**104**

المطلب الثاني: الوضع النسبي للقوة.....**105**

مفهوم القوة ومكوناتها.....**108**

قوة الدولة كمتغير مستقل في التفسير.....**112**

المبحث الثاني: المقاربة الليبرالية الجديدة للسياسة الخارجية.....**116**

المطلب الاول: التركيبة الداخلية وهوية الفواعل المجتمعية.....**116**

افتراضات الليبرالية الجديدة.....**117**

تصنيفات الليبرالية.....**118**

الفواعل المجتمعية الداخية وادوارها.....**124**

المطلب الثاني: تاثير المصالح المجتمعية على التوجهات السياسية الخارجية.....**125**

الشبكات السياسية ومصالح المهيمن.....**123**

الترابط العابر للحدود وتغير الولاءات.....**128**

المطلب الثالث: مقاربة البديل الماركسي.....**131**

الفصل الثالث التحليل البنائي للسياسة الخارجية.....146

المبحث الاول: التفسير الاجتماعي للواقع الدولي.....**146**

المطلب الاول: الفوضى والمعاني الاجتماعية.....**148**

افتراضات البنائية الاجتماعية.....**151**

التاويل الاجتماعي للفوضى.....**156**

المطلب الثاني: الهوية وعلاقة بين الوكيل _الهيكل.....**162**

البناء الاجتماعي لهويات ومصالح الفواعل.....**162**

اشكالية الفاعل/البنية.....**164**

المبحث الثاني: المعايير وقواعد السلوك الخارجي للدول.....**171**

المطلب الاول: سياسة توافق المعايير.....**171**

محددات السلوك اجتماعيا.....**176**

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي والتنشئة الاجتماع.....**175**

المعايير الاجتماعية ضمن البيئتين الداخلية والدولية.....**179**

الفصل الثالث نماذج التحليل عبر المستوياتي للسياسة الخارجية.....179

المبحث الاول: وحدات التحليل وثلاثية فردي / وطني / نظمي.....**187**

المطلب الاول: وحدة التحليل النظمي.....**189**

المطلب الثاني: وحدة التحليل الوطني.....**196**

المطلب الثالث: وحدة التحليل الفردي.....**197**

المبحث الاول: نماذج صنع القرار في السياسة الخارجية.....**203**

المطلب الاول: اسهامات التحليل المقارن للسياسة الخارجية.....**203**

المطلب الثاني: نموذج سنايدر للتفاعل المشترك.....**208**

المطلب الثالث: جيمس روزنو ونظرية الربط.....**215**

الخاتمة.....**226**

قائمة المصادر والمراجع.....**232**

المراجع باللغة العربية.....**233**

المراجع الاجنبية.....**241**

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول -01-	اهداف السياسة الخارجية	29
الجدول -02-	مصفوفة مستويات التحليل	65
الجدول -03-	العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية	68
الجدول -04-	مقارنة بين مواقف الواقعية والليبرالية والليبرالية المؤسساتية الجديدة.	122
الجدول -05-	القدرة التنبؤية للنظرية البنائية	181
الجدول -06-	الصيغ المفتاحية لنظريات السياسة الخارجية	183
الجدول -07	مقارنة جاك سنايدر لفرضيات الواقعية، الليبرالية والبنائية	184
الجدول -08	الصور الثلاثة لوالتز	191
الجدول -09-	مستوى التحليل المحلي/الداخلي	198

فهرس الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل -01-	العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية والعلاقات الدولية	22
الشكل -02-	نظرة تخطيطية للوحدة الاساسية للتحليل في التحليل التقليدي للسياسة الخارجية	33
الشكل -03-	التحليل التقليدي لتفاعل الوحدات الدولية	49
الشكل -04-	نموذج المنظور الحديث لتفاعل الوحات الدولية	49
الشكل -05-	النموذج النيوواقعي الاساسي لوالتز	91
الشكل -06-	نموذج سنايدر لصنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية	211

الملخص:

يكمن جوهر التركيز في تحليل السياسة الخارجية على نوايا وتصرفات الفواعل– والتي في كثير من الأحيان، ولكن ليس دائما، قد تكون دولة – الموجهة نحو العالم الخارجي، واستجابة الفواعل الأخرى لهذه النوايا والتصرفات والإجراءات. فالعامل المحدد في دراسة السياسة الخارجية هو تركيزها على كل من المجالات الدولية والداخلية وما يترتب عليه من حاجة للتنقل بين مستويات التحليل الفردية الوطنية والنظمية. والسياسة الخارجية، تبعا لذلك، تدرس من وجهات نظر مختلفة، قد تستدعي تحليل مختلف الفواعل مثل الدولة، الكيانات غير الدولاتية وكيانات الدول الفرعية؛ وكذلك ضمن مستويات مختلفة، بما في ذلك المستوى الفردي ومستوى الدولة والنظمي. والأوساط المختلفة مثل المتغيرات الداخلية والخارجية وغيرها، بما في ذلك الخطاب والاستراتيجيات والسياسات والإجراءات. ويصنف الاختلاف الجوهري بين المقاربات العقلانية ممثلة في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة من جهة, والمقاربة البنائية من جهة اخرى, على كونه أنطولوجي اساسا، وهو متصل بنماذج الفواعل الأساسية. وفي حين تتبنى الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة نموذج منطق الإنسان الاقتصادي، تبني البنائية تفسيرها للسياسة الدولية والسياسة الخارجية على مفهوم منطق الإنسان الاجتماعي. تندرج المقاربة الواقعية الجديدة للسياسة الخارجية ضمن المقاربات النظمية التي تؤكد على تأثير بنية النظام الدولي على السلوكيات الخارجية للدول، ففي ظل نظام فوضوي يفتقر لسلطة عليا تحتكر الاستخدام المشروع للقوة، يتعين على الدول الاعتماد على نفسها لتحقيق امنها، الذي يشكل اضافة الى النفوذ اهداف السياسة الخارجية الاكثر الحاحا، وتنسب الواقعية الجديدة الاختلاف بين السياسات الخارجية للدول للوضع النسبي لقوتها. اما الليبرالية الجديدة فتنتمي الى المقاربات الفرعية التي تفسر سلوك الدول من الاسفل بالاعتماد على تركيبتها الداخلية، وهي ترفض النظر الى الدول كفواعل وحدوية وتركز بدلا من ذلك على الفواعل المجتمعية، التي توجه مصالحها السلوك السياسي الخارجي، وبالتالي تحل سياسة البحث عن الارباح كبديل لسياسة القوة عند النيوواقعية. في حين تحاول البنائية اقحام محددات من المستويين الداخلي والدولي، و تعتبر ان الدول لا تتصرف وفقا لحسابات عقلانية لما ستعود به تصرفاتها الخارجية، وانما وفقا للدور المنوط بها، اي بما يتوافق والمعايير الاجتماعية. لكن قد يلجأ الباحثون في ميدان السياسة الخارجية إلى الاعتماد على مستوى معين مقابل تهميش إلى حد ما المستويات الأخرى، وقد يكون ذلك لضرورات منهجية. ولكن الإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع تدفع نحو محاولة تقريب الاستبصارات من مختلف المستويات التحليلية. وكان ذلك سبب ظهور ما يعرف بالنماذج الديناميكية التي تحاول جسر الهوة بين التأثيرات الفردية الوطنية والنظمية، مما يسهل فهم التفاعلات والمحصلات والعلاقة بينها. ومساعي التكامل هذه قد تتم بشكل ثنائي او مشترك بين المستويات الثلاثة.

Abstract:

Foreign policy analysis is on the intentions, statements and actions of actors - often, but not always, a state - directed towards the external world and the response of other actors to these intentions, statements and actions" . The defining factor of the study of foreign policy is its focus on both the international and domestic spheres and the consequent need to move between individual, state and systemic levels of analysis .Foreign policy is therefore studied from a variety of perspectives. It may entail the analysis of various actors such as the state, non-state entities and sub-state entities; a range of levels, including the individual-level, state-level and the macro (systemic)-level; different milieus such as the internal and external and other variables, including discourse, strategies, policies and actions. The Neorealist approach of foreign policy is one of the systemic approaches that emphasize the influence of the international structure on the external behavior of state, this structure is defined by anarchy, which means that there is no formal central authority; so, every sovereign state is formally equal in this system.These states act according to the logic of self-help. They seek to expand their capabilities vis-à-vis rival states ,and the scope and ambition of a country's interests are driven by its level of capability.While, Neoliberalism represents sub-systemic approaches that explain the behavior of states from the bottom, depending on the internal structure. It refuses to deal with states as a unitary actors and instead focuses on social actors. But the Constructivist approach attempts to introduce determinants from the internal and international levels. It considers that states do not behave according to rational calculations of their foreign actions, but in accordance with the social norms. However, taking note of the different aspects of the subject leads to an attempt to bring together insights from various analytical levels. This was the reason for the emergence of so-called dynamic models ,which attempts to bridge the gap between individual national and systemic influences,Which facilitates understanding of interactions and outcomes and their relationship. These integration efforts may be carried out bilaterally or jointly between the three levels.